الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي – تبسة–

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

قيم النخبة السياسية
و علاقتها بالتنمية المحلية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل.م.د تخصص علم اجتماع والتنمية

إعداد الطالب: ديرم مراد

إشراف الأستاذ: أ. د/ بلغيث سلطان

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
حامد خالد	أستاذ تعليم عالي	جامعة العربي التبسي– تبسة–	رئيسا
بلغيث سلطان	أستاذ تعليم عالي	جامعة العربي التبسي– تبسة–	مشرفا ومقررا
بوطوطن محمد الصالح	أستاذ تعليم عالي	جامعة باجي مختار– عنابة–	مناقشا
ميهوبي اسماعيل	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد البشير الابراهيمي – برج بوعريريج–	مناقشا
بورزق نوار	أستاذ محاضر أ	جامعة العربي التبسي– تبسة–	مناقشا
بوبيدي لامية	أستاذ محاضر أ	جامعة حمه لخضر – الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2019-2020 م

الفهـــــارس

فهرس الموضوعات

الرقم	العنوان	الصفحة
/	**فهرس الموضوعات**	/
/	**فهرس الجداول**	/
/	**فهرس الأشكال**	/
/	**مقدمة**	/
الفصل الأول: الإطار التصوري و المفاهيمي للدراسة		
	تمهيد	**04**
01	إشكالية الدراسة	**04**
02	**تساؤلات الدراسة**	**06**
03	**فرضيات الدراسة**	**07**
04	**أهداف الدراسة**	**07**
05	**أهمية الدراسة**	**07**
06	**أسباب اختيار الموضوع**	**08**
07	**بناء المفاهيم**	**08**
08	**الدراسات السابقة**	**15**
	خلاصة	**27**
الفصل الثاني :القيم		
	تمهيد	**29**
01	**القيم في بعض التخصصات العلمية**	**29**
02	**أهمية القيم**	**34**
03	**تصنيف القيم**	**39**
04	**خصائص القيم**	**43**
05	**القيم الاجتماعية و التنمية المحلية**	**45**
06	**القيم الاقتصادية والتنمية المحلية**	**48**
07	**القيم السياسية والتنمية**	**51**
	خلاصة	**53**
الفصل الثالث :النخب السياسية		

	تمهيد	55
01	أهمية النخبة السياسية	55
02	أنواع النخبة السياسية	60
03	كيفية تشكل النخب السياسية	65
04	مؤسسات التنشئة و قيم النخبة السياسية	68
05	دور النخب السياسية في التنمية المحلية	78
06	المجالس الشعبية البلدية ودورها في التنمية	81
	خلاصة	90
الفصل الرابع:التنمية المحلية		
	تمهيد	93
01	تطور مفهوم التنمية	93
02	التنمية المحلية من منظور سوسيولوجي	97
03	أبعاد التنمية ومقوماتها	106
04	معيقات التنمية المحلية	116
	خلاصة	122
الفصل الخامس :الإطار المنهجي للدراسة		
	تمهيد	124
01	مجالات الدراسة	124
02	منهج الدراسة	127
03	عينة الدراسة	128
04	أدوات التحليل الإحصائي	130
05	أدوات جمع البيانات	130
06	خصائص العينة	137
	خلاصة	140
الفصل السادس: عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية		
	تمهيد	142
01	عرض وتحليل بيانات المحور الأول	142
02	عرض و تحليل بيانات المحور الثاني	164
03	عرض وتحليل بيانات المحور الثالث	183

04	عرض وتحليل بيانات المحور الرابع	198
	خلاصة	210
الفصل السابع: مناقشة نتائج الدراسة الميدانية		
	تمهيد	212
01	نتائج عرض وتحليل البيانات الميدانية	212
02	مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات	216
03	مناقشة النتائج في ضوء التساؤلات	230
04	مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة	241
05	النتائج العامة للدراسة	246
06	خلاصة	249
	الخاتمة	251
	المراجع	253
	الملاحق	255

مقدمة

مقدمة :

يشهد العالم العربي بشكل عام والجزائر بشكل خاص مجموعة من التغيرات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية المتسارعة، والناجمة عن التحولات الخارجية والداخلية للمجتمع العربي، ويرجع هذا التسارع للأحداث والمتغيرات الإقليمية إلى الخللفي السياسة الداخلية التي تنتهجها هذه الدول، والتي عجزت من خلالها في الحفاظ على الاستقرار وإحداث عمليات دينامية داخل محيطها الجغرافي والاجتماعي، تكون انطلاقةً نحو تغير شامل في البنى الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية بالاعتماد علىالتغيير في الآليات والوسائل والخطط من اجل تحقيق تنمية حقيقية تهدف إلى الاستجابة لمتطلبات مختلف القوى الاجتماعيةوالسياسية ،وترتبط هذه التغيرات بالحراك الاجتماعي من اجل تحقيق التنمية المحلية التي يسعى الفرد للوصول إليها على اعتبار أنها مطلب المجتمع ككل باختلاف فئاته وتوجهاته .

إلا أن الانطلاق نحو التغيير الايجابي في إحداث التنمية ينبع أساسا من الأفراد، وقد ركزت جل الدراساتالسوسيولوجية الحديثة على العامل البشري كأحد أهم وسائل التنمية، وقد يرجع الاختلاف في تحديد الأولويات والاستراتيجية المناسبة لإحداث التنمية إلى اختلاف القيم التي تتبناها النخب والفئات القيادية داخل المجتمع بما تشكله من أحزاب سياسية ومؤسسات اقتصادية ومنظمات المجتمع المدني وكذلك الطبقات الاجتماعية الفاعلة منها كطبقة المثقفين إلى جانب الأفراد ذو المكانة الاجتماعية العالية داخل المجتمع المحلي سواء كانت هذه المكانة دينية أو قبلية ...الخ

وقد يبعث هذا على الاختلاف في الرؤى والخطط المسطرة لتحقيق التنمية والذي ينبع أساسا من اختلاف القيم و التوجهات التي يتبناها كل طرف من الأطراف الفاعلة داخل الدولة والمجتمع تجاه تصوره لعملية التنمية، وإذ يعد النسق القيمي مجموعة من المفاهيم والتصورات الصريحة والضمنية المتكاملة التي يتم من خلالها تحديد ما هو مرغوب فيه اجتماعيا، ما يؤثر بدوره في تحديد دقة الأهداف والأساليب والطرق المناسبة للوصول إليها، ليشكل النسق القيمي بذلك مجموعة من القيم المتكاملة ،تكون مرجعا للسلوك الإنساني من اجل تحقيق الأهداف التي يجب العمل عليها .

و بالنظر إلى الاختلاف القيمي لدى مختلف الشرائح والفئات، فإن تبني بعض القيم قد لا يكون عاملا للتنمية بل معوقا لها، وهو ما يمثله الادراك السلبي للقيم التي يتبناها بعض الأفراد والجماعات تجاه عوامل التنمية المحلية،أو تجاه مؤشراتها انطلاقا من مجموعة المحددات، كالاختلاف السياسي المبني على أسس إيديولوجية، أو دينية وكذلك الاختلاف الثقافي والتوجهات الاقتصادية المرتبطة بالخيارات السياسية إلى جانب الاختلاف حول القيم الإبداعية سواء كانت العلمية منها أو الجمالية (الفنية).

وفي ظل ممارسات النخبة السياسية المحلية للدور الذي هي منوطة به، وعلى الرغم من توفر مجموعة من العوامل والموارد التي يمكن أن تساهم في التنمية المحلية، إلا أن مستويات هذه الأخيرة لا ترقى إلى طموح الأفرادوالمجتمعات التي تسعى إلى تحقيقها، وانطلاقا من هذا الطرح، جاءت هذه الدراسة كمحاولة للبحث في علاقة قيم النخبة السياسية بالتنمية المحلية، وقد تضمنت هذه الدراسة سبع فصول أربع منها نظرية وثلاث ميدانية وقد تضمن الفصل الأول إشكالية الدراسة وأهميتها وأهدافها وأسباب اختيار الموضوع والدراسات السابقة مشكلة بذلك الإطار المنهجيوالمفاهيمي للدراسة، فيما تضمن الفصل الثاني عنوان القيم حيث تم التطرق فيه إلى مفهوم القيم بين بعض التخصصات العلمية ،إلى جانب أهمية القيمخصائصها ،وتصنيفها، منتهيا بالقيم والتنمية المحلية وقد تضمن الفصل الثالث الذي يحمل عنوان النخبة السياسية أهمية النخبة السياسية أنواعها وكيف تتشكلها بالإضافة إلى دور مؤسسات التنشئةالاجتماعية في تحديد وبناء النسق القيمي للنخبة السياسية، دور هذه النخب داخل المجالس البلدية في تحقيق التنمية المحلية، في ما تطرق الفصل الرابع إلى التنمية المحلية من حيث تطور المفهوم ،المنظور السوسيولوجي للتنمية المحلية ،الأبعاد والمقومات، معيقات التنمية المحلية.

وكان الفصل الخامس أول الفصول الميدانية، والذي تضمن إجراءات الدراسة الميدانية من حيث مجالاتها، منهجها، وعينة الدراسة، أدوات التحليل الإحصائي، أدوات جمع البيانات وخصائص العينة، وكان الفصل السادس تحت عنوان عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية، والذي تم فيه عرض التفصيل القيمي للنخبة السياسية، إلى جانب الخيارات القيمية للنخب السياسية في مجالات التنمية المحلية الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، في ما تم في الفصل السابع عرض نتائج الدراسة الميدانية، من خلال مناقشة نتائجها في ضوء تساؤلات الدراسة وفرضياتها ، بالإضافة إلى مناقشة هذه النتائج في ضوء الدراسات السابقة، كما تم وضع حوصلة بالنتائج النهائية للدراسة وما توصلت اليه من بحها الميداني، الذي اعتمد بشكل اساسي على الاستمارة في استقاء بياناتها في ما تم الاعتماد في معالجة هذه البيانات وتحليلها على المزاوجة بين الاسلوب الكمي و الكيفي بما يخدم الموضوع، بالإضافة الى استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS) لحساب مستويات الارتباط و الفروق لاختبارات فرضيات الدراسة.

وكغيرها من البحوث الاكاديمية ، اعترض إنجاز هذه الدراسة مجموعة من العوائق الت حدت من سرعة إنجازها ، حيث لم يكن هناك تجاوب بالشكل المطلوب من عينة الدراسة التي تمثلت في المنتخبين المحليين في الاجابة على أسئلة الاستمارة ، إلى جانب اتساع المجال المكاني للدراسة الذي شمل كل بلديات ولاية تبسة ، بالإضافة الى تبعات المشاكل التي تعانيها بعض المجالس البلدية ، من خلافات أدت الى انسدادها ،وغيرها من المشاكل الداخلية التي حالت دون تمكن الباحث من التواصل مع بعض افراد العينة بتلك المجالس، وفي محاولة لتذليل هذه الصعوبات اعتمد الباحث على شبكة من العلاقات الشخصية موزعة بين إداريين ومنتخبين بمختلف البلديات إلى جانب بعض الاكاديميين من أساتذته بجامعة العربي التبسي.

وتم بحمد الله وعونه إنجاز هذه الدراسة بعد أربع سنوات كاملة من التسجيل في مرحلة الطور الثالث بدعم من اساتذتي الافاضل و الأهل و الزملاء.

الفصل الأول

تمهيد :

يعد تحديد موضوع الدراسة من أهم الخطوات التي يمكن لأي باحث من خلالها التوغل في موضوع بحثه بالمنهج المناسب، والأساليب والوسائل العلمية التي تمكنه من الوصول إلى نتائجه بأقصر الطرق وأيسرها تكلفة واقصرها فترة زمنية، ويعتبر التصور العلمي للموضوع أهم ما يمكن أن تتضمنه كل دراسة للتعريف بموضوع بحثها ما يساعد في إزالة اللبس والغموض عنه وتحديد إبعاده، ولا يبنى التصور العلمي لأي دراسة إلا من خلال مجموعة من النقاط التي تندرج ضمنها إشكالية الدراسة، تساؤلاتها، فرضياتها،أهدافها بالإضافة إلى أسباب اختيار موضوعها.، وبالإعتماد على هذه النقاط يحاول الباحث من خلال هذا الفصل وضع تصور نظري لموضعه الذي يبحث في علاقة قيم النخب السياسية بالتنمية المحلية.

01- إشكالية الدراسة:

تعد التنمية من أهم الأهداف التي تسعى المجتمعات البشرية إلى تحقيقها، عبر مختلف الآليات وباستغلال كافة الوسائل والموارد المتاحة بما في ذلك الوسائل والأساليب العلمية، سواء كانت في العلوم الإنسانية والاجتماعية أو العلوم الطبيعية والتقنية، وقد كان لنتائج البحوث والدراسات السوسيولوجية دورا أساسيا في تطوير وتنمية مختلف المجتمعات منذ بروزها كعلم مستقل، إلا أن الدراسات التقليدية والأدبيات الكلاسيكية لدراسة التنمية كانت قد ركزت في عمومها على أهمية الجانب المادي والتكنولوجي حيث كانت المعايير الاقتصادية منها والتقنية هي أهم ما يمثل مؤشرات التنمية وبالتالي يعد التطور الاقتصادي والتقني نموذجا لقياس النمو والتطور لدى المجتمعات الحديثة وتعتبرها المؤشرات الأساسية للتنمية إن لم تكن الوحيدة.

لكن المتتبع لتغير المجتمعات وتطور الدراسات الاجتماعية عبر مختلف المراحل، يلاحظ تطورا في مفهوم التنمية، وتعددا في المؤشرات التي تعتمد عليها مختلف البحوث في دراسة التنمية والعوامل المؤثرة فيها، حيث أبرزت بعض الدراسات المعاصرة أن قوة هذه المجتمعات وتطورها لا يتحدد بالمعايير المادية فقط فهي وعلى الرغم من أهميتها، لا تمثل جوهرا ونموذجا للتنمية، بل إن تطور هذه المجتمعات واستمرارها مرهون بما يمكن أن تحققه المقومات اللامادية للتنمية لاسيما المحلية منها وما يمكن أن يعكسه التراث اللامادي للحضارة، من مقومات فكرية، دينية، فنية أو ما نعتبره قيم إنسانية ومعايير اجتماعية تعتبر الموجه الأساسي لسلوك الأفراد أو المجتمعات نحو ما يسعون لتحقيقه، إلى جانب المقومات الطبيعية من الموارد المادية، أو البشرية بالإضافة إلى الموارد الاقتصادية والتي هي في الحقيقة نتاج لتفاعل الموردين السابقين لفترات من الزمن تختلف باختلاف المورد البشري وما توفره الطبيعة من ثروات.

وكما لا يخفى عنا بروز تفاوت مستويات التنمية لدى مختلف الشعوب والمجتمعات، فإن ما يتبادر للأذهان هو سبب أو أسباب هذا التفاوت، على الرغم من توفر نفس الإمكانيات والمقومات تقريبا لبعض الشعوب، خاصة العربية منها والجزائر بشكل اخص، إن لم نقل أنها تفوق نظيراتها الغربية، وإذ قلنا سابقا بأن مختلف الموارد الطبيعية والبشرية تتفاعل لتوفير الموارد الاقتصادية، فإن توظيف مثل هذه الموارد لتحقيق التنمية لا يتم إلا من خلال جملة من الانظمة المجتمعية التي تطورت بتطور المجتمع ذاته، حيث تسعى مختلف هذه الأنظمة سياسية كانت، اجتماعية، أو اقتصادية إلى الحفاظ على استقرار، تطور وبقاء المجتمع في ظل وجود مجموعة من المؤسسات، تتساند وتتكامل وظيفيا لتحقيق الأهداف المرجوة للتنمية، على اختلاف أشكالها وأنواعها وتخصصاتها وكذلك على اختلاف مواردها (مدخلاتها) ومنتجاتها (مخرجاتها).

إلا أن الاختلاف في مستويات التنمية –على الرغم من توفر مختلف مقوماتها خاصة المادية منها– قد لا يعود إلى الاختلاف على مفهوم التنمية، وإنما قد يعود إلى اختلاف الاستراتيجيات، وتحديد الأهداف التي يسعى المجتمع أو نخبه السياسية لتحقيقها، على اعتبار أن هذه النخب هي المسؤولة عن قيادة هذه المجتمعات والساعية إلى تحقيق أهدافها، وقد يعود الاختلاف في تحديد الاولويات والخطط المتعلقة بالتنمية المحلية إلى اختلاف ما تتبناه فئات المجتمع المختلفة من قيم تكون قد انعكست في نخبه السياسية، على اعتبار أن هذه النخب هي في الأصل صنيعة مجتمعاتها وجزء منها ونتاجا لها، وبذلك فقد تمثل قيم النخبة انعكاسا لقيم المجتمع ذاته.

وإذا كانت القيم التي تتبناها قيادات بعض الأنساق الاجتماعية بما تمثله من مؤسسات، خاصة المحلية منها قد ينعكس على الخطط المسطّرة، والاستراتيجيات المتبعة، والأهداف المحددة للتنمية المحلية، وإذ يعد النسق القيمي نموذجا متكاملا من المفاهيم والتصرفات الصريحة والضمنية التي يتم من خلالها تحديد ما هو مرغوب فيه أو مرغوب عنه، فإنه بذلك قد يؤثر على عملية التنمية عموما والمحلية منها خصوصا، على اعتبارها عملية للتغير الاجتماعي تحدث داخل المحيط الجغرافي الذي يشغله الأفراد، والذي يضيق ويتسع حسب قدرتهم على التفاعل وبالاعتماد على أداء مختلف المؤسسات داخل هذا الحيز الاجتماعي والجغرافي لوظائفها، بشكل متكامل ومنسجم في ظل وجود مؤسسات رسمية للقيادة المحلية.

وإذا كانت المؤسسات الرسمية هي المسؤولة عن وضع الخطط والاستراتيجيات التنموية على اعتبارها احد أهم المؤسسات المجتمعية، التي يسعى من خلالها الأفراد إلى طرح أفكارهم ورؤاهم في تسيير الشأن العام المحلي والمشاركة عبرها وعن طريق من يمثلهم من النخب السياسية، في التعبير عن ما يتبناه المجتمع من أفكار وقيم وسلوكيات، تجعل من السياسة حسب المفكر مالك بن نبي "مشروع تنظيم التغيرات المتتابعة في ظروف الإنسان

وأوضاع حياته"، لتظهر بذلك القيم في صورة ممارسة أو سلوك قيادي، قد يحدده الفكر الاجتماعي السائد والذي يتم من خلاله وضع تصور للأفكار والخطط التنموية، لتكون بذلك الآلية التي تعكس الخصائص الأخلاقية والمعايير الفكرية والقيم المجتمعية المحلية التي تتصف بها النخب السياسية داخل مجتمع معين، لتصبح مشروعا لتنظيم التغيرات المتتابعة في حياة الأفراد والمجتمعات.

وانطلاقا مما يعكسه الجانب الفكري والقيمي للنخب السياسية التي فوضّها المجتمع لتمثيله في الهياكل والمؤسسات الرسمية المحلية، فإن القيم قد تعد دعامة هامة في رسم التوجهات والسياسات المستقبلية للمجتمع وهي بذلك يمكن أن تكون قوة دافعة لإيجاد مجتمع فعال يسعى من خلال نخبه السياسية إلى تفادي الأزمات ما أمكن وتلافي التخبط، من خلال الاستجابة للمتغيرات بشكل مدروس واستثمار الفرص المتاحة بصورة أفضل تحاكي تطلعات وآمال المجتمع المحلي، معتمدين في تحقيق التنمية المحلية على ما زودهم به من معايير وقيم ملزمة كانت أم تفضيلية، صريحة كانت أو ضمنية.

وإذا كانت التنمية المحلية عبارة عن تغير اجتماعي داخل حيز جغرافي محدد وفي فترة زمنية معلومة، والقيم التي تتبناها النخب السياسية هي التي يمكن أن تحدد الخيارات القيمية المرتبطة بعملية التنمية وأبعادها، فإن هذا التغير قد يكون مرهون بمدى ادراك هذه النخب لحقيقة خياراتهم القيمية المتعلقة بالتنمية المحلية، وبذلك قد تكون لقيم النخبة السياسية انعكاسات مختلفة ومتفاوتة على واقع التنمية بشكل عام والتنمية المحلية بشكل خاص مما يجعلنا نبحث في هذه الدراسة عن العلاقة القائمة بين قيم النخبة السياسية والتنمية المحلية كعملية تسعى من خلالها هذه النخب إلى تحقيق تطلعات المجتمع المحلي انطلاقا مما تستمده منه من معايير وقيم مختلفة.

02- تساؤلات الدراسة:

تبحث الدراسة في إشكالية علاقة قيم النخبة السياسية بالتنمية المحلية في الجزائر كإشكالية عامة للموضوع انطلاقا من الدور الذي تلعبه هذه النخب أو الأثر الذي تتركه في عملية التنمية، وتندرج ضمنه مجموعة من التساؤلات المبنية على أسس نظرية التي تستند إلى الدراسات الاستكشافية التي تندرج ضمن سياق موضوع الدراسة، في انتظار الإجابة عنها بما يبرزه التحليل الموضوعي للبيانات الميدانية وصياغتها في شكل نتائج أكاديمية تكون قادرة على إزالة الغموض عن هذه التساؤلات، ويمكن وضع التساؤل الرئيسي للموضوع على النحو التالي:

- ما علاقة قيم النخبة السياسية في الجزائر بالتنمية المحلية؟.

وتندرج ضمن هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أهم القيم السائدة لدى النخبة السياسية المحلية؟.
- ما دور الخيارات القيمية للنخبة السياسية في التنمية الاجتماعية المحلية؟

- هل تساهم الخيارات القيمية للنخبة السياسية في التنمية الاقتصادية المحلية؟
- كيف تنعكس الخيارات القيمية للنخبة السياسية على التنمية السياسية المحلية؟

03- فرضيات الدراسة:

وقد حاولنا وضع فرضيات يمكن أن يثبتها أو ينفيها الجانب الميداني، والتي نسعى من خلالها إلى فهم أكثر للواقع الاجتماعي لمجتمع الدراسة، وتساهم في وضع رؤية أكاديمية للعلاقة التي تربط القيم بعملية التنمية المحلية، وقد صيغت فرضيات الدراسة على الشكل التالي:

- **الفرضية الأولى**:توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النوع الاجتماعي لعيّنة الدراسة والقيم السائدة لديها.
- **الفرضية الثانية**:توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التوجهات القيمية لأفراد العينة حسب المستوى التعليمي والقيم السائدة لديها.
- **الفرضية الثالثة**:توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العيّنة المدروسة إزاء أبعاد التنمية المحلية التي تناولتها الدراسة مردّه المتغيرات الشخصية.
- **الفرضية الرابعة**:توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التفضيلات القيمية لأفراد عيّنة الدراسة وخياراتهم القيمية المتعلقة بالتنمية المحلية.

04- أهداف الدراسة:

من العرض السابق لأهمية الموضوع وتساؤلات الدراسة برزت الأهداف التي يسعى الباحث للوصول إليها من خلال هذه الدراسة والتي تندرج ضمن الأهداف العامة للدراسات الأكاديمية والبحوث العلمية وقد تحددت أهداف الدراسة الحالية في ما يلي:

- معرفة القيم السائدة لدى النخبة السياسية المحلية وعلاقتها بالتنمية المحلية.
- إبراز أهمية البناء القيمي للنخب السياسية في قيادة عملية التنمية المحلية.
- التوجه نحو دراسات تبرز دور قيم النخبة السياسية في قيادة عملية التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لتحقيق التنمية المحلية.
- وضع تصور أكاديمي لانعكاسات قيم النخبة السياسية على التخطيط والممارسة الفعلية لإحداث التنمية.

05- أهمية الدراسة:

على اعتبار أن التنمية المحلية من أهم الأهداف التي تسعى المجتمعات خاصة النامية منها للوصول إليها بما في ذلك المجتمع الجزائري، وعلى اعتبار الممارسة السياسية من أهم الآليات التي يسعى من خلالها

الأفراد إلى تنمية مجتمعاتهم، فإنه من الأهمية بمكان التوجه نحو إعداد دراسة تقوم على أساس وضع تصور لموجّهات سلوك النخبة السياسية المحلية في الجزائر، وإذا كانت القيم احد هذه الموجّهات، فالدراسة التي بين أيدينا تسعى لإبراز أهم قيم النخبة السياسية وعلاقتها بالتنمية المحلية، من خلال طرح أكاديمي يساعد في فهم الواقع الاجتماعي وانعكاساته على واقع الممارسة السياسية، لاستثماره بشكل يساهم في إعادة النظر في فهمنا للتصورات والخطط التنموية انطلاقا من فهم هذا الواقع وبالاعتماد على تحييد القيم السائدة والتي لا تخدم راهن المجتمعات المحلية ومحاولة استبدالها بقيم تتناسب والتحديات الراهنة والمستقبلية للمجتمع مع الحفاظ على خصوصيته وهويته الى جانب تثمين ما تتبناه النخبة السياسية المحلية من توجهات وقيم قد تساعد على زيادة التنوع الفكري لإثراء البناء السياسي وتكامل أنساقه القيمية في تحقيق التنمية.

06- أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيار الموضوع إلى أسباب موضوعية، وأخرى ذاتية، والتي نذكرها على النحو التالي:

- إثراء الدراسات المتعلقة بقيم النخبة السياسية وأثرها على عملية التنمية في المجتمع الجزائري.

- دراسة واقع التنمية المحلية انطلاقا من المحددات القيمية وما تعكسه من آليات تسعى النخبة السياسية المحلية من خلالها لتحقيق الأهداف الإنمائية للمجتمع.

- وضع تصور سوسيولوجي لواقع التنمية بالاعتماد على المتغيرات القيمية الراهنة داخل المجتمع الجزائري وما انعكس منها في قيم النخبة السياسية.

- اهتمام الباحث بالاختلاف بين النخب السياسية في تبنيها لوسائل وآليات تحقيق التنمية على الرغم من أن التنمية هدف المجتمع بكل أطيافه وتشكيلاته وأنساقه، وهو ما يعكس الاختلافات القيمية سواء السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية منها داخل النخبة السياسية.

- اهتمام الباحث بالمتغيرات المحلية السياسية منها والاجتماعية وتأثير العولمة والأحداث الإقليمية على توجهات الأفراد وسلوكهم انطلاقا من تغير القيم والمعايير وانعكاسات هذه المتغيرات على واقع النخب السياسية العربية بشكل عام والجزائرية بشكل خاص.

- البحث عن احتمال وجود خلل قيمي لدى النخبة يمكن ان يعرقل عملية التنمية في المجتمعات العربية والمجتمع الجزائري بشكل خاص.

07- بناء المفاهيم:

يكتسي بناء المفاهيم أهمية في العلوم الاجتماعية وذلك لما يعكسه من دلالات ومقاصد نظرية على بناء موضوع البحث، حيث يتم من خلالها إزالة جزء كبير من الغموض الذي قد يكتنف جوانب الدراسة بالنسبة

للباحث والقارئ على حد سواء، ونظرا لخصوصية كل بحث التي تميزه عن غيره من البحوث من الناحية المفاهيمية، والتي يعبر عنها بمصطلحات تعكس البناء الفكري لهذه المفاهيم التي تحدد طبيعة الظاهرة المدروسة، كما تعكس لغة التخصص الذي يسعى الباحث من خلالها إلى بناء موضوع علمي ومعرفي تستدعي منه بناء لمفاهيم بحثه وتحديدا لمصطلحاته ليكون أكثر دقة في وضع تصور موضوعي وبناء من الناحية الأكاديمية والمعرفية، ومن أهم المفاهيم المتناولة في هذه الدراسة :

07-01-القيم: على مر العصور وعلى اختلاف المراحل الفكرية للمجتمعات البشرية، بقيت بعض المصطلحات غير قابلة للتعريف الموحد والثابت للكثير من المختصين والباحثين، خاصة في ما تعلق بالعلوم الإنسانية والاجتماعية، فتتعدد التعاريف بتعدد الميادين والحقول العلمية، كما أن هذه المصطلحات تعرف تطورا في المفهوم بتطور المجتمعات الإنسانية وتطور أنظمتها، ويعد مصطلح القيم أو القيمة من المصطلحات التي لا زالت تشكل نوعا من الغموض لدى بعض الباحثين الذين لا زالوا يسعون إلى التدقيق والتمحيص في هذا المفهوم وتقديمه للمتلقين وغيرهم من الباحثين في شكل يعطي معنى اشمل وادق كل حسب رؤيتهم وتصورهم لهذا المفهوم ووفقا لاختصاصهم ومجال بحثهم.

فالقيمة لغة هي "الشيء قدره، وقيمة المتاع ثمنه، ويقال ما لفلان قيمة أي ما له ثبات ودوام على الأمر"(**1**). و"قيمة (اسم) جمعه قيم، وقيمة الشيء الثمن الذي يعادل تكلفته، وعديم القيمة تقال لما لا خير فيه ولا أهمية له، والقيم هي الفضائل الدينية والخلقية والاجتماعية التي تقوم عليها حياة المجتمع الإنساني"(**2**) فما تدل عليه القيمة لغة هو الثمن للسلعة والاستقامة للشخص فهي تعطي مدلولا اقتصاديا في الأولى وأخلاقيا في الثانية وهو ما ذهب إليه أغلب اللغويين بالقول أن "القيمة بالكسر واحدة القيم، وما له من قيمة إذا لم يدم على شيء، وقوّمت السلعة واستقمتها ثمنتها"(**3**). "والقيمة ثمن الشيء بالتقويم، وقوّم السلعة واستقامها أي قدرها"(**4**).

أما اصطلاحا فالقيمة من الناحية الذاتية صفة في الأشياء قوامها أن تكون موضوع تقدير إلى حد كبير أو صغير إما أن يرغب بها شخص، أو جماعة من أشخاص معينين. ومن الناحية الموضوعية هي صفة الأشياء من حيث أنها جديرة بشيء قليل أو كثير من التقدير(**5**).

---

1 - إبراهيم احمد أنيس: **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط 4، 2004، ص768.

2- www.almaany.com **معجم المعاني** 15/08/2017 , 18h:23m

3 – مجد الدين محمد بن يعقوب (الفيروز أبادي): **القاموس المحيط**،ج 4، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 3، 1980، ص165.

4 – أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ابن منظور): **لسان العرب**، مجلد 12، دار صادر، بيروت، ص500.

5– عادل العوا : **العمدة في فلسفة القيم**، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر دمشق، ط 01، 1986، ص6.

وإذا كانت "القيمة في المجال الاقتصادي تقدير لقيمة السلعة أو ثمنها، والثمن قد يكون مساويا للقيمة أو قد يكون زائدا أو ناقصا عنها... وما قرّره أهل السوق فيما بينهم وروّجوه في معاملاتهم يسمى قيمة"(**6**).

ومن خلال هذا يمكن القول انه لا توجد قيمة مطلقة وأن ما يدعوه الإنسان قيمة مطلقة هو في الحقيقة ليس إلا ما يظهر له على انه قيمة، وبالتالي فهي مقياس تفضيلي يوجه سلوكه تجاه الأشياء بقدر ما يراها ذات قيمة بالنسبة له، أي أنه يمكننا القول بأن "ظاهرة القيمة، وتجربة القيمة ليست محل مشاهدة مباشرة إلا من حيث تأثيرها في نشاط الأفراد ومن ثمة في نشاط الجماعات"(**7**).

وتعددت الأوجه التي يتم من خلالها تعريف القيم فقد ينظر لها من خلال مؤشرات الأفعال أو الأنشطة السلوكية للأفراد فيعد اختيار الأفراد لسلوك معين على حساب سلوك لآخر إنما هو نتيجة لتفضيل الأول على الثاني مما يجعل القيمة هي المتحكمة في السلوك حيث يعرف «زريتشرCrécher » القيم بأنها "التزام عميق من شأنه أن يؤثر على الاختيارات بين البدائل للفعل، فاحتضان قيم معينة من جانب الأفراد إنما يعني بالنسبة لهم أو بالنسبة للآخرين (توقعا) ممارسة لأنشطة سلوكية معينة تتسق مع ما لديهم من قيم" (**8**)، وإذا كان السلوك الإنساني تحدده مجموعة من المتغيرات الاجتماعية والنفسية بالاعتماد على ما تمثله هذه المتغيرات من قيم، فانه لا يمكن القول أن السلوك إنما يدل على القيمة التي يتبنها الفرد فقط، وإنما قد تكون القيمة أحد موجهات السلوك البشري. الذي يمكن من خلاله وضع استنتاجا لما يمكن أن يؤثر فيه من قيم أو توقع سلوكه وفقا لما يتبناه من قيم.

وإذ يرى كل من «كريتش Creech » و«ريتشفيلد Richfield» أن القيمة معتقد يتعلق بما هو جدير بالرغبة، وأن ذلك المعتقد هو من يملي على الفرد مجموعة من الاتجاهات المعبرة عن القيمة، ما يعني أن القيم يمكن إدراكها من خلال سلوك الأفراد المرتبط باتجاهاتهم ومعتقداتهم التي يمكن أن تحدد سلوكهم.

كما أن «ريشرCrécher» يدمج المؤشرات السابقة من أجل تعريف القيم حيث يرى "أن القيم تكشف عن نفسها إما من خلال التعبير اللفظي عن وجهات نظر مختلفة أو من خلال ما يصدر عن الفرد من سلوك في المواقف المختلفة"(**9**). فهي بذلك تظهر من خلال السلوك وما يتبعه من إقدام أو إحجام عن ممارسات معينة أو من خلال ما يعبر عنه الفرد من تفضيل لأشياء معينة.

6– عادل العوا :مرجع سابق، صص 42-45.

7– المرجع نفسه، ص53.

8- دلال ملحس استيتة، عمر موسى سرحان: **المشكلات الاجتماعية**، دار وائل للنشر،، عمان، الأردن، ط1، 2012،ص293.

9- المرجع نفسه ، ص296.

ومن ما سبق يتضح جليا أنه مهما اختلف الباحثون في تعريف القيمة إلا أن هناك شبه اتفاق على أن القيمة هي كل ما يمكن أن يوجه سلوك الفرد أو الجماعة في جملة من المواقف ومن خلال المفاضلة بين مجموعة البدائل التي يكون الفاعل فيها قادرا على توجيه سلوكه وتغيير مواقفه نحو الاشياء الأكثر قيمة بالنسبة إليه، بغض النظر عن ما إذا كانت إدراك هذه القيم سلبيا أو ايجابيا، فإدراك القيمة هو الفيصل بين ما يمكن أن يوجه سلوك الأفراد تجاه موقف أو شيء معين، فإن ما يدركه السياسي من الديمقراطية كوسيلة للوصول الى مقاليد الحكم قد لا يدركه المواطن الذي قد يكون إدراكه لقيمة الديمقراطية كمجرد وسيلة لاختيار الحاكم وفي الحالتين يكون للديمقراطية نفس الممارسات تقريبا إلا أن أحدها قد يؤدي إلى الديكتاتورية بينما يمكن أن يؤدي الآخر إلى تعددية وتداول على مراكز السلطة والقرار.

كما يمكن إدراك العمل كقيمة اقتصادية يسعى من خلالها الأفراد إلى زيادة الدخل بغض النظر عن القيمة الاجتماعية والدينية للعمل، فيكرّس الأول النظرة الرأسمالية البحته للعمل في حين يرقى الموقف الثاني والثالث بالعمل إلى مصاف المكارم الأخلاقية والدينية على أنه واجب تجاه المجتمع لتلبية حاجاتهم أو أنه مدعاة لمرضاة الله مهما كان دخله ما لم يكن مخالفا للتعاليم الدينية.

ويمكن أن نقول أن القيمة مصطلح معقد ومتداخل مع جملة من المصطلحات الأخرى التي يصعب تحديدها بدقة لكننا من خلال هذا الموضوع نسعى إلى **تعريف القيمة على أنها كل خيار أو تفضيل يوجه سلوك الأفراد والجماعات تجاه ما هو مرغوب فيه أو مرغوب عنه في ظل وجود بدائل متاحة، ما يجعلها تنعكس على نشاطهم وممارساتهم لأعمالهم ووظائفهم اليومية مهما اختلفت مستويات إدراكهم لهذه الخيارات والبدائل المتاحة.**

07-02-النخبة السياسية:

يعد مصطلح النخبة السياسية من المصطلحات الواضحة التركيب فهو بذلك يحتاج الى التفصيل في مدلولاته اللغوية والاصطلاحية وهو ما سنتعرض له في الفصول القادمة للدراسة، إلا أننا سنكتفي تحت هذا العنوان بإعطاء المفهوم معناه الاصطلاحي الذي يراه الباحث مناسبا للتعبير عن مدلولاته من خلال الدراسة التي بين ايدينا معتمدا على ما تقدم به الاولون في ايضاح هذا المصطلح.

وقد يعبر هذا المصطلح في مفهومه العام عن مجموعة الأشخاص الذين يشغلون مناطق النفوذ والسيطرة في المجتمع، ويستخدم بالتحديد تعبيرا عن النفوذ الذي تمارسه هذه الجماعة خاصة الفئة الحاكمة في مجال محدد... وقد يشير المصطلح إلى أعلى فئة في أحد ميادين التنافس، وتتألف الصفوة من البارزين والمتفوقين بالقياس

إلى غيرهم، وبالتالي فهم يعتبرون قادة في ميدان معين وبهذا المعني تكون صفوة سياسية، صفوة العمل، صفوة في الفن، صفوة دينية..."(**10**).

فالنخبة أو الصفوة كما تعرض لها جملة من العلماء والفلاسفة "تشير إلى أي مجموعة أو فئة راقية مالكة للقوة والنفوذ والمؤهلات والامتيازات، وينتمي لهذه الفئة السياسيون والقساوسة والأذكياء والمجرمون والناجحون"(**11**).

"وتعرف الصفوة بأنها فئة قليلة داخل المجتمع لها مكانتها الاجتماعية العالية، وتؤثر على أو تحكم بعض او كل شرائح المجتمع... أو أنها عبارة عن مجموعة وظيفية ومهنية بصورة اساسية تتمتع بمكانة اجتماعية عالية في المجتمع"(**12**).

ولتمييز النخب التي قد تنتمي للفئات السابقة أصبحت لكل نخبة تصنيف وفقا لمجال التفوق الذي برزت فيه سواء كانت دينية، اقتصادية، ثقافية، سياسية... الخ فأصبح مصطلح النخبة السياسية من بين المصطلحات التي تعبر عن "جماعة من الأشخاص الذين يشغلون مراكز النفوذ والسيطرة في مجتمع معين ويستخدم هذا المصطلح بالتحديد للإشارة على النفوذ الذي تمارسه هذه الجماعة وخاصة القلة الحاكمة وفي مجال محدد"(**13**)، وبذلك فالنخبة السياسية هى الصفوة التي تحكم مختلف الفئات الاجتماعية الأخرى وهي بذلك تكون من الأقلية على الرغم من النفوذ والسيطرة التي تحضى بها وفي هذا يقول «روبرت داهل Robert Dahl » الذي يرى الصفوة الحاكمة "بأنها جماعة تحكم لكنها تقل عن الأغلبية فيما يتعلق بالحجم... تسود خياراتهم ما سواهم في حالات الاختلاف حول التفضيلات المتعلقة بالمسائل السياسية الحيوية"(**14**).

وبذلك تعد النخبة السياسية هي الصفوة أو النخبة التي استطاعت الوصول إلى مقاليد الحكم في مختلف هياكل الدول على مختلف مستوياتها سواء القاعدية أو المركزية، المحلية أو الوطنية، والتي أصبحت تتحكم وتسيير الخيارات العامة للمجتمع وتوجهها طبقا لما تسعى لتحقيقه، ويمكن القول أن النخبة السياسية هم الأفراد في مراكز القرار الذين افرزتهم الآليات الديمقراطية والعمليات الانتخابية بغض النظر عن مدى مصداقية وصحة الخطوات والقوانين والمبادئ التي جرت عليها هذه العمليات.

10- نخبة من الأساتذة جامعة الإسكندرية :**المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية(مصر)،ص 162.

11- جون سكوت:، **علم الاجتماع المفاهيم الأساسية**،ت محمد عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط01، 2009ص 362.

12- مولود زايد طبيب: **علم الاجتماع السياسي**، دار الكتب الوطنية، بنغازي(ليبيا)، ط1، 2007، ص186.

13- نخبة من الأساتذة جامعة الإسكندرية:، مرجع السابق، ص154.

14- مولود زايد الطبيب: مرجع سابق، ص190.

" يجب أن ننظر إلى النخب باعتبارها توزيع وممارسة القوة والنفوذ في هياكل القيادة ويجب مقاومة محاولة توسيع المصطلح إلى ما وراء ذلك"(**15**). إذ ليس من المفيد أن ننظر إلى المجموعات المهنية العالية الدخل أو الأشخاص العباقرة على سبيل المثال على اعتبار أنهم يشكلون نخبة.

07-03- التنمية المحلية:

ليس من السهل علينا تصوّر مفهوم دقيق للتنمية المحلية كعملية أو كهدف للتغير الاجتماعي، إلا أننا يمكن أن نتفق أنها تحدث داخل المحيط المحلي للأفراد، والمحدد بحيز جغرافي يتسع ويضيق حسب قدرة أفراده على التجاوب والتفاعل، بما يسمح ببناء مجتمع حضري كان أو ريفي، وفق ما يتماشى والأهداف العامة لأفراد هذا المجتمع، المبنية على تصورات ومعتقدات وقيم اقتصادية، اجتماعية وسياسية تعبر عن البناء الاجتماعي داخل الحيز الجغرافي، وتعرف الموسوعة الالكترونية الحرة «ويكيبيديا Wikiped» النسخة الفرنسية التنمية المحلية على أنها "عملية تقوم على المبادرات المحلية في المجتمعات الصغيرة كمحرك للتنمية الاقتصادية" (**16**)، ويعرفها «جورج بينكو GeorgeBenko»على أنها "إستراتيجية أنشطة التنويع والتعبئة للموارد والطاقات الطبيعية والاقتصادية والبشرية في إقليم معين لا تتعارض واستراتيجيات إدارة التنمية المركزية"(**17**).

ويقول «بول إيوي Paul eui » أن التنمية المحلية "هي نهج شامل لتنفيذ حركة تضامن الفاعلين المحليين لتطوير الموارد البشرية والمادية في إقليم معين من خلال العلاقة مع المجموعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسات بما يتناسب مع مراكز القرار"(**18**).

ويعرف بعض الكتاب العرب أمثال الدكتور «فاروق زكي» التنمية المحلية على "أنها تلك العمليات التي توّحد بين جهد الأهالي وجهد السلطات الحكومية، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة"(**19**).

وبما أن عملية التنمية المحلية تهدف إلى تنمية وتطوير الموارد المختلفة للمجتمع المحلي، فإنها بذلك تهدف إلى تحسين الظروف المعيشة لذات المجتمع على أساس المشاركة الايجابية لأفراده في إحداث التغيّر الاجتماعي

---

15 -جون سكوت: مرجع سابق، ص364.

16- http: //fr. wikipedia. org/wiki/ Développement local: 06/04/2015,20h: 18.

17-Raphaël Synthèse bibliographique Boutin-Kuhlmann: définition la sur du concept de développement--local, (Master 2 recherche études rurales, Lyon 2),p 11.

18 -ibid, p 11.

19- شويح بن عثمان: **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان، 2011، ص76.

المناسب، من خلال استثارة السلطات المحلية لجهود الأفراد، مما يضمن استجابة فعالة مبنية على تكامل الأدوار الشيء الذي يسهل انتقال هذه المجتمعات نحو بناء تنمية محلية تكون بدورها مساهمة في بناء تنمية شاملة، لتكون التنمية المحلية هي العمل الموجه والقادر على الاستفادة من الموارد المادية والبشرية وزيادة قدرتها وفاعليتها كمًّا ونوعًا، وتسييرها وفق ما يسد حاجات المجتمع، مع مراعاة الخطط والإستراتجيات المركزية والسياسات العامة للدولة، كما قد تكون التنمية المحلية هي العملية المخططة والتي من خلالها يمكن تحقيق التكامل بين الجهود الشعبية والحكومية للارتقاء بالمستوى الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي والثقافي للمجتمع المحلي بما يتوافق والمنظور العام للنظام وإستراتيجية التنمية الشاملة، وتكون بذلك عملية يتشارك فيها كل من أفراد المجتمع المحلي والسلطات المحلية من خلال تنسيق الجهود لاستثمار الموارد المحلية وتوجيهها نحو تحسين الحياة العامة للسكان المحليين.

07-04-المجتمع المحلي:

لقد اِختلَفتْ تعريفات المجتمع المحلي باختلاف أراءِ الباحثين والكُتَّاب، غير أن أهم ما اِتُفِق عليه هو أن المجتمع المحلي يضم مجموعة من الناس الذين يعيشون ضمن منطقة معينة يتقاسمون حقوق وواجبات مشتركة ويعد «بارسونز Parsons » أحد الذين قدموا مفهومًا للمجتمع المحلي من خلال مؤلفه النسق الاجتماعي بقوله "المجتمع المحلي هو تجمع الفاعلين في منطقة محددة، بصورة تتيح ظهور الأنشطة اليومية"(**20**)، وقد ورد نفس التعريف تقريبا «لبارسونز Parsons » بصياغة أخرى على أن المجتمع المحلي "هو جمع أو حشد من أفراد يشتركون في شَغلِ منطقة جغرافية أو مساحة مكانية واحدة كأساس لقيامهم بأنشطتهم اليومية"(**21**)، وللمجتمع المحلي تعريفات أخرى نذكر منها تعريفات كل من:

- «روبرت ماكيفر Robert Maciver »: المجتمع المحلي هو وحدة اجتماعية تجمع بين أعضاءها مجموعة من المصالح المشتركة، وتسود بينهم قيم عامة وشعور بالانتماء، بالدرجة التي تمكنهم من المشاركة في الظروف الأساسية لحياة مشتركة(**22**).

20- غني ناصر حسين القرشي: **مفاهيم المجتمع المحلي** والمجتمع، موقع جامعة بابل الالكتروني، **http://www.uobabylon.edu.iq**، **2017/05/25**، **18:20**.

21- هادفي سمية : **سوسيولوجيا المدينة وأنماط التنظيم الاجتماعي الحضري**، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 17، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة، 2014، ص171.

22- إبراهيم حسن :**مفهوم الجماعة ومفهوم المجتمع**، موقع مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي، http://www.ssrcaw.org، 2017/05/25، 20:15.

- «بلين ميرسر »: المجتمع المحلي هو تجمع لأشخاص تنشأ بينهم صلات وظيفية، ويعيشون في منطقة جغرافية محلية خلال فترة محددة من الزمن، كما يشتركون في ثقافة عامة، وينتظمون في بناء اجتماعي محدد ويكشفون باستمرار عن وعي بتميزهم وكيانهم المستقل كجماعة (**23**).

-«لويس ويرث Louis Wirth »: يعرف المجتمع المحلي بأنه "يتميز بموقع جغرافي إقليمي يتوزع من خلاله الأفراد والجماعات والأنشطة بما يسوده من معيشة مشتركة تقوم على أساس الاعتماد المتبادل بين الأفراد"(**24**).

كما توجد تعريفات أخرى مرتبطة بالعولمة والتطور التقني وتبادل المعلومة معتبرين أن المجتمع الحديث لم يعد يَعترِف بالمفهوم القديم للمجتمع المحلي إن لم نَقُلْ أنه لم يعد يتصور وجوده وبقائه وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة للتعاريف الكلاسيكية للمجتمع المحلي، إلا أننا نتَّفق مع ما أورده «بارسونز» في تعريفيه للمجتمع المحلي على اعتباره مجموعة من الأفراد الذين يشغلون محيطا جغرافيا محددًا تنشأ بينهم صلات وظيفية للقيام بأنشطتهم اليومية وتحكمهم مجموعة من الضوابط والقوانين الخاصة، المستوحاة من التقاليد العامة والخلفيات الدينية والإيديولوجية تُميِّزهم عن المجتمعات المحلية الأخرى....

08- الدراسات السابقة: لقد تعمد الباحث في انتقائه للدراسات السابقة على اختيار الدراسات الجزائرية دون غيرها على اعتبار أن الدراسة الحالية تخص المجتمع المحلي الجزائري بشكل خاص وقد حاول الباحث التركيز على الدراسات وثيقة الصلة بموضوع البحث ، لتكون كل من الدراسات السابقة والدراسة الحالية محاولة لتكملة بعضها البعض لإعطاء صورة أوضح واقرب لواقع ممارسة النخب المحلية الجزائرية للسلطة ودورها في تحقيق التنمية المحلية، وحتى تكون الإحاطة بالموضوع من جانبه القانوني والسياسي فقد تضمنت الدراسات السابقة دراسة مشابهة في كل من التخصصين السابقين، إلى جانب ثلاث دراسات في تخصص علم الاجتماع تعالج الموضوع من جوانب مختلفة، ونعرض الدراسات السابقة والمشابهة لموضوع الدراسة على النحو التالي:

08-01-دراسات في علم الاجتماع:

08-01-1- الدراسة الأولى:دراسة محمد خشمون الموسومة بمشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، دراسة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علم اجتماع جامعة قسنطينة، للسنة الدراسية 2011/2010 تحت إشراف د. عبد الله ساقور.

23- ناصر عبد المولى رشوان: **التكامل بين المجالس الشعبية المحلية والتنفيذية في مواجهة المشكلات البيئية**،دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، ص250،موقع: **https://books.google.dz/books** 2017/05/25، 20:52

24- إبراهيم حسن :مرجع سابق.

أ– إشكالية الدراسة :

وتبحث الدراسة في فعالية دور المجالس البلدية المنتخبة في التنمية المحلية في ظل الوصاية المفروضة من السلطات المركزية وقد أجريت الدراسة الميدانية على المجالس ببلديات ولاية قسنطينة حيث يمثل أعضاء المجالس مجتمع البحث، وقد قام الباحث بطرح التساؤل التالي:

- هل مشاركة المجالس الشعبية البلدية للسلطات الولائية في تصور وتخطيط وتنفيذ ومتابعة برامج التنمية المحلية على مستوى البلديات التي انتخبوا فيها مشاركة حقيقية تنسجم ومهام هؤلاء المنتخبين وتستجيب لتطلعات من انتخبهم؟.

وقد تضمن هذا التساؤل المركزي تساؤلات فرعية نذكر منها ما يخدم موضوع دراستنا وهم التساؤلات التالية:

- هل المجالس الشعبية البلدية التي تعتمد بلدياتها على التمويل المالي المركزي لمشروعات وبرامج التنمية المحلية بشكل كبير، تشارك بالطريقة ذاتها التي تشارك بها المجالس البلدية التي تعتمد بلدياتها على تمويلها المحلي بالدرجة الأولى؟.

- هل الخلافات والصراعات التي تحدث بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي الواحد يمكن أن تكون سببا في إضعاف مشاركتهم في إدارة وتسيير عملية التنمية المحلية بالبلدية التي انتخبوا فيها؟.

ب– نتائج الدراسة : وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، نذكر منها ما هو متعلق بالتساؤلات السابقة:

- إن مشاركة المجالس الشعبية البلدية للدولة (الولاية) في إحداث التنمية المحلية على مستوى البلديات التي انتخبوا فيها، مشاركة محدودة، لا تنسجم ومهام هؤلاء الأعضاء، ولا تستجيب لتطلعات من انتخبهم.

- كلما ازداد اعتماد البلدية على التمويل المالي المركزي (الولائي) بشكل خاص لمشروعات وبرامج التنمية المحلية، كلما ضعفت استقلالية مجلسها الشعبي البلدي في اتخاذ القرارات المتعلقة بهذه المشروعات والبرامج.

- كلما ازدادت الخلافات والصراعات، بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي الواحد، كلما ضعفت مشاركتهم في إدارة وتسيير عملية التنمية المحلية بالبلدية التي انتخبوا فيها.

وقد عرض الباحث الأسباب التي وصلت إليها الدراسة في الحد من دور المجالس البلدية المنتخبة في التنمية المحلية والتي نذكر منها ما يلي:

– شدة وصرامة الوصاية التي يفرضها القانون البلدي لسنة 1990 على هذه المجالس لاسيما في مجال التنمية المحلية.

– هيمنة التمويل المالي المركزي (الولائي) بشكل خاص في مقابل ضعف التمويل المحلي، مما يؤدي إلى الحد من استقلالية المجالس الشعبية البلدية، في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشروعات والبرامج المقترحة من قبلها.

– شدة الخلافات واحتدام الصراع بين أعضاء بعض المجالس الشعبية البلدية، مما يضعفها ويقلص من دورها لاسيما فيما يتعلق بالمشاركة في إدارة وتسيير عملية التنمية المحلية.

ج– التعقيب عن الدراسة

تجيب نتائج الدراسة عن التساؤلات الواردة في الإشكالية وتبرز بشكل واضح إلى المدى المحدود لنجاح الدولة، في تحقيق مبدأ الديمقراطية المحلية وتجسيد قاعدة اللامركزية، من خلال تفعيل عملية مشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم المحلية عبر المجالس الشعبية البلدية، كما ينص على ذلك الدستور وقانون البلدية: المادة 16 من دستور26 /1989/02 التي تؤكد على ما يلي: يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية، أيضا المادة 84 من قانون البلدية المؤرخ في 07 أفريل 1990، التي تؤكد على ما يلي: يشكل المجلس الشعبي البلدي إطار التعبير عن الديمقراطية محليا ويمثل قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة الموطنين في تسيير الشؤون المحلية.

وقد توصل الباحث إلى انه على الرغم من أن القانون الخاص بالبلدية لا سيما المادة 84 منه تعطي للمجلس صفة قاعدة اللامركزية، إلا أن التطبيق الفعلي لهذا لازال غائبا، وهو الأمر الذي يطرح تساؤلا عن السبب الحقيقي الذي يمنع من تطبيق القانون سابق الذكر والذي قد يعود لغياب جملة من القيم السياسية التي يفتقدها المجتمع المحلي وانعكاس فقد هذه القيم على النخبة المحلية، وقد أهمل الباحث في دراسته المواد 86، 87 88، 89، 90، من قانون البلدية لسنة 1990 الذي يعطي للبلدية الحق في(**25**):

- إعداد مخططها التنموي القصير والمتوسط وطويل المدى وتسهر على تنفيذه في اطار الصلاحيات المسندة لها قانونا، وبانسجام مع مخطط الولاية.

- تبادر البلدية بكل عمل أو إجراء من شأنه تطوير الأنشطة الاقتصادية التي تتماشى مع طاقاتها ومخططها التنموي.

- تبادر البلدية بكل إجراء من شأنه التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة ومساعدتها لا سيما في مجال الصحة والشغل والسكن.

وهي الصلاحيات التي منحها القانون للبلدية لتنشيط التنمية المحلية، ولم تستطع المجالس البلدية تفعيل هذا القانون بما يخدم واقع التنمية المحلية لأسباب لم يتعرض لها الباحث بشكل مباشر.

25– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: **الجريدة الرسمية**، العدد 15، 1990، ص495.

08-01-2- الدراسة الثانية: دراسة نصيب ليندة والموسومة بـ: دور القيادة المنتخبة في التنمية المحلية: دراسة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علم الاجتماع جامعة قسنطينة تحت إشراف د. بن السعدي إسماعيل وقد أجريت الدراسة الميدانية ببلدية الطارف وكان مجتمع البحث المواطنين موزعين على مختلف مناطق البلدية.

أ- **إشكالية الدراسة:** تبحث الدراسة عن دور القيادة المنتخبة في التنمية المحلية من وجهة نظر المواطنين القاطنين ببلدية الطارف، ذهبت الدراسة إلى البحث في دور القيادة المنتخبة في التنمية المحلية على اعتبارها المسؤول الأول عن عملية التخطيط والتنفيذ لعملية التنمية المحلية والتي تشكل رافدا أساسيا للتنمية الشاملة حيث جاء التساؤل الرئيسي على النحو التالي: ما هو دور القيادة المنتخبة في التنمية المحلية؟. واندرج ضمن التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

-ما هي أهم الخصائص المميزة للقيادة المنتخبة؟.

-ما مفهوم التنمية المحلية بالنسبة للقيادات المنتخبة؟.

-هل القيادة المنتخبة تشجع مشاركة المواطنين في وضع وتنفيذ خطط برامج التنمية المحلية؟

-ما هي المعوقات الحقيقية التي تعرقل القيادة المنتخبة في أداء دورها التنموي؟

كما وضع الباحث مجموعة من الفرضيات قصد اختبارها وكانت كالآتي :

- **الفرضية الأولى:**تشكل خاصية الفاعلية في الأداء من أهم خصائص القيادة المنتخبة".
- **الفرضية الثانية:**إن مفهوم التنمية المحلية بالنسبة للقيادة المنتخبة يعني التركيز على تفعيل قطاع الخدمات والمرافق العامة".
- **الفرضية الثالثة:**تقوم القيادة المنتخبة بوضع وتنفيذ خطط وبرامج التنمية المحلية".
- **الفرضية الرابعة:**تعمل القيادة المنتخبة على تشجيع مشاركة المواطنين في وضع وتنفيذ خطط وبرامج التنمية المحلية.
- **الفرضية الخامسة:**يعد المشكل المتعلق بتمويل المشاريع التنموية من أهم العراقيل التي تعيق أداء القيادة المنتخبة لدورها التنموي.

ب- نتائج الدراسة :

-أن الطابع المميز للقيادة المنتخبة لا يسمح بمشاركة المواطنين بإتخاذ القرارات المتعلقة بالمشاريع التي تلمس احتياجاتهم.

-وما يميز المبحوثين هو اعتقادهم الجازم بعدم جدوى الاتصال بالقيادة المنتخبة، واعتقاد القيادة بعدم فاعلية المواطن، استدعت الضرورة وضع بديل أخر يتضح من خلال إنشاء هيئات متخصصة لتكون الوسيط بين القاعدة والقمة خاصة وأن المنطقة تشهد غياب لدور المجتمع المدني بمؤسساته المختلفة في جهود التنمية.

-جملة المشكلات تتعلق بمنظومة القيم الثقافية المميزة لمجتمع الطارف، الذي يكرس في معظمه قيادة ومواطنين مبدأ المحافظة على الوضع الراهن وعدم التغيير، عكس التنمية التي تهدف بالدرجة الأولى إلى التغيير.

ولم يوّضح التساؤل طبيعة الخصائص التي يمكن أن تميز القيادة المنتخبة، وان كانت هذه الخصائص هي ما يراه أفراد العينية يجب توفره في القيادة المنتخبة أم أنها الخصائص التي تتميز بها القيادة المنتخبة فعلا أثناء إجراء الدراسة وهو ما لا نستشفه من التساؤل إلا بعد العودة للإجراءات الميدانية للدراسة، وهذا التساؤل وان كان يوحي بأن القيادة المنتخبة هي من تعطي مفهوم التنمية المحلية إلا أن الدراسة الميدانية تبين أن المواطن هو من يعطي تصوره حول مفهوم التنمية المحلية لدى القيادات المنتخبة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها ما يمكن الاستفادة منه في دراستنا هذه حيث كانت كالتالي:

-**نفي الفرضية الأولى**: أن خاصية الفاعلية في الأداء لا تعد من خصائص القيادة المنتخبة نتيجة لأن بعض القيم التي قد تتبناها القيادة المنتخبة تؤثر سلبا على التنمية المحلية ما يعيقها ويحول دون تحقيق أهدافها وأن نسق ومنظومة القيم لها دور كبير في التنمية المحلية.

"أكدت نتائج الدراسة الميدانية أن نسق ومنظومة القيم لها دور كبير في التنمية المحلية... كما أن بعض القيم تؤثر سلبا على التنمية المحلية مما يعيقها ويحول دون تحقيق أهدافها"

-**صحة الفرضية الثانية**: أن مفهوم التنمية المحلية بالنسبة للقيادة المنتخبة يعنى بالتركيز على تفعيل الخدمات والمرافق العامة.

-**عدم صحة الفرضية الثالثة** المتعلقة بقيام القيادة المنتخبة بوضع وتنفيذ خطط وبرامج التنمية المحلية.

-**صحة الفرضية الرابعة**: تعمل القيادة المنتخبة على تشجيع مشاركة المواطنين في وضع وتنفيذ خطط وبرامج التنمية المحلية.

-**صحة الفرضية الخامسة**: يعد المشكل المتعلق بالتمويل المشاريع التنموية من أبرز العراقيل التي تعيق أداء القيادة المنتخبة لدورها التنموي.

وخلال تحليل وعرض البيانات توصلت الدراسة إلى مجموعة من الأسباب التي يمكن أن تعيق دور القيادة المنتخبة في التنمية المحلية ونذكر منها:

-"اعتماد نمط التسيير على المحسوبية والرشوة وانتشار الفساد" مما يعكس غياب جملة من القيم التي يمكن أن تكون حاجزا ضد هذه الممارسات، وأن سبب الفوضى بالأساس هو "شيوع نسق قيمي معيق للتنمية بالمنطقة يرتبط بطريقة تفكير سكان منطقة الطارف... بمعنى أن هناك تأثيرات تبادلية بين النسق القيمي وبرامج مشروعات التنمية المحلية".

-"عدم استغلال المنتخبين هامش الحرية الخاص بها في تقرير نوع المشاريع التنموية التي تحتاجها منطقتهم،... وتعد البلدية بقياداتها انسب جهاز إداري محلي يمكنه تحقيق هذه المتطلبات في إطار الصلاحيات المخولة لها قانونا"، طبقا للمادة 86 من قانون البلدية لسنة 1990 "تعد البلدية مخططها التنموي القصير والمتوسط والطويل المدى وتصادق عليه وتسهر على تنفيذه في إطار الصلاحيات المسندة لها قانونيا وبانسجام مع مخطط الولاية وأهداف مخططات التهيئة العمرانية"(**26**) وهو ما حافظ عليه قانون البلدية لسنة 2011 في المادة 107 والذي خص بالذكر المجلس الشعبي البلدي بدلا من البلدية إذ جاء النص القانوني كما يلي:"يعد المجلس الشعبي البلدي برامجه السنوية والمتعددة السنوات الموافقة لمدة عهدته ويصادق عليها ويسهر على تنفيذها، تماشيا مع الصلاحيات المخولة له قانونا، وفي إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكذا المخططات التوجيهية القطاعية.يكون اختيار العمليات التي تنجز في إطار المخطط البلدي للتنمية من صلاحيات المجلس الشعبي البلدي"(**27**).

وفي ظل ما توصلت إليه هذه الدراسة فأن من الأهمية بمكان أن نشير إلى غياب بعض القيم التي يجب أن يتحلى بها أفراد النخب المحلية من أجل تحقيق التنمية مثل: المساواة والعدالة إلى جانب الشفافية عن طريق تفعيل المشاركة الشعبية في تسيير الشؤون المحلية كما أن غياب القيم المرتبطة بالتنمية الاقتصادية جعل من المنتخبين يتجهون نحو التركيز على التنمية الاجتماعية وإهمال باقي أبعاد التنمية المختلفة مثل البعد الاقتصادي الذي قد يكون الرافد الأساسي لمختلف أبعاد التنمية المحلية.

08-01-3- الدراسة الثالثة: دراسة بن منظور اليمين موسومة بـ: دور القيم الدينية في التنمية الاجتماعية، دراسة مقدمة لنيل شهادة ماجستير علم الاجتماع الديني جامعة باتنة تحت اشراف د. مراد زعيمي وأجريت الدراسة على المجتمع الميزابي بمدينة باتنة والذي يتشكل من حوالي 500 فرد.

أ- إشكالية الدراسة: يشكل المجتمع الميزابي ظاهرة في المجتمع الجزائري في أمس الحاجة للدراسة من مختلف النواحي الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية وقد اعتمدت على تمسك هذا المجتمع بقيم الدين

26- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: **الجريدة الرسمية**، العدد 15، مرجع سابق، ص495.

27الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: **قانون البلدية**، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة، 2012، صص 17-18.

الاسلامي، وهو ما قاد الباحث الى إعتماده على فرضية وحيدة مفادها أن: القيم الدينية تؤدي إلى تحقيق تنمية اجتماعية.

ب– نتاج الدراسة : وخلصت الدراسة إلى صدق الفرضية من خلال ما توصلت إليه، وقد ركزت على مجموعة من القيم الدينية المساهمة في التنمية الاجتماعية نذكر منها:

–العفة، الإيثار، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، البر، الأخوة، الإحسان: وهي من بين القيم الأساسية التي تساعد الفرد على الامتناع عن الاستيلاء على مال الغير بطرق غير مشروعة وإنفاقه في أوجه غير مشروعة، وتحقيق العدالة والمساواة بين مختلف أطياف المجتمع الميزابي.

إن المجتمع الذي تُشكل هذه المنظومة القيمية المتكاملة التي مصدرها الله عز وجل قناعاته الدينية والتي يجسدها في الواقع بجميع تصرفاته وسلوكاته، وبعلاقاته الاجتماعية المبنية على هذه القيم من خلال نظام اجتماعي يستند على قواعد الشرع الإسلامي وهديه في تنظيم شؤونه الاجتماعية، ويتخذ من المسجد المؤسسة الاجتماعية والروحية التي تسهر على استمرار هذا النظام الاجتماعي، فهو بهذا النظام الاجتماعي والروحي وفّر السبل الكفيلة بتحقيق متطلبات جميع أفراده المادية والروحية، وهو ما حقق تنمية اجتماعية وفق منظور الشرع الإسلامي، وبالتالي فالمجتمع الميزابي مجتمع تحققت فيه التنمية الاجتماعية.

ج– التعقيب عن الدراسة: على الرغم من أهمية الموضوع وخصوصية المجتمع الميزابي الذي يعتبر نموذجا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية في تحقيق التنمية المحلية إلا أن الدراسة السابقة لم توف الموضوع حقه من جانب الطرح السوسيولوجي المتكامل لمختلف مؤشرات التنمية الاجتماعية وارتباطها بالقيم الدينية للمجتمع الميزابي واكتفت بوضع فرضية واحدة دون توضيح الأبعاد والمؤشرات التي يمكن من خلالها أن طرح الموضوع بشكل أفضل.

وفي هذا التعليق نشير إلى أن نتائج الدراسة كانت واضحة في تحديد دور القيم الدينية في تحقيق التنمية الاجتماعية، وهي بدورها قادرة على تحقيق تنمية محلية، حي تبعث في الفرد حب البذل والعطاء ما يدفع بتحقيق التماسك الاجتماعي، وتعمل هذه القيم على تصحيح الممارسات السلبية لأفراد المجتمع وتبعث على الوضوح في معالجة المشاكل الداخلية للمجتمع سواء بالنصح للعامة أو لولاة الأمر، ما يعزز الرقابة غير المباشرة على المسؤولين في ما تبرز قيم الشفافية لدى ولاة الأمر في تسيير شؤون المجتمع المحلي.

وقد أدت القيم سابقة الذكر إلى: مجموعة من الممارسات والسلوكيات التي تعزز **حفظ النفس والنسل حفظ العقل، حفظ المال:** عن طريق توفير مجموعة من الضوابط الاجتماعية المبنية على أسس قيمية مادية ومعنوية، تجعل من الأفراد يسعون إلى احترام هذه القيم والاستجابة للمعايير الاجتماعية التي تلبي له حاجاته

بالإضافة إلى الترغيب في التعلم وتوفير مستلزماته للفئات الفقيرة وضعيفة الدخل، ليكون كل فرد مفيدا بقدر ما يحتاجه المجتمع المحلي، مع اعتبار العقل من أهم ما ميز به الخالق البشر، فهو اكبر مورد يجب الاستثمار فيه والحفاظ عليه، ولا يكون حفظ المال إلا عن طريق الابتعاد عن القيم المادية الصرفة التي تجعل من الرشوة والسرقة والنصب والاحتيال من الممارسات التي قد يلجأ إليها الأفراد لزيادة ثرواتهم وحصولهم على حقوق الغير، وهو ما يعزز الفساد، والذي يعد احد أسباب انقطاع المال، في حين تعد المبادلات الاقتصادية المباحة من تجارة وخدمات وغيرها هي الأساس في حفظ المال وزيادته، وهي الطرق المشروعة التي ينال بها العبد رضا ربه وقبول مجتمعه له إلى جانب الكسب المباح.

وتعد المؤشرات السابقة من أهم ما يمكن أن تسعى التنمية المحلية لتحقيقه فبحفظ النفس والنسل والذي تعبر عنه الأمم المتحدة بمستويات الصحة وسلامة الأفراد وكذا حفظ العقل بالحث على العلم والتعلم وتوفير فرص التطور العلمي أمام أفراد المجتمع إلى جانب حفظ المال الذي يعد أساسيا ليكفل حياة كريمة للفرد واستثماره لتلبية حاجات المجتمع بشكل عام، تُمكن المجتمع المحلي وقيادته من تحقيق تنمية محلية حقيقية تساهم في زيادة رقيه وارتقائه.

08-02-دراسات في العلوم القانونية:

08-02-1- الدراسة الأولى: دراسة الدكتور جمال زيدان تحت عنوان: إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع، دراسة تحليلية لدور البلدية حسب القانون البلدي الجديد 10/11 منشورة سنة 2014، حيث قسمت الدراسة إلى خمس محاور تتناول بالشرح والتحليل في المحور الأول والثاني على التوالي لمفهوم التنمية المحلية، وسائل التنمية المحلية، في ما تضمّن المحور الثالث دور البلدية في التنمية المحلية لاسيما من الجانب القانوني وصلاحيات المجلس الشعبي البلدي في تحقيقها، مبرزا التطور الكرونولوجي للقوانين المنظمة والمسيرة لعمل المجالس الشعبية البلدية واختصاصاتها في سياسة التنمية المحلية والتي حددها وفقا للمستويات التالية:

-مستوى سياسات التهيئة العمرانية والتجهيز: وتظم مجموعة من الاختصاصات التنموية والمتمثلة في إعداد المخطط البلدي للتنمية، التهيئة العمرانية، المحافظة على المواقع الطبيعية، المحافظة على البيئة، تهيئة الهياكل القاعدية... الخ.

-مستوى السياسات الاجتماعية: ويعنى هذا المستوى بالميادين التالية: الصحة والتعليم، السكن الثقافة والسياحة.

-على مستوى السياسات الاقتصادية: وتتولى السياسة الاقتصادية للمجلس البلدي لجنة دائمة ينشئها المجلس نفسه بمداولة تكون مكلفة بالشؤون الاقتصادية والمالية والاستثمار.

-وتضمنت خلاصة المحور الثالث "أن القانون البلدي الأخير كان اكثر دقة في تحديد دور البلدية وهيئاتها المختلفة على صعيد رسم وتنفيذ وتقويم السياسات التنموية المحلية

-وفي المحور الرابع المعنون بـ: دوافع الإصلاح البلدي مركزا على ثلاث دوافع أساسية تتمثل في:

-العجز المالي للبلديات: مُرجعا أسباب هذا العجز إلى مجموعة من الأسباب الداخلية والخارجية والتي تتعلق بالطبيعة الجغرافية والحضرية للبلديات إلى جانب مدى تطور النظام الجبائي واستغلال الممتلكات، وضعف التحصيل الضريبي... الخ، من عدم قدرة البلديات على استغلال وتجديد مواردها المالية.

-المشاكل التنظيمية: وقد ارجع المشاكل التنظيمية إلى ضعف دور المجالس الشعبية البلدية المنتخبة في التنمية المحلية على الرغم من الصلاحيات التي منحها قانون البلدية للمجالس الشعبية ليجعلها محركا رئيسيا لكل مبادرة من شأنها أن تدفع إلى تنمية محلية حقيقية.

-نقائص سياسية التوظيف المحلي: وهي النقائص المرتبطة بالجانب القانوني والإداري للموظفين والأعوان العموميين.

كما تعرض الباحث في المحور الخامس إلى أبعاد التنمية المحلية المتوازنة والمستدامة مركزا على:

-إصلاح المالية العمومية بما يتناسب والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المتسارعة، بالإضافة إلى إصلاح بعض القوانين المتعلقة بالجباية خاصة فيما تعلق بالوعاء الضريبي للجماعات المحلية.

-تنمية الجانب الاجتماعي: وقد تطرق الباحث في هذا الجانب إلى مجموعة من القيم المختلفة والتي قد تمثل أكثر من مجال للتنمية مثل قيم المشاركة الجماهرية معتبرا أن ظاهرة العزوف هي نتاج لقلة الثقة بين أفراد المجتمع المحلي ومسؤوليهم المحليين، حيث نرى بعض المسؤولين المحليين يسعون بصفة مستمرة في غلق كل قنوات الاتصال التي تسمح للمواطن بالتعبير عن ما يحتاجه أمامهم.

-كما أشار الباحث إلى أهمية تثمين قطاعات التعليم، الصحة والشغل بالإضافة إلى إعطاء البعد الثقافي والبيئي للتنمية المحلية.

-وقد خلصت الدراسة إلى التنبيه على أهم ما يمكن للجماعات المحلية أن تنتهجه لتحقيق التنمية المحلية مثل ترشيد النفقات وتفعيل الاستثمار المحلي وتحقيق المشاركة الجماهيرية، إلى جانب الشفافية في تسيير الشأن المحلي والابتعاد عن كل غموض في كل ما يتعلق بالشأن العام إلى جانب الاهتمام بمختلف الجوانب المتعلقة بالاستثمار البشري المحلي من صحة وتعليم وإعادة الاعتبار للبعد البيئي في التنمية المحلية، ولم يهمل الباحث في خضم كل هذه المعطيات البعد الثقافي للتنمية المحلية ممثلا في مبادئ وقيم الدين الإسلامي، منهيا دراسته

بالقول "وفي الأخير خلصنا إلى نتيجة منطقية مفادها، أنه لا يمكن تجسيد تنمية اجتماعية، واقتصادية على مستوى الجماعات المحلية إلا بمراجعة شاملة للإطار التنظيمي والبشري".

08-02-2- الدراسة الثانية: للباحث شويح بن عثمان موسومة بـ: دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، دراسة مقدمة لنيل شهادة ماجستير علوم قانونية جامعة تلمسان للسنة الدراسية 2011/2010، تحت إشراف د.عزاوي عبد الرحمان وقد قسمت الدراسة إلى فصلين حيث خصص الأول لعرض النظام القانوني للجماعات المحلية ونظم إدارتها في الجزائر كوسيط للتنمية المحلية، فيما تضمن الفصل الموالي الدور التنموي للبلدية في مختلف هياكلها وآلياتها.

أ- إشكالية الدراسة : تبحث هذه الدراسة دور هذه الجماعات في التنمية المحلية، وبالأخص حالة البلدية، بإبراز حدود هذه المهمة وطبيعتها وتقاطعها مع الأجهزة الإدارية والتقنية التي تشرف عليها، أو حتى تلك المرافقة لها أو الموضوعة تحت وصايتها الإدارية، إلى جانب القوانين المنظمة والمسيرة لعمل الجماعات المحلية وخاصة البلدية وتطور نظامها القانوني في ظل ما تعرفه الجزائر من تغيرات على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، مع إبراز أهم نقاط القوة التي تضمنها قانون البلدية لسنة 1990 والإشارة إلى القانون الجديد الذي لازال قيد المناقشة والإثراء أثناء إجراء الدراسة.

ب- نتاج الدراسة: توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والاقتراحات نذكر من أهمها:

- إن التنمية المحلية من أعقد المواضيع التي تتداخل فيها مجموعة من العوامل المطلقة بالتنظيم والتسيير والتمويل وارتباط هذه الأخيرة بقطاعات وأجهزة إدارية وهيئات منتخبة ما يفقدها التجانس في اتخاذ القرار التنموي على حساب مصلحة المواطن.

- سعي الدولة لإرساء نظام لا مركزي للجماعات المحلية تجلى في التأكيد على منح الجماعات المحلية كل الوسائل التي تمكنها من القيام بمهامها.

- أدى افتقار معظم الجماعات المحلية للموارد المالية إلى شلل في أجهزتها المحلية التي اتسمت في كثير من الأحيان بعجز في تحويل الاختصاصات المعترف بها نظريا إلى واقع ملموس، ما فتح المجال للتدخل الحتمي للأجهزة المركزية.

وكانت اقتراحات الباحث بناء على نتائج الدراسة ممثلة في ما يلي:

-خلق وعي محلي بتمكين وحث المواطنين على المشاركة والتعريف بمشاكل البلدية.

-حل إشكالية التمويل والذي يعتبر شرطا أساسيا لنجاح البلديات في أداء أدوارها التنموية.

-تطوير إدارة شفافة تعمل جنبا إلى جنب مع المواطن وقادرة على تسيير التنمية المحلية.

-ترشيد النفقات العمومية بالموازاة مع ترتيب أولوياتها وفق ما تقتضيه التنمية المحلية.

08-03-التعليق على الدراسة:

على الرغم من أن الدراسة ذات طابع قانوني إلا أنها تضمنت في طرحها للموضوع بعض مؤشرات التنمية المحلية وربطها ببعض القيم خاصة الاقتصادية منها والسياسية، وان كانت هذه الدراسة اهتمت بالمجال القانوني والتنظيمي للجماعات المحلية إلا أن نتائجها كانت عبارة عن مقترحات متعلقة بالجانب الاقتصادي والسياسي مؤكدة على أن الدولة تسعى إلى إرساء نظام لا مركزي من خلال محاولة منح البلديات ممثلة في مجالسها البلدية جميع الصلاحيات المرتبطة بالتخطيط وتنفيذ برامج التنمية المحلية، ولم يقدم الباحث أي اقتراح من الجانب القانوني وهو ما يوحي أن قانون البلدية وما يعطيه من صلاحيات للمجالس الشعبية البلدية قادر عل تحقيق التنمية المحلية.

08-04-حوصلة حول الدراسات السابقة:

من خلال التعرض للدراسات السابقة وما تضمنته من تساؤلات وما وصلت إليه من نتائج وبعيدا عن التدقيق في الأساليب والمناهج المتبعة في هذه الدراسات فإننا في اطار الاستفادة مما تضمنته لا يسعنا إلا إعادة النظر وتجميع النتائج المتقاربة ومقارنة النتائج المختلفة لهذه الدراسات، وان اختلفت في تخصصاتها بين الجانب القانوني والاجتماعي إلا أنها تسعى في مجملها إلى تحليل ومعالجة ظاهرة متداخلة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا في أسبابها ونتائجها وفي خضم هذا التداخل سنحاول وضع تفسيرات لما تضمنته هذه الدراسات بلغة سوسيولوجية تجمع بين الإطار التنظيمي والاجتماعي لدور الجماعات الإقليمية في التنمية المحلية والتي من ضمنها المجالس المحلية المنتخبة التي تجمع بين الإطارين معا.

وقد اتجهت الدراسات السابقة التي تناولتها الدراسة الحالية باستثناء الدراسة الثالثة إلى طرح تساؤلات مرتبطة بقدرة المجالس البلدية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية المحلية، وإن كانت هذه التساؤلات بصيغ مختلفة ورؤى متعددة سواء من المنظور السوسيولوجي أو المنظور القانوني، إلا أنها تبحث في ما يمكن للمجالس البلدية من تحقيقه على اعتبارها تنظيما رسميا يتشكل من قوى اجتماعية تمثل مختلف فئات المجتمع المحلي، ينظم عملها مجموعة من القواعد القانونية التي تهدف من خلالها الدولة والمجتمع إلى تحقيق التنمية المحلية.

فيما سعت الدراسة الثالثة إلى إبراز أهمية القيم الدينية في تحقيق تنمية اجتماعية عن طريق جملة من القيم الدينية والفضائل الأخلاقية التي يمكن للمجتمع المحلي أن يستند إليها في تأسيس قوة اقتصادية واجتماعية تكون رافدا للتنمية المحلية، وقد خلصت إلى أن حفظ النفس، وحفظ النسل، وحفظ العقل، وحفظ المال، من أهم المبادئ والقيم التي قام عليها الدين الإسلامي الحنيف داخل المجتمع الميزابي مما ساهم في تحسين مستويات المعيشة والصحة والتعليم إلى جانب المقومات الاقتصادية بما تمثله من موارد طبيعية ومالية داخل المجتمع المحلي وكلها من

مؤشرات التنمية الاجتماعية التي تعد جزءا من مؤشرات التنمية المحلية، والتي تعتمدها الأمم المتحدة حاليا كمؤشرات للتنمية.

ومن خلال سعي هذه الدراسات السابقة إلى وضع تصور لآليات التنمية المحلية سواء من ناحية غيابها أو حضورها، وعلى الرغم من عدم التصريح بغياب التنمية المحلية بشكل مباشر إلا أننا نستشفه من خلال النتائج المتوصل إليها في هذا الاطار وقد خلصت الدراسات السابقة إلى بعض نتائج متشابهة نذكر منها:

-ضعف الموارد المالية للبلدية يجعل من خطط التنمية المحلية التي يضعها المجلس رهينة للسلطات المركزية، وان ضعف هذه الموارد لا يرتبط بالتمويل المركزي فحسب،وإنما بقدرة المجالس نفسها على ترشيد نفقاتها، واستثمار إمكانياتها المحلية وتنمية مواردها الذاتية، وهو ما يعكس ضعف القيم والتوجهات الاقتصادية للنخب السياسية داخل المجالس البلدية التي لا تسعى إلى تطوير الموارد الاقتصادية للبلدية بغياب هذه القيم عن الخطط والأهداف التنموية، ليكون ترشيد النفقات، وتشجيع الاستثمار في الموارد المتاحة سواء البشرية أو الطبيعية والمالية احد أهم روافد التنمية المحلية، وما ضعف القيم الاقتصادية السابقة إلاّ إدراك سلبي لبعض قيم التنمية، والذي تمثله بعض الممارسات مثل التبذير وهدر المال العام إلى جانب بروز ثقافة الإتكالية على الخزينة العمومية للدولة، الذي على الرغم من سنوات انتعاش الخزينة العمومية التي عاشتها الجزائر على المستوى المركزي والمحلي إلا أنها لم تستطع أن تحقق تنمية حقيقة إلا بقدر ما تظهره بعض الإحصائيات الرسمية التي تكون في غالب الأحوال بعيدة كل البعد عن الواقع الذي يعيشه المجتمع.

-غياب المشاركة والشفافية في تسيير الشأن العام المحلي، وان هذا الغياب لا يعد جهلا بأهمية هذه الأخيرة في تفعيل دور التنمية وإنما لعدم بروزها كخيارات أساسية وجوهرية في تفعيل خطط وبرامج التنمية المحلية، وقد ينجر عن غياب مثل هذه القيم السياسية مجموعة من الممارسات غير المسؤولة وانتشار للفساد واحتكار تسيير الشأن العام المحلي لفائدة فئات دون أخرى، ما ينجر عنه غياب العدالة بشتى أنواعها، إلى جانب انتشار المحسوبية في ظل الافتقار إلى تسيير شفاف للشأن العام المحلي، وهو ما قد يجعل من بعض مؤسسات الدولة تحت رقابة العائلة أو القبيلة أو الفئات الاجتماعية ذات المصالح الضيقة والمشتركة، ما يؤدي إلى إقصاء وتهميش الكفاءات المحلية ومختلف الطاقات البشرية على المستوى المحلي، ما يجعل من هذه الممارسات عملا معرقلا للمسار التنموي الذي يطمح له المجتمع المحلي ويجعله يراوح مكانه على هذا الصعيد.

-جهل بعض النخب المحلية ممثلة في رؤساء المجالس البلدية وأعضائها إلى الأسس المعرفية لآليات التسيير من الجانب القانوني والإداري، وهو ما ينعكس سلبا على سير عمل باقي هياكل البلدية المرتبطة بمجالات التنمية المحلية المختلفة، وعدم قدرة المنتخبين المحليين استغلال هامش الحرية الذي يضمنه قانون البلدية في التخطيط وتنفيذ

المشاريع التنموية التي تحتاجها مختلف المناطق والفئات الاجتماعية، إلى جانب بروز صراعات في عملية التسيير نتيجة لغياب رؤية مشتركة وغياب الأسس المعرفية حول عملية التخطيط للتنمية المحلية وتنفيذ خططها وفقا لأسس علمية تضمن لها نسب عالية من النجاح.

-وبشكل عام فإن جل ما تناولته الدراسات السابقة على اعتبار أن المجالس البلدية هي آلية من الآليات الرسمية التي تسعى من خلالها الدولة إلى تجسيد مبدأ اللامركزية في تسيير الشأن المحلي وبعث التنمية المحلية إلا أن هذا المبدأ وهذا الهدف لا زال بعيدا عن تطلعات المجتمع المحلي، وقد عرضت الدراسات السابقة أهم الأسباب المادية والبشرية والقانونية التي يمكن أن تساهم أو تعيق مسار التنمية المحلية، في محاولة منها لتشخيص واقع التنمية المحلية في المجتمع الجزائري.

-وتبرز استفادة هذه الدراسة من الدراسات السابقة في البحث عن الأصل قبل الفرع على اعتبار أن كل الخيارات التنموية ما هي في الحقيقة إلا جملة من التفضيلات القيمية التي يسعى منتخبوا المجالس البلدية إلى تجسيدها عن ارض الواقع، فبدل أن نكتفي بالبحث عن الآليات القانونية، وتحديد الأبعاد وما تحويه من مؤشرات للتنمية المحلية، وجب البحث في ما هو أعمق من حيث ما تمثله هذه المؤشرات من خيارات نابعة من القيم التي يتبناها أعضاء المجالس الشعبية البلدية لتحقيق التنمية المحلية، على اعتبار أن التنمية المحلية عملية معقدة يصعب تحقيقها بمجرد توفر الآليات القانونية والموارد الاقتصادية والبشرية، ما لم تتمتع هذه الأخيرة بجملة من القيم التنموية التي تتكامل في ما بينها كعملية لتحقيق التنمية المحلية.

خلاصة الفصل : عرضنا في هذا الفصل الإطار المنهجي والمفاهيمي لموضوع الدراسة محاولين بناء المفاهيم الأساسية للموضوع والتي نحدد من خلالها أهم المصطلحات التي ستتناولها، مع تحديد أبعادها البحثية من خلال صياغة فرضياتها وطرح تساؤلاتها ،و ربط أبعاد ومؤشرات متغيراتها للبحث عن العلاقة بينها تارة وعن الفروق بينها تارة أخرى ،كما سعى الباحث من خلال هذا الفصل لطرح تصوره النظري والمنهجي لموضوع بحثه بما يراه خادما للموضوع بالإضافة إلى عرض الدراسات السابقة التي يراها ذات صلة وثيقة بموضوع الدراسة لمحاولة توظيفها والاستفادة منها في عرضه لبيانات الدراسة وصياغة نتائجها.

الفصل الثاني

تمهيد:

يعد مفهوم القيمة من أهم المفاهيم التي بنيت عليها المعرفة الإنسانية وتشترك كل العلوم ، الطبيعية والإنسانية منها في بحوثها المرتبطة بهذا المفهوم في صعوبة بنائه وتحديد معانيه، إلا أنها تعد أكثر صعوبة في العلوم الإنسانية والاجتماعية ،لارتباط هذا المفهوم بجملة من المدلولات المعنوية والحسية لها ، ولا تعد القيمة واحدة وأن كانت تحمل في الكثير من الأحيان معنى واحد ، فالجمال والخير والشر تحمل كلها نفس القيمية إلا أن مدلول مقدار كل منها يختلف باختلاف الزمان والمكان والموقف ،وقد حاولنا من خلال هذا الفصل إعطاء صورة ملخصة لمفهوم القيمة بين مختلف التخصصات والعلوم ، إلى جانب التفصيل فيما يمكن أن يعبر عن هذا المفهوم ومدلولاته وتصنيفاته في العلوم الاجتماعية .

01- القيم في بعض التخصصات العلمية:

لقد استمد مصطلح القيمة تعقيده من تداخل مختلف الاتجاهات والعلوم التي قامت بدراسته كل من منظورها لهذه المصطلح ما جعل منه صعب البناء والتحديد ما لم يتم دراسته من قبل أي تخصص بشكل منفصل عن باقي التخصصات الأخرى، وهو ما جعل تحديده في علم الاجتماع صعب المنال لارتباطه بمختلف الحقول العلمية المجاورة في العلوم الإنسانية، وسنحاول من خلال ما سيأتي حوصلة ما أمكن مما تضمنه هذا المصطلح من مفاهيم في أهم العلوم المجاورة لعلم الاجتماع والتي لها علاقة بموضوع الدراسة.

01-02- القيمة في الفلسفة: تعتبر القيم أو القيمة كمقياس ميتافيزيقي للخير والشر، الجمال والقبح الخطأ والصواب، من أهم ما بنت عليه فلسفة القيم وجودها فهي بذلك سارعت إلى إطلاق مصطلح القيمة على كل ما يشكل دلالة مادية أو معنوية يستطيع من خلالها الفرد أن يلبي حاجته البيولوجية أو السيكولوجية أو تمثل له إشباع رغبة أو تفسير لظاهرة أو طرح لفكرة يمكن أن تكون محل اهتمام من طرف فرد أو جماعة، " وفي المعجم الفلسفي القديم: يطلق لفظ القيمة على كل ما هو جدير باهتمام المرء وعنايته لاعتبارات سيكولوجية اقتصادية وأخلاقية وجمالية"[1].

وفي البحث في الأصول الفلسفية للقيمة نجد أنها نشأت من البحث في أصل القيمة التي وجدت انطلاقا من الموجودات التي ساهمت في بروز هذا المصطلح أم أن العكس هو الصحيح، فهل القيمة سابقة الوجود أم أن الوجود المادي هو من أعطى القيمة وجودها في حين يمكن القول: " أن القيمة وقف على الفاعل القيمي ومن الجائز أن نعتبر وجودها وجودا مزدوجا، هو وجود ذات ووجود شكل"[2]، وقد انعكست هذه الجدلية حول

---

1 – جميل صليبا: **المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية الفرنسية الانجليزية واللاتينية**، ج2، الشركة العالمية للكتاب ش م ل، بيروت، د ط، 1994، ص212.

2 عادل العوا: مرجع سابق، ص366.

القيمة على طبيعتها بين المطلق والنسبي منها، وبين هذا وذاك لازال هذا الجدل الفكري إلى حد الساعة يراوح مكانه، حيث تختلف الأسس الفكرية لكل فريق من الفريقين السابقين بين الاستناد إلى الفلسفة المثالية أو مبدأ الخلق وهو ما يستند إليه مختلف فلاسفة هذا التيار مثل سقراط وأفلاطون وكذلك المذاهب الدينية خاصة السماوية منها" ويمكن اعتبار القيمة مطلقة باستقلالها عن ذاتية الأفراد إذ تكتفي بذاتها وتكون مميزة في الأشياء تجعلها موضوعا للرغبة وبذلك تحافظ القيم على قيمتها في ذاتها"[1]، في حين يستند الطرف الثاني إلى الفلسفة الوضعية (الواقعية) أو مبدأ الوجود المادي، وهو ما قد يعكس أساس الحتمية الجدلية في فلسفة القيم بين المطلق والنسبي "بهذا تتبدى القيمة نواسا يتأرجح بين اللامادي المعياري والمادي الملموس، بين الغموض والوضوح، البعد والقرب، المتعالي والمشخص، التحقق واللاتحقق، بل بين الحقيقي والزائف أو بين الممكن والممتنع"[2]، وبذلك فإن مدلول القيم يرتبط أساسا بجملة من الموجودات التي تحيط بالفرد أو المجتمع من خلال ما يمكن ان يدركه أما فكريا أو حسيا أو بقدر ما يمكن أن تمثل له هذه الموجودات من الناحية الحسية أو الوجدانية من أهمية، ما يشكل انعكاسا قيميا لديه، ومن خلال ذلك سعى بعض الفلاسفة إلى إعطاء القيمة جملة من المدلولات، يمكن أن نذكر منها [3]:

أ. **المدلول المادي:** وهي المنفعة المادية المرجوة من الأشياء المرغوب فيها وقد تكون قيمة استعماليه أو قيمة تبادلية كمبادلة سلعة بسلعة أخرى أو بقيمة نقدية، ويمكن أن يعبر المدلول المادي على القيمة الاقتصادية بمختلف أشكالها التي قد تعود بالمنفعة على الفرد أو الجماعة، واصطلاحا نجد أن المدلول المادي للقيمة يعني خاصية تجعل الأشياء مرغوبا فيها، والقيمة الاستعمالية لسلعة ما، هي المنفعة الناتجة عن استعمالها، والقيمة عند "ديوي" دالة عن موقف الاعتزاز بالشيء وإيثاره على اعتباره ثمين في جوهره"[4].

ب. **المدلول المعنوي:** وهي وضع وجداني يمكن أن يستخدم في الحفاظ على انساق جمالية أو أنماط اجتماعية ودينية من التطورات العلمية والتقنية والتغيرات المادية المصاحبة للتغيرات الفكرية والثقافية للمجتمع فيعزز بذلك الجانب المعنوي للذات البشرية على حساب طغيان الموجودات المادية وسيطرتها على عالم متسارع النمو والتطور التقني، حيث يعتبر الفيلسوف «أنتوني كينيAnthony Kenny» أن الإنسان بمكونه المادي والمعنوي

[1] نورة بوحناش: **إشكالية القيم في فلسفة برغسون**، الدار العربية للعلوم ناشرون، مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت، ط 1، 2010، ص41.

[2] – معن زيادة وآخرون: **الموسوعة الفلسفية المعاصرة**، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط1، 1986، ص683.

[3] جميل صليبا: مرجع سابق، ص212.

[4] – طلعت عبد الحميد: **دليل إدارة الذات بالقيم**، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، ط 1، 2015، ص19.

هو مقياس كل شيء بقوله: "الإنسان مقياس الأشياء جميعا، هو مقياس وجود ما يوجد منها، ومقياس وجود ما لا يوجد منها"[1].

ت. المدلول الرياضي: وهي عبارة عن قيمة منطقية عددية أو غير عددية نعبر عنها من أجل الوصول إلى بناء حل منطقي للمشكلات الرياضية، حيث يشكل هذا المدلول محركا فكريا للوجود المادي والبيئة التي نعيش فيها، وبذلك يشكل دافعا نحو التفكر والتدبر في أسس العلاقات المنطقية الموجودة بين مختلف الظواهر.

ج.أحكام تقويمية: وهي عبارة عن أحكام قيمية يكون الهدف منها تقييم الخلل أو محاولة تقويمه سواء عن طريق الأوامر أو النصيحة أو بتقدير حوادث خارجة عن إرادتنا، ويمكن أن تكون هذه الأحكام عبارة عن قوانين أو قواعد للضبط الاجتماعي التي يمكن من خلالها الحفاظ على التجمعات البشرية بشكل سليم دون المساس بطبيعة البناء الاجتماعي، كما يمكن أن تعبر عن "التقويم لعمل عقلي قوّمته المقارنة والحكم وهي وسائل يمكن تقريرها وتحديدها بوسائل تتحمل الفحص العلمي"[2].

01-03- القيم في العلوم الاجتماعية: على غرار كل الدارسين لموضوع القيم يوجد اختلاف حول مفهوم القيم وتعريفها لدى علماء الاجتماع وباقي التخصصات العلمية الأخرى، إلا أن هذا الاختلاف لا يشكل حاجزا للفصل بين هذه التخصصات من أجل الفهم الأمثل لهذا المصطلح حيث يراها البعض أنها عبارة عن تفضيلات أو أحكام تفضيلية، في حين يراها البعض الآخر على أنها مجموعة الأحكام العقلية والمعيارية، فيما يعتبرها آخرون أنها ما يفيد الشخص في حياته وهي بذلك مرتبطة بما تقدمه من منفعة للأفراد.

ويرى الجوهري "أن القيم هي التفضيلات الإنسانية والتصورات عما هو مرغوب فيه على مستوى أكثر عمومية وهي بذلك تكون الإطار المرجعي لسلوك الفرد"[3]، ويرى «روكيتشRokeach» أن القيم هي "معتقدات تحضى بالدوام وتعبر عن تفضيل شخصي أو اجتماع لغاية من الغايات..."[4]، فهي بذلك تفضيلات شخصية تمثل المحرك الرئيس لمختلف سلوكيات الأفراد نحو ما يمكن أن يشبع حاجاتهم من هذه التفضيلات وقد لا تكون إجبارية إلا بما تشكله من أهمية للفرد أو المجتمع الذي يعيش فيه، إذ مادامت تشكل تفضيلا فهي بهذا تشكل نوعا من الخيار حتى وإن كان هذا الخيار متوقعا للآخرين.

---

[1] – معيرش موسى: **فلسفة القيم ماهيتها طبيعتها**، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 1، 2016، ص100.

[2] – طلعت عبد الحميد: مرجع سابق، ص19.

[3] –عبد الهادي الجوهري وآخرون: **دراسات في التنمية الاجتماعية مدخل إسلامي**، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ط1، 1995، ص165.

[4] m. -Rokeach, :**The Nature Of Human Values** by Free Press in New York,Published 1973, p324

وإن كان من العلماء من ينظر إلى القيم على أنها أحكام عقلية معيارية فهي بذلك تكون محركا لسلوك الأفراد بناء على تحليل الواجبات والالتزامات الأخلاقية إلى جانب المصالح والمنافع، كما يرى عبد المعطي "أنها مستوى معياري للانتقاء بين البدائل الموجودة أمام الشخص الاجتماعي والموقف الاجتماعي"[1]، فإنها بذلك تكون محركا للمفاضلة بين البدائل في خضم المواقف الاجتماعية التي يعيشها الفرد أو في ظل الأدوار والمناصب التي يمكن أن يتقلدها في البناء الاجتماعي، فهي تعد عاملا محفزا للاختيار بناءا على ما يمكن للفرد أن يدركه من هذه القيم بالاعتماد على وعيه بالأدوار التي هو منوط بالقيام بها أو بالمواقف التي يعيشها فرديا واجتماعيا فهي تشكل جوهر تفاعله مع بيئته الخارجية الاجتماعية والبيولوجية، إذ "يحدث الإدراك حالة شعورية تضعف أو تشتد وفق خطورة الموقف الذي يحيط بك، وبهذا الإدراك تتصرف على النحو الذي يحقق لك ما تبتغي والغرض في الإدراك أن يكون صحيحا لا مضللا ولا مغلوطا حتى يجيء السلوك آخر الأمر على أساس سليم"[2] ويعد السلوك ترجمة لواقع إدراك الفرد للقيم المتحكمة في توجهاته انطلاقا من إدراكه للواقع الذي يتفاعل فيه اعتمادا على المحددات النفسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من المحددات القيمية التي تعكس وعي طبقي أو الانتماء إلى جماعة، ديانة، تنظيم أو غيرها من مختلف الأنساق التي يمكن من خلالها تصنيف الدوافع والأهداف المرجوة من السلوكيات التي يتبناها الفاعل فردا كان أو جماعة، طبقا لما يحفظ له مصالحه وتوفير حاجاته بناءا على مستوى الإدراك لهذه القيم سواء كان سليما أو معتلا حيث كلما كان ادارك القيمة سليما كلما كان السلوك أكثر استقامة.

وبين الأحكام المعيارية والتفضيلات الشخصية بين مختلف البدائل، يمكن أن تشكل القيم نسقا فرعيا ضمن النسق الثقافي أو الحضاري يشترك فيه الفرد مع الجماعة من اجل الحفاظ على الخصوصية التي تختص بها المجتمعات المتمايزة ثقافيا حضاريا ودينيا، حيث تعد "القيم عنصر لنسق رمزي مشترك يعتبر معيارا أو مستوى للاختيار بين بدائل التوجيه التي تظهر في المواقف المختلفة، فالقيم عند « بارسونز» تمثل محورا من محاور واقعية السلوك، كما وصف «بارسونز» القيم بأنها أنماط ثقافية شاملة ذات جذور في التقاليد الدينية وهي بذلك تظل محافظة على استقرارها"[3].

وبشكل عام فإن القيم في العلوم الاجتماعية لا تنفك تتشارك وباقي التخصصات المجاورة لها من العلوم الإنسانية في المدلول الوظيفي لمصطلح القيمة والأهمية التي يكتسيها لاسيما من الحفاظ على أنظمة اجتماعية

---

[1] – عبد اللطيف محمد خليفة: **ارتقاء القيم– دراسة نفسية–**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد160، 1990، ص– ص59–60.

[2] – صلاح قنصوة: **نظرية القيمة في الفكر المعاصر**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1986، ص26.

[3] – إسماعيل عبد الفتاح: **القيم السياسية في الإسلام**، الدار الثقافية للنشر، ط1، القاهرة، 2001، ص12.

اقتصادية، سياسية أو ثقافية سائدة لدى مختلف المجتمعات البشرية بتلبية مختلف الحاجات التي تكون محل اهتمام تترجم القيم إلى أفعال [1].

وتنظر الباحثة نورهان حسن القيمة على أنها[2]:أحكام معيارية وعقلية تفسر طبيعة الأشياء، وتمثل محاكاة لتقويم الشيء أو الموضوع أو الموقف موجهة بذلك السلوك الإنساني بناءا على تفضيلات لما هو مرغوب فيه، عبر هذه الأحكام المعيارية التي هي تعتبر تفسير لطبيعة الشيء، تمثل محاكاة لتقويم الشيء أو الموضوع أو الموقف.

فتكون القيم بذلك هي مجموعة المكتسبات الفطرية والإدراك العقلي لمختلف الأشياء والمواقف والتوجهات التي يمكن أن تلبي حاجات الأفراد عبر التمثلات الذهنية لما يمكن أن تشكله هذه القيم من منافع أو مصالح للأفراد والمجتمع، الذي بدوره يكون مسؤولا عن قدرة الأفراد على اكتساب مثل هذه القيم وتبينها بما يتلاءم والبيئة الاجتماعية التي يتعايش معها، فلا تعدوا هذه الأخيرة إلا أن تكون نتاجا للتفاعل الإنساني بين الأفراد داخل المجتمع ذاته أو بينه وبين مختلف المجتمعات الأخرى.

01-04- القيمة في العلوم الاقتصادية: والقيمة في المجال الاقتصادي تحمل جملة من المعاني منها "صلاحية الشيء لإشباع حاجة (قيمة المنفعة)، ومنها ما يساويه متاع حين يستبدل بغيره في السوق، وبالتالي فهي تقدير الشخص لهذا المتاع، أو تقدير الجماعة لما يتم تبادله بين أفرادها (قيمة المتاع وقيمة المبادلة)"[3]، فالقيمة تأخذ وجودها من حاجات الفرد ثم تجمع الأفراد وقدرة الموارد الطبيعية على سد هذه الحاجات، فقيمة الشيء أو الفعل أو الصورة فيما تقدمه للفرد ثم فيما اتفق عليه مجموعة الأفراد داخل المجتمع الواحد وهي بذلك تعد نسبية بين مختلف أرائهم ومطلقة من حيث أنها متفق عليها في أصل وجودها.

وإذا كان التعبير عن القيمة عند الرياضيين عبارة عن أعداد طبيعية أو حقيقة تكون ذات قيمة غير ثابتة داخل المعادلات والعبارات الرياضية في العلوم الدقيقة والعلوم الرياضية. فعند علماء الاقتصاد تعبر عن قيمة المبادلة للأشياء بين بعضها أو بما يقابلها من ثمن سواء باتفاق الطرفين أو الأطراف المتبادلة أو باتفاق أصحاب السوق عن الشيء المراد تقييمه، وتكون هذه القيمة مرتبطة بالمنفعة التي تقدمها السلعة موضوع المبادلة أو التقييم، وهنا يشترك الرياضيون والاقتصاديون في أن القيمة غير ثابتة داخل المعادلات والمعاملات وبذلك فأحد العِلمين يمكن أن يشترك مع الآخر بمصطلح إما بالقيمة السلبية والإيجابية، أو الربح والخسارة ويرى بعض الاقتصاديون أن القيمة هي ما يمكن أن يكون مقابلا لمبادلة شيء بشيء آخر "وهذه القيمة تمتاز عن قيمة الاستعمال المرادفة للمنفعة

---

[1] -f. Adler :Sociologie des concepts de valeur, the American journal vol 02 n03 pp272-279

[2] – نورهان حسن منير فهمي: القيم الدينية للشباب من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1999، ص125

[3] -محمد ياسر الخواجة، حسين الدريني: **المعجم الموجز في علم الاجتماع**، مصر العربية للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2011، ص125.

"[1]. وبين قيمة المبادلة والمنفعة حاول الاقتصاديون تحديد معيار القيمة من المنظور الاقتصادي " فبعضهم مثل ادم سميث وكارل ماركس يدعون أن هذا المعيار موجود في العمل، وآخرون مثل كوندياك يدعون أنه موجود في المنفعة والندرة، وآخرون تمثلهم المدرسة النمساوية يحاولون أن يبقوا في قيمة المبادلة المنفعة الغائية التي تطبق في قيمة الاستعمال"[2]، وبين المعايير المختلفة التي يمكن من خلالها تحديد القيمة في عالم الاقتصاد يبقى العمل والندرة المنفعة هي ما يتحكم في تحديد القيمة.

كما قد تكون القيمة في المنظور الاقتصادي موجودة أو مرادفة لعمل أو جهد الشخص فقد ذهب «ابن خلدون» أن الجهد البشري أو العمل أكثر قيمة الموارد الأساسية المكونة للسلع موضوع المبادلة مثل "النجارة والحياكة معها الخشب والغزل إلا أن العمل فيهما أكثر، فقيمته أكثر وإن كان من غير الصنائع، فلابد من دخول قيمة العمل الذي حصلت به إذ لولا العمل لم تحصل قنيتها"[3] فهو بذلك يرى أنه رغم أهمية الموارد الأولية في تحديد قيمة السلعة إلا أن العمل أكثر قيمة لأنه هو ما يعطيها طبيعة المنفعة التي يمكن أن تعود على المقتني لها "فقد تبين أن المفادات والمكتسبات كلها أو أكثرها إنما هي قيم الأعمال الإنسانية"[4] ونظرا لصعوبة تحديد القيمة بناءا على المحددات السابقة فقد سعى بعض العلماء إلى الاستعاضة عليها بما يعرف بالثمن وهو المعيار الذي يمكن من خلاله للمعايير السابقة من تحديد أقرب مستوى للقيمة اقتصاديا للشيء المعروض للمبادلة، وتعد التجارة هي أحد أهم الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد على الاستفادة من فوارق الأثمان في تحديد قيمة السلع المعروضة بين العرض والطلب فتشكل بذلك فائضا للقيمة ينتفع به التاجر كقيمة لعمله في هذا النشاط، والتجارة " إنما هي تَحيُّلات في الحصول على ما بين القيمتين في الشراء والبيع"[5]، ومن هنا تعد التجارة هي النشاط القائم على أساس نسبية القيمة بين مختلف المواقف والظرف المكاني والزماني، والتي تعطي للمقتنيات قيمة إضافية عن قيمتها الحقيقية أو قد تسلبها جزءا منها فتجعل منها مجالا لكسب الأرباح وزيادة الثروة.

02- أهمية القيم:

إذا كانت القيمة أو القيم هي التي تشكل نوعا من الوعي اللازم للحفاظ على جملة من المنافع سواء كانت المادية أو المعنوية انطلاقا من تحديد سلوك الأفراد نحو ما هو مرغوب فيه ومرغوب عنه وإنها بذلك تكتسي أهمية بالنظر لما تحققه للأفراد أو المجموعات من سد للحاجات البيولوجية والنفسية إضافة إلى أنها تقيد السلوك

---

[1] – الربيع ميمون: **نظرية القيم في الفكر المعاصر بين النسبية والمطلقة**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص29.

[2] – المرجع نفسه ، ص29.

[3] – عبد الرحمان ابن خلدون: "**مقدمة ابن خلدون**، دار الهيثم، القاهرة، ط1، 2005، ص309.

[4] – المصدر نفسه، ص309.

[5] – المصدر نفسه، ص310.

الفردي والجماعي بما يتماشى والأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها بالحفاظ على جملة من المؤسسات والبنى والضوابط التي يمكن من خلالها الحفاظ على تماسك المجتمع، إضافة إلى أنها تحافظ على الهوية الثقافية للمجتمعات، فالأثر الذي تخلفه القيم على توجيه وتنظيم سلوك الأفراد في المجتمع تجاه بعضهم البعض وتجاه الآخرين يكسبها أهمية على المستوى الفردي والجماعي.

02-01- أهمية القيم بالنسبة للفرد:

تلعب القيم دورا مهما في حياة الفرد على اعتبار أنها تقوده إلى ممارسات عملية صادرة عن أحكام قيميه مساهمة بذلك في تشكيل وبناء الكيان النفسي له من خلال:

أ- **أنها تشكل جوهر كينونة الإنسان:** لانطلاقها من جملة من التساؤلات: ما الإنسان؟ وما حقيقته؟ وهل هو خير أم شرير؟ وما رسالته ودوره ومصيره؟ ولماذا وجد؟ ومن أوجده[1].

ويعد الاختلاف حول الإجابة عن هذه الأسئلة بين الروحية والمادية، وأن أي تصور خاطئ عن ماهية الإنسان، سبب وجوده، جوهره ... الخ، يتولد عنها لزاما منهج غير صحيح في التعامل مع تنشئة الفرد وتربيته فهي جزء من ذاته المادية إلى جانب ما تميز به عن باقي الطبيعة المادية من روح تجعل منه مختلفا عنها وإن كان جزءا منها، كما تميز من خلال هذه الروح بما وضع بها من عقل تجعل منه ذا قيمة مادية ومعنوية ومختلف كل الاختلاف عن باقي الموجودات الطبيعية التي ميزه الخالق عنها، "ومن هنا يتبين أن القيم ومعاييرها التي تمثل جوهر الإنسان الحقيقي، فبالقيم يصير الإنسان إنسانا، وبدونها يفقد إنسانيته، ويصبح كائنا حيوانيا تسيطر عليه الأهواء وتقوده الشهوات، فينحط إلى مرتبة يفقد فيها عنصر تميزه الإنساني الذي وهبه الله له"[2].

ب- **تحدد سلوك الفرد وخياراته:** تجمع الطبيعة البشرية بين جملة من المتناقضات الوجدانية والماديةبغض النظر على السلوك الإنساني المنبعث من المعتقد والفكر والتصور، فإن ما يطغى على سلوكه ككائن مادي هو حاجته للبقاء، وبالتالي فإن كل ما يساعده ويضمن له هذا البقاء هو ما يكتسي طابع القيمة، وهو ما يحدد سلوكه وتوجهاته نحو تلبية هذه الحاجة بغض النظر عن أهمية الأدوات والوسائل والأشياء التي تساعده على ذلك إلا أن الفرد لا يستطيع أن يكون إنسانا إلا بما تحدده أيضا أفكاره ومعتقداته من قيم تجاه هذه الوسائل والمواقف وبذلك يكون للفرد منظومة قيمية تساعده على الموازنة والتوازن في القيام بسلوكات معينة ناتجة من الرغبة في البقاء عن طريق تلبية الحاجة البيولوجية، وكيفية هذا البقاء بالاعتماد على تلبية الحاجات النفسية والوجدانية، ويمكن للقيم أن "تساعد في بناء حياة الفرد وتشكيل شخصيته وتحديد غاياته وأهدافه ووسائل تحقيق هذه الغايات

---

[1] - ماجد زكي الجلاد: **تعلم القيم وتعليمها**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط 4، عمان، الأردن، 2013، ص40.

[2] - المرجع نفسه، ص41.

والأهداف"[1]، ليتحدد سلوك الفرد بناءا على ما يتبناه من قيم سائدة على حساب القيم المتنحية ما قد ينتج عنه "صراع القيم الايجابية والسلبية التي تحاول كل منها فرض سيطرتها على الأخرى والخيار فيها مفتوح ومحكوم بطبيعة التربية والتوجيه وأنماط التفكير والتنشئة الاجتماعية"[2]، التي قد تنعكس بطبيعتها في سلوك الفرد، جراء ترسيخ قيم على حساب أخرى دون المراعاة للطبيعة البشرية أو إهمال لبناء منظومة قيمية سليمة، فانحراف سلوك الفرد مثلا إنما يعكس سيادة وسيطرة الإدراك الخاطئ للقيمة على حساب الإدراك السليم لها، وإن تقويم السلوك في الحقيقة هو تقويم للإدراك الحقيقي لما تمثله مختلف القيم ومنظومتها التي تجعلها أما متوازنة أو مختلة، وبذلك تعد القيم مرجعا للحكم على سلوك الفرد الذي يحدد انطلاقا من خياراته ومفاضلته بين مختلف القيم التي يتبناها.

ج- تمنح الفرد القدرة على التكيف والاندماج مع الجماعة: أن تبني جملة من القيم الفردية قد لا يجعل منها قادرة على مساعدة الأفراد على التواصل والتكيف بالشكل اللازم والمطلوب مع بيئته الخارجية سواء الاجتماعية أو الطبيعية، "ويرى الغزالي بأن هذه الآداب تعد بمثابة قيم ايجابية لا بد أن يتعلمها الطفل...لأنها قادرة على تكوين شخصيته وصقلها وتهذيبها ومن ثم تؤمن لها الاتصال والتفاعل مع المحيط الاجتماعي"[3]، وما وضع التفضيلات بين الخيارات القيمية إلا عبارة عن مفاضلة تسمح له بالالتزام بما تتطلبه هذه البيئة من شروط للاندماج والبقاء، وبذلك فإن ما يسمح للفرد بتعديل سلوكه وتغييره بما يتلاءم ومحيطه هو في الحقيقة أما تغيير لمنظومته القيمية أو إعادة ترتيب لأولوياته، ما ينتج عنه إعادة لترتيب سلم القيم لديه وبهذ فإن مراجعة التفضيلات القيمية، يمنح للفرد الإحساس بالأمان ويسمح له بفهم العالم المحيط به مما يهيئ أمامه أساليب التواصل والتعبير عن الذات والاندماج في بيئته بشكل أفضل، ما التزم بالقوانين والآداب العامة.

د- القيم طاقة فاعلة في حياة الفرد: إن الاختلاق البشري بين متفوق وفاشل هو في ذاته ناتج عن اختلاف مجموعة السلوكيات والتوجهات لدى الفاعلين، فالفاعلون في هذه الحياة تميزهم جملة من السلوكيات والمواقف المبنية على أسس قيمية تختلف اختلافا كليا عما يتميز به الأشخاص الخاملين والفاشلين "وهم يعزون نجاحهم لتلك القيم كالجد، الجرأة، الإخلاص، القوة، الأمانة، والإصرار...، أما العاجزون فقيمهم تعكس صفات العجز، الإحباط، الانطواء، الاستسلام، التشاؤم ..."[4].

---

[1] – دلال ملحس استيتة، عمر موسى سرحان:مرجع سابق، ص293.

[2] – ماجد زكي الجلاد: مرجع سابق، ص42.

[3] – عبد الرزاق جدوي الجبوري: **الفكر الاجتماعي عند الإمام الغزالي دراسة تحليلية في الفكر الاجتماعي المقارن**، دار غيداء للنشر والتوزيع.عمان، الأردن، ص156.

[4] – ماجد زكي الجلاد: مرجع سابق، ص43.

فالقيم الفاضلة هي التي تميز الإنسان الفاعل والنشط على الإنسان الفاشل والكسول وهي التي تمكنه من التعامل الايجابي مع مختلف المواقف والأشخاص لوضوح أهدافه وتجانس منظومة القيم وانتظامها، ما يكسبه ثقة في النفس ويجعل منه قدوة بسلوكه السوي على عكس الفرد الذي تسيطر عليه مختلف القيم السلبية[1].

02-02- أهمية القيم بالنسبة للمجتمع: على اعتبار أن المجتمع شبكة علاقات متفاعلة بين الأفراد ومن خلال ما ذكرنا سابقا عن ما تكتسيه القيم من أهمية لدى الأفراد فإنها بالضرورة تكتسي نفس الأهمية بالنسبة للمجتمع الذي يشكله الأفراد وذلك من خلال ما يمكن أن تقدمه القيم من ضبط للسلوك العام يحفظ من خلاله بقاؤه وهويته "فهي تقوم بالدور الذي يقوم به الربان في قيادة السفينة إلى هدف معلوم، وتلعب دورا في اتخاذ القرار الصحيح"[2]، إلى جانب الحفاظ عليه من خلال وسائل الضبط الاجتماعي التي تعبر عنها القيم الجماعية للمجتمع والتي تحفظه من مختلف السلوكات السلبية والفاسدة، وبذلك تمكن أهمية القيم للمجتمع من خلال النقاط التالية:

أ- **الحفاظ على بقاء المجتمع وتماسكه**: على الرغم من أهمية الجانب المادي والقيم المادية في بناء الحضارات وازدهار المجتمعات والتي يكون مصدرها الغريزة غالبا، إلا أنه لا يخفى علينا كذلك أهمية المكون اللامادي لتلك الحضارات، والذي قد تعكسه جملة من القيم والمعايير الأخلاقية والجمالية التي عادة ما يكون مصدرها العقل فبالرغم من أن الأولى توجه السلوك الجماعي نحو مبدأ الاعتماد المتبادل لسد الحاجات المشتركة والمختلفة مما يساعد على بقاء المجتمع وتطوره وهي بذلك تكون قد حققت هدفا من أهداف البناء الاجتماعي وهو الصمود في وجه مختلف العوامل الخارجية التي يمكن أن تهدد بقاءه المادي إلا أن الثانية تحافظ على تماسكه "ورسم معالم التمدن البشري، ففي حالة اختلال الموازين وفقدان البناء القيمي السليم فإن العواقب لا محالة وخيمة تؤول بالمجتمع إلى التفكك والانهيار وتلك سنة أثبتها التاريخ الإنساني، حيث زالت حضارات كانت مثالا في السيطرة والهيمنة"[3] فبذلك تؤمن القيم اللامادية للمجتمع ضد السلوكيات المنحرفة التي قد تنجر عن القيم المادية الصرفة والتي قد تجعل من الإنسان كائنا غريزيا "يتصرف بموجب الدوافع الغريزية الحيوانية والتي تجعل سلوكه شبيها بسلوك الحيوان لأن قوة العقل تكون غائبة"[4]، بعيدا عن كل حكمة أو عقلانية تجعل منه كائنا ساميا متطلعا إلى الأهداف اللامادية في بناء حضارته.

---

[1] – ماجد زكي الجلاد :مرجع سابق، ص41-42.

[2] – دلال محلس استيتة، عمر موسى سرحان: مرجع سابق، ص301.

[3] – ماجد زكي الجلاد: مرجع سابق، ص44.

[4] – عبد الرزاق جدوي الجبوري: مرجع سابق، ص132.

ب- تحفظ للمجتمع هويته وتميزه: تلعب القيم دورا أساسيا في الحفاظ على هوية المجتمعات وتمايزها من خلال جملة من القيم والسلوكيات (العادات) التي تصبح ذات قيمة إما دينية، اجتماعية أو ثقافية تجعل منه متميزا عن غيره، وهو ما تعكسه مختلف الحضارات لمختلف شعوب العالم وعلى الرغم من وجود قيم مشتركة بين هذه المجتمعات مثل الحق والعدل وغيرها، إلا أن الاختلاف في القيم الدينية والاجتماعية والثقافية يجعلها متمايزة وذات خصوصية متفردة بطابعها الديني، الثقافي، وحتى في بعض الجوانب المادية كالطابع العمراني والبناء الاقتصادي، فإن لكل مجتمع خصوصيته التي اكتسبها من خلال تبنيه لقيم تسمح له بالتصدي لكل ما هو وافد من قيم قد لا تتناسب وطبيعة البناء الاجتماعي، وفي ظل التطورات التقنية والثورة المعلواتصالية ومخرجات العولمة التي أصبحت تشكل تهديدا لهذه الخصوصية، الشيء الذي دفع ببعض المجتمعات إلى الانغلاق ثقافيا على نفسها حتى لا تصبح أثرا بعد عين كغيرها من المجتمعات المنصهرة في الثقافة والقيم الغربية ما جعلها تنسلخ من أصلها ولا تستطيع بلوغ ما بلغه غيرها.

ج- الحفاظ على المجتمع من الانحراف السلوكي: إن ما يشهده العالم من تحولات ثقافية واجتماعية نتيجة للثقافة العالمية أو ما يعرف بالعولمة يجعل من المجتمعات عرضة إلى امتزاج وتداخل وتسرب جملة من الثقافات، بما تحمله من خصائص إيجابية وسلبية يصعب التمييز بين الضار منها والنافع، وباعتمادها على مفاهيم ومصطلحات قد تكون في ظاهرها حاملة لقيم حضارية وإنسانية ذات وظائف بناءة، إلا أنها تحوي جملة الوظائف الكامنة الهدامة، التي قد تشكل سلوكا اجتماعيا مرفوضا لدى هذه المجتمعات خاصة المحافظة منها حيث تكمن أهمية القيم في "الحفاظ على المثل العليا والمبادئ المستقرة في المجتمع وتدعم التماسك الاجتماعي والثبات النسبي لممارسة الحياة الاجتماعية السليمة "[1] وتبني مثل هذه الثقافات قد تشكل سلوكا منحرفا يهدد تماسك المجتمع وبقاؤه أو على الأقل قد يحد من سيره نحو تحقيق أهدافه، "ما يزيد من أهمية القيم وأثرها في بناء المجتمع صحيا ونظيفا من السلوكات السلبية... حيث لا حواجز تحول دون امتزاج الثقافات وتداخلها بكل عناصرها السلبية والإيجابية "[2] فتكون بذلك وسيلة للضبط الاجتماعي " يتحقق بها انضباط الفرد والجماعة وتنظم الحياة في ضوء الأحكام القيمية، فإذا اختفت هذه القيم أو أحلت الفوضى محل النظام والظلم محل العدل والباطل محل الحق..."[3].

---

[1] – إيهاب عيسى المصري وآخرون: **القيم التربوية والأخلاقية –مفهومها، أسسها، مصادرها** –، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2013، ص19.

[2] ماجد زكي الجلاد: **مرجع سابق**، ص46.

[3] – دلال مجلس استيته، عمر موسى سرحان، **مرجع سابق**، ص301.

03- تصنيف القيم: إن الاختلاف حول تحديد مفهوم موحد أو مطلق للقيمة جعل من تصنيفها ابعد ما يكون إلى الاتفاق، فباختلاف التوجهات النظرية لتعريف القيمة اختلفت التصنيفات التي تبناها الباحثون في عدة مجالات خاصة العلوم الاجتماعية منها وفي هذا الصدد لا يسعنا أن نذكر كل التصنيفات التي تم تبينها لكننا سنحاول التركيز على ما يمكن ان يتفق عليه مختلف المختصين من معايير لتصنيف القيم والتي من خلالها يمكن وضع تصنيفات ذات دلالات مختلفة وفقا لمختلف التخصصات العلمية ووجهات النظر البحثية وفقا لجملة من المعايير"التي تحدث عليها ماجد زكي الجلاد والتي اعتمد عليها العلماء والفلاسفة في تصنيف القيم وهي"[1] معيار محتوى القيمة، معيار المقصد من القيمة، معيار شدة القيمة والالتزام التي تفرضها، معيار عمومية القيمة معيار وضوح القيمة، معيار دوام القيمة.

03-01- تصنيف القيم من حيث المحتوى والمقصد:

03-01-1- من حيث المحتوى: ومن أبرز رواد تصنيف القيم حسب المحتوى عالم النفس الألماني «سبرانجرSpranger » الذي سعى من خلال تصنيفه إلى إعطاء كل نسق قيمي محتوى يجعله متميزا عن غيره في المحتوى على النحو التالي[2]:

أ .قيم نظرية: وهي القيم التي يسعى من خلالها الفرد إلى كشف الحقائق والتعرف على القوانين التي تحكم مختلف الظواهر سواء الطبيعية أو الاجتماعية وميله لاكتشاف معارف جديدة تمكنه من معرفة أسباب هذه الظواهر والتحكم فيها والتنبؤ بمساراتها.

ب .قيم جمالية: وتعبر عن الاهتمام بكل ما يتعلق بالفن والشكل والتناسق بين مختلف عناصر الجمال ومكوناته إلى جانب وظيفته في تحديد معايير الحسن والقبح، أو طبيعته كعملية محاكاة أو تقليد يزخر بها خيال الأشخاص ذوو الاهتمامات الفنية والجمالية.

ج .قيم دينية: وهي جملة من القيم التي تصدر عن سلطة مقدسة، تحدد الآراء والمعتقدات الغيبية وتتضمن الاهتمام بالقضايا الروحية والدينية والبحث عن حقائق الوجود وأسرار الكون.

د .قيم سياسية: وهي قيم متعلقة بالسلطة وممارساتها وما ينجر عنها من علاقات معقدة تشمل عناية الفرد بالقوة والسلطة والقدرة على التحكم في الأشياء أو الأشخاص والسيطرة عليهم بغض النظر عن شكل التنظيم السياسي ومحتواه.

---

[1] – ماجد زكي الجلاد: **مرجع سابق**، ص48.

[2] معيرش موسى: **تصنيف القيم بين الدين والفلسفة**، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، ط01، قسنيطينة، الجزائر، 2016، ص28.

هـ .**قيم اجتماعية:** وهي القيم التي تعبر عن طبيعة العلاقة بين الأفراد داخل المجتمع الواحد سواء كانت ناجمة عن نظرة ايجابية لبعضهم على أساس أنهم غايات نتيجة للطبيعة البشرية الاجتماعية، لا أنهم وسائل لتحقيق أهداف شخصية، بغض النظر عن طبيعة المجتمع تقليدا كان أم معاصرا، بدائيا أو متحضرا.

و .**قيم اقتصادية:** وهي قيم مرتبطة بالمعاملات الاقتصادية والمادية، حيث يكون الكسب فيها وتكوين الثروة هو الدافع الأساسي لتحديد توجهات الأفراد أو المجتمعات، ويمثلها رجال الأعمال والمجتمعات الرأسمالية.

03-01-2- من حيث المقصد: يرى «روكاتش» (Rokeatch) إن منظومة القيم العامة تنقسم إلى نسقين فرعيين أساسيين يعبران عن المقصد من القيمة سواء كانت هي الغاية في حد ذاتها أم أنها وسيلة وذلك بتصنيفها كما يلي[1]:

أ. **قيم وسائلية:** وهي القيم التي لا تطلب لذاتها وإنما لتحصيل غايات معينة أبعد منها وقد اعتبر الفيلسوف الايطالي «ماكيافيللي» في كتابه الأمير أن الغاية تبرر الوسيلة، ومن خلالها يمكن الوصول إلى أهداف ابعد قد تكون اسمي أو أدنى منها، على اعتبار أن مقولة «ماكيافيللي» تعبر عن القيمة المطلقة للوسيلة في سبيل تحقق الغاية ولا تحدد ما إن كانت الوسيلة مشروعة أو غير مشروعة.

ب. **قيم غائية:** وهي القيم المطلوبة لذاتها، لتكون بذلك هي الغاية "وبهذا فهي قيمة باطنية ذاتية وهذا الصنف هو الذي يتحدث عن الحق والجمال باعتبارهما قيما مطلقة معيارية من حيث أنهما غاية في حد ذاتها"[2].

03-02- تصنيف القيم من حيث الشدة والوضوح:

03-02-1- من حيث الشدة: يعد تصنيف القيمة من ناحية الشدة احد التوجهات لمعرفة مدى إلزامية القيم الموجودة داخل مجتمع معين أو مدى التزام الفرد بالقيم العامة التي تعتبر مقاصد جماعية أو مبادئ مقدسة من تلك التي تكون على سبيل الاختيار والتفضيل إلى جانب عدم التغافل عن ما يجب أن تكون عليه القيم المثالية داخل مجتمع معين أو التي يتبناها الإفراد داخله، حيث كان التصنيف على النحو التالي[3]:

أ .**قيم ملزمة أو «الآمرة الناهية»:** وهي القيم التي يجب الالتزام بها ويعاقب من يخالفها، وغالبا ما تتعلق بالمصالح العامة، والمتعارف عليه بين أفراد المجتمع، وعادة ما تعكسها القواعد القانونية والمعتقدات الدينية والضوابط الأخلاقية.

---

[1] – معيرش موسى: **تصنيف القيم بين الدين والفلسفة**، مرجع سابق، ص29.

[2] – المرجع نفسه، ص30.

[3] – إيهاب عيسى المصري وآخرون: **مرجع سابق**، ص22.

ب .قيم تفضيلية «ما يفضل أن يكون»: وهي القيم التي يكون للفرد الحرية في تبينها أو العمل بها إلا أنها تكون اقل إلزامية ويرغب في الالتزام بها، دون معاقبة من يخالفها، وتعبر عادة عن الأخلاقيات العامة في المعاملة وحسن الخلق، إلى جانب المندوب من العبادات، والفضائل النابعة من الجانب الوجداني للفرد أو المجتمع، فهي تعبر أما عن التزام ديني أو استجابة للضمير الجمعي للمجتمع.

ج .قيم مثالية «ما يرجى أن يكون»: وهي القيم التي ترسم صورة مثالية لسلوك الأفراد أو المجتمع المثالي بناءا على ما تضعه من تمثلات لهذه الصورة بالاعتماد على الترغيب في جملة من القيم الصادرة عن المكون الديني أو الأفكار الفلسفية التجريدية المرتبطة بالفضائل الإنسانية وارتقاء الجانب الروحي للإنسان على حساب الجانب المادي "وهذه القيم على درجة كبيرة من الأهمية لأن أثرها يعمل على توجيه سلوك الأفراد نحو المثل العليا، ويعطي أنموذجا وقدوة حسنة للآخرين"[1].

03-02-2- من حيث الوضوح: في حين يمكن اللجوء إلى تصنيف القيمة من ناحية معيار الوضوح "وتكمن أهمية هذا المعيار في الفترات التي تختلط فيها القيم، وتتساوى فيها مع أنها في الحقيقة متناقضة مع أن بعض هذه القيم تتسم بالغموض"[2] وحتى نستطيع التمييز بين القيم الظاهرة والتي تبرز جلية في أقوال الأفراد وسلوكهم، وتلك الباطنة التي لا تظهر إلا من خلال سبر أغوار تلك السلوكات ومسبباتها الحقيقية والتي قد تظهر تناقض بين بعضها البعض وأن هذا التناقض ينم في الحقيقة عن تعارض قيم واضحة مع أخرى مخفية، ولهذا فقد صنف بعض العلماء القيم على هذا الأساس على النحو التالي:

أ. **قيم صريحة**: وهي القيم التي تكون واضحة جلية في تصرفات الفرد أو أقواله كالتصريح ببعض الأقوال المرتبطة بالمواقف والمعتقدات الدينية أو التوجهات السياسية التي لا تستطيع إلا أن تكون واضحة بينة الوضوح لأن غموضها يجعل من متبنيها محلا للريبة داخل بيئته ما يصعب اندماجه ضمن فئة اجتماعية معينة.

ب. **قيم ضمنية**: تعبر القيم الضمنية عن شكل مغاير تماما للقيم الصريحة "وهي القيم التي يستدل عليها من خلال السلوك المنتظم الذي يصدر عن الأفراد... دون أن تكون لها دلالة مباشرة وإنما دلالة ضمنية وفي لغة العرب تعبر عن هذا الشكل بما يعرف بالكناية والتورية، حيث يطلق اللفظ على شيء ويراد معنى آخر مختلف"[3].

03-03- تصنيف القيم من حيث العمومية والدوام:

---

[1] – ماجد زكي الجلاد: **مرجع سابق**، ص50.

[2] – معيرش موسى: **تصنيف القيم بين الدين والفلسفة**، مرجع سابق، ص34.

[3] – نفس المرجع، ص35.

03-03-1- من حيث العمومية: ويمكن الاعتماد في هذا التصنيف للقيم من خلال البحث في الانتشار الواسع للقيم على مختلف المجتمعات البشرية والتي يمكن أن تتشارك في قيم موحدة تكون بمثابة قيم بشرية عامة أو في البحث عن خصوصيات هذه المجتمعات ويميزها عن الأخرى وبهذا يمكن تصنيف القيم إلى:

أ. **قيم عامة:** وتنقسم بدورها إلى مفهومين للقيم العامة والتي يمكن أن نعبر عنها من خلال أنها "القيم الشائعة والمنتشرة في المجتمع بغض النظر عن فئاته وطبقاته وبيئاته، وتمثل هذه القيم الإطار القيمي العام الذي يحتكم إليه أفراد المجتمع في سلوكياتهم وأحكامهم "[1]، وهناك من يعتبرها "مختلف القيم ذات الانتشار الواسع ويؤمن بها اكبر عدد من المجتمعات ونستطيع التعبير عن هذا الصنف من أصناف القيم بقيم العولمة أو القيم الكونية"[2]، ومن الواضح انه على الرغم من أن كلا التسميتين ينتميان إلى نفس التصنيف إلا أن لكل منهما معنى يدل عليه فالأولى مرتبطة بالقيم العامة داخل مجتمع معين في حين تعبر الثانية على تطور مفهوم الأولى وتحولها من قيم عامة إلى قيم كونية نتيجة لما يعرفه العالم من ثورة اتصالية تجعل منه مجتمعا واحدا.

ب. **قيم خاصة:** وعلى غرار الاختلاف في التصنيف الأول للقيم العامة فإن القيم الخاصة بدورها تتألف من مفهومين للقيم الخاصة الأولى ونقصد به القيم التي يتبناها فرد أو مجموعة من الأفراد داخل بيئة معينة أو في زمان معين "وهي القيم المتعلقة بمواقف أو مناسبات اجتماعية معينة أو بمناطق محددة أو بطبقة أو جماعة خاصة"[3]، بينما المفهوم الثاني لهذا التصنيف فيقصد به القيم المحلية أو الإقليمية وهي القيم "ذات الانتشار المحدود سواء بين الأفراد أو المجتمعات... وهو ما نستطيع التعبير عنه بالهوية الثقافية التي تعبر عن قيم وعادات وتقاليد شعب من الشعوب أو جماعة من الجماعات"[4] وتعد هذه القيم الخاصة بمجتمعات محلية أو بعض المجتمعات التي قد ترفض الاندماج في المنظومة القيمية الكونية، وهو ما يحفظ لهذه المجتمعات خصوصيتها، وأوجه اختلافها عن باقي المجتمعات الأخرى، وقد تكون نابعة من جملة الأسس الاجتماعية أو الدينية أو حتى التنظيمية وغيرها أنواع المجتمعات التي يمكن أن تنتظم بشكل أو بآخر وفقا لمنظومة قيمية تخدم مصالحها.

03-03-2- من حيث الدوام: وقد اتفق معظم المصنفين للقيم على أن هناك قيم عابرة وأخرى دائمة أي أن هناك قيم متنحية وقيم سائدة وقد جاء تصنيف القيم من حيث دوامها على النحو التالي.

أ. **قيم عابرة:** ويكون هذا النوع من القيم مرتبط عادة بمواقف أو حدث أو ظاهرة معينة وتزول بزوالها لتغير وتبدل الظرف الذي يحدد من خلالها الأهداف أو المصالح التي تسعى القيمة للوصول أو الحفاظ عليها، فهي

---

[1] – ماجد زكي الجلاد: **مرجع سابق**، ص51.

[2] –معيرش موسى: **تصنيف القيم بين الدين والفلسفة**، مرجع سابق، صص32-33.

[3] إيهاب عبيسى المصري وآخرون: مرجع سابق، ص23.

[4] معيرش موسى: **تصنيف القيم بين الدين والفلسفة**، مرجع سابق، ص33.

بـذلك قـيم "عارضـة لا تـدوم طـويلا وإنمـا توجـد لوقـت قصـير مؤقـت لارتباطهـا بحـدث أو ظـاهرة معينـة تـزول بزوالها"[1]، وهـو مـا تعكسـه العلاقـات السياسـية بـين الـدول التـي تكـون بعـض القيـم كالصـداقة والتعـاون قـيم عـابرة مرتبطة بالمصالح والنفوذ وتزول بمجرد زوال هذه الأخيرة.

ب. **قيم دائمة:** وتكون على عكس القيم السابقة فهي لا تتغير بتغير المواقف وإنما تبقى ثابتة، وهي القيم التي تسعى الأجيال المختلفة للحفاظ عليها، وهي بذلك قيم تتجاوز الزمان والمكان من الناحية النظرية، مثل التعاون، العدل، المساواة "وتبقى هذه القيم تتصف بالمطلقية، وتعبر عنها الفلسفات وتتصف بالإلزامية"[2]، ويحقق هـذا النـوع مـن القـيم قـدرة المجتمعـات علـى الحفـاظ علـى أصـولها الثقافيـة، العقديـة والدينيـة منهـا، أو الاجتماعيـة والفكرية، وهي بذلك تعطي لها طباعا يعبر عنها بمختلف الحضارات وأثارها المادية واللامادية.

04- **خصـائص القـيم:** علـى الـرغم مـن الاخـتلاف في تحديـد مفهـوم ثابـت للقيمـة أو القـيم، إلا أنهـا تتصـف بجملـة مـن الخصـائص الـتي يمكـن أن تكـون مسـاعدا في وضـع تصـور عـام لهـذا المفهـوم، ويجعـل مـن هـذه الخصائص سمات متفق عليها تميز القيم عن غيرها من المفاهيم، من حيث أنها:

04-01- تجريدية (مثالية): "لأنها ليست أشياء بأي حال وان كانت الأشياء هي التي تحملها"[3] فالقيمـة لا تعـد مـن الأشـياء الماديـة، "كونهـا معـاني مجـردة تتسـم بالموضـوعية والاسـتقلالية، والقيمـة تـرتبط بالزمـان والمكـان، ولا مجـال لفهمهـا إلا مـن خـلال السـلوك المتمثـل في الإطـار الثقـافي الـذي يعيشـه الإنسـان"[4] فهـي بـذلك تحمـل نوعـا مـن المثاليـة الـتي لا يمكـن أن نتصـور مـن خلالهـا القيمـة إلا عـن طريـق الإدراك العقلـي مجسـدا في فهمنـا لسلوك الفرد أو المجموعة في زمان ومكان محدد.

04-02- تملك صفة الضدية: وهي بذلك تكون ذات قطبين إيجابي وسلبي، "فهي إما هذا الوجود أو ذاك، أنها حق أو باطل، خير أم شر"[5]، وعلى الرغم من هذه الصفة إلا أن الكثير من المفكرين لا يعتبرون القيمـة سـلبية وإنمـا يطلقـون مصـطلح عكـس القيمـة علـى هـذا القطـب، في حـين أن مـن الممكـن أن يـؤدي أيضـا الإدراك السلبي للقيمة إلى القطب السالب منها، وبهذا فالقيمة بين قطبيها رهن لمستوى إدراكها بحد ذاتها حتى يتسنى للفرد تبني قيمة دون أخرى.

---

[1] -ماجد زكي الجلاد: **مرجع سابق**، ص51.

[2] معيرش موسى: **تصنيف القيم بين الدين والفلسفة**، مرجع سابق، ص36.

[3] الربيع ميمون: مرجع سابق، ص33.

[4] - طاهر شعبان حسن، لبنى إيليا بشارة: **اتخاذ القرار القيمي –توفيق الصراعات التنظيمية أم بحث عن مثالية غير موجودة**، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2017، ص44.

[5] صالح محمد أبو جادو: **سيكولوجية التنشئة الاجتماعية**، دار النشر والتوزيع، ط11، عمان، الأردن، 2015، ص208.

04-03- نسبية ومطلقة في آن واحد: فمن حيث هي تجريدية أو مثالية فهي مطلقة ولا يمكن أن يكون للخير قيمة إن شابته أي شائبة تنزل به إلى القطب السالب للقيمة، فالخير يبقى خير على المطلق وكذلك الشر يبقى عكس القيمة، فهي بذلك ثابتة ما يعني "صعوبة تغييرها لأن جذورها ممتدة في حياة الإنسان"[1]، فهي مطلقة من حيث أن "لها قيمة في ذاتها، وليس معنى هذا أن القيم في معناها الفلسفي ثابتة أزلية"[2]، فهي أيضا نسبية وتختلف من شخص لآخر، حيث تتغير تبعا لتطور الحياة وضرورة التغير الثقافي الذي يمر به كل مجتمع، وتختلف من زمن إلى زمن، ومن مكان إلى مكان"[3]، فمن يرى مساعدة الآخرين خيرا قد يراه آخر ضمن الواجب الإنساني وهذا نابع من روح المسؤولية لا من طبيعة القيمة في حد ذاتها كانت خيرا أم شرا.

04-04- تراتبية: إذ تتسم القيم بالهرمية حيث تأخذ تدرجا استنادا من أهمية كل منها إلى الأكثر أهمية، "حيث تهمين بعض القيم على غيرها، فكل إنسان يحاول أن يحقق كل رغباته ولكنه لا يستطيع ذلك، فنجده يحاول أن يخضع بعضها لبعض فيخضع الأقل قبولا عند الناس إلى الأكثر قبولا تبعا لترتيب خاص"[4] فالفرد إن أدرك عدم قدرته على تحقيق رغباته أو حاجاته كاملة فما عليه إلا أن يحاول إخضاعها لسلم تفضيلي يحدد من خلالها الحاجة الأكثر أهمية وقيمة بالنسبة له، "وعلى هذا يمكننا القول أن لدى كل فرد نظاما للقيم يمثل جزءا من تكوينه النفسي الموجه لسلوكه "[5]، وإنّ هذه التراتبية تختلف باختلاف الأفراد بالنسبة للقيم الشخصية وباختلاف المجتمعات بالنسبة للقيم العامة.

04-05- إنسانية وشخصية: تتميز القيم بطبيعتها الإنسانية فهي لا تتحدد لدى المجتمعات غير الإنسانية إلا بوصفها جملة من الغرائز، فالقيم بذلك تعد سمة من سمات المجتمعات الإنسانية التي يتميز بها فلا يكون المجتمع الإنساني خاضعا للغريزة فقط وإنما تحكمه جملة من القيم التي تساهم في الحفاظ على الميزة الإنسانية للمجتمع وفقا لجملة من التفضيلات والبدائل التي يمكن من خلالها تلبية الحاجات البيولوجية للأفراد بالإضافة إلى الحاجات الإنسانية أو الوجدانية، وإن كانت القيم صفة إنسانية عامة، إلا أنها "ليست شيئا مجردا مستقلا في ذاته عن سلوك الشخص بل هي شيء متغلغل فيه وتظهر لديه بأشكال مختلفة كاهتمامات أو اختيارات أو حاجات أو أحكام ... مما يؤكد ذاتيتها وشخصيتها، فاختلاف الأفراد في إصدار أحكامهم على الأشياء، إنما

---

[1] -إيهاب عيسى المصري وآخرون:مرجع سابق، ص17.

[2] -حسين عبد الحميد: **التنظيم الاجتماعي والمعايير الاجتماعية**، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية، 2014، ص208.

[3] - إيهاب عيسى المصري وآخرون: **القيم التربوية والأخلاقية -مفهومها -أسسها -مبادئها** -، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2013، ص16.

[4] - طاهر شعبان حسن، لبنى إيليا بشارة: **مرجع سابق**، ص44.

[5] - صالح محمد أبو جادو:، **مرجع سابق**، ص208.

هو ناجم عن اختلاف شخصياتهم وتركيبها، واختلاف معتقداتهم نحوها"[1]، وعلى الرغم من أن المجتمعات الإنسانية تتميز بالقيم إلا أن تتمايز بها أيضا فالتفضيلات الشخصية للقيم جعلت المجتمعات تتمايز بالاعتماد على مدى قبول وتبني الأفراد لنفس القيم الشخصية لتصبح بعد ذلك قيم عامة تميزهم بشكل طبقات أو أنساق تعكس اتفاقا ضمنيا على مجموعة القيم الشخصية التي تميزهم لتصبح بعد ذلك قيما عامة لكل طبقة أو نسق.

وإذ تعتبر التنمية جملة من السلوكات والخيارات التي يمكن أن يتبناها الأفراد بهدف تحسين حياتهم العامة والخاصة في ظل ما يتمتعون به من مقومات تساعدهم على ذلك، وفي خضم جملة الخيارات المطروحة التي يجب على الأفراد والمجتمع المفاضلة بينها من أجل الوصول إلى تنمية حقيقية بأبسط الأساليب واقصر الطرق، يبقى التراتب القيمي لديهم هو أهم ما يمكن أن يدفع نحو خيار ما دون آخر، وهو ما يمكن أن يجعل من التراتبية القيمية المحرك الرئيسي للتنمية المحلية، وإذا كانت هذه التراتبية تختلف باختلاف الأفراد وتوجهاتهم الفكرية وانتماءاتهم القبلية والسياسية إلى جانب مستوياتهم العلمية والثقافية فهل يمكن أن تكون للأنساق القيمية التي يتبناها الأفراد على اختلاف تصنيفها وتراتبيتها فاعلا لتحقيق التنمية المحلية أم أن العكس يمكن أن يكون صحيحا وهذا ما سنحاول التعرف علبيه في ما يلي:

05- القيم الاجتماعية والتنمية المحلية: تعتمد التنمية المحلية على جملة من المبادئ والأسس الاجتماعية على اعتبارها تغير اجتماعي يمس مختلف الأنظمة والبنى الاجتماعية المحلية، سواء كانت عملية التنمية ذاتية بدافع الحاجة إليها، أو عن طريق المؤثرات الخارجية على اعتبار أنها ضرورة اجتماعية وسياسية واقتصادية لمواكبة التطورات المتسارعة للمجتمعات المتقدمة، وبين المقومات المادية واللامادية للتنمية المحلية، التي بدورها تشكل رافد لتحقيق التكافل والتضامن الاجتماعي بما قد يقلص مظاهر الفوارق المادية لعملية التنمية خاصة الاقتصادية منها، عن طريق تعزيز جملة من القيم الاجتماعية بما تحمله من أسس للممارسة السليمة داخل المجتمعات الأكثر مثالية في التعايش والتضامن سواء أكانت هذه المجتمعات متقدمة أو نامية، ما لا يشكل فارقا كبيرا في عملية تسيير الأهداف العامة للمجتمع المحلي، على اعتبار أن الحاجات الإنسانية الأساسية تبقى شبه ثابتة مهما وصلت مستويات التنمية على مختلف القطاعات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية لها، وتلعب القيم الاجتماعية دور أساسي في تحسين مستويات التنمية المحلية خاصة في ظل ما تتطلع إليه المجتمعات النامية أو في تعزيز المراحل المتقدمة للتنمية المحلية في الدول المتقدمة، وسنعرض في هذا الإطار أهم المفاهيم التي يمكن أن تنتظم من خلالها القيم الاجتماعية التي قد تشكل في مضامينها أنساقا فرعية لقيم المجتمع المحلي، التي بدورها تكون مساهمة في تحقيق التنمية المحلية، ونذكر منها:

[1] – طاهر شعبان حسن، لبنى إيليا بشارة: **مرجع سابق**، ص44.

05-01-التضامن الاجتماعي: حيث تسعى الكثير من المجتمعات حتى المتقدمة منها إلى خلق نوع من التوازن الطبقي أو الفئوي داخل مجتمعاتها من خلال محاربة جملة من المظاهر المرتبطة بالفقر والحرمان الذي يعبر عن "غياب وسائل إشباع تلك الحاجات الأساسية اللازمة للبقاء كالطعام والملبس والمأوى، أو الذي يستشعره الفرد عندما يقارن نفسه بالآخرين"[1]، ويمكن للمجتمع المحلي مهما كانت مستويات التنمية فيه والفوارق الاقتصادية الناجمة عنها، أن يحقق نوعا من التوازن في المستويات المعيشية لغالبية أفراده بالاعتماد على الكثير من الممارسات النابعة من جملة القيم والمعايير الاجتماعية التي يمكن أن تساهم في الحد من الإختلالات على مختلف المستويات المعيشية للفرد، وإذ يرى « بورديو Pierre Bourdieu » أن"الحياة الاجتماعية مشروطة ماديا وقائمة على عناصر مادية، لكن الشروط المادية تؤثر في السلوك بوساطة من المعتقدات والاستعدادات والتجارب الفردية"[2]

وإنه على الرغم من الأهمية المادية للحياة الاجتماعية إلا أنه يؤكد على أنها لا تؤثر على الفرد إلا من خلال وساطة المعتقدات والقيم التي تعبر عن استعدادات أو خيارات يمكن للفرد أن يفاضل بينها ليتمكن من تجاوز ما يؤثر سلبا على تواجده ضمن مجتمعه المحلي، من خلال ترجمة المكاسب الاقتصادية التي يحصل عليها إلى مكاسب اجتماعية تساعده على الاندماج داخل بيئته المحلية "إذ من الممكن أن تكون تلك المكاسب عامل تخريب اجتماعي حيث يستخدم المال لاستفزاز الفقراء إلى جانب الحسد والحقد والكبر وتبديد الثروات وهذا كله يحدث إذا لم نملك من الحنكة والنباهة ما يمكننا من تحويل التقدم الاقتصادي إلى تقدم أخلاقي واجتماعي"[3]

لأن عدم معالجة الفوارق الاجتماعية بشكل يحفظ للمحرومين حاجاتهم ويحفظ للفقراء كرامتهم قد يؤدي إلى جملة من الانحرافات السلوكية التي قد تنشأ نتيجة للبيئة الخارجية للفرد وعدم القدرة على التكيف معها" إذ أن الغنى يشكل دائما ثقافة نخبة على حين تتشكل الثقافات الشعبية في ضوء الفقر والحاجة، ويترتب على ذلك نوع من التضاد في المصالح ومن ثمة في المواقف من الخطوات الإصلاحية "[4]، وان ما يساهم في تقويم مثل هذه السلوكات، قد يكون بالأساس سلوكا قيميا يعالج الخلل الاجتماعي بالاعتماد على مختلف القيم الاجتماعية مثل: التعاون، العمل التطوعي، الكرم، الإيثار، الصدق ... الخ. التي يمكن أن تكون احد أهم الروافد لتحقيق التماسك الاجتماعي الذي يمهد إلى الانطلاق في عملية التنمية المحلية.

---

[1] – محمد محمود الجوهري: **علم اجتماع التنمية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط1، 2010، ص375.

[2] – حسن احجيج: **نظرية العالم الاجتماعي، قواعد الممارسة السوسيولوجية عند بيار بورديو**، مؤمنون بلا حدود للنشر والتوزيع، الرباط، ط1، 2018، ص40.

[3] – عبد الكريم بكار: **مدخل إلى التنمية المتكاملة –رؤية إسلامية** –، دار القلم، دمشق، ط5، 2015، ص247.

[4] – المرجع نفسه ، ص31.

فالقيم السابقة تهدف إلى الحد من التمايز الطبقي والفئوي والحرص على إيجاد نوع من التجانس بين مختلف الفئات الاجتماعية لتعزيز التماسك والتكافل داخل المجتمع المحلي، والحد من الصراعات وتجنيب المجتمع المحلي جملة من السلوكات الإنحرافية التي قد تنعكس سلبا على الوضع العام ما قد يعرقل عملية التنمية المحلية.

05-02- الانـدماج الاجتمـاعي: إن العمـل علـى تحقيـق التنميـة المحليـة لا يمكـن أن يكـون متكـاملا إذا مـا كـان هنـاك أفراد منعزلون اجتماعيا ولا يقومون بـالأدوار المنوطة بهم في المنظومة الاجتماعية المحلية، حيث تعاني بعض الفئات من العزل الاجتماعي سواء بشكل طوعي أو قصري، وقد أصبحت بعض الفئات الاجتماعية معزولة بشكل أو بآخر عن أداء دورها التنموي سواء لأسباب طبيعية كالتي يمثلها ذوي الاحتياجات الخاصة أو الناتجة عن تأثير البيئة الخارجية بسبب جملة من التغيرات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية، على المستوى المحلي، التي قد تدفع بسيطرة فئة معينة على المناصب القيادية أو الثروات المحلية، إلى جانب تهميش لفئات أخرى مثل العنصر النسوي (المرأة)، أو بسبب الانحرافات السلوكية لبعض الفئات الأخرى، ما قد يدفع إلى تراجع مستوى مشاركتهم ويجعل منهم عبئا على المجتمع لا عونا له في تحقيق التنمية المحلية.

حيث يجب بعث حركة إصلاح اجتماعية تهدف إلى "تخفيف مساوئ النظام الاجتماعي وتصحيح الأوضاع الفاسدة عن طريق التعديل في بعض النظم الاجتماعية دون أن يؤدي ذلك إلى تغيير البناء الأساسي للمجتمع، فالإصلاح حركة تحاول تخفيف الآلام الاجتماعية الناجمة عن إحباطات تعوق النسق الاجتماعي عن أداء وظائفه"[1]، فعملية الإدماج الاجتماعي لا بد أن تنطلق من مبدأ تغير تدريجي في البنى الاجتماعية عن طريق التغير الواعي لإدماج الفئات الانعزالية وذوي الاحتياجات الخاصة، والمرأة ...الخ، التي تعد رأسمال بشري قابل للاستثمار من خلال إعادة التنشئة التي تعد بمثابة "إعادة تعلم المعايير عند العودة إلى النظام الاجتماعي من قبل أولئك الذي تركوا هذا النظام طوعا أو كرها، حتى يمكن أن يصبحوا مقبولين مرة أخرى بصورة كاملة داخل النظام"[2].

وإذا كانت إعادة التنشئة أساسية لهذه الفئات، فإن التحديث الانعكاسي[3] هو الواجب لباقي الفئات الاجتماعية الأخرى، حيث يجب أن تبتعد عن الاستعمال المفرط للتكنولوجيا والابتعاد عن تكريس الفردانية تجعل منهم غير قادرين على التواصل بشكل سليم مع باقي أفراد المجتمع، كما قد تدفع إلى تهميش قوى إنتاجية قد تعوض الإفراط في استغلال التقنية وما قد ينجر عنها من مخاطر اقتصادية واجتماعية خاصة في المجتمعات المحلية، ومن الأهمية بمكان وجوب إعادة الاهتمام بهذه الفئات وإعادة إدماجها ضمن المنظومة الاجتماعية المحلية من أجل

[1] – محمد ياسر الخواجة، حسين الدريني: مرجع سابق، ص257.

[2] – محمد محمود الجوهري: مرجع سابق، ص335.

[3] – المرجع نفسه ، ص349.

القيام بدورها بالشكل المناسب بالإضافة إلى أن عملية إدماج مثل هذه الفئات هي بالأساس مسؤولية المؤسسات المجتمعية والاجتماعية التي تهدف إلى تعزيز القيم والمعايير الاجتماعية بما يتماشى والواقع الاجتماعي للمجتمع المحلي، حيث يجب الاهتمام بالجوانب السيكولوجية من أجل إزالة الحواجز النفسية التي يمكن أن تكون عائقا في عملية الإدماج لهذه الفئات إلى جانب الاهتمام ببقية الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية لهم، ما يدفع لإيجاد "ميول ودوافع متفق عليها تؤدي إلى التفاعل الاجتماعي بين أفراد الجماعة، مع وجود نمط تفاعل اجتماعي منظم مريح يرتاح له نفسيا"[1]، ما يعزز ثقتهم بأنفسهم وثقة المجتمع بهم، فيعتمد المجتمع في عملية الإدماج الاجتماعي على جملة من القيم مثل: التسامح، الرفق، العدالة الاجتماعية، التواضع، المسؤولية الاجتماعية، الرعاية... الخ، ما يمكنهم من بعض حقوقهم وكذلك يدفعهم للقيام بواجباتهم كأفراد طبيعيين، وبناء على ما سبق فإن "الاهتمام ببرامج الإصلاح الاقتصادي والصحي، والعمراني والتربوي وكافة برامج الرعاية الاجتماعية للفئات النوعية المختلفة"[2] يدفع إلى إدماجهم بشكل يتماشى والوظائف الأساسية لمختلف فئات المجتمع المحلي التي تحقق تكيفا مع المكونات الداخلية، إلى جانب تكامل هذه المكونات وظيفيا لتحقيق الأهداف العامة للمجتمع المحلي وعلى رأسها التنمية المحلية.

05-03-التماسك الاجتماعي: يعد التماسك الاجتماعي نتيجة لجملة من الممارسات التي تكون مبنية على أسس نابعة من الطبيعة الإنسانية التي تسعى جاهدة لإيجاد ذاتها في ظل ما تتعرض له من تشوهات جراء التطور الهائل الذي عرفته المجتمعات البشرية على مر العصور، انطلاقا من تطور أنظمتها الاقتصادية والسياسية مرورا بالتطور الثقافي والحضاري وصولا إلى التطور العلمي والتقني، وقد تعرضنا من خلال العنوانين السابقين إلى بعض هذه الممارسات التي تعد مهمة في تحقيق التماسك الاجتماعي إلا أن هذا التماسك يبقى هشا ما لم يتم تفعيل بعض القيم الأخرى مثل القيم الدينية والثقافية، إلى جانب تحقيق المشاركة الفاعلة في الحياة الاجتماعية حيث يعد تكامل القيم الاجتماعية مع بعض القيم الاقتصادية والسياسية ضرورة لتحقيق التنمية المحلية،

06- القيم الاقتصادية والتنمية المحلية: يمثل البعد الاقتصادي أحد أهم الروافد لتحقيق التنمية المحلية وأن لم يكن الوحيد إلا انه سيطر لعقود طويلة على أهميته في إحداث التنمية، وإذا كان البعد الاقتصادي للتنمية مربوط بجملة من القيم الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي والحصول على مكاسب مادية بملكية وسائل الإنتاج، ورأس المال المادي، أو لتعبر عن جملة من القواعد والضوابط والخيارات التي يجب على الفرد أو الجماعات الالتزام بها من أجل الوصول إلى تحقيق أهدافهم الاقتصادية، فقد تحولت النظرية الاقتصادية

[1] - عبد الرحمان الوافي: **الوجيز في علم النفس الاجتماعي**، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، 2012، ص51.

[2] -حسين رشوان: **التنمية ومجالاتها –الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية، السياسية، الإدارية** –، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2018، ص112.

إلى التركيز على مختلف الموارد مادية، مالية، بشرية، وقدرتها على التفاعل الايجابي لتحقيق تنمية اقتصادية تساهم في تحقيق التنمية المحلية، عبر تبني جملة من القيم الاقتصادية الحديثة والتي قد تتقاطع في بعض الأحيان مع بعض القيم الاجتماعية التي تكون مرادفة وملازمة لمثل هذه القيم الاقتصادية.

06-01- الاستثمار الاجتماعي: يشكل الاستثمار الاجتماعي أحد أهم التوجهات الاقتصادية الحديثة في تعويض نقص وشح الموارد المادية للتنمية المحلية وفي هذا الإطار سعت بعض الدارسات السوسيواقتصادية إلى التركيز على أهمية الرأسمال الاجتماعي والاستثمار فيه كأحد القيم والمقومات الجديدة في عالم الاقتصاد، ويعد الرأسمال الاجتماعي "مجموعة الموارد سواء فعلية أم افتراضية، التي تحدث لشخص أو لجماعة بسبب امتلاك شبكة مستمرة من العلاقات المؤسساتية سواء قلت أم كثرت، من المنفعة والتقدير المتبادل"[1].

حيث كانت الفكرة الأساسية لنظرية الرأسمال الاجتماعي تكمن في أهمية الشبكات والعلاقات الاجتماعية في التأثير في إنتاجية الأفراد والمجموعات، "ونظريا رأى علماء الاجتماع أن المفهوم يرتبط كثيرا بالاقتصاد، كما رأى علماء الاقتصاد أن المفهوم يرتبط كثيرا بعلم الاجتماع"[2]، وقد أشار إلى هذا التوجه المفكر **مالك بن نبي** في مؤلفاته لاسيما في كتابه المعنون بـ: **المسلم في عالم الاقتصاد** حيث أبرز وبشكل واضح أهمية الاستثمار الاجتماعي من خلال المثال الألماني كمثال واقعي ومثال الأمريكي كمثال افتراضي على اعتبار أن الأولى خرجت مدمرة من الحرب العالمية الثانيةإلا أنها على الرغم من شح الموارد المادية استطاعت التفوق على كثير من الدول النامية وحتى المتقدمة، في حين أن الثانية على الرغم من وفرة مواردها المادية إلا أنها لن تستطيع شراء مدينة واحدة لو دمرت[3]، مبرزا أنه "يجب أن تتضمن النهضة الاقتصادية هذا الجانب التربوي الذي يجعل من الإنسان القيمة الاقتصادية الأولى، بوصفه وسيلة تتحقق بها خطة التنمية، ونقطة تتلاقى عندها كل الخطوط الرئيسية في البرامج المعروضة للإنجاز"[4] وقد ذهب بعض الاقتصاديون مثل **كرينكروس، سلولو، وماسل** إلى حقيقة "أن الزيادة في الإنتاج ليست كلها ناجمة عن الزيادة في كم المدخلات وعلى ذلك فإن الزيادة في كم رأس المال المادي ليست بالضرورة هي السبب في النمو"[5]، وفي هذا السياق تعد قيم العمل والإنجاز احد أهم القيم الاقتصادية المرتبطة بالمورد البشري المحلي والتي يمكن من خلالها تحقيق جملة من المكاسب والأهداف الشخصية والعامة، والى جانب ذلك فإن مفهوم الإنجاز مرتبط أساسا بقيم العمل على اعتبار أنه "استعداد الفرد للسعي في

---

[1] – جون سكوت، : **مرجع سابق**، ص223.

[2] – المرجع نفسه :ص224.

[3] – مالك بن نبي: **المسلم في عالم الاقتصاد**، مرجع سابق، صص 73-78.

[4] – المرجع نفسه ، ص77.

[5] – محمد عبد العزيز عجيمة وآخرون: **النظرية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط2، 2011، ص218.

سبيل الاقتراب من النجاح أو تحقيق هدف معين ...، أو الرغبة أو الحاجة للإحساس بالفخر والاعتزاز عند إتمام عمل أو إنجاز"[1]، حيث أن السعي لتحقيق غايات سيكولوجية مثل الفخر والاعتزاز مرتبط بالأساس مع تحقيق غايات تجر في أغلب الأحيان المنفعة المادية، ما يجعل الاستثمار الاجتماعي نتيجة للخيارات الناجمة عن تفاضل جملة القيم الاقتصادية مثل زيادة الإنتاج والإنتاجية، تحسين الدخل، الاستثمار، العمل... الخ، إلى جانب بعض القيم الأخرى كالتعاون، تحقيق الذات عبر الارتقاء المهني والعلمي... الخ، وفي هذا السياق لا يمكن أن نختزل القيم الاقتصادية سابقة الذكر في الاستثمار الاجتماعي فقط وإنما يمكن أن تكون دافعا لغيرها من السلوكات الاقتصادية الأخرى التي قد لا ترتبط بالجماعات بقدر ما ترتبط بالأفراد.

06-02-تحقيق الثروة: يختلف مفهوم الثروة باختلاف التوجهات والتيارات الاقتصادية في تعريفها إلا أننا في هذا السياق نعرف الثروة لأي مجتمع على أنها "ما ينتجه من سلع وخدمات وليس فيما يملكه من معادن نفيسة فهذه الأخيرة قابلة للزوال"[2]، وهو عكس ما ذهب إليه التجاريين كمذهب اقتصادي وإذ يذهب الطبيعيون في العلوم الاقتصادية إلى أن الأرض مصدر الإنتاج والثروة حيث نادوا "بضرورة الرجوع إلى الأرض فهي مصدر كل إنتاج وكل الثروات، وكان هذا كرد فعل ضد أفكار التجاريين التي وجهت اهتماما إلى التجارة والصناعة وتراكم المعادن النفيسة"[3]

إذ لا تكون الثروة حقيقة ما لم تعتمد على تفاعل ثلاث موارد أساسية لتحقيقها وهي: **الأرض، العمل ورأس المال**، فهي تعد نتيجة لمجموع الأنشطة التي تعبر عنها جملة من القيم مثل: العمل الاستهلاك، الادخار، ...الخ، فلا تكون الثروة نتيجة لإحدى هذه القيم منفردة وإنما نتيجة لما يمكن أن يتحقق من تفاعلها معا، فتشكل بذلك الفائض الاقتصادي والذي يعبر عن "الفرق بين الإنتاج والاستهلاك الجاريين للمجتمع خلال فترة زمنية معينة، ويتجسد في الأصول الرأسمالية من جميع الأنواع التي تضاف إلى الثروة القومية"[4]، وقد أشار «مالك بن نبي» إلى أن الفائض في الإنتاج أو ما اصطلح عليه بالفائض الاقتصادي هو في الحقيقة نتيجة العمل كقيمة اقتصادية واجتماعية، وهو **فائض العمل المختزن***، وإذا كان تحقيق الثروة والفائض الاقتصادي المعبر عنه

---

[1] – أشرف السيد حنفي: **تجربة كوريا الجنوبية من دولة التخلف إلى دولة التقدم**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2010، ص180.

[2] – رفيقة حروش: **الاقتصاد السياسي**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط 2، 2016، ص86.

[3] – المرجع نفسه، ص97.

[4] – عبد الزهرة فيصل يونس: **فلسفة التنمية واستراتيجياتها في الفكر الاقتصادي**، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2016، ص134.

* إن العامل المنتج الذي يكتفي بجزء من عمله لسد حاجاته اليومية، كان من الضروري بالنسبة له أن يفكر في وسيلة اختزان للجزء الباقي من عمله، حتى يستطيع رده إلى حاجات أخرى، فالمال مهما كان نوعه ذهبا أو فضة كان الوسيلة لاختزان العمل –للمزيد انظر مالك بن نبي –المسلم في عالم الاقتصاد.

بفائض العمل المختزن أو فائض القيمة، لا يتحقق إلا من خلال العمل أساسا فإنه بذلك يعتبر أحد أهم القيم الاقتصادية التي تساعدنا في تحقيق التنمية المحلية، من خلال سلسلة العمليات الاقتصادية المرتبطة به، والتي تكون نتيجة لجملة الخيارات الفردية والجماعية لتفعيل التنمية المحلية، ودفع عربتها عن طريق الاستثمار الإنتاجي، أو الاستثمار في القطاع الخدمي، الصحي، التعليمي للمجتمع المحلي والتي يمكن من خلالها المساهمة في الاستثمار الاجتماعي على طريق تحقيق جملة من الأبعاد الاجتماعية، السياسية والاقتصادية للتنمية المحلية.

وإذا كانت الثروة يمكن أن تستهلك أو تستثمر أو تبدد، إلا أنها تبقى النتيجة والهدف من العمليات الاقتصادية التي تحكمها مجموعة من الخيارات داخل النسق القيمي الاقتصادي، لتساهم في سد الحاجات الاقتصادية الفردية والجماعية، دون هدرها أو تكديسها، وإنما عن طريقة استثمارها محليا بتطوير عملية الإنتاج وتوسيعها، وتحسين الدخل لزيادة الاستهلاك المحلي.

وفي نفس السياق ذهب «مالك بن نبي» في معالجته لمشكلة الحضارة إلى أنها تفاعل لثلاث مقومات لا بد من حل مشكلاتها، وهي: **الإنسان +التراب +الوقت**، متسائلا في نفس الوقت عن سبب إخفاق المجتمعات النامية في تحقيق التنمية بالقول: "إذا كانت الحضارة في مجموعها نتاجا للإنسان والتراب والوقت، فلم لا يوجد هذا النتاج تلقائيا حيثما توفرت هذه العناصر؟"[1].

07– القيم السياسية والتنمية: قد لا يخفى عنا أن الممارسة السياسية لا تكون بعيدة في مجملها عن بقية التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية، بل وقد تكون في كثير من الأحيان مرتبطة ارتباطا وثيقا بإحداها إن لم يكن بكلاهما خاصة في المجتمعات النامية، وفي هذا السياق سنسعى إلى محاولة إبراز أهم القيم السياسية التي يمكن أن تساهم في التنمية المحلية بغض النظر عن ما يمكن أن تمثله الممارسة السياسية داخل المجتمعات المحلية وإذا كانت بعض القيم السياسية مثل المشاركة، الديمقراطية، الحرية، العدالة، المساواة، ... الخ، تعد في معظمها رافدا للتنمية، فإن الإدراك السلبي لمثل هذه القيم قد يدفع تكريس التخلف والاستبداد، والهيمنة على الموارد المحلية ما يعرقل عملية التنمية، وفيما يلي نذكر أهم ما تشكله القيم السياسية من تصورات ومفاهيم تساعد على تحقيق للتنمية المحلية:

07–01–الشفافية: على الرغم من التداول المتزايد لمصطلح الشفافية إلا أنه لا يزال يكتنفه نوع من الغموض فيم ما تعلق بتحديده بدقة، ونكتفي في هذا المجال بذكر تعريف المنظمة العالمية للتجارة والتنمية

[1]– مالك بن نبي، : **شروط النهضة**، ت عبد الصبور شاهين، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1986، ص45.

التي عرفت الشفافية "كمصطلح عام مرادف بشكل عام للانفتاح، تدل الشفافية على فكرة أن أي كيان اجتماعي يجب أن يكون مستعدًا لإخضاع أنشطته للتدقيق (العام) والنظر فيه"[1].

ويتضمن هذا التعريف تعرض مختلف الأنشطة أي نظام اجتماعي للمساءلة والمكاشفة في جميع ممارساته من خلال "التدفق المتزايد للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الوقت المناسب والتي يمكن الوصول إليها من جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة"[2]، حيث لا يمكن أن تحد الممارسات السياسية التي لا تستند لجملة من الممارسات القيمية المرتبطة بتطبيق الشفافية مثل العدالة التي تشمل مختلف الأنشطة الاجتماعية المحلية، حيث لا يمكن أن تكون هناك عدالة اجتماعية، اقتصادية، أو سياسية ما لم تكن هناك مكاشفة بالقواعد التي يمكن أن تعتمد عليها النخب الحاكمة المحلية في توزيع الموارد، والثروات بل وحتى تولي وتقلد المناصب القيادية، إذ تكرس الشفافية محاربة الفساد بشتى أنواعه وعلى جميع مستوياته الاجتماعية والتنظيمية داخل المجتمع المحلي، وتقلل الشفافية على نطاق واسع من عدم اليقين بشأن تفضيلات صانعي السياسة المحلية، وما ينتج عنهم من قرارات، وتؤدي إلى تعزيز قيم المشاركة لأفراد المجتمع.

وإذ تعد الشفافية عنصرا أساسيا من عناصر الحكم الرشيد، فإنها بذلك تعزز استقلالية الجهات الرقابية والقضائية ما يدفع إلى الحد من الفساد وانعكاساته على كل المستويات التنمية المحلية، واستعداد النخب الحاكمة للوقوف أمام أفراد المجتمع المحلي للمسائلة وتبرير خيارتهم فيما تعلق بالمصالح العامة، "ونظرا للارتباط الوثيق بين أصحاب السلطة وأصحاب المصالح والطبقة السياسية والاقتصادية الفاسدة، فإن هؤلاء سيشكلون سدا منيعا في وجه برامج الإصلاح وكلما كان الفساد متغلغلا فإن بإمكانه أن يعرقل الاستثمار ويعيق التنمية ويقوض الشرعية السياسية"[3]، عن طريق استغلال السلطة والنفوذ لتحقيق المصالح الخاصة، ما يدفع إلى الحد من التوجهات والممارسات المتعلقة بالتنمية المحلية إذ يؤدي سياسيا إلى "انكماش المشاركة الشعبية، وغياب الشفافية، وضعف الرقابة... وقد أسهمت أموال الفساد في بلد كـ"سورية" بالفعل إلى إفساد فئات واسعة من السكان، وفي إشاعة الاستهلاك غير المنتج "[4].

---

1 - UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT, TRANSPARENCY, UNCTAD Series on Issues in International Investment Agreements , New York and Geneva, 2004 ,P 07.

2 - MONIKA BAUHR ,MARCIA GRIMES: **WHAT IS GOVERNMENT TRANSPARENCY**? New Measures and Relevance for Quality of Government, QoG Working Paper Series, University of Gothenburg,2012.P04

3 - منير الحمش: **الاقتصاد السياسي –الفساد –الإصلاح– التنمية**، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2006، ص13.

4 - المرجع نفسه ، ص27.

فهو بذلك يتأثر بمختلف القيم الاقتصادية الاجتماعية والسياسية ويؤثر فيها ولا ينتشر الفساد إلا بغياب الشفافية وضعف المجتمع المحلي وتخليه عن بعض القيم التي تؤمن له سيادته على مقدراته وحرية قراراته وخياراته، كانعكاس مباشر لقيم الطاعة والاستسلام، ما قد يدفع الأفراد نحو الاغتراب السياسي، "وشعور المرء بعدم الرضا أو عدم الارتياح للقيادة السياسية والرغبة في تجنبها أو الابتعاد عنها، أو عدم الاهتمام بالتوجهات السياسية أو النظام السياسي برمته"[1]، فيحد الفساد من فرص المشاركة الفاعلة والممارسة الديمقراطية والحد من الحريات في ظل غياب القيم التنموية على اختلافها نتيجة لغياب الشفافية وانتشار الفساد الذي يساهم في بروز جملة من المظاهر السلبية داخل المجتمع المحلي تدفع إلى التفكك الاجتماعي مثل العنف الذي "يعد خاصية اجتماعية تنمو مع الإنسان بسبب القيم التي يغرسها المجتمع في الفرد والتي تنعكس سلوكا اجتماعيا وسياسيا عنيفا"[2]، نتيجة فقدان الأفراد لثقتهم بنظامهم السياسي وشرعيته وعلى عكس ذلك تدفع الشفافية في الأنظمة الديمقراطية إلى اعتبار "المسؤولية جزء لا يتجزأ من الحقوق والواجبات، فرجل السياسية مسؤول أمام الشعب ومسؤول أمام القضاء، ناهيك عن مسؤوليته أمام حركته السياسية أو عن مسؤوليته أمام ضميره"[3]، فتعد المسؤولية أمام المجتمع والذات، رافد للتنمية المحلية ومحققا للشفافية ودافعا للديمقراطية على اعتبارها أحد الخيارات القيمية التي يمكن أن يجسدها الأفراد تجاه مجتمعاتهم.

خلاصة الفصل : أن القيم على اختلاف معانيها ومدلولاتها لا تفتئ تشكل منهجا لحياة الأفراد والمجتمعات ،وهي وان تعددت كمفاهيم إلا أنها تكاملت كوظائف في الحفاظ على المقومات الإنسانية منذ ظهورها ،وطورتها وتطورت معها، فأصبح لكل رغبة سلوك ،ولكل سلوك معنى ،ولكل معنى قيمة تدل عليه ، وقد حاول الباحث في هذا الفصل عرض وتصنيف القيم وما يمكن إن تدل عليه من معاني في سلوك الإنساني وتُوجه رغبته في تلبية حاجاته المادية ، البيولوجية ،والوجدانية، فكانت القيم في تصنيفها صريحة وضمنية ،عامة وخاصة ،عابرة ودائمة وكانت من حيث خصائصها مثالية تحمل صفة الضدية ،نسبية ومطلقة ،إنسانية وشخصية ومن كل هذا التعقيد تناول هذا الفصل القيم ككل غير مجزأ، يتكامل من اجل الحفاظ على الفرد وماهيته والمجتمع وهويته.

---

[1] – أحمد عبد الله الناهي، خضر عباس عطوان: **السلوك السياسي –دراسة نظرية وتطبيقية–**، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2018، ص126.

[2] – المرجع نفسه، ص127.

[3] –منصف المرزوقي: **هل نحن أهل للديمقراطية؟** الدار المتوسطية للنشر، أريانة، تونس، ط2، 2014، ص62.

الفصل الثالث

تمهيد:

إن تعدد المفاهيم التي يمكن أن يتضمنها مصطلح النخبة جعل من الصعب تحديد كيفيات وآليات تشكلها، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقيها على وجه الدقة، إلا أنه وبالنظر إلى جملة من التعريفات سابقة الذكر والتي صنفت النخب وفقا للطبقة التي تنتمي إليها، ووضع تصنيف لأنواع النخب طبقا لمجال ممارسة أفرادها لمجال مهني أو فكري معين، جعل من الممكن حصر جملة من الآليات والأساليب التي تتشكل بها النخب خاصة السياسية منها والتي نسعى لمعرفة آليات تشكلها حتى نستطيع أن نفهم أنواعها والأدوار التي تقوم بها.

وقد يؤدي تطور المجتمعات بالضرورة إلى جملة من التطورات وتحديث أنظمة الحكم التي تكون بيد الأقلية على حساب الأغلبية حيث تمثل هذه الأقلية النخب الحاكمة تشكل النظام السياسي القائم،فهل ارتبط ظهور النخبة تاريخا بالحاجة إلى ضبط ممارسة السلطة وتنظيمها بالإضافة إلى تنظيم عملية صنع القرار وهو ما أكده «باريتوpareto » بقوله: " أن كل شعب تحكمه نخبة"، "رافضا بذلك التمييز بين مجتمعات ديمقراطية وأخرى شمولية "[1]، أم أنها ارتبط بتحقيق مصالح طبقة على حساب أخرى كما ذهب إليه ماركس؟.

01- أهمية النخبة السياسية: لقد أبرزنا فيما سبق ما ذهب إليه كل من «باريتو» و«ابن خلدون» بالإضافة إلى «سان سيمونSaint-Simon»، وغيرهم من ضرورة وجود نخبة أو صفوة حاكمة في أي مجتمع لتكون من المسلّمات بالنسبة لهم ولمن سار على نهجهم في تفسير السلطة وممارساتها في المجتمعات الإنسانية وان هذه الضرورة إنما تعكس الأهمية التي تُوجب اختيار من تمكنهم مؤهلاتهم سواء الفكرية المادية أو الثقافية وغيرها من قيادة أي مجتمع تتواجد فيه على اعتبار أن القلة المهيمنة على السلطة هي التي تستطيع أن تقود المجتمع ليحافظ على توازنه وتطوره على عكس الفئة المحكومة، "فحينما يحقق المجتمع قدرا من التوازن والنمو، يتعين على طبقة خاصة أو أقلية منظمة تولي مهمة التوجيه السياسي بالمعنى الواسع لهذا المصطلح أي التوجيه في المجالات الإدارية والعسكرية والدينية والأخلاقية والاقتصادية"[2].

فلا يعتبر وجود هذه النخب مجرد رفاهية أو مظهر من مظاهر الحضارة والتمدن بقدر ما هو ضرورة حتمية تُوجب على المجتمعات اختيار قيادات تحفظ مصالحها وتحقق أهدافها انطلاقا من جملة من القوانين المنظمة والتي بموجبها يتنازل الأفراد عن جزء من حرياتهم وحقوقهم للصالح العام مقابل تحقيق الاستقرار والرفاهية الاجتماعية أو ما يرجونه من منافع، "وبما أن الجميع يولدون أحرارا متساوين فإنهم لا يتنازلون عن حريتهم إلا

[1] – على الدين هلال، نفين مسعد: **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**، موقع كتب عربية، ص371.

[2] – هشام محمود الاقداحي: **علم اجتماع السلطة**، مؤسسة شباب الجامعة، ص، الإسكندرية، ط2009،01، ص432.

لنفعهم"[1] بالاعتماد على ما تقوم النخب السياسية بتسييره من مؤسسات حكومية تحافظ على الكيان التنظيمي الذي بموجب وجوده يعيش فيه الأفراد متساوون في الحقوق والواجبات، وتكتسي النخبة السياسية أهميتها في المجتمع المحلي من عدة جوانب أساسية نذكر منها:

01-01- من الجانب الاجتماعي: إن تشكل نخبة حاكمة ليس حديث العهد وإنما هو قديم قدم المجتمعات البشرية إلا أن المصطلح الدال على هذه النخبة عرف عدة تطورات عبر عدة مراحل، حيث سنحاول تسليط الضوء على أهمية النخبة السياسية على اعتبار أن هذا المصطلح يعبر عن المفاهيم التي عرفتها جل المصطلحات العديدة الأخرى حيث يمكن أن نعود إلى الوراء من حيث أن تشكل النخبة إنما هو ضرورة اجتماعية عرفتها المجتمعات انطلاقا من تحولها من مجتمعات بدائية إلى مجتمعات معقدة وحديثة.

فقد سعت النخب الحاكمة في مختلف المراحل سواء كانت قبلية، دينية، إقطاعية إلى فرض نوع من الضبط الاجتماعي بما تملكه من سلطة مادية أو معنوية، وقد اختلفت وسائل الضبط باختلاف نظام الحكم أو طبيعة الطبقة الحاكمة في تلك المجتمعات إلا أن الاتجاهات الحديثة في دراسة الضبط الاجتماعي ترى أن أنسبها هي "التي تركز على كل من القوة والسلطة والتي تتمثل في الإجابات عن التساؤلات التالية: الضبط من اجل ماذا؟ ولمن؟ وما هي أهدافه ؟"[2]، إلى جانب ما يمكن أن تجيب عليه الأسئلة السابقة حول الضبط الاجتماعي فإن ما يمكن أن يحدد الإجابة هي طبيعة الإجابة في حد ذاتها من حيث أنها يمكن أن تفسر على نحو اقتصادي، اجتماعي أو سياسي فعملية الضبط تشمل كل المعاني التي تضمنتها القواعد التي تسير مختلف المؤسسات المجتمعية والتي ترتبط أساسا بأسباب وضع القوانين ولمن وضعت وما الهدف منها.

وبالعودة إلى ثنائية القوة والسلطة فأن عملية الضبط الاجتماعي تخضع في الحقيقة لجدلية تفسيرها للثنائية السابقة بين مشروعية وشرعية كل منهما، غير أن المتفق عليه في خضم هذه التساؤلات هو أن السلطة "تعتمد أساسا على الحق وتتميز بالشرعية وبوجود مركز رسمي،... أو أن السلطة قوة نظامية وهي بذلك لا تختلف عن القوة إلا في أنها نظامية "[3]، ومنه فأن عملية الضبط الاجتماعي تتطلب بالأساس نوعا من النظم أو القوة النظامية التي يمكن من خلالها سن القانون الذي يعرفه «روسكو باوند Roscoe Pound » والذي يقول هو "ضبط اجتماعي من خلال التطبيق المنهجي لقوة المجتمع المنظمة تنظيما سياسيا"[4].

---

[1]- جان جاك روسو: **العقد الاجتماعي**، ت عادل زعيتر، مكتبة الناشر،درا طيبة للطباعة، الجيزة، مصر،ط1، 2012 ص20.

[2]- هشام محمود الاقداحي: **مرجع سابق**، ص496.

[3]- المرجع نفسه ، ص502.

[4]- أمال عبد الحميد وآخرون: **مرجع سابق** ص111.

وبالتالي فإن التنظيم السياسي هو في الأساس آلية لعملية الضبط الاجتماعي في ظل ما ينتجه هذا النظام من قوانين يتفق عليها مع باقي أفراد المجتمع، وتعد النخب السياسية التي تمثل هذا النظام في مختلف هياكل الدولة هي الفاعل الأساسي، حيث يركز «اندرو سكول» " إن مفهوم الضبط الاجتماعي في ظل الدولة الحديثة يكون أكثر تركيزا على شقه الرسمي –وان ما تسعى إليه هذه النخب في ظاهر الحال هو– الحفاظ على تماسك المجتمع من خلال ميكانيزمات الضبط الاجتماعي، وتحاول آلياته أثناء عملية التغير أن تتماسك من خلال بحثها عن صياغة جديدة وإشكالية جديدة تواكب التغير"[1].

وقد يعكس هذا إن عملية الضبط الاجتماعي التي هي بالأساس تعمل على حفظ النظام وتحقيق نوعا من التساند بين أنساقه من أجل تحقيق جملة من الأهداف التي يسعى المجتمع إليها إنما هي عملية تكيف وتساند وظيفي بين النخب السياسية –التي تشكل جزءا من النظام الحاكم إلى جانب أنها جزءا من أفراد المجتمع الذين هم مطالبون بتحقيق أهدافه– ومختلف الأبنية الاجتماعية الأخرى سواء كانت رسمية آو غير رسمية، فهي بذلك من خلال الضبط الاجتماعي تحافظ على السير الحسن لمختلف الأبنية والهياكل التي تسييرها الدولة بالإضافة إلى تجاوب الأفراد والمؤسسات غير الرسمية بشكل يسمح بتحقيق التماسك الاجتماعي الذي بدوره يعد أحد مقومات التنمية وحفاظ النخبة على مكانتها.

وقد عبر «برهان غليون» عن ذلك من خلال قوله: أن السياسة لا تكون كحقل نشاط مميز وخلق للدولة بما أنها سلطة أخلاقية وليست مجرد قوة قهر وآلية عمياء إلا بتحويل كل فرد إلى مصدر للسلطة والقرار ومرجع أخير، فالسياسة لا تقوم إلا على أرضية التعاقد الحر بين أفراد أحرار على تحقيق أهداف وبرامج وانجازات علمية معقولة وواعية، لا على نشر الأفكار، ومن هنا اكتشاف مفهوم السيادة الشعبية، لا كنفي لسيادة الله الشاملة على العالم، ولكن كأساس لقاعدة بناء القرار الإنساني الجماعي، والتغلب على الاختلاف في التأويل داخل أبناء العقيدة الدينية الواحدة، أي تأسيس مفهوم الدولة الجديدة كدولة للأمة ودولة الأمة[2].

01-02- من الجانب الاقتصادي: يعد النظام الاقتصادي أحد أهم الأنساق داخل المجتمع البشري فهو يعد مساهما في تشكل جملة من الأنساق الأخرى المرتبطة بشكل أساسي به، خاصة السياسية منها، وإذ تعد النخب السياسية أحد الأنظمة الفرعية للبناء الاجتماعي فهي بذلك تشكل بناءا وظيفيا جنبا إلى جنب مع النسق الاقتصادي الذي بدوره يقوم على أساس التكامل الوظيفي مع باقي البنى الاجتماعية الأخرى إلا أنّ مكمن الأهمية في علاقته بالنسق السياسي الذي يمكن أن تمثله النخبة السياسية المحلية هو مدى اعتماد كل

[1]– أمال عبد الحميد وآخرون: **مرجع سابق** ، ص48.

[2]– برهان غليون: **نقد السياسة –الدين والدولة–**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء(المغرب)، ط04،2007، ص151.

منهما على الأخر أو أسبقية أحدهما على الآخر في الظهور، فإذا كانت العلاقة الاقتصادية قد برزت منذ المجتمعات البدائية وتطورت بطورها "والحق أن الاقتصاد في الغرب قد صار منذ قرون خلت ركيزة أساسية للحياة الاجتماعية وقانونا جوهريا لتنظيمها"[1].

إلا أن هذه العلاقة أصبحت تخضع لجملة القوانين المنظمة لها، والتي وضعت بدورها من طرف خبراء ومختصين تحت وصاية أو سلطة نخبة سياسية حاكمة، ويرجع جملة من علماء السياسة من بينهم «**أنتون بلينكا**» نشوء الظاهرة السياسية إلى ثلاث عوامل أساسية "أولها عامل الندرة*، وثانيها عامل الصراع إذ يؤدي هذا الإحساس بالندرة إلى توليد الصراع بين الناس، وثالثها عامل القوة، إذ يسعى الجميع من أجل الفوز بذلك الصراع إلى اكتساب القوة بأشكالها المختلفة"[2]، ومن خلال الصراع واكتساب طبقات معينة لمختلف أشكال القوة فإنها "تشكل في مجموعها ما يعرف بالتركيب الفوقي للمجتمع وما يترتب عنها من آثار بفعل سيادة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كشرط مسبق للتكيف المتبادل بين التركيب الفوقي والأساس الاقتصادي فالتغير في الأساس الاقتصادي يؤدي حتما للتغير في البناء الفوقي"[3].

فإذا كان النظام الاقتصادي يوفر للنخبة السياسية الموارد والقوة التي تمكنها من الوصول إلى مراكز القيادة عبر توظيف هذه الموارد بما يعزز سطوة النخبة الحاكمة أو قد يخدم نخب ضد أخرى، وإذا كانت الأنظمة السياسية الحديثة قد بنت وجودها في ظل فلسفات وأفكار اقتصادية، وان لم تكن متناقضة، فإنها على الأقل تختلف على مبدأ وأسلوب الوصول إلى السلطة، وتحول أفراد المجتمع إلى نخب ذات نفوذ، ممارسة لسلطة القوة أو مستندة لقوة السلطة فإن هذا التداخل في أصل وجود كلا النظامين إنما يعكس أهمية كل منهما بالنسبة للأخر في المجتمع.

ولا تختلف النخب السياسية في المجتمعات المحلية عن القواعد العامة لتشكلها أو لأسباب بروزها وان كان الظاهر يوحي عكس ذلك، ويعد الفاعلون الاقتصاديون على مختلف مستوياتهم أساس في بناء بعض النخب السياسية التي تحافظ على تدفق أرباحهم وزيادة مواردهم، والتي يمكن أن توظف لصالح المجتمع في حال كانت هذه النخب على قدر من الكفاءة والفعالية في إدارة شؤونها المحلية.

كما يمكن للنخب السياسية المحلية ما لم تكن تابعة لمثيلتها الاقتصادية بشكل كامل، أن تحد من سيطرة هذه الأخيرة عن طريق جملة من الإجراءات التي تساهم في تلبية حاجات المجتمع المحلي سواء عن طريق تفعيل

---

[1]- مالك بن نبي: **المسلم في عالم الاقتصاد**، مرجع سابق، ص16.

*- يقصد بظاهرة الندرة الشعور الإنساني العام بقلة وندرة الموارد الطبيعية والمادية وعدم كفايتها لاحتياجاته (للمزيد يرجى العودة إلى جاسم سلطان: قواعد في الممارسة السياسية).

[2]- جاسم سلطان: **قواعد في الممارسة السياسية**،مؤسسة ام القرى للترجمة والتوزيع،ط01،المنصورة، مصر،2008، ص32.

[3]- عبد الله ساقور: **الاقتصاد السياسي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004، ص29.

آليات الاستثمار أو تطبيق مختلف القوانين الجبائية لزيادة الدخل المحلي، ما قد ينعكس إيجابا على ميزانيات وتمويل المؤسسات المجتمعية داخل المجتمع المحلي، ما يعطي للنخبة المحلية أهمية في قيادة التنمية المحلية من خلال قدرتها على توظيف الموارد الاقتصادية التي كانت بشكل مباشر أو غير مباشر سبب وصولها إلى سدة الحكم.

01-03- من الجانب السياسي: إن الأهمية السياسية للنخب السياسية في المجتمع بشكل عام والمجتمعات المحلية بشكل خاص هي بمثابة أهمية وجود الدماغ بالنسبة لباقي أعضاء الجسم، فإن ما تمثله النخب سياسيا على اعتبارها حلقة الوصل بين مختلف السلطات ومراكز اتخاذ القرار المركزية، وهو بمثابة ما يقوم به المخ من ترجمة مختلف ما تتلقاه الحواس من مؤثرات حتى يتمكن الجسم من التعامل معها بالشكل الذي يتناسب وحجم المؤثر والموقف الذي يكون فيه، وعلى هذا الأساس فإن النخبة المحلية هي المسؤولة عن ترجمة جميع السياسات العامة للدولة بمختلف أبعادها ومؤشراتها وبمختلف توازناتها على المجتمع المحلي بما يتناسب وتحقيق الأهداف المرجوة وتجنب ما أمكن الاختلال الذي يمكن أن يعترض استقرار المجتمع المحلي وتنميته.

وفي الحالة العكسية فإن نفس النخبة تعمل على إيصال صوت المجتمع الذي تمثله وتعمل على طرح انشغالاته والمطالبة بحقوقه وكذلك تسيير موارده في إطار ما يمكن أن يسمح به القانون والأعراف والتقاليد التي يستمد منها المجتمع قواعد ضبطه الاجتماعي، وبذلك تقوم النخبة السياسية ضمن نظامها السياسي بعدة وظائف منها "ما يرتبط بالأهداف التي يسعى النظام لتحقيقها، ومنها ما يرتبط بالحفاظ على النظام واستمراره ومنها ما يرتبط بالتكيف بالبيئة الداخلية والخارجية ومنها ما يرتبط بتكامل وظائفه في إطار البنية الوظيفية"[1] فتكون بذلك النخبة السياسية هي التي تمثل المجتمع أمام هيئات الدولة المختلفة وهي التي تمارس سلطاتها باسمه وتحت رقابته، إلى جانب تمثيلها الدولة أو النظام المركزي طبقا للأنظمة والقوانين المعمول بها، فهي تسهر على تطبيقها وتنفيذ الخطط العامة والحفاظ على هيبة الدولة ومؤسساتها، فتكون الأهمية السياسية للنخبة السياسية المحلية من خلالها دورها كحلقة وصل بين المجتمع المحلي والسلطة المركزية.

إلى جانب ذلك تلعب النخبة السياسية دور القيادة في المجتمع المحلي وهي تحاول من خلال توليها لمراكز القيادة تنظيم العلاقات الرسمية وغير الرسمية بين مختلف أطراف المجتمع أنفسهم، أو بينه وبين مختلف مؤسسات الدولة، إلى جانب أنها تعمل على التخطيط والمتابعة لعملية التنمية ومختلف الأنشطة المتعلقة بالحفاظ على المجتمع ومؤسساته من مركزها القيادي عبر تنسيق مختلف الجهود المحلية لتقوم "بتنسيق عمل الأفراد والجماعات ورفع حالتهم المعنوية للوصول إلى أهداف محددة، والقيادة تتعلق أساسا بمهارات شفوية وعقلية واجتماعية "[2] وهي

[1]- بومدين طاشمة: **الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص182.

[2]- المرجع نفسه، ص186.

من المفروض صفات أساسية تتمتع بها النخب السياسية على اعتبار أنها وصلت لمراكز القيادة من خلالها نجاحها في أساليب التواصل وما اكتسبته من مكانة اجتماعية إلى جانب قدراتها الفكرية على إدارة مختلف الظروف التي تعيشها.

02- أنواع النخبة السياسية: تتعدد تصنيفات النخب وفقا لتوجهاتها المهنية ،الفكرية، الثقافية والسياسية ومن بين أهم ما يمكن أن تصنف إليه النخب هو ما ستناوله تحت هذا العنوان.

02-01- من حيث ممارسة السلطة: على الرغم من التداخل في العوامل المؤدية إلى تشكيل النخب السياسية مما ينجر عنه اختلاف طبيعتها إلا أن هذا الاختلاف لا يجعل منها بعيدة عن الممارسة السياسية وإنما قد يجعلها نخبا سياسية بامتياز لكن بعيدا عن الممارسة المباشرة للسلطة أو غير المباشرة، والقدرة على التأثير في اتخاذ القرار وتوجيه السياسيات والخطط العامة للدولة أو مؤسساتها المركزية أو المحلية، فإن كل من«موسكا» و«باريتو» يميزان بين نوعين أساسيين من النخبة هي[1]:

أ. **صفوة (نخبة) حاكمة:** حيث "اهتما بالصفوة بوصفها جماعة من الأشخاص إما في وضع يسمح لهم بممارسة السلطة بشكل مباشر أو في وضع يمكنها من التأثير بقوة على ممارسة السلطة السياسية"[2]، وهذا يجعل من النخبة السياسية هي الصفوة الحاكمة والتي تمارس السلطة بشكل مباشر أي بتوليها مناصب سياسية بارزة تمكنها من القيام بأدوار فعالة في عمليات القيادة واتخاذ القرار أو تلك الصفوة التي لا تباشر السلطة بذاتها وإنما عن طريق نفوذها الذي تمتلكه على غيرها من النخبة السياسية وهي بذلك تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على عمليات القرار وتوجيه الخطط والسياسيات العامة للدول ومؤسساتها المركزية أو اللامركزية.

ب. **صفوة (نخبة) غير حاكمة:** وهي الصفوة التي تتشكل بعيدا عن مختلف المجالات والممارسات السياسية وليسوا في مراكز القوة التي تمكنهم من ممارسة السلطة، بل يكتفون بالانتظار إلى حين تكون الفرص سانحة لتولي المناصب القيادية عن طريق التغيير الذي يمكن أن تكفله القوانين والضوابط الاجتماعية السائدة في مختلف المجتمعات.

ويرى «بارتو» أن الصنفين السابقين من الصفوة إنما يمثلان نمطين أساسيين من أنماط النخب حيث يعتبر أن أحدها يمثل نمط المفكرين، وهو الذي يمثل الطابع الثورى أو المجدد في النخبة السياسية، بينما يمثل النمط الثاني النمط المحافظ أو التقليدي والذي يسعى إلى الحفاظ على الاستقرار والتغيير التدريجي، وحسب ما ذهب إليه «بارتو» فإن النمط الأول يجعل من عملية التغيير سريعة وديناميةبينما يجعلها النمط الثاني بطيئة وستاتيكية وإن

[1]- هشام محمود الاقداحي: **مرجع سابق**، ص371.

[2]- بوتومور: **الصفوة والمجتمع دراسة في علم الاجتماع السياسي**،ت محمد الجوهري وآخرون،درا المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1988، ص28.

كلا النوعين يمكن أن تتداول على السلطة بشكل طبيعي "ويضع أمامنا نظرية دورية للتغير الاجتماعي، ضمن تحليله لدورة الصفوة، حيث يذهب إلى أنه يوجد لدى الصفوة ميل طبيعي نحو التناوب بين النوعين السابقين في شغل مراكز القوة السياسية، فحينما لا تشغل إحدى هاتين الطبقتين مركز الحكم، تتجلى دائما سمات تفوقها بينما على العكس من ذلك"[1]، ما يتيح لكلا الطبقتين أو النوعين من النخب التداول بشكل طبيعي على مراكز السلطة حيث تحاول كل طبقة الاعتماد على إبراز ميزاتها في ضل ما برز من عيوب الطبقة الأخرى.

02-02- من حيث طبيعة النخبة: في ظل التصنيف الذي اعتمده الباحثان علي الدين هلال ونفين مسعد في كتابهما النظم السياسية العربية –قضايا الاستمرار والتغير– فإننا سنحاول إعادة إيجاز هذا التقسيم وفقا لما تضمنته جملة من الآراء حوله وفقا لما يلي:

أ .**النخب التقليدية –المحافظة–**: ويمثل هذه النخبة جملة من الطوائف سواء من كبار الملاك أو التجار بالإضافة إلى زعماء القبائل وتستمد هذه النخب شرعيتها أما من العصبية القبيلة وما تعكسه من أواصر القرابة حسب ما ذهب إليه ابن خلدون، أو الشرعية الدينية والتي تتخذها أساسا لوجودها، أو ملكيتها لوسائل الإنتاج حسب ما ذهب إليه ماركس، وفي جميع الحالات ومهما اختلفت الطوائف التي تشكل هذه النخب في الأنظمة السياسية العربية إلا أنها تشترك جميعا في مقاومتها للتغير وتصنف ضمن النخب المحافظة التي لا تسعى للتغير إلا من خلال استجابة بطيئة للمتغيرات المحلية والإقليمية، وقد تكون الثورة من أهم الوسائل التي تسعى إليها مجتمعات هذه الدول لإحداث التغيير والوصول إلى مقاليد الحكم.

ب .**النخب الإصلاحية – التحديثية–** حيث يرى الباحثان أن مثل هذه النخب تتشكل من الطبقة الوسطى من الملاك والمشتغلين بالمجال الصناعي والتجاري، إلى جانب الفئات التي تشغل مناصب قيادية أو إدارية مرموقة، وتستمد هذه الفئة من النخب السياسية شرعيتها من اعتمادها على الطابع الليبرالي الدستوري إلى جانب تمتعهم بالقبول لدى إفراد المجتمع، وهم بذلك يسعون إلى الوصول إلى مقاليد الحكم بالاعتماد على التغيير السلمي والتدرج في المناصب القيادية والإدارية مع الاعتماد على قدرتهم على التكيف مع التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بشكل يتيح لهم تقديم الحلول والتغلب على مختلف المشاكل نتيجة ما يتمتعون به من قدرة على التسيير والتحكم في مختلف الأنظمة والأجهزة الحكومية لإطلاعهم الواسع ومعرفتهم بالقوانين المسيرة للدولة وهو ما يراه كل من «موسكا»و«مشلز» أن "الصفوة تكتسب القوة من خلال القدرات التنظيمية "[2]، وعادة ما

[1]- مولود زايد الطبيب: **علم الاجتماع السياسي**، دار الكتب الوطنية، بنغازي (ليبيا)، ط1،2007،ص 192.
[2]– هشام محمود الاقداحي: **مرجع سابق**، ص384.

تكون هذه النخبة مثقفة وعلى احتكاك واسع بمصادر السلطة السياسية بالإضافة إلى قربها من الفئة الكادحة والفقيرة في مجتمعاتها.

ج .**النخب الثورية – التعبوية:** وتمثل هذه النخب نتاج لأبناء الطبقة الفقيرة والدنيا من أبناء العمال وصغار الموظفين، وهي التي تؤمن بالعمل الثوري كوسيلة أساسية للتغيير الجذري للأنظمة الحاكمة وترفض التدرج في ذلك "وليست الانتخابات هي وسيلة صعود الصفوة في النظرية الكلاسيكية، فالأقلية قد تحصل على وضعها المسيطر بعد تغيير ثوري يطيح بالجماعة الأولى"[1]، ويمكن أن تبني هذه الطبقة فكرا إيديولوجيا على جملة من المتناقضات حيث قد تتبنى الفكر الشيوعي الذي يسعى إلى تكريس صراع الطبقات وهيمنة الطبقة الكادحة على مقاليد الحكم كما يمكن أن تنبني على مبدأ الثورة على الظلم والطغيان وابتعاد النخب الحاكمة عن النهج الديني القويم خاصة للمجتمعات العربية .

وفي كلا المنطلقين تناقض على أساس أن الأول ينطلق من مبدأ الحادي مادي بحت، في حين ينطلق الثاني من مبدأ ديني صرف، وهو ما يجعل من هذه الفئة متصارعة فيما بينها انطلاقا من خلفيتها الإيديولوجية والدينية على الرغم من اتفاقها على مبدأ التغيير وفقا لمبدأ الصراع، وهو ما نلاحظه بشكل واضح وجلي بعد سقوط بعض الأنظمة ودخول مجتمعاتها المحلية في صراعات تنطلق من خلفيات عديدة ومتعددة تعتبر الخلفية الإيديولوجية أحد أهم أسبابها.

وبشكل عام ودون الخوض في التفاصيل الفلسفية لأصل تشكل هذه الأنواع من النخب السياسية وبعيدا عن ما يمكن أن تؤول إليه في ظل ممارساتها التي يعكسها الواقع العربي بشكل عام والجزائري بشكل خاص، فإنه نظرا لتخبط النخب السياسية العربية وعدم قدرتها على الاصطفاف وراء فكر موحد أو على الأقل التكامل والتكيف مع وجود نماذج أخرى داخل المجتمع الواحد، جعلها تراوح مكانها في مختلف المجالات ولا تستطيع الوصول إلى ما يصبو إليه المجتمع العربي عموما والجزائري خصوصا.

03-02- تصنيف «جي روشيه Guy Rocher» للنخب السياسية:

وبعيدا عن التوجهات سابقة الذكر والمتعلقة بتصنيف النخبة السياسية وفقا لجملة من اتجاهات دراستها وفي ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية فقد اتجهت بعض الدراسات إلى الأخذ بعين الاعتبار جملة من المعايير التي يجب مراعاتها لإيجاد تصنيفات جديدة لمختلف النخب السياسية بما في ذلك إشكال السلطة التي تمارسها هذه النخب وعوامل نفوذها.

[1] – المرجع نفسه، ص383.

ومن بين التصنيفات التي يمكن أن نعتمد عليها في هذا المجال التصنيف الذي اعتمده «جي روشيه» والذي صنف النخب السياسية على النحو التالي[1]:

أ .**نخب تقليدية**: وهي النخب التي تعرضنا لها في التصنيف السابق حيث تمثل هذه النخب البيئية التقليدية لنظام الحكم أما الإقطاعي أو الملكي أو حتى التي تعتمد على أي مبرر للشرعية غير الديمقراطية في البقاء في الحكم مثل الشرعية الثورية أو الشرعية الدينية وغيرها، وهي بذلك تكون مهيمنة على السلطة بشكل يجعل من تغييرها صعبا بالنظر إلى ما تمتلكه من أسباب القوة والنفوذ داخل المجتمع.

ب .**نخب تكنوقراط**: وتتشكل هذه النخب من مختلف الكفاءات والإداريين السامين وصفوة المدراء وهي تتشكل من أجل إدارة كفة الانتقال من وضع إلى آخر في حالة ما كانت الدولة أو مؤسساتها تمر بأزمة أو عجز عن تسيير أوضاعها في ظل جملة من المتغيرات المحلية والإقليمية "وقد تحصل على مشروعية سلطتها في وقت الأزمات الاقتصادية، أو لتجاوز فترة الصراع والتطاحن على السلطة في الأوقات الاجتماعية والاقتصادية العصيبة"[2].

ج .**نخب مالكة**: وهي النخب أما المالكة لوسائل الإنتاج التي يمكنها التأثير في المشهد السياسي والتي تكون ممارستها للسلطة ممارسة غير مباشرة في كثير من الأحيان إلا أن هذا لا يستثني بعض الشذوذ عن هذه القاعدة وهذا ما تشهده بعض الدول النامية والمتقدمة على حد سواء في ولوج كبار الاقتصاديين لعالم السياسية بشكل مباشر خاصة في المناصب القيادية الهامة كما تشمل هذا التصنيف النخب التي تتوارث مقاليد الحكم عن طريق النظام الملكي خاصة في الدول النامية والعربية منها حيث تتولى العائلة المالكة على مختلف دراجات القرابة المناصب القيادية الهامة والسيطرة على مختلف مراكز القرار والسلطة في بلدانهم سواء على المستوى المركزي أو المحلي، بل وهو ما يجعلها نخبة سياسية مالكة بامتياز لكل مقدرات الدولة والمجتمع والأمثلة على ذلك حية في مختلف مجتمعاتنا العربية.

د .**نخب كاريزمية**: وهي النخب التي تعمد على الخصائص السيكولوجية لأفرادها الممارسين للسلطة والذين يتميزون بقدرة على الإقناع والقيادة حتى في أحلك الظروف وتعبر هذه النخب عن التوجه الإيديولوجي في غالب الأحيان حيث تعتمد على القيادة الملهمة والتي يعتبر فيها المجتمع أن النخبة التي تتشكل في ظل وجود قيادة كاريزمية هي النخبة القادرة على تجاوز المصاعب التي يمكن أن تواجهها مجتمعات بغض النظر عن قدرة هؤلاء الأشخاص على اخذ هذه المجتمعات إلى بر الأمان، إلا أن الحقيقة قد تكون غير ذلك حيث يسعى مثل "هؤلاء

[1]- نور الدين زمام: **القوى السياسية والتنمية دراسة في علم الاجتماع السياسي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007،، ص213

[2]- نور الدين زمام :مرجع **سابق**، ص215.

الزعماء إلى وصولهم إلى سدة السلطة إضفاء نوع من الهالة على شخصياتهم... ليبدوا كقادة كارزماتيين، نذرو حياتهم لتحمل مسئولية الصعود بمجتمعاتهم نحو قمة التقدم"[1].

هـ .**نخب أيديولوجية**: وهي نخب تكتسي شرعيتها بالاعتماد على الخلفية الإيديولوجية ومدى تمسك أفرادها بمبادئ المجتمع الإيديولوجية سواء الدينية أو الفكرية أو السياسية على اختلاف أنماط وأساليب الحكم في مختلف الدول، وعلى الرغم من ما تعانيه الفئة التقليدية من هذه النخب من جراء العولمة إلا أنها لا زالت تسعى إلى ارتداء لباس مفاهيمها مثل الديمقراطية والحرية بمختلف الأساليب تارة عن طريق تأسيس أحزاب ذات توجيه شيوعي أو ديني.. الخ، وتارة عن طريق بناء نظام حكم يستند أساسا إلى مختلف الأفكار الإيديولوجية للمجتمع مثل المجتمع الشيعي وأجهزة الحكم في بعض الدول المحسوبة على هذا التيار، وهو ما لا تستثنيه بعض الدول المتقدمة التي تسعى إلى بناء أنظمتها السياسية ونخبها وفقا للتطور المتسارع للمتغيرات العالمية إلا أنها تستمد مبادئها وفقا لايدولوجيا ثابتة سواء كانت تمثل فكرا دينيا مثل ما تذهب إليه دولة الكيان اليهودي التي تسعى إلى بناء دولة كاملة على أساس ديني أو بعض الدول الغربية الأخرى.

وتصنف هذه النخب ضمن النخب المحافظة التي تحاول أن تستمد شرعيتها إما من الامتداد التاريخي لنظام الحكم أو من خلال تبني توجها إيديولوجيا ذا انتشار واسع داخل المجتمع وقد تستغل في ذلك مختلف الوسائل التي توصلت إليها الممارسة السياسية في القرن الواحد والعشرين بعيدا عن توافق هذه الأساليب والوسائل مع الخلفية الدينية والفكرية لهذه النخب.

و .**نخب رمزية**: وتشترك هذه النخب مع النخب الإيديولوجية من حيث ممارستها للسلطة حيث ذهب «بيار بورديو Pierre Bourdieu » إلى أن السلطة الرمزية لا بد لها من أن تفسر وفقا لجملة من الأدوات التي قد يسعى من خلالها الأفراد إلى الوصول إلى مصاف النخب "فالسلطة الرمزية هي سلطة بناء الواقع وهي تسعى لإقامة نظام معرفي... "[2] ولا يمكن لهذا النظام المعرفي أن يتواجد إلا في ظل جملة من التفاعلات المبنية أساسا على التوافق الثقافي الاجتماعي إلى جانب التواصل المباشر عن طريق اللغة أو غير المباشر عن طريق الفنون وما تشكله من معاني وصور ذهنية استنادا إلى حقيقة مهمة، وفي ظل هذا التفاعل والتواصل تسعى هذه النخب إلى نشر وعي تهدف من خلاله إلى توجيه الرأي العام أو المجتمع وفقا لما تضمنته آلية التواصل من رموز يستطيع من خلالها الفاعلون الوصول إلى مراكز السلطة والقرار عبر تحقيق نوع من التضامن الاجتماعي المستند إلى الخلفية الثقافية والدينية للمجتمع الذي مرده "الاشتراك في ذات المنظومة الرمزية والتي تعد أدوات التضامن الاجتماعي بلا

[1]- نور الدين زمام ص214.

[2]- بيار بورديو: **الرمز والسلطة**، ت عبد السلام بن عبد العالي،دار توبقال للنشر،ط 03، الدرا البيضاء، المغرب، 2007، ص56.

منازع " وبغض النظر عما تضمنه كتابات «بيار بورديو» من جملة من الأفكار الفلسفية المتعلقة بالسلطة وممارساتها إلا انه يمكن أن نوجز باختصار أن "المنظومات الرمزية، بما هي أدوات تواصل ومعرفة تشكل بنايات تخضع العالم، تؤدي وظيفتها السياسية من حيث هي أدوات لفرض السيادة وإعطاء صفة المشروعية التي تساهم في ضمان هيمنة طبقة على أخرى وذلك عندما تفد لنجدتها "[1].

03- كيفية تشكل النخب السياسية:

قبل البحث في كيفية تشكل النخبة السياسية لا بد من العودة قليلا إلى أحد تعاريف النخبة وتسليط الضوء على الجانب الذي يساعدنا في فهم طرق وأساليب تشكل النخبة السياسية ومن هذا المنطلق يمكننا الاعتماد على الطريقة التي عرف بها «**باريتو** pareto » الصفوة "فذهب إلى تعريف عام معتبرا أن الأفراد يملكون مؤشرات تدل على قدراتهم، وان هذه المؤشرات بمقتضاها يتم توزيع علامات من أجل تقييم المهارات لهؤلاء الأفراد وأن من يحصل على أعلى العلامات وفق مقياس محدد مسبقا لتقييم هذه المؤشرات يمكن أن نطلق عليهم الصفوة"[2]، ويمكن تطبيق هذا المثال على مختلف الأنشطة البشرية، "فالصفوة بالنسبة له تتكون من أعضاء متفوقين في المجتمع، هؤلاء الذين تسمح لهم صفاتهم العليا بالوصول إلى السلطة والشهرة "[3]، وبذلك يرى «**بارتو**» أن الصفوة في الحقيقة هي نتاج لتقييم الأفراد بالاعتماد على جملة من المقاييس المتعلقة بطبيعة ونوع النشاط البشري الذي يمارسه الأفراد، وأن المقاييس التي تم وضعها يمكن أن تمنح تساوي في فرص الوصول إلى أعلى الهرم الاجتماعي، السياسي أو الاقتصادي الذي يمكن أن تسعى الأفراد إلى تكوينه، كما "نجده يواصل ذاهبا إلى أنه إذا كان الأفراد اتخذوا طابعا تدريجيا طبقا لمحاكاة أخرى كمستوى الذكاء واستعدادهم لتعلم الرياضيات ومواهبهم الموسيقية وطابعهم الأخلاقي... الخ فإن هناك حينئذ احتمالا بأن نجد منحنيات توزيعية مماثلة للمنحنى التوزيعي للثروة "[4]، أي يمكن اعتماد الثروة أو النجاح الاقتصادي كأحد المعايير التي يمكن من خلالها تشكل النخبة، ومن هذا المنطلق يمكن الإشارة إلى جملة المقاييس التي تتقاطع في بعض الخصائص والمعايير تجعل من عملية تشكل النخبة السياسية في الواقع أمرا معقدا، فبالإضافة إلى ما يمكن أن يتمتع به، كل فرد من مهارات وقدرات عالية في مجال نشاطه، إلى أن جملة من العوامل الأخرى قد تكون مفصلية ومهمة في المساعدة على الوصول إلى أعلى هرم الممارسة السياسية كعامل الثروة والنفوذ، المكانة الاجتماعية وغيرها، وإذا كان مفهوم النخبة السياسية عند «**موسكا** Mosca » يقصد به "مجموعة من الناس تمارس السلطة السياسية مباشرة؛ وتكون في وضع تؤثر

---

[1]- بيار بورديو :**المرجع السابق**، ص55-56.

[2]- بوتومور: **مرجع سابق**، ص26.

[3]- نور الدين زمام: **مرجع سابق**، ص203.

[4] - بوتمور: **مرجع سابق**، ص26.

فيه بشدة في عملية ممارسة هذه السلطة" إلا أنهم يؤكدون في نفس السياق على أن هذه النخبة "تأتي عبر سبل مختلفة ومتعددة، تتأرجح بين الوراثة والقوة والتعيين والتزكية تارة وبين الانتخاب تارة أخرى"[1].

فهل يمكن للنخب السياسية أن توجد وفقا لقواعد قانونية رسمية كانت أو غير رسمية تحكم المجتمع وتمثل نظاما ديمقراطيا أو اجتماعيا متوازنا فقط، أو يمكن أن توجد وفقا لنظام اجتماعي غير منتظم وغير متوازن يهيمن على القرار السياسي للمجتمعات خاصة المحلية منها، أو قد يكون نتاج سيطرة بعض القوى سواء كانت اقتصادية أو غيرها، وهيمنتها على المشهد السياسي، وهل يمكن أن يجمع بين هذا وذاك فيكون التوازن واللاتوازن في أنظمة المجتمع المحلي شيئا غير مدرك، وهل يمكن للأشخاص المؤثرين في الممارسة السياسية سياسيون كانوا أم اقتصاديين مفكرين وغيرهم، أن يشكلوا هذه النخب وفقا للشكل الذي تسمح به قواعد اللعبة والنظام الاجتماعي والقانوني للممارسة السياسية في بلد مثل بلدنا.

وبشكل عام إذا كانت النخب عادة ما تبرز من "خلال قيمها ومواهبها الطبيعية وهي تضم العدد القليل من الأفراد، كل في نطاق عمله ممن ينجحون في حياتهم وتوصلوا إلى درجة عليا في مجالهم المهني"[2]. بالإضافة إلى أنهم يشكلون "الفئة التي تكون أكثر دقة وأكثر مرغوبية من قبل الجماهير، وتكون الصفوة المؤهلة الموجودة بوفرة في الديمقراطيات الليبرالية"[3]، وهو ما يجعل منها (النخبة السياسية) تبرز من خلال عدة عمليات قد تختلف باختلاف العصور والأفكار والايدولوجيا التي يتبناها كل مجتمع، فتكون عملية تشكل النخبة السياسية عملية مرتبطة أساسا بطبيعة التركيبة الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، للمجتمع بالإضافة إلى طبيعة النظام الذي يتبناه المجتمع كنظام حكم ديمقراطي، جمهوري، ملكي... الخ.

وإن تشكل النخبة السياسية في الأنظمة الرأسمالية حسب «**ماركس** Marx » يعود بالأساس إلى "أن الطبقة التي تحوز القوة الاقتصادية (وهي الطبقة البرجوازية) تملك في الوقت نفسه أدوات القوة السياسية "[4] على اعتبار أن الأنظمة الرأسمالية هي أساس النظام السياسي لتلك الدول وقد ذهب «**التوسير** Althusser » إلى أن هذه النظرة وان لم تكن مقبولة تماما لتمايز النظام الاقتصادي ونخبه عن الدولة إلا أنه "لا ينفي أن الطبقة المسيطرة اقتصاديا تقود معارك شرسة من أجل تملك أسباب القوة السياسية "[5]، وبين «**ماركس**» و«**التوسير**»

---

[1]- علي أسعد وطفة: **في مفهوم النخبة مقاربة بنائية**، مركز الرافدين للدراسات والبحوث الاستراتيجية،الكويت، 2014، ص36.

[2]- شوميلييه، جاندرو ووكر فوازيه: **مدخل إلى علم الاجتماع السياسي**،ت إسماعيل غزال،المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع،ط1988،01، ص58.

[3]- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**، كتب عربية.www.kotobaraia.com ، ص451.

[4]- على الدين هلال، نفين مسعد: **مرجع سابق**، ص369.

[5] - **المرجع السابق**، ص370.

فإن «**ميلز** Mills » "يعترض على الماركسية المبسطة التي تنكر كل سلطة حقيقية للسياسيين، كما يعترض على الليبرالية المبسطة التي تعتبر أن الإنسان الاقتصادي يكون خاضعا للإنسان السياسي"[1]، وهو ما يجعل من تداخل المصالح في تشكيل النخبة السياسية أمرا لا بد منه على اعتبار أن هذه النخبة هي من يُسيّر الخطط العامة لتحقيق أهداف الأفراد والمجتمع إلى جانب تحقيق المصالح الخاصة لأفراد الطبقة الحاكمة.

وإذا كان كل من« **موسكا**» و«**مشيلز**» يريا أن "النخبة السياسية هي الأكثر تنظيما في المجتمع، على اعتبار أن القدرة التنظيمية العالية تساعد على تحقيق مستوى عال من الاتصال والتفاعل بين مختلف عناصر التنظيم"[2] فإنهما بذلك يبتعدان عن مفهوم السيطرة والقوة والدولة كمفاهيم سياسية، إلى مفهوم القيادة والاتصال والتنظيم كمفاهيم تنظيمية، تعتبر المجتمع منظمة تسعى إلى تحقيق مستوى عال من التفاعل بين مختلف عناصرها لتحقيق أهدافها.

ويمكن القول "أنه يجب النظر إلى النخبة باعتبارها تتألف من أولئك الذين يشغلون قمة المواقع في الترتيب الهرمي للقيادة"[3] وترتبط النخب السياسية ضمن الوزارات والهيئات الحكومية ارتباطات رسمية ومتنوعة باعتبارها فروعا من الدولة. فيمكن الحديث على نخبة دولة وبالمثل بالنسبة للنخب الاقتصادية التي ترتبط فيما بينها ارتباطا تنظيميا كالملكية المشتركة أو العضوية في اتحادات أرباب العمل...الخ.

وإذا كانت التقاطعات والتداولات كبيرة بين مختلف النخب فإن القول أن هذه النخب قادرة على تشكيل نخبة واحدة كبرى أعطاها «**موسكا**» اسم "الطبقة الحاكمة" أو "النخبة الحاكمة "وسماها «**ميلز**» "نخبة القوة " غير ممكن، حيث "أننا لا نجد النخبة الحاكمة دائما موحدة أو متماسكة إذ قد تنقسم النخب السياسية والتجارية داخليا من الناحية الإيديولوجية أو الدينية أو العرفية وغيرها، مما يمنع تشكيل نخب حاكمة كبرى"[4].

وبشكل عام فإن تشكل النخبة السياسية هو في الحقيقة نتيجة لتفاعل جملة من المواقف وتقاطع لجملة من الأهداف والمصالح لمجموعة من النخب المسيطرة على مختلف أنواع الأنشطة التي يمارسها الأفراد داخل المجتمع المحلي الذي تمثله، فهي بذلك تشكل رأس الهرم للبناء الاجتماعي الذي تتساند مختلف مؤسساته في صناعة هذا الهرم، وهي بذلك تكون نتيجة تكامل وظيفي لهذه الأبنية والأنساق الاجتماعية التي بدورها تحاول التكيف مع الواقع الاجتماعي من أجل الحفاظ على فعاليتها وتحقيق أهدافها.

---

[1]- ر.بودون، ف. بوريكو،: **المعجم النقدي لعم الاجتماع**، ت سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،ط01،1986، ص557.

[2]- على الدين هلال، نفين مسعد: **مرجع سابق**، ص371.

[3]- جون سكوت: **مرجع سابق**، ص364.

[4]- المرجع نفسه، ص364.

وبغض النظر عن ما سبق تداوله، هل من الممكن أن تفرض النخب السياسية نفسها على مجتمعاتها دون خيار أو اختيار منها حسب ما يذهب إليه جل أفراد المجتمع في الدول النامية؟، أم أن هذا مجرد تنكر أفراد المجتمع لخياراتهم غير الموفقة وممارساتهم السلبية في اختيار وتشكيل نخبهم المحلية؟.

وبذلك تكون عملية الاختيار والانتخاب هي التي تفرز طبيعة التركيبة السياسية والبشرية للنخبة، بعيدا عن الجدل حول مدى نزاهة ومصداقية العملية التي تم الاختيار بها أو مطابقتها للمعايير والمقاييس الديمقراطية، لنقول في النهاية أن النخبة السياسية المحلية هي في الحقيقة نتاج لخيارات المجتمع المحلي بطريقة مباشرة عن طريق الاقتراع والانتخاب سواء كان حرا ونزيها بالشكل الذي يكفله القانون، أو غير نزيه بالشكل الذي تفرضه القوى السياسية الاجتماعية، والاقتصادية الفاعلة داخل المجتمعات المحلية، لتكون بذلك النخبة السياسية في المحصلة هي الخيارات التي يعبر عنها المجتمع مهما كانت النتائج ومهما كان مدى تقبل المجتمع نفسه للنتائج التي أسفرت عنها عملية الاختيار.

وبذلك فإن النخبة السياسية المحلية هي إما نتاج لعملية اختيار مباشر من طرف أفراد المجتمع عن طريق العملية الانتخابية الشفافة والنزيهة أو عن طريق الوصاية التي تفرضها بعض النخب الأخرى سواء كانت سياسية اجتماعية، اقتصادية أو غيرها على مجتمع معين وفقا لما تتضمنه القوانين والدساتير وقدرة هذه النخب المؤثرة في المشهد السياسي على الالتزام بقواعد اللعبة والاحترافية في لعبها بغض النظر عن نزاهة العملية من عدمه.

ليكون بذلك اختلاف النخب السياسية وقدرتها على تحقيق الأهداف العامة للمجتمع، راجع لاختلاف طبيعة المجتمعات التي تنشأ فيها هذه النخب وطريقة تشكلها ووصولها للمناصب القيادية، وهو ما تعكسه جملة من المعطيات التي تشكل فارقا كبيرا بين مستويات التنمية في المجتمعات المحلية سواء داخل الدولة الواحدة أو بين مختلف الدول.

04- مؤسسات التنشئة وقيم النخبة السياسية:

على غرار كل فئات المجتمع تكتسب النخب السياسية قيمها من مؤسسات التنشئة المجتمعية التي تشكل بيئتها الحاضنة، فتكون لقيم المجتمع المحلي انعكاسا واضحا على قيم النخبة السياسية، والذين هم بالأساس أفراد من هذا المجتمع وجدوا فيه وتفاعلوا معه، وكانوا نتاجا له، إلى جانب أن الفرد يعتبر "اللبنة الأساسية التي يتكون منها ويشاد بها البنيان الاجتماعي... فإذا لم تكن هذه اللبنة قوية متماسكة، تعرض البناء –مهما ارتفع وامتد– إلى السقوط والانهيار... فالمجتمع ينشأ أول ما ينشأ في ضمير الفرد وصورته التي يكون عليها منبثقة من الكيان

الداخلي للإنسان"[1]، وربما حدّدوا خياراته التنموية على اعتبار أنهم صفوته التي فوضها للحكم باسمه وتسيير شأنه العام، وإذ تهدف التنشئة الاجتماعية إلى:

- إكساب الفرد الخصائص الأساسية للمجتمع الذي يعيش فيه والمتمثلة في القيم والاتجاهات والعرف ومعايير السلوك الاجتماعي المرغوب فيه، وتحقيق التوافق النفسي والاجتماعي للفرد البالغ، إلى جانب ضبط الانفعالات والتحكم في إشباع الحاجات بما يتناسب والقيم العامة للمجتمع، ونقل التراث الاجتماعي من جيل لآخر[2].

وإننا سنحاول من خلال هذا العرض التركيز على أساليب التنشئة اجتماعية كانت اقتصادية أو سياسية بمختلف نشاطات مؤسساتها على إبراز أثرها في اكتساب أفراد النخب السياسية المحلية لقيمهم، التي يمكن أن تشكل سلوكاتهم وخياراتهم في ممارسة مهامهم لتحقيق التنمية المحلية.

04-01- التنشئة الاجتماعية: على اختلاف مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي يَمرُّ بها الأفراد داخل المجتمع المحلي باختلاف تطورات مستوياتهم العمرية والفكرية، إلا أن مراحل المرور بهذه المؤسسات في العادة يبقى ثابتا حيث ينتقل من الأسرة إلى المؤسسات التربوية فمؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الدينية إلى جانب المؤسسات الثقافية وغيرها، ومن خلال احتكاك الأفراد منذ صغرهم داخل هذه المؤسسات بالآخرين فهم يتلقون تنشئة إما مقصودة أو غير مقصودة حيث تؤثر كل منها بشكل على توجهات الأفراد السلوكية واكتسابهم لقيمهم، وسنحاول عرض أهم ما يمكن أن يتلقاه أفراد النخب السياسية من قيم في مثل هذه المؤسسات على اعتبارهم ينشؤون كأفراد عاديين قبل وصولهم إلى مراحل متقدمة من الحياة الاجتماعية والسياسية على النحو التالي:

أ .**الأسرة:** إننا لا نختلف إذا قلنا أن الأسرة هي أولى مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي يتلقى فيها الأفراد مبادئ التكيف مع الأخر، و"الأسرة قاعدة المؤسسات الاجتماعية الأخرى التي تُعنى بالتنشئة الاجتماعية، والعلاقة وثيقة متبادلة من ناحيتين، فالأسرة حساسة لما يصيب المجتمع في نظمه وقيمه من تغير وتحول والمجتمع بدوره يتأثر بما يقع في الأنماط الأسرية من تغير"[3]، فالأسرة وان كانت تتأثر بالمتغيرات الاجتماعية إلا أن هذا الأخيرة تتأثر بها على اعتبار أن وجود الأسرة سابق لوجود المجتمع، ولولا هذه الأخيرة لما أمكن للنوع البشري أن يتطور ويشكل مجتمعا، فيخرج الأفراد من الأسر بقيمهم التي تلقوها في الأسرة، ليعودوا إليها بعد بلوغهم

---

[1]- عمر عودة الخطيب: **المسألة الاجتماعية بين الإسلام والنظم البشرية**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط6، 1982، ص200.

[2]- عبد الرحمان الوافي: **الوجيز في علم النفس الاجتماعي**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص41.

[3]- صالح محمد أبو جادو: **مرجع سابق**، ص223.

وتشكيلهم لأسر جديدة بما أمكن الحفاظ عليه من قيمهم التي تلقوها داخل الأسرة واكتسبوه من قيم جديدة عبر مختلف مراحل حياتهم، وتساهم الأسرة بشكل عام في بناء القيم الاجتماعية لدى الطفل حيث هي "كل ما يتعلق بعلاقة الطفل مع الآخرين بر الوالدين والإحسان للجار وصلة الرحم والرحمة والتعاون والمشاركة وحماية النفس وآداب الزيارة والاستئذان والتحية والكرم والاعتذار والصفح"[1].

وعلى اختلاف القيم التي يمكن أن يكتسبها الفرد داخل الأسرة إلا أنها تتأثر بعوامل منها "وضعها الاجتماعي والاقتصادي، إذ تصطبغ المستويات الاجتماعية الاقتصادية المحدودة الدخل بالطاعة التامة التي يبالغ الآباء في فرضها على أطفالهم، وتتميز المستويات الاقتصادية الحسنة بالمحافظة على العادات والتقاليد والقيم والمعايير وتعوُّد الطفل على ضبط النفس"[2]، كما تؤثر جملة من العوامل الأخرى على عملية التنشئة الأسرية مثل الأسلوب أو نمط التنشئة إن كان متسلطا، أو الحماية الزائدة أو غيرها من أنماط التنشئة الأسرية، وقد بينت أحد الدراسات "أن استخدام النمط الديمقراطي في التنشئة الأسرية يؤدي إلى زيادة إنتاجية الأبناء ويكونون اقل اعتداء على ممتلكات الغير وأكثر مواظبة، وتحليا بروح المبادرة وأكثر قدرة على الانهماك في نشاط عقلي تحت ظروف صعبة، وأكثر اتصافا بالود، وأكثر أصالة وتلقائية وإبداعا"[3]، وهي من بين القيم التي يمكن أن تشكل فردا صالحا قادرا على القيام بأدوار اجتماعية وتولي مناصب قيادية مهمة إذا أتيحت له الفرصة أو بحث عنها.

ب .المؤسسات التعليمية: ونقصد بها مختلف المؤسسات التي يتلقى فيها الفرد تعليمه على مختلف مراحله العمرية، وتعد المدرسة أولى المؤسسات الرسمية التي يتلقى فيها التربية والتعليم إلى جانب إكساب الفرد الثقافة اللازمة لتكوين شخصيته "فالطفل يدخل المدرسة مزودا بالكثير من المعايير الاجتماعية والقيم والاتجاهات التي قطعتها تنشئته في الأسرة حيث توسع له الدائرة الاجتماعية في شكل منظم ويتعلم أدوار اجتماعية جديدة وأنماط السلوك والتوفيق بين حاجات الآخرين، كما يتعامل مع مدرسيه كقيادات جديدة فيزداد تفاعله وتنشئته شيئا فشيئا"[4]، فتتناوب المدرسة ومختلف المؤسسات التعليمية على تنمية قدرة الأفراد على التكيف حيث غالبا "ما يجلبون معهم سلوكاتهم التي تعلموها من ذويهم، إلا أن هذه السلوكات تتطور من خلال الخبرات التي يتلقاها

---

[1]- إيهاب عيسى المصري وآخرون: **مرجع سابق**، ص129.

[2]- عبد الرحمان الوافي:، **مرجع سابق**، ص43.

[3]- صالح محمد أبو جادو: **مرجع سابق**، ص222.

[4]- مطوري أسماء: **مؤسسة التنشئة الاجتماعية ودورها في تنمية القيم البيئية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص67.

الطفل في المدرسة، إذ يحقق الأطفال أمرين هما التعلم والتكيف، ويعد التكيف الاجتماعي متغيرا مهما من متغيرات الشخصية خاصة في مرحلة المراهقة "[1].

وكلما قامت المؤسسات التعليمية بدورها بشكل جيد كلما كانت الأفراد أكثر استقامة وقدرة على التكيف مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المحلية، بالإضافة إلى قدرتهم على مساعدة مجتمعاتهم في التخلص من مختلف الترسبات المعرقلة لعملية التنمية، والتنشئة المدرسية "تدعم الكثير من القيم السليمة التي تكونت بالأسرة واكتسبها الطفل، كما تُقوّم بعض ما اكتسبه في البيت من عادات واتجاهات وقيم غير سليمة، كما تدربه على العلاقات الإنسانية والاجتماعية الصحيحة والسليمة"[2]، فتُعِد المؤسسات التعليمية الأفراد إلى لعب الأدوار المناسبة لهم بالشكل الإيجابي عن طريق دعم السلوكيات السليمة وتقويم السلوكيات التي يشوبها خلل، فتتفاعل الأنساق القيمية التي يكتسبها الأفراد أثناء عمليات التنشئة المدرسية مع تلك التي اكتسبها من الأسرة، لتحقق نوع من التوافق القيمي الذي يستطيع الأفراد من خلاله التكيف والتجاوب مع مختلف المتغيرات المحلية.

ج .**المؤسسات الدينية**: لا يخفى علينا أن دور المؤسسات الدينية في عملية التنشئة قد يظهر بشكل متأخر، خاصة في بعض المجتمعات الحضرية، وعندما نتحدث هنا عن دور المؤسسات الدينية فإننا لا نتحدث بالضرورة عن التنشئة الدينية للفرد التي قد تنطلق من الأسرة في حال كان الأبوان ملتزمان دينيا، وإنما نتحدث عن دور هذه المؤسسات في علاقتها بترسيخ القيم الدينية والاجتماعية التي يمكن أن تساعد الفرد على اكتساب الثقة بينه وبين مجتمعه إلى جانب تصحيح العلاقة بين الفرد وخالقه، ويرى «**فيورباخ**» "أن الهدف الأساسي للدين هو موضوع أغراض الإنسان وحاجاته.... ولهذا السبب بالذات يرى أن الكائنات الطبيعية قد حازت قدرا كبيرا للغاية من العبادة الدينية.

ولكن ما تعتمد عليه حاجات الإنسان وأغراضه، يعد أماني إنسانية لا يمتلك سبيلا لتحقيقها والوصول إليها إلا بالتضرع إلى الآلهة"[3]. وأبرز ما يتبادر إلينا ما قدمه القادة الدينيون لمختلف الديانات من تنمية واستقرار بعدما كادت هذه المجتمعات تندثر نتيجة لانحراف ممارساتهم الاجتماعية وابتعادهم عن القيم الدينية، إلى جانب ما قدمه الالتزام بالقيم الدينية إلهيا، وتركز المؤسسات الدينية على نموذج القدوة في الخطب الدينية فهي تسعى إلى ذكر الفضائل والمآثر التي تتحلى بها الرموز الدينية وأثر هذه الفضائل على النهوض بمجتمعاتهم، فيكتسب الأفراد

---

[1]- صالح محمد أبو جادو: **مرجع سابق**، ص225.

[2]- عبد الرحمان الوافي: **مرجع سابق**، ص45.

[3]- فيورباخ: **أصل الدين**، ت: أحمد عبد الحليم عطية، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، ط1، 1991، صص 75-76.

من "سماعهم الخطب الدينية المليئة بالأوامر والنواهي الإلهية، والقيم الأخلاقية والمقاييس السلوكية الفاضلة والمثل الحميدة، إنما تكرس عندهم العديد من الفضائل وتعمق عندهم الشعور بالمسؤولية الاجتماعية "[1].

حيث يتعلم الأفراد داخل المؤسسات الدينية "تعاليم الدين ويكتسب القيم والممارسات الحميدة التي في مقدمتها قيم التكافل الاجتماعي، وعند تعلمه لهذه المبادئ والقيم يحاول تجسيدها في سلوكه اليومي والتفصيلي فتكون جزء لا يتجزأ من شخصيته"[2]، ويكون تجسيد الأفراد لمختلف القيم التي يتلقونها بشكل أساسي داخل المؤسسات الدينية كبداية وسرعان ما يتحول إلى سلوك ملازم للفرد داخل بيئته الاجتماعية فتشكل مختلف المؤسسات الدينية سواء كانت دورا للعبادة، أو مدارسا دينية، وجعلها نقطة انطلاق لتفعيل السلوك السوي تجاه المجتمع المحلي، فتعزز بذلك قيم التكافل، والتضامن، فـ"العقائد الدافعة إلى العمل الصالح هي لباب الدين وغاية ما يصبوا إليه، وأن يجد الجو الملائم لغرس عقائده وظهور أثارها من خلق وعمل، وإلا فالدين لا يعدوا أن يكون بضاعة تباع للناس في بطون الكتب"[3]، وبذلك تشكل التنشئة الدينية رافدا أساسيا في تعزيز العلاقات الاجتماعية والحفاظ على التماسك الاجتماعي وتحفيز مختلف القوى الاجتماعية من اجل زيادة التضامن والتكافل الاجتماعي.

02-04- التنشئة الاقتصادية: تتولى المؤسسات المجتمعية السابقة على اختلاف مراحل عمر الأفراد مسؤولية التنشئة الاقتصادية إلى جانب التنشئة الاجتماعية، إلا أن التنشئة الاقتصادية قد لا تكون تنشئة مقصودة داخل هذه المؤسسات بل قد يتلقى أبناؤنا تنشئة غير مقصودة في المجال الاقتصادي تؤثر على إدراكهم لمستويات القيم الاقتصادية مثل العمل، الاستهلاك، الادخار... الخ، وتحدد خياراتهم وسلوكهم الاقتصادي، وبذلك يصبح "السلوك الاقتصادي هو الطريقة التي يتبعها الأشخاص (الأفراد والشخصيات الاعتبارية والحكومة) لتحقيق أهدافهم وإشباع حاجاتهم الأساسية وذلك بالتصرف في الموارد المتاحة بأفضل الطرق الممكنة وبأقل التكاليف وأن يتم توزيع الموارد بشكل يحقق أكبر إشباع ممكن على المستوي الفردي أو الوحدات الاقتصادية أو أهداف المجتمع"[4]، ومن أهم المؤسسات المجتمعية المسؤولة على التنشئة الاقتصادية نذكر:

أ .**الأسرة:** يمكن أن تشكل ممارسات الوالدين داخل الأسرة أسلوبا للتنشئة الاقتصادية بشكل مباشر أو غير مباشر، وقد لا يدرك بعضهم أهمية ممارساتهم وأثارها على الأبناء إلا بعد بلوغهم سن الرشد، وتمكنهم من

---

[1]- إحسان محمد الحسن: **علم الاجتماع الديني**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2005، ص143.

[2] – **المرجع السابق**، ص-ص 143-144.

[3]- محمد الغزالي: **الإسلام والأوضاع الاقتصادية**،عالم الفكر، الجزائر ط 07، 2013، ص61.

[4]- حسن بشير محمد نور: **السلوك الاقتصادي والإصلاح**، مقال منشور في صحيفة الكترونية سودانية،http: //www.sudanile.com ، 32 :2018،19/08/25

اتخاذ خياراتهم لسد حاجاتهم اليومية، إذ إن "تخصيص مصروف مفتوح وغير مقنن للطفل لن يعلمه أبدا كيف تسير الحياة من حوله وهناك أجيال ترعرعت على أن المال منحة مجانية، ويتوقع أمثال هؤلاء أن يبقى الآباء ينفقون عليهم، ويسددون فواتيرهم حتى بعد أن يكبروا، وقد يعتقدون أن مهمات المؤسسات الحكومية هي فقط الاعتناء بهم ومواصلة تلبية حاجاتهم اليومية"[1]، فينشأ الأطفال على قدر من الازدراء لقيم العمل، وتشجيع قيم الاستهلاك غير الرشيد، إلى جانب خلق روح الإتكالية فلا يتصرف الأطفال بعد بلوغهم على أساس أن العمل مصدر أساسي للكسب، "وما إن يدرك الأطفال أن المال هو المكافأة التي يحصلون عليها نتيجة العمل وبذل الجهد، فإنهم لن يستطيعوا أن يفكروا في إنفاق درهم واحد على لعبة دون أن يفكروا في مقدار المجهود الذي بذل لتوفيره، فالعمل وكسب المال من كدهم سيجعل من كل ما يشترونه ذا معنى وقيمة وكأنه إنجاز كبير"[2].

ولا نقصد بالعمل هنا ما قد يتبادر للأذهان من عمالة الأطفال وإنما المقصود هو مشاركة الأبناء بالأعمال التي يستطيعون القيام بها داخل الأسرة والتي تناسب أعمارهم، فينبغي أن يقوموا ببعض الأعمال البسيطة التي لا تكون شاقة إلا أنها تعزز عندهم قيم العمل كمورد للكسب مثل مساعدة أحد الوالدين في إصلاح شيء داخل المنزل بإعطائه ما قد يحتاجه من وسائل بسيطة، كما يمكن أن تنمي مثل هذه السلوكيات روح التعاون داخل الأسرة، وتعزز سلوكهم نحو ترشيد الإنفاق على ميولهم بمقدار الجهد الذي بذل في كسب المال الذي سينفق، فيدركون قيم جديدة مثل الادخار والاستثمار، فبدل أن ينفق ماله في قاعة الألعاب فإنه قد يشتري جهازا ألعاب خاص به ومن هنا فإن الأسرة مسؤولة عن التنشئة الاقتصادية بممارساتها في هذا المجال سواء تنشئة قصدية أو غير قصدية.

ب .المؤسسات الاقتصادية: تعمل المؤسسات الاقتصادية على اختلافها تجارية، صناعية، خدمية ... الخ، على تلبية الاحتياجات المحلية، إلى جانب تحقيق الأهداف الاقتصادية للأفراد وللمجتمع، إلا أن هذه المؤسسات قد تكرس أنماط من السلوك الاقتصادى لدى مختلف الأفراد على اختلاف مستوياتهم التعليمية، الاقتصادية، والاجتماعية، فتحفز بعض القيم التي تعزز سلوكيات معينة دون غيرها، و"يرتبط السلوك الاقتصادي بممارسة الاختيار والفرص البديلة والتوزيع بشكل يؤدي إلي التوازن المطلوب بين الموارد والحاجات وأن يحقق الأهداف المرجوة من النشاط الاقتصادي الخاص والعام... فيحمل في ثناياه القيم الموجهة للمجتمع مثل قيم العدالة والمساواة والتكافل الاجتماعي وغيرها من القيم"[3]، ليتشكل النشاط الاقتصادي انطلاقا من القيم التي

---

[1]- ديف رامزي، ريتشيل كروز: **التنشئة الاقتصادية للأبناء –تنمية ذكاء الأجيال في إدارة الأموال والإعمال**، مؤسسة محمد بن راشد أل مكتوم، دبي، 2014، ص02.

[2]- المرجع نفسه، ص03.

[3] - حسن بشير محمد نور: **مرجع سابق**.

يمكن أن يتمتع بها الأفراد "ويتضمن النشاط الاقتصادي المتكون من الوظائف الاقتصادية: الإنتاج، التوزيع، الاستهلاك، بحيث تتفاعل الأنشطة الاقتصادية وتتبادل المستويات انخفاضا وارتفاعا عبر السوق"[1].

فتشكل المحلات والوكالات التجارية، والأسواق أول المرافق والمؤسسات الاقتصادية التي يمكن للأفراد أن يعززوا أو يصححوا قيمهم الاقتصادية التي تلقوها في الأسرة، فتصبح المبادلات التجارية من شراء وبيع، سواء لتلبية الحاجة أو لزيادة الربح وتحقيق الثروة هي ما تمكن للفرد أن يتعلم الرشد الاقتصادي، فيسعى "لتحقيق أقصى إشباع ممكن بأقل ألم على حساب رشيد للمقارنة بين النتيجة التي تحصل عليها والجهد الذي بذله في سبيلها"[2]، ومن خلال عمليات المبادلة التجارية التي يقوم بها الأفراد داخل هذه المؤسسات أو معها فإنهم سيكتسبون قيم اقتصادية جديدة مثل قيم الربح والخسارة فيميزون بين قيمة السلع أو الخدمات وثمنها "إذ يتحدد معدل التبادل بين المنتوجات في المجتمع البدائي في لحظة قبل التبادل، في حين تتحدد معدلات التبادل بين المنتوجات في المجتمع الحديث في السوق، أي أن المنتوجات سيعرف سعرها بعد مساومات وفقا لآليات السوق"[3]، التي تتحكم في عمليتي الاستهلاك والإنتاج، فيرتبط مستوى الاستهلاك بوفرة السلع ووفرة إنتاجها، والعكس ليس بالضرورة صحيحا، فعلى الرغم من وفرة بعض السلع إلا أن استهلاكها يبقى ضعيفا، لارتباطها بمبدأ العرض والطلب إلى جانب الممارسات السلبية مثل الاحتكار والسيطرة على الأسواق، وإذا كانت الممارسات السابقة الذكر والمرتبطة أساسا عند الأفراد بسد حاجاتهم اليومية أو زيادة مواردهم المالية، إلا أنها تكسبهم جملة من القيم التي تتوافق مع البيئة الاقتصادية التي يعيشون فيها حتى يتمكنوا من التكيف داخلها من اجل الحفاظ على مستويات معيشية تحفظ لهم بقائهم كأدنى شيء أو تحقق لهم ثروة ومكانة اجتماعية كأعلى سقف للطموح المادي داخل المجتمعات المحلية، فيسلك الأفراد سلوكا ويحددون خياراتهم الاقتصادية اعتمادا على ما تشكل لديهم من قيم اقتصادية نتيجة الممارسة داخل محيطهم الاقتصادي.

ج .**المؤسسات الإعلامية**: تلعب مختلف المؤسسات الإعلامية مكتوبة كانت أم مسموعة أو مرئية دورا مهما في توجيه السلوك الاقتصادي للأفراد، خاصة في ظل ما تعرفه من تطور تكنولوجي وقدرة على استقبال وإرسال المعلومة الاقتصادية في الوقت المناسب بالإضافة إلى قدرتها على التسويق التجاري لمختلف المنتجات والسلع الاستهلاكية، وبذلك يمكن للمؤسسات الإعلامية على غرار المؤسسات السابقة من توجيه وإعادة توجيه سلوكات وخيارات الأفراد عن طريق ما تعرضه من منتجات إعلامية حيث "أصبح أكثر من أي وقت مضى قيمة

---

[1]- يحي عيسى: **مفاهيم في موضوع الاقتصاد الإسلامي**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط01، الجزائر،2011، ص123.

[2]- رفيقة حروش: **مرجع سابق**، ص116.

[3]- عبد الله ساقور: **مرجع سابق**، ص19.

إستراتيجية، ليس فقط من اجل تنشيط المبادرات والنقاشات في الفضاء الاجتماعي، بل أيضا من أجل تحديث المجتمعات وزيادة فعاليتها الاقتصادية"[1] تهدف إلى التأثير على التوجهات الاقتصادية المحلية أو الدولية وإذ يفترض في الإعلام "تزويد الناس بالمعلومة الصحيحة والحقائق الثابتة، والأخبار الصادقة عن طريق إذاعتها أو نشرها بشتى وسائل نشر المعلومات المعروفة"[2].

وبهذا تملك الوسائل الإعلامية القدرة على بعث وعي اقتصادي صحيح "يعبر عن نفسه في التصورات النظرية واليومية مثل تنظيم وإدارة وسائل الإنتاج، بالإضافة إلى فعالية البشر في عملية الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك"[3]، من خلال ما توفره من ومضات إشهارية، وبرامج إعلامية اقتصادية، وغيرها فتؤدي إلى "تنوير عقول الناس بإطلاعهم على مجريات الأحداث والمعارف وبتناوله شؤون الحياة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية"[4]، وبذلك يجب على وسائل الإعلام المحلية لعب دورها من اجل توعية الأفراد وتنمية القيم الفاعلة للاقتصاد المحلي وإبعاده عن دائرة القيم الاستهلاكية والإتكالية، لدفع بالمنتج المحلي إلى الواجهة في ظل ما يواجهه من منافسة وطنية وعالمية.

04-03- التنشئة السياسية: هي العملية التي قد يتلقاها الأفراد خلال مراحلهم العمرية الأولى عن طريق التنشئة الاجتماعية وقد تكون غير مقصودة إلا أنها في بقية المراحل تتخذ شكلا منظما وتصبح أكثرا تحديدا للأهداف الفردية والعامة وتعرف على "أنها تلك العملية التي يتم من خلالها تلقين الأفراد وتشريبهم مجموعة القيم والمعايير والاتجاهات والتقاليد المتعلقة بالنظام السياسي، وبالعلاقة بين الحاكم والمحكوم، والتي رسخت في ضمير المجتمع من أجل بقائها واستمرارها عبر الأجيال"[5]، من خلال مجموعة من المنظمات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية والتي نذكر أهمها في ما يلي:

أ .**الأسرة:** يعكس نمط القيادة الأبوية للأسرة أسلوبا محددا للممارسة سلطته وهو بذلك يتبنى جملة من القيم التي تحدد سلوكه القيادي و"تساهم التنشئة السياسية في غرس المعتقدات والقيم والمفاهيم السياسية في عقول

---

[1]- عون طلال: **وسائل الإعلام وترسيخ قيم المواطنة**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة العربي التبسي، العدد10، جوان 2015، ص349.

[2]- عبير عبد المنعم فيصل: **علم الاجتماع وتنمية الوعي بالمتغيرات المحلية والعالمية**، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، ط1، 2011، ص150.

[3] - المرجع السابق، ص144.

[4] - قراد راضية: **أخلاقيات ممارسة الصحافة المكتوبة**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة العربي التبسي، العدد10، جوان 2015، ص412.

[5] - العقون سعاد: **تأثير دور الأسرة الجزائرية على التنشئة السياسية للمراهق**، مجلة دفاتر السياسية والقانون، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، مجلد 04، عدد06، ص119.

الأفراد منذ بداية حياتهم (دور الأسرة)"[1]، "فالأسرة هي أول نمط للسلطة يعيشه الطفل، وتؤثر طريقة ممارسة هذه السلطة على قيمه واتجاهاته، فإذا كان الأب شخصًا سلطويًا في علاقته بأفراد الأسرة بات من المحتمل أن تتأكد لدى الأبناء قيم الإكراه، والسلبية، والفردية، وبالمقابل إذا تميز الأب بالديمقراطية فإن قيم الحرية والاهتمام، والجماعية يمكن أن تجد طريقها إلى نفوس الأبناء"[2]، فيكتسب الأطفال من خلال ممارسات الوالدين جملة من القيم المتعلقة بطبيعة نمط القيادة الأسري، ويتلقى الأبناء هذه القيم عن طريق المعايشة لمختلف الممارسات التي يمكن أن يقوم بها الراشدون داخل الأسرة، حيث يصبح مفهوم الحرية مرتبطا بما ينتج عن بعض الممارسات التي يقوم بها الأطفال من أنواع التحفيز سواء كان ثوابا أو عقابا، فتصبح قيمة الحرية مكسبا إذا كان الوالد ديمقراطيا في تسيير شؤون الأسرة، ودافعا للحوار والمشاركة، والتعبير عن الآراء الشخصية، في حين قد تكون الحرية مغرما إذا كان الوالد متسلطا، فينطبع الإدراك السلبي لمفهوم قيمة الحرية أثناء عملية التنشئة للأفراد، "فالأسرة هي أول نمط للسلطة يعايشه الطفل، وتؤثر طريقة ممارسة هذه السلطة على قيمه واتجاهاته، فإذا كان الأب شخصا سلطويا في علاقته بأفراد العائلة، بات من المحتمل أن تتأكد لدى الأبناء قيم الإكراه والسلبية والفردية والعكس إذا تميز الأب بالديمقراطية، فإن قيم الحرية والاهتمام يمكن أن تجد طريقها إلى نفوس الأبناء"[3].

فيرتكز الفرد على تجاربه الشخصية انطلاق من الأسرة في تكوين توجهاته وتحديد خياراته تجاه العديد من القيم السياسية"ولهذا فإن بناء السلطة داخل الأسرة تقدم للفرد تجربته الأولى لعلاقته مع السلطة، فالقيم والتوقعات التي تتضمنها هذه التجربة كثيرا ما تترجم إلى أطر أكثر تجريدًا خاصة تجاه النظام السياسي"[4].

ب .الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني: تمثل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني على اختلاف توجهاتها وأهدافها الأرضية الخصبة والعامل الأساسي في تشكيل الشخصية السياسية والتنظيمية للأفراد، فهم من خلال انخراطهم في العمل السياسي أو التطوعي فإنهم انتقلوا من مرحلة التنشئة السياسية النظرية إلى المراحل التطبيقية، فيعبر كل منهم عن ميوله وخياراته السياسية في الانضمام وتشكيل قيادة المنظمات والأحزاب التي ينتمون إليها، وداخل هذه الهيئات تتم مجموعة من الممارسات السياسية التي تسعى إلى تكريس مجموعة القيم التي بنى عليها كل تنظيم وجوده وحدد من خلالها أهدافه، "وتسعى الأحزاب السياسية في كافة الأنظمة إلى السلطة، وهذا السعي من الأركان الأساسية التي يقوم عليها أي حزب، بالإضافة إلى محاولة كل حزب إلى كسب

---

[1] – قارح سماح: **التغير الاجتماعي والتنشئة السياسية**، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 02 و03، 2008.

[2] – أسامة عبد الرؤوف أبو ركبة: **أبعاد التنشئة السياسية وعلاقتها بالانتماء الوطني**، مذكرة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2012، ص29.

[3] – محمود حسن إسماعيل: **التنشئة السياسية دارسة في دور أخبار التلفيزيون**، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط1،1997، ص36.

[4] – أسامة عبد الرؤوف أبو ركبة: **مرجع سابق**، ص28.

تأييد الجماهير ومن خلال هذا، تسعى الأحزاب إلى التنشئة السياسية لأعضائها من خلال البرامج التي تضعها"[1].

فتشكل الأحزاب السياسية الحاضنة الأول للأفراد الذين يملكون ميولا سياسيا أو لهم رغبة في الوصول إلى المناصب القيادية وأماكن صنع القرار، فتوظف مختلف الأحزاب السياسية هذه الحاجة للأفراد من اجل إعادة تنشئتهم سياسيا بما يتناسب والتوجه الفكري والإيديولوجي لها، فتخدم بذلك توجهها وأهدافها في الوصول إلى مقاليد الحكم وتلبية رغبات بعض الأفراد بترشيحهم إلى مناصب سياسية وتوليهم مناصب قيادية داخل الحزب، ما التزم هؤلاء الأفراد بالمعايير والقيم والقوانين المنظمة لعمل الحزب.

وتنتقل هذه القيم إلى تشكيلة المجالس ما قد يؤثر على عملها كمجموعة، فالفرد من خلال التنشئة السياسية "يستطيع أن ينقل تجاربه السياسية والعقائدية إلى الجماعة كما انه يتأثر بالتوجه السياسي العام لمنظمته مما يجعل ذلك التوجه يؤثر على سلوكه وقيمه ومبادئه"[2]، وفي نفس الإطار تعمل مختلف منظمات المجتمع المدني التي تسعى إلى إعطاء صورة مثالية لها عن طريق احترام القوانين في عقد الجمعيات العامة لانتخاب قياداتها إلى جانب تحقيق الأهداف التي أنشأت من اجلها للحد من الممارسات التي يمكن أن تكون مجحفة في حق الفئات التي تمثلها من طرف المسؤولين والقيادات المحلية، وهو ما تقوم به مختلف النقابات المهنية، والمنظمات الاجتماعية وغيرها من تشكيلات المجتمع المدني.

حيث تقوم هذه المنظمات بـ"هيكلة الفرد وهذا بهدف إشراك المواطن في العمل المشترك في تنفيذ المشاريع مع الأجهزة الرسمية في إطار صنع السياسة المحلية "[3]، وفقا للقيم التي تتبناها هذه التنظيمات والتي تسعى إلى تعزيزها لدى منخرطيها وقياداتها، وتعكس هذه المنظمات "حركة ثورية ذات مضامين سياسية بمستوى أو بآخر،... تستطيع أن تنمي قيما ومبادئ وسلوكيات لدى المواطنين مثلها مثل الأحزاب السياسية التي تسعى إلى زرع نفس القيم والمبادئ لدى منتسبيها، مما يجعلها تؤثر تأثيرا مباشرا في تنشئتهم السياسية"[4].

ج .**المؤسسات الدينية:** منذ القديم كان للمؤسسات الدينية دور مهم في تحديد قيادات وتوجهات المجتمعات الدينية وحتى اللادينية في وقتنا الراهن، فهي وان كانت في الأولى تجعل من الأفراد المتدينين قدوة ونموذجا لتولي المناصب القيادية، فإنها في الثانية تجعل من الدين اعتقادا شخصيا لا يجب أن يرتقي للممارسات العامة داخل المجتمعات اللادينية، بل يجب محاربته إذا ما حاول الأشخاص المتدينون أن يصلوا إلى مقاليد الحكم باسمه

---

[1]- محمود حسن إسماعيل: **مرجع سابق**، ص43.

[2]- مولود زايد الطبيب: **التنشئة السياسية دورها في تنمية المجتمع**، المؤسسة العربية الدولية للنشر،ط1، عمان، الأردن، 2001، ص85.

[3]- محمد غربي وآخرون: **التحولات السياسية وإشكالية التنمية**، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2014، ص126.

[4]- مولود زايد طبيب: **التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع**، مرجع سابق،ص84.

ويجب أن لا تلعب الرموز الدينية أي دور في تشكيل الحياة السياسية العامة، وبين الاثنين يبقى للدين دور أساسي في صنع القيادات السياسية لأهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات الدينية كمصدر للتنشئة و"تأكيدها على غرس القيم والمعتقدات الدينية التي تؤثر في توجيه سلوك الأفراد في المجتمع، وفي ظل ما شهده العالم في السنوات الأخيرة من انهيار الأنظمة اللادينية، لا يمكن إغفال دور الدين في السياسة"[1].

وهو ما يعكسه بروز الأحزاب والأنظمة الدينية في الكثير من الدول خاصة العربية منها، وان لم يكن ذلك بارزا في الدول المتقدمة إلا أن بعض الممارسات والتصريحات الدينية التي يقوم بها سياسيوها خاصة في الخطابات المتعلقة بالسياسة الخارجية لدولهم وحتى المتعلقة بمجتمعاتهم المحلية تبقى دليلا واضحا لتوظيف الدين في بعض المواقف السياسية، وهو ما يعكس التنشئة الدينية لمثل هذه القيادات ودور المؤسسات الدينية التي نشؤا على مبادئها في تحديد خياراتهم السياسية، "والدين منطلق للتأثّير في الوجود السياسي...والعلاقة بين الظاهرة الدينية والظاهرة السياسية وجدت في تصور من اثنين:إما تعانق بينهما يرتفع إلى حد احتواء إحداهما للأخر وإما صراع يجعل كلا منهما يقف من الأخر موقف القتال والتعارض بل والتربص الذي قد يصل إلى حد السعي للإفناء والاستئصال"[2].

وفي كلتا الحالتين تلعب المؤسسات الدينية دورا مهما في الحياة السياسية إما بالتوجيه غير المباشر عن طريق ما تتضمنه بعض الخطب أو التظاهرات الثقافية التي تسهر على إقامتها، وإما عن طريق التصريح المباشر من أعلى هرم في هذه المؤسسات، فتجعل من المشاركة السياسية واجبا دينيا أو العكس، كما أنها تعمل على تنشئة القيادات المحلية تنشئة دينية تحافظ على التماسك الاجتماعي بتجسيد التعاليم الدينية في ممارساتهم السياسية، إلى جانب قدرتها على مواجهة التطرف السياسي والديني وغيرها من المظاهر التي تضر بالأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمجتمع والحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي.

والى جانب كل مؤسسات التنشئة سابقة الذكر تعد التنشئة السياسية "شرطا ضروريا لنشأة الفرد داخل المجتمع السياسي، ومرد ذلك إلى أن خبرات التنشئة التي يكتسبها المواطن تحدد تصرفاته السياسية في خضم الحياة السياسية مثل المشاركة السياسية أو عدم الاهتمام بالسياسة، وتأييد أو رفض النظام السياسي، والشعور بالانتماء إلى المجتمع السياسي أو التخلي عنه"[3]، وفي هذا السياق نذكر وللإشارة فقط إلى مختلف مؤسسات التنشئة السياسية الأخرى والتي قد لا تقل أهمية في تشكيل السلوك السياسي للنخب المحلية والتي نذكر منها: المؤسسات

---

[1]- محمود حسن إسماعيل: **مرجع سابق**، ص54.

[2] - مصطفى أسعيد: **التنشئة السياسية ودورها في البناء الديمقراطي**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، عدد24، مارس2012، ص207.يع

[3]- عبد الرحمان ابن خلدون: **مصدر سابق**، ص243.

التعليمية، المؤسسات الإعلامية ومواقع التواصل الاجتماعي، وغيرها،... وتزداد أهمية كل مؤسسة من هذه المؤسسات في التنشئة بازدياد الدور الذي تلعبه في المجتمع المحلي ومدى اهتمام الأفراد بها.

05- دور النخب السياسية في التنمية المحلية: لقد اشرنا في ما سبق إلى أن "بارتو" قد اقر أنه لا بد من وجود نخبة تحكم أي مجتمع بعيدا عن البحث في طبيعة النظام الذي يسير هذا المجتمع وقبل «باريتو» تحدث «**ابن خلدون**» في أن "الاجتماع للبشر ضروري وهو معنى العمران الذي نتكلم فيه وانه لابد لهم في الاجتماع من وازع حاكم يرجعون إليه وحكمه فيهم تارة يكون مستندا إلى شرع منزل... وتارة إلى سياسة عقلية"[1]، ومن خلال هذا يتضح وبشكل جلي أنه لابد لكل مجتمع من نخبة حاكمة تسوسه وترعى مصالحه إلى جانب مصالحها، ما يعطي للنخبة دورا أساسيا في ما يتعلق بتسيير شؤون الحياة العامة للمجتمع الذي تنتمي إليه، والذي لا يستقيم أمره إلا باستقامة نخبه الحاكمة التي تعد أحد أهم العوامل المساعدة في تحديد الأهداف بدقة والتخطيط للوصول إليها نظرا لما تتميز به من قدرات ومهارات حسب ما أكده «سان سيمون» "بفكرة الضرورة الحتمية لظهور الطبقة الحاكمة ولكنه أوضح أيضا تمتع هذه الطبقة بكل الاستعدادات والقدرات اللازمة للقيادة الاجتماعية في زمن معين وفي حضارة معينة"[2]، عبر الاستغلال الأمثل للوسائل المادية والبشرية المتاحة، وان أي انحراف لهذه النخبة عن مسارها الذي وجدت من أجله هو في الحقيقة انحراف لكل الخطوات سابقة الذكر التي تكرس التخلف والانهيار المادي والحضاري للمجتمعات.

وإذا كان «**باريتو**» "يرى أن النخبة هي البديل الحقيقي لضمان استقرار المجتمع، وتحقيق توازنه المؤسساتي والاجتماعي والاقتصادي والنفسي... لتميزها بقدرات ومؤهلات فائقة يسمح لها بالسيطرة على الحكم، وقيادة المجتمع" [3]. فإنما تكون القيادة بشكل عام من أجل تحقيق التنمية في المجتمعات المحلية واستثارة الجهود المحلية من أجل تحقيق الأهداف العامة، فإن مصطلح استثارة الجهود يوجب وجود مؤثر وفي الحقيقة فإن من يحفز الأفراد لاستثارة جهودهم هي نخبهم بشكل عام ثقافية، دينية، اقتصادية أو سياسية كانت، خاصة الحاكمة منها، على اعتبارها وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي على اعتبارها جزء من النسيج الاجتماعي "حيث يتم ضبط المجتمعات المحلية والأفراد وتحقيق الضبط الذاتي من خلال آليات المراقبة، وفرض نظام معين"[4]، على اعتبار ما تمتلكه النخب السياسية الحاكمة من سلطة مادية ومعنوية على مقدرات المجتمع تسمح بتوجيهها نحو التنمية المحلية

---

[1] – المصدر نفسه، **ص**243.

[2] –هشام محمود الاقداحي، **مرجع سابق**، ص432.

[3] – جميل حمداوي: **سوسيولوجيا النخب (النخبة المغربية أنموذجا)**، شبكة الالوكة الالكترونية، صص 32-33. www.alukah.net/ 25.05.2018/21h: 25

[4] – أمال عبد الحميد وآخرون: **علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010، ص355.

عن طريق تحديد الأهداف ورسم الخطط ووضع الاستراتيجيات التي يمكن من خلالها الوصول إلى ما يصبو المجتمع إليه، حيث تمارس هذه السلطة ضمن المؤسسات الحكومية وطبقا للقوانين التي بموجبها وصلت هذه النخب لمقاليد الحكم والتي تنظم عملها وفقا للقوانين العامة والخاصة سواء المتعلقة بالأفراد أو المجتمعات.

وبالتالي فإن النخب بشكل عام والسياسية منها بشكل خاص هي من يتولى عملية التغيير الاجتماعي سواء بالأساليب الراديكالية أو المحافظة إلى أنها في كلتا الحالتين تسعى إلى تحقيق أهداف يسعى المجتمع بدوره لتحقيقها، فهي بذلك تحاول أن تسعى لتغيير أما لطبيعة البناء الاجتماعي من الناحية التنظيمية أو من الناحية الاجتماعية، وعلى مستوى مختلف النظم والأنساق المادية والثقافية التي يتشكل منها المجتمع وبشكل عام يمكن تلخيص دور النخبة السياسية في التنمية المحلية في النقاط التالية[1]:

- تقوم مع الهياكل الحكومية المحلية بقيادة المجتمع وتحديد أهدافه التنموية.
- تعمل من خلال هياكل عملها كجهاز تخطيط وتنفيذ لمختلف مشاريع التنمية المحلية.
- تكون حلقة وصل بين المجتمع المحلي والأجهزة المركزية في الدولة فهي تمثل طبيعة النظم والقوانين السائدة للدولة، وتمثل في نفس الوقت المجتمع الذي أنتجها.
- تساهم في الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي لإضفائها نوعا من الشرعية على ممارسات المؤسسات القاعدية للهيئات الحكومية من خلال تداولها على مراكز السلطة والحكم.
- تقوم النخب السياسية غير الحاكمة بدور جهاز رقابة على مختلف الممارسات، البرامج والخطط التي تضعها النخبة الحاكمة خاصة المتعلقة بالتنمية منها.

وقد أولى القانون الجزائري أهمية كبيرة لمحاولة القيام بجميع الإصلاحات القانونية والإدارية لزيادة قدرات النخب السياسية على قيادة التنمية المحلية من خلال وضع ترسانة من القوانين التي من شأنها أن تعزز جملة من القيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل متكامل وهادف، يسمح بتصحيح بعض الاختلال نتيجة للممارسات السلبية للنخب السياسية المحلية، ما أصبح يعيق مسار التنمية، حيث سعت إلى القضاء على بعض المظاهر مثل "ما يعرف بالزبونية التي تسعى من خلالها مختلف التنظيمات المترشحة للانتخابات إلى استمالة الرأي العام المحلي والتأثير على التوجهات المختلفة لأجل كسب عدد اكبر من الأصوات"[2]، فتستميل الأحزاب

[1]- بومدين طاشة: **الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية**، دراسة في المفاهيم الأدوات المناهج والاقترابات، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2013، ص188.

[2]- منصور مرقومة: **القبيلة والسلطة والمجتمع في المغرب العربي مقاربة انثربولوجية**، ابن النديم للنشر والتوزيع،ط01،الجزائر،2015، ص141.

والتشكيلات السياسية الأفراد الذين يتمتعون بنفوذ كبير داخل المجتمع المحلي، وينتمون لعائلات أو قبائل تشكل وعاء انتخابيا كبيرا بغض النظر عن التزامه الحزبي أو توجهه السياسي.

حيث قد يغير المرشح انتماءه السياسي في أشهر قليلة إلى أكثر من حزب، وأكثر من اتجاه سياسي، بمجرد عدم رضاه عن ترتيبه في قوائم الترشيح، ومثل هذه المظاهر وغيرها من الممارسات السلبية في جميع المجالات، يجعل التوجهات الشخصية والقيم والمعايير الاجتماعية هي ما يحكم اغلب ممارسات النخب السياسية المحلية قبل وبعد انتخابها حيث يعد "إحياء التقاليد والقيم وأساليب الحياة القديمة فإنها قد تصبح معوقا للتنمية الاقتصادية، خاصة وان كانت تتنافى مع الاتجاه العقلاني للحياة الاجتماعية"[1]، وعلى الرغم مما تستقيه النخب الحاكمة من قيم داخل مجتمعاتها المحلية أثناء مختلف مراحل التنشئة الاجتماعية، والسياسية فرهان تحقيق التنمية المحلية لا يمكن أن يتحقق "إلا من خلال تمتعها –النخب– بالشرعية السياسية، وبرضا وقبول المحكومين... وكذا الاهتمام بتنمية القدرات القيادية للنخبة الحاكمة من جهة والتركيز على الرأسمال المعرفي المتمثل في الإنسان الحاكم والمحكوم من جهة ثانية، سيؤديان حتما للتحكم في التنمية وترسيخ مبادئ الديمقراطية والشورى في صنع القرارات وتطبيقها"[2]، فتكون بذلك عملية التنمية مرهونة للقيم والمعايير التي تشترك فيها النخب السياسية مع باقي المجتمع بشكل عام أو ما تتشاركه مع غيرها من النخب الأخرى سياسية كانت، اقتصادية، أو اجتماعية.

06- المجالس الشعبية البلدية ودورها في التنمية:

سعت مختلف المجتمعات إلى إيجاد نوع من المؤسسات السياسية والإدارية التي يمكن من خلالها للنخب المحلية من ممارسة مهامها ودورها في تحقيق التنمية المحلية، التي تكون بدورها أحد روافد التنمية الوطنية، ونستعرض في هذا السياق أهم المؤسسات والهياكل التي يمكن للنخب المحلية أن تمارس من خلالها أدوارها التنموية والتي تعد مجالا لتفعيل المشاركة في تسيير الشأن العام للمجتمع المحلي وبشكل مباشر أو غير مباشر، ونستثني في هذا الإطار مؤسسات المجتمع المدني المختلفة التي تعد منظمات وهيئات غير حكومية، والتي يعد دورها مكملا للمؤسسات الرسمية التي هي موضوع الدراسة، ونقصد بشكل عام المجالس الشعبية المنتخبة وبشكل خاص المجالس البلدية.

وتمارس النخب السياسية أدوارها في التنمية المحلية في مجلسين منتخبين على المستوى المحلي نتعرض إليهما في ما سيأتي، ونفصل بشكل اكبر في المجالس الشعبية المعنية بالإجراءات الميدانية لهذه الدراسة، وفقا لما يلي:

06-01- المجالس الشعبية البلدية: تعد المجالس الشعبية البلدية أحد أهم الآليات التنظيمية التي سعت من خلالها الدولة إلى تفعيل المشاركة المباشرة لأفراد المجتمع المحلي من تسيير شؤونهم العامة، تحت وصاية

[1] – هشام محمود الاقداحي: **مرجع سابق**، ص411.

[2] – بومدين طاشة: **مرجع سابق**،ص 189.

السلطة المركزية، فأنشأت لذلك هيكلا تنظيما عرف باسم البلدية أو الجماعات الإقليمية، وتعتبر المجالس الشعبية البلدية جزء لا يتجزأ من الهيكل التنظيمي للبلدية التي يعتبرها قانون الجماعات الإقليمية المنظم والمسيّر لها على أنها "شخصية معنوية تتمتع بالذمة المالية المستقلة"[1] وإذ تعد "البلدية هي القاعدة الإقليمية اللامركزية، ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسير الشؤون العمومية"[2]. فإن من واجبها السهر على السير الحسن لمصالح مواطنيها وضمان السير الأحسن لمصالحها العمومية وإدارة أملاكها التي تهدف لتلبية حاجات المجتمع المحلي. وتختلف مهام البلدية باختلاف الجوانب التي حددها القانون الذي كرسها لتقوم بالمهام الاجتماعية، الثقافية، الصحية، البيئية والحضرية... الخ، إضافة إلى المهام التي تقوم بها البلدية كنشاط إداري أساسي لإصدار الوثائق اللازمة ومسك السجلات الرسمية من أجل إحصاء وتسيير مواردها وحركة وتطور فئتها الاجتماعية وما تعكسه هذه السجلات من تغيرات اجتماعية داخل المجتمع المحلي، حيث تخضع كل العمليات الإدارية لإشراف رئيس المجلس الشعبي البلدي، وعلى هذا الأساس فإن المهام المختلفة للبلدية بين الإدارية منها أو التقنية والفنية والمرتبطة بتحسين الظروف العامة لعيش مواطنيها يجعل منها النقطة الأولى التي يمكن للأفراد من خلالها المشاركة في تسيير شؤونهم العامة، وتحسين أوضاعهم بمختلف مستوياتها عن طريق من يمثلهم من منتخبين على مستوى المجالس البلدية.

ينتخب أعضاء المجالس الشعبية البلدية لعهدة انتخابية مدتها خمس سنوات ويسيرها القانون المنظم للبلدية، الذي سنتعرض له لاحقا، إلا أن تشكل هذه المجالس يخضع للقانون العضوي رقم 16-10 مؤرخ في 2016/08/25 والمتعلق بنظام الانتخابات، وقد مر هذا القانون بجملة التغيرات التي فرضتها التطورات المحلية والإقليمية ومن أبرز القوانين الصادرة في هذا الشأن والسابقة له القانون العضوي رقم: 97-07 المؤرخ في: 1997/03/06، والقانون العضوي رقم: 12-01 مؤرخ في 2012/01/12، وكلها متعلقة بالنظام الانتخابي، وقد سعت الجزائر من خلال هذه القوانين إلى محاولة وضع حزمة من القوانين الصارمة لتحقيق النزاهة والشفافية في الممارسة الانتخابية إلا أن هذا الأمر لا زال يبدوا بعيد المنال على اعتبار الممارسات غير المسئولة لأفراد المجتمع سواء كانوا نخبة أو غيرهم لا ترقى في كثير من الأحيان إلى ما يمكن أن تعكسه قيم حرية الاختيار والتعبير إلى جانب المشاركة والديمقراطية في اختيار المجتمع لمن يمثلهم على المستوى المحلي، وبعيدا عن التعمق في مدى قدرة القانون الجزائري على تحقيق ما هو مطلوب منه، نحاول التركيز على آلية تشكل المجالس البلدية هذه المجالس في ظل القانون العام للانتخابات من خلال النقاط التالية:

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: **الجريدة الرسمية**، عدد 37، 2011، ص07.

2- رئاسة الجمهورية الأمانة العامة للحكومة: **قانون الجماعات الإقليمية** (البلدية)،، سنة 2012، ص05.

أ .**الشروط الواجب توفرها في الناخب**: حتى يستطيع الإدلاء بصوته واختيار ممثليه فإنه لممارسة الحق الانتخابي لا بد من توفر الجنسية الجزائرية بالإضافة إلى السن القانوني والمحدد بـ: 18 سنة إلى جانب التسجيل في القوائم الانتخابية المعدة للتصويت.

ويضمن القانون العضوي للانتخابات للفرد إلى جانب حق التصويت، الحق في أن يعترض على ما يمكن أن تتضمنه القوائم الانتخابية من تجاوزات في عملتي التسجيل أو الشطب، باللجوء إلى الجهات المختصة، كما شدد في الإجراءات والعقوبات التأديبية تجاه الأعوان الإداريين اللذين قد يساهمون في مثل هذه التجاوزات قد تصل إلى 03 سنوات سجنا مع الحرمان من حق ممارسة الحقوق المدنية[11].

ب التحضير والتسيير لعملية الاقتراع: يحدد القانون في هذا المجال الشروط اللازمة لضمان السير الحسن للعملية الانتخابية من خلال التحضير الجيد والالتزام بحياد الإدارة في التحضير للعملية إلا أن هذه الإجراءات قد تشوبها بعض التجاوزات نتيجة للعلاقات الاجتماعية التي تربط أعضاء المجتمع المحلي على مختلف مستوياتهم المهنية والاجتماعية والسياسية، "ويلعب الفرد في هذا الانتماء أو ذاك دورا اجتماعيا معينا، تبعا للمهام الموكلة إليه، كما انه يتكيف مع أنماط السلوك التي تعتبرها الجماعة ذات قيمة وأهمية، إنها قضية الالتزام بالجماعة"[2]، فتسود بعض القيم الناجمة على الانتماء القبلي أو السياسي على القيم المهنية والقواعد التنظيمية الخاصة بكل فرد حسب مكانته المهنية والاجتماعية لاغتنام اكبر المكاسب مستقبلا .

"فالبحث عن منصب إداري في السلم السلطوي...، يقابله أن يمنح زبائنه (العائلة والأصدقاء) بعض الامتيازات"[3]، وقد لا تتعدى الامتيازات في مثل هذه الحالة للتحضير للعملية الانتخابية من بعض المعلومات عن توزيع الهيئة الانتخابية، وطبيعة انتمائها القبلي، وقد تتجاوز إلى أكثر من ذلك في بعض الأحيان، بينما تبقى عملية التسيير تتراوح بين الحياد والانحياز طبقا للقيم الفردية لممثلي الإدارة، ومؤطري مكاتب التصويت المؤدون لليمن القانونية[4*]، وفي هذا السياق حرص المشرع على أن يتولى رئاسة اللجان الإدارية البلدية سواء المعنية بمراجعة القوائم الانتخابية، أو تركيز عمليات التصويت وجمع النتائج قضاة يسهرون على احترام القوانين وشفافية العملية، كما سن جملة من العقوبات الرادعة لكل من خالف أحكام القوانين المتعلقة إما بالتصويت دون وجه حق أو إخلال بالسير الحسن لعملية الاقتراع أو عدم حياد الأعوان المسخرين يوم الاقتراع، إلى غير ذلك من العقوبات التي تضمنتها المواد من 201 إلى 213، التي قد تصل إلى 10 سنوات سجنا، وعلى الرغم من صرامة العقوبات

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: **الجريدة الرسمية**، عدد 50، 2016، ص35.

[2] – منصور مرقومة: **مرجع سابق**، ص68.

[3] – منصور مرقومة:**المرجع السابق ، ص**73.

[4] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: **الجريدة الرسمية**، عدد 50، 2016،ص ص14-15.

إلا أن الممارسات قد تبقى بعيدة كل البعد عن ما يمكنه أن ينتج مجتمعا ديمقراطيا نتيجة لما يتبناه أفراد المجتمع المحلي من قيم تنعكس على ممارساتهم قبل وأثناء وبعد العملية الانتخابية.

ج .**النتائج ومدة العهدة الانتخابية للمجلس الشعبي البلدي**: كما ذكرنا سابقا يتولى إحصاء نتائج التصويت لجنة إدارية بلدية يرأسها قاض بمعية ثلاثة أفراد من ناخبي البلدية[1]، وتقوم اللجنة بالتدقيق ومطابقة محاضر التصويت لكل مكتب تصويت على حدى والتأكد من مطابقة وثائق الفرز للمحاضر المقدمة، مع التأكد من استلام ممثلي المترشحين الحاضرين لنسخ مطابقة للأصل من محاضر الفرز حتى يتمكنوا من الاحتجاج بها في حالة وجود اعتراضات في الفترة الزمنية التي حددها القانون، ويتم بعد إعداد المحضر النهائي من طرف اللجنة والذي يبين ترتيب القوائم طبقا للأصوات المحصل عنها، توزيع المقاعد التي تحصلت عليها كل قائمة والتي يتشكل منها المجلس الشعبي البلدي ويفصل القانون في طريقة توزيع المقاعد في الفصل الأول من الباب الثاني للقانون المذكور سابقا، ويحدد القانون رقم 11-10 بتاريخ 2011/07/22، المتعلق بالبلدية، الشروط المتعلقة بتنصيب رئيس المجلس الشعبي البلدي[2]، والذي يصبح منذ تنصيبه المسؤول الأول عن البلدية.

06-02- المجالس الشعبية البلدية هيئاتها ومهامها:

وإذ تعد البلدية احد أهم الهياكل التي تمارس من خلالها النخبة السياسية لأدوارها في التنمية المحلية وتطبيق الديمقراطية وتمكين المجتمع من حقه في المشاركة الايجابية في حكم نفسه بنفسه وتسيير شؤونه المحلية، فإنه من الأهمية بمكان أن نحاول التعرف على بعض الجوانب القانونية التي تسيير عمل المجالس الشعبية البلدية في ظل القانون الذي يسير البلدية بشكل عام، وللإحاطة بهذا الجانب لا بد من أن نتعرف على البناء التنظيمي للبلدية على اعتبارها المؤسسة الأولى المسؤولة عن برامج التنمية المحلية والتي يشرف على إدارتها رئيس المجلس الشعبي البلدي بمعية الأمين العام، في حين يساهم باقي المجلس في السهر على تحسين مختلف المستويات المعيشية للمجتمع المحلي عن طريق الانتظام داخل جملة من اللجان التي تنقسم حسب القطاعات التي حددها قانون البلدية، بالإضافة إلى بعض المهام المرتبطة بالمصالح المباشرة بأفراد المجتمع المحلي، وتتكون المجالس البلدية من جهازين أساسيين هما[1]:

06-02-1- جهاز المجلس الشعبي البلدي: والذي يشكل إطارا للتعبير عن الديمقراطية ويمثل قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية، وتعد المجالس البلدية هي جهاز تمثل الدولة

---

[1] – المرجع نفسه: ص-ص 29-30.

[2] – رئاسة الجمهورية الأمانة العامة للحكومة: **مرجع سابق**، الفصل الثاني ص12.

[1] – رئاسة الجمهورية الأمانة العامة للحكومة :**مرجع سابق**، ص17.

على الرغم مما يمثله من آلية لتحقيق المشاركة السياسية، وهو ما ذهب إليه «**عزمي بشارة**» بقوله "عندما تشكلت البلديات في الوطن العربي كانت عموما جهاز دولة، أكثر منه اتحادا محليا يقدم خدمات للسكان"[1]، ويتكون من هيئتين أساسيتين هما:

أ. **هيئة مداولة المجلس الشعبي البلدي**: وتتكون من جميع أعضاء المجلس الشعبي البلدي، ويشكل المنتخبون في المجلس هذه الهيئة على اعتبارهم الفائزين في الانتخابات البلدية، ليشكلوا بذلك النخب المحلية الحاكمة داخل المجتمع المحلي، وقد تكون هذه الهيئة على قدر من عدم التجانس السياسي والاجتماعي والفكري فقد تضم مختلف التشكيلات الاجتماعية التي تضمنها قوائم الترشيحات للانتخابات البلدية، إلا أن عليهم تجاوز مثل هذه المظاهر حيث "إن المنتخب الذي حصل على ثقة المواطنين يمثل هؤلاء في المجلس المحلي أو المجلس الوطني، فيعبر عن آرائهم المشتركة ... لأن التمثيل يقتضي أن يدافع الشخص المنتخب لا عن آرائه الشخصية كما يحدث عادة بل عن آراء تعكس اتجاه الناخبين"[2].

ويختلف عدد أعضاء هذه الهيئة وفقا للقانون الجزائري باختلاف التعداد السكاني داخل إقليم البلدية، أو ما نصطلح عليه بالمجتمع المحلي، بحيث "يعد المجلس الشعبي البلدي برامجه السنوية والمتعددة السنوات الموافقة لمدة عهدته ويصادق عليها ويسهر على تنفيذها، تماشيا مع الصلاحيات المخولة له قانونا، وفي إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكذا المخططات التوجيهية القطاعية"[3]. وهو ما يبعث على أهمية الاتصال بين أفراد المجتمع وممثليهم في المجالس البلدية، "فالدوائر الانتخابية ينبغي أن تكون صغيرة لتسهيل الاتصال بين ممثلي الشعب والمواطنين، ولاسيما عشية مناقشة مشاريع هامة...، والجدير بالتنبيه هنا أن هذا الاتصال ضروري، ويتطلب مستوى ثقافيا عاليا لدى المنتخبين"[4]، وقد اسند القانون للمجالس البلدية دورا مهما في التنمية المحلية والتي نذكر منها[5]:

- اختيار العمليات التي تنجز في إطار المخطط البلدي للتنمية من صلاحيات المجلس الشعبي البلدي.
- إبداء المجالس البلدية للرأي المسبق تجاه أي مشروع أو استثمار أو عملية تجهيز ومدى ملائمته لخصوصية البلدية في إطار البرامج القطاعية للتنمية.

---

1 – عزمي بشارة: **مرجع سابق**، ص310

2 – بوعلام بن حمودة: **الممارسة الديمقراطية للسلطة بين النظرية والواقع**، دار الأمة، الجزائر، ط2، 1999، ص13.

3 – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: **قانون الجماعات الإقليمية، مرجع سابق**، ص18.

4 – بوعلام بن حمودة: **مرجع سابق**، ص34.

5 – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: **قانون الجماعات الإقليمية، مرجع سابق**، صص 17-20.

– يبادر المجلس بكل عملية ويتخذ في كل إجراء من شأنه التحفيز وبعث تنمية نشاطات اقتصادية تتماشى مع طاقات البلدية ومخططاتها التنموية.

– تسهر البلدية بقيادة رئيس مجلسها البلدي على كل ما من شأنه تحسين الحياة العامة والمتعلقة بالتهيئة العمرانية والتجهيز، والبيئة والهياكل القاعدية.

– تهتم البلدية بكل الشؤون المحلية المرتبطة بتحسين وتطوير المؤسسات التربوية، الصحية والرياضية والثقافية إلى جانب المؤسسات والأنشطة المرتبطة بالحماية الاجتماعية، والتسلية والسياحة.

– تصوت هيئة المداولات للمجلس على الميزانية الخاصة بالبلدية وفقا لشروط المحددة في القانون التي يتم بموجبها تحديد الإيرادات وأوجه الإنفاق الخاص بمختلف أنشطة البلدية.

ب. الهيئة التنفيذية: يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي ولم يفصل قانون البلدية بشكل واضح لما يمكن أن يشكل الهيئة التنفيذية وما إذا كان المقصود منها هو رئيس المجلس الشعبي البلدي ونوابه فقط أم بإضافة رؤساء اللجان والمندوبين للفروع البلدية، وتشكل هذه المجالس لجان ذات اختصاصات متعددة يرأسها أحد أفراد المجلس البلدي بعضوية آخرين وتمثل جل القطاعات وهي [1]:

– الاقتصاد والمالية والاستثمار.

– الصحة والنظافة وحماية البيئة.

– تهيئة الإقليم والتعمير والسياحة والصناعات التقليدية.

– الري والفلاحة والصيد البحري.

– الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية والشباب.

تسهر هذه اللجان على ترقية المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأفراد المجتمع المحلي، كما يمكن أن تتوسع اللجان حسب عدد السكان طبقا لما يحدده القانون.

06-02-2- جهاز إداري: ينشطه الأمين العام تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي[2]، ويقوم هذا الجهاز تحت إشراف رئيس المجلس الشعبي البلدي بتسيير كافة العمليات الإدارية المرتبطة بالقرارات المتخذة من طرف المجلس الشعبي البلدي بالإضافة إلى مهامه الأصلية في المعاملات الإدارية التي تتولاها البلدية بين مختلف المصالح المحلية والمركزية، بالإضافة إلى مختلف الخدمات الإدارية التي تقدمها لأفراد المجتمع المحلي.

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: **الجريدة الرسمية**، عدد 37، ص09.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: **المرجع السابق**، ص20.

وتعد المجالس البلدية كأحد أهم أجهزة الجماعات المحلية، جهاز منتخب يتشكل بمبادرة من المواطنين وإشراف من السلطات العمومية، ويتكون من هيئة تنفيذية يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي بعضوية نوابه وهيئة للمداولة تضم جميع المنتخبين المحليين، تسهران على إدارة المصالح العامة للمجتمع المحلي عن طريق مجموعة من اللجان التي تعنى بمختلف الجوانب، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، البيئية لحياة أفراده ويعد القاعدة الأولى للمشاركة الشعبية في تسيير الشأن العام.

06-03- المجالس البلدية والتنمية المحلية: من خلال ما سبق بدا واضحا أن للمجالس البلدية دورا أساسيا في التنمية المحلية من خلال ما يمكن أن يخوله القانون لأعضائه أو حتى من خلال ما يمكن أن يعتمده كشروط لانتخابهم، وبينما يبقى التساؤل مطروحا حول مدى إمكانية تحقيق مثل هذه المجالس للتنمية المحلية فإن ما يمكن أن يتبادر للذهن هو الممارسات التي يقوم بها أعضاء المجلس ومدى خدمتها للتنمية المحلية، فإن الآليات التي تتكون من خلالها المجالس، أو المهام التي هي منوطة للقيام بها، من شأنها أن تحقق التنمية المحلية من خلال الأدوار التي تقوم بها المجالس سياسيا اقتصاديا واجتماعيا، إلا أن تحقيق التنمية المحلية مرهون بقدرة المجالس وفعاليتها في مسايرة الأوضاع الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية والثقافية داخل المجتمع المحلي "وعلى الرغم من وجود دوافع القوى الداخلية والخارجية لإحداث التغيير في السياسات والقوانين، حتى تتماشى والتحولات الاجتماعية الكبرى... إلا أن سلوك القيادة البيروقراطية ما زال يستند على الأسلوب التقليدي القائم على سد الثغرات واتخاذ كل رد الفعل في التعامل مع الأوضاع الجديدة"[1].

بالإضافة إلى قدرة القوانين الموجودة على التكيف والاستجابة لمتطلبات الواقع الاجتماعي، والى جانب الإصلاحات التي "مست الجماعات المحلية كهيئة لامركزية أسندت لها مهمة إدارة المرافق المحلية للنهوض بمشاريع التنمية على المستوى المحلي، وحتى تستطيع ذلك لابد أن تتوفر في الجماعات المحلية ركائز أساسية بها يمكن الحديث عن دور المجالس المنتخبة في تقديم الخدمة العمومية"[2]، وقد سعت السلطات المركزية إلى محاولة دعم الإصلاحات بتبني بعض التوصيات الصادرة عن الغرفة العليا للمجلس الشعبي الوطني خلال ندواته الفكرية خاصة في ما تعلق بالإدارة المحلية، المنبثقة من نظرته "لحتمية وأهمية تكافل وتفاعل نظام الإدارة العامة المحلية مع عوامل ومعطيات وعناصر البيئة المحلية والوطنية والدولية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والأمنية والعلمية والتكنولوجية، وضرورة التحكم في إفرازات وأثار الأزمات والأحداث الكبرى لعمليات التحول السياسي

[1] – محمد غربي وآخرون: **مرجع سابق**، 2014، ص107.

[2] – سرير عبد الله رابح: **المجالس البلدية كأداة للتنمية المحلية**، مجلة الفكر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، عدد 07، ص76.

والاجتماعي والاقتصادي"[1]، والتي حاول من خلالها تشخيص جملة من العوائق والممارسات المعرقلة لعملية التنمية على المستوى المحلي، والتي تعتبر القوانين الصادرة مؤخرا في عملية الإصلاح الإداري نتيجة لها ومن بين أهم ما يمكن ذكره فيما تعلق بالمعوقات التي تعترض الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية والمنطلقة أساسا من ممارسات القيادات المحلية النقاط التالية[2]:

- عدم الاطلاع والتمكن من التقنيات المتعلقة بتسيير المجالس.
- نقص التجربة في التسيير حيث أن الكثير لم يشارك في تسيير الشؤون العمومية المحلية.
- ثقل الوصاية وتعدد أنواع الرقابة ما سلب الجماعات المحلية استقلالها ومنعها من المبادرة والتفاعل مع وسطها ومواطنيها، وكل هذا شكل مخالفة صريحة وضمنية للقانون.
- التعددية الحزبية أدت إلى ظهور أنواع جديدة من المشاكل أهمها الصراع بين الأحزاب داخل الجماعات المحلية مما تسبب في فشل نشاط الكثير من البلديات التي لا تتوفر على أغلبية حزبية.
- ظهور الانحرافات في ممارسات المنتخبين مثل سوء التسيير وتبديد الأموال العمومية والاختلاسات واستعمال التزوير والصفقات غير القانونية وغيرها.
- عدم وجود رقابة سياسية من طرف الأحزاب على منتخبيها بالإضافة إلى الرقابة من طرف الوصاية.

وبالإضافة إلى ما سبق فقد عرضت دراسة الدكتور «**سرير عبد الله رابح** » بعض النقاط الأخرى المعرقلة للتنمية المحلية من أهمها[3]:

- اختلاف الرؤى والممارسات بين قيادات الجماعات المحلية في المواقع المختلفة، مما ترتب عليه شخصانية التنمية في المجتمعات المحلية.
- لم يخضع تقييم القيادات المحلية لمعايير الأداء والإنجاز، وإنما لانطباع القيادات الأعلى حيث لم يعد تقييم ممثلي الشعب يرجع إلى مدى رضا هذا الأخير عن ممثليه، وإنما مدى توافق مواقفهم وممارساتهم مع شخصية القائد الوصي.
- اختلاف التوجهات الفكرية والتنظيمية لقيادات الجماعات المحلية، تبعا للتغيرات الاجتماعية السريعة ونظرة الحزب الفائز في الانتخابات إلى تلك المشاكل وكيفية حلها.

---

[1]- مجلس الأمة: **مدى تكيف نظام الإدارة الجزائرية مع الحقائق الوطنية الجديدة**، ندوة فكرية، الجزائر، أكتوبر 2002، ص05.

[2]- مصطفى درويش: **الجماعات المحلية بين القانون والممارسة**، مجلس الأمة، ندوة فكرية، أكتوبر 2002، ص33.

[3]- سرير عبد الله رابح: **مرجع سابق**، ص79.

– انتهاج سياسية سد الثغرات، وعدم استمرارية المشاريع المخططة، والتركيز على الحلول الآنية ما يصرف رئيس المجلس الشعبي البلدي عن الأهداف الحقيقة إلى الأهداف الشكلية والسطحية.

وفي ما سبق عرضه من المعوقات حاولت الجهود الرسمية الأكاديمية إلى طرح جملة الاقتراحات التي يرى مقدموها أنها قادرة على تفعيل دور المجالس المحلية في التنمية والتي سعت السلطات المركزية إلى إدماجها في الإصلاحات الإدارية مجسدة في قوانين الجماعات الإقليمية والانتخابات وغيرها نجد النقاط التالية[1]:

– حتمية حل المشاكل المالية للجماعات المحلية، وليس بمسح الديون وإنما بتوسيع مصادر مواردها وتمكينها من التحكم المباشر فيها.

– وجوب إحكام نظام الرقابة على الجماعات المحلية وملاءمتها مع منطق وفلسفة اللامركزية الإدارية ورفع الوصاية الأبوية على الجماعات المحلية بذهنيتها الحالية نحو تفعيل الرقابة السياسية على ممارسات ممثلي المجتمع المحلي في تسيير شؤونهم العامة.

– إجراء فترات تربص للتكوين والرسكلة، وهذا لعدم دراية وخبرة بعض المنتخبين إن لم يكن جلهم في تسيير الشأن العام المحلي، ويجب أن يكون التكوين حقيقي لدورات متخصصة طيلة العهدة الانتخابية.

– وجوب الفصل بين الاختصاصات المركزية واللامركزية للجماعات المحلية.

– ضرورة إشراك المواطن، ورغم أن هذه الآلية يسمح بها القانون الحالي، لكن لم يتم الأخذ بها، لذا وجب وضع آليات ملزمة لتطبيق هذا المبدأ.

هذا في ما تعلق بتوصيات الجهات الرسمية التي تمثلها الغرفة العليا للبرلمان (مجلس الأمة)، أما فيما تعلق ببعض التوصيات الأكاديمية نذكر[2]:

– تطبيق مبدأ المشاركة مع مراعاة كيفية استعمال أسلوب المشاركة، مع اختلاف مؤثراته والظروف المحيطة به في توزيع الأعباء والمنافع.

– وجوب إدراك الحاجات المحلية، وأن هذا الإدراك لا يكون بالإحصاء فقط وإنما بوضعها تراتبيا بعد إحصائها من الأهم إلى المهم طبقا لحاجات المجتمع المحلي.

– الشفافية وإتاحة المعلومات للسكان المحليين وممثليهم بما يحقق لهم اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط للتنمية بصورة صحيحة وفعالة، من خلال مجموعات تتشكل من المنتخبين والمجتمع المدني بكل مكوناته.

---

[1]– مصطفى درويش: **مرجع سابق**، صص 35– 38.

[2]– سرير عبد الله رابح: **مرجع سابق**، صص 80–82.

- إشراك السكان المحليين على اعتبارهم قادرين اذا ما أتيح لهم المناخ المناسب لتطوير وتنمية مجتمعاتهم في مختلف المجالات البشرية والاقتصادية والاجتماعية.

هذا إلى جانب بعض الاقتراحات التي قد تتقاطع والاقتراحات السابقة ونذكر منها[1]:

- خلق وعي محلي بأهمية التنمية المحلية، وذلك بتمكين وحث المواطنين على المشاركة والتعرف على مشاكل البلدية.
- حل إشكالية التمويل من خلال الحرص على تثمين الموارد المحلية للبلدية، والقضاء على روح الإتكال.
- تطوير إدارة شفافة تعمل جنبا إلى جنب مع المواطن وقادرة على تسيير التنمية المحلية.
- ترشيد النفقات العمومية بالموازاة مع ترتيب أولوياتها وفق ما تقتضيه متطلبات التنمية المحلية.

والملاحظ أن جل التوصيات لا تتعلق بالجانب القانوني وإنما تتعلق بالممارسات التي يمارسها أعضاء المجالس البلدية المنتخبة من ترشيد للنفقات وزيادة الموارد المحلية وتحديد الأولويات التنموية إلى جانب الشفافية والوضوح في تسيير الشأن العام بفرض نوع جديد من الرقابة عن طريق تفعيل المشاركة الفاعلة لأفراد المجتمع المحلي لا المشاركة الشكلية التي من شأنها أن تحد من الممارسات السلبية للمنتخبين المحلين وعلى أهمية البلدية في مجال التنمية المحلية فقد "منحت لها كافة الصلاحيات التي تجعل منها أداة لخدمة المواطن وتحقيق رغباته وهذا لا يتأتى إلا اذا كانت البلدية متكاملة من حيث مواردها المادية والبشرية...، ونظرا لكون الجماعات المحلية تمثل عصب التنمية المحلية فقد قامت السلطات بعدة إصلاحات، وما هو مطلوب منها سوى إدراك الحاجات المحلية، وقوة المشاركة والتشاور في رشادة السلوك بغرض ضمان نجاح برامج التنمية المحلية"[2].

ويعتبر تفاعل المنتخبين المحليين مع أدوارهم القيادية والاجتماعية والاقتصادية هو الأساس في إدارة عملية التنمية المحلية ونظرا لتدني مستويات التكوين لدى بعض المنتخبين إلا أن "القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والثقافية بلغت درجة من التعقيد تجعل الناخبين مجبرين على ترشيح مواطنين لهم تكوين متناسب مع المهام التي تنتظرهم"[3] فإن مستويات التكوين العلمي والسياسي وإن جاز التعبير الاجتماعي، تجعل من الممارسات القيادية للنخب متوازنة، وكلما كان هذا التفاعل متوازنا بتوازن ما يتبناه المنتخب المحلي من القيم المرتبطة أساسا بأبعاد التنمية كلما كان متوازنا في اتخاذ القرارات لتفعيل التنمية المحلية، على عكس ما إذا كان

---

[1]- شويح بن عثمان: **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، جامعة تلمسان، 2011،ص ص137-138.

[2]- سرير عبد الله رابح: **مرجع سابق**، ص86.

[3]- بوعلام بن حمودة: **مرجع سابق**، ص34.

هناك خلل وظيفي بين مختلف القيم التي تعد الموجه الأساسي له في تحديد خياراته التنموية وبناء آلياته التي يمكنها أن تساهم في تحقيق التنمية المحلية.

خلاصة الفصل:

تكسي النخب السياسية أهمية وجودها من أهمية الأدوار التي يمكن أن تقود من خلالها المجتمع المحلي إلى تحقيق أهدافه، ومن أهم و ابرز هذه الأهداف تحقيق مستوى من التنمية يتماشى و تطلعات مختلف فئات المجتمع و آماله المرجوة ،ولتقوم هذه النخب بدورها ،وجب إيجاد آليات قانونية وهياكل تنظيمية تحدد خيارات المجتمع في تشكيل نخبه التي تتولى على عاتقها مسؤولية تحقيق التنمية المحلية ، وقد كان هذا الفصل موضحا من الجانب النظري لأهمية النخب على المستوى الاجتماعي ، الاقتصادي ،والسياسي،و كيفيات تشكل النخب الحاكمة على اختلاف أنواعها ،ومبرزا لأهم الهياكل التي يمكن من خلالها للنخب السياسية، من أداء مهامها التنموية على الصعيد المحلي ،ما قد يحدد دورها التنموي وآلياته القانونية، والسلوكية عبر ما يزودها به المجتمع ومؤسساته للتنشئة الاجتماعية من قيم ومعايير قد تكون ذات أهمية لتحقيق التنمية المحلية.

الفصل الرابع

تمهيد:

عرفت عملية التنمية اهتماما متزايدا خلال القرون الماضية، شغل الكثير من الدارسين في العلوم الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية وحتى القانونية على اعتبارها أحد أهم العمليات التي يبنى عليها النظام الاجتماعي الحديث بمختلف مستوياته التنظيمية، ووسائله المادية والبشرية، وعلى اعتبار أن التنمية أصبحت المطلب الأساسي لكثير من الشعوب حتى المتقدمة منها سعيا لتحقيق الأفضل فالأفضل لها ولأجيالها القادمة فقد حمل مفهوم التنمية معان متعددة تختلف باختلاف مستوياتها وأهدافها وكذلك باختلاف تخصصات دارسيها، وسنتطرق في هذا العنصر بداية ظهور المفهوم العام للتنمية، حتى نتمكن من تحديد أبعادها العامة ثم تحديد أبعادها المتعلقة بهذه الدراسة في باقي العناصر وفي هذا يقول «أرسطو» "إذا أردنا أن نعرف مفهوم شيء معين فلابد لنا أن نحدد صفتيه الأساسيتين، الصفة العامة وهي التي يشترك فيها هذا الشيء مع عموم جنسه ثم نحدد بعد ذلك الصفة الخاصة المميزة له"[1].

01- تطور مفهوم التنمية: لم يكن للتنمية كمصطلح بروز واضح الا بتطور مجموعة من المصطلحات التي تضمنت من خلالها مفاهيما تطورا للمجتمع لبشري على مر مراحله ،وفي ما يلي نستعرض بداية ظهور المفهوم وتطور مصطلحات التعبير عنه عبر المراحل الحديثة التي رافقت التغيرات الاجتماعية خاصة في البلدان المتقدمة.

01-01- بداية ظهور المفهوم:

تعود الأصول المعاصرة لمفهوم التنمية إلى نهاية القرن الثامن عشر حيث لم يعرف قبل ذلك مصطلح ومفهوم التنمية بشكله الحالي، لكن المصطلحات التي كانت مستخدمة للدلالة على التطور المشار إليه في المجتمع كانت "التقدم المادي" أو "التقدم الاقتصادي"، وبما أن عملية التنمية عملية دينامية من حيث المفهوم والأهداف فقد استبدل المصطلحان السابقان بمصطلح "التحديث" في القرن التاسع عشر، استجابة إلى واقع تطوير اقتصاديات أوروبا الشرقية وهو ما جعل "مفهوم التنمية مرتبط بفكرة التطور التي أسهمت في تقديم نظريات اجتماعية توضح مدى التفوق الأوروبي وفي نفس الوقت قدمت تفسيرات لكيفية تطوير المجتمعات المتخلفة"[2] وعلى الرغم من ارتباط مفهوم التنمية بالبعد الاقتصادي لفترة طويلة، لاعتبار أن أي تقدم اقتصادي يؤدي بالضرورة إلى التنمية والتطور في باقي الأوضاع الاجتماعية والسياسية، فقد تبين أن التنمية تعتمد على عوامل أخرى إلى جانب العوامل الاقتصادية.

---

[1]– محمد نبيل جامع: **التنمية في خدمة الأمن القومي – الطاقة البشرية والطاقة النووية في الميزان** –، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000، ص56.

[2]– إحسان حفظي: **مرجع سابق**، ص25.

يقول: البروفيسور «كيم Kim» الأستاذ بجامعة كارولاينا الأمريكية "لا يوجد على ظهر الأرض مجتمع بلغ التنمية، فالدنيا كلها لا زالت متخلفة طالما التنمية هي وضع مثالي"[1]، لتكون بهذا عملية التنمية مستمرة ومتنامية بما يسمح بتحقيق طموح الأفراد والمجتمعات مهما كان تطورها، وبالعودة إلى ديناميكية عملية التنمية فلابد لنا من الحديث عن التعاريف التي تضمنها هذا المفهوم على اختلاف المراحل التاريخية التي مَرَّ بها وعلى اختلاف توجهات المنظرين للتنمية، ويرى «هربرت سبنسر» أن "المجتمع الإنساني كائن حي ينمو ويتطور وفي تطوره ينتقل من حالة التجانس إلى حالة اللاتجانس... حالة التباين والتخصص"[2].

وفقد ذهب أيضا إلى أن: "المجتمع جزء من النظام الطبيعي للكون وأن التطور يتميز بالحتمية"[3]، ويكون بهذا قد أرجع عملية التنمية إلى الطبيعة الكونية الحتمية التي تعكسها النظرية الداروينية لتطور الكائنات الحية على اعتبار أن "تطور المجتمع على غرار تطور الكائن العضوي، حيث عرّف التطور بأنه انحدار سلالي معدل على نحو معين"[4].

ويفسر «أوغست كونت» كغيره من علماء الاجتماع الأوائل عملية تطور المجتمعات البشرية والفكر الإنساني "بما مر به الأفراد عبر جهودهم المبذولة لفهم وتفسير العالم الذي يحيط بهم بثلاث حالات هي"[5]:

- ❖ الحالة اللاهوتية: حيث يفسر الإنسان كل الظواهر في ضوء الدين أو القوى اللاهوتية.
- ❖ الحالة الميتافيزيقية: ويتم تفسير الظواهر فيها بإرجاعها إلى قوى خارقة غيبية، لإرادة الآلهة.
- ❖ الحالة الوضعية: وهي تيار ضخم من الأفكار التي يفسر فيها كل ما يدور حوله بناءا على العقل ويتصل منبعه بعصر النهضة.

وقد سبق "عبد الرحمان ابن خلدون" المنظر الأول لعلم الاجتماع كل هذه المفاهيم الكلاسيكية لتطور المجتمعات ونموها بربط هذا النمو والتطور بمراحل ثلاث يكون من خلالها المجتمع قد بلغ ذروة الترف بعد مرحلة الخشونة والبداوة وقبل مرحلة الوهن والانحلال ليقول بذلك ابن خلدون في مقدمته أن مرحلة الرفاهية والترف هي مرحلة قوة بين ضعفين أو أنها مرحلة كمال بين نَقصَين، ليكون تفسيره لتطور الشعوب مقاربا لمفهوم حياة الكائن الحي الذي يمر بنفس المراحل تقريباً، وإن كان "ابن خلدون" قد سبق علماء الاجتماع الغربيين في تفسير ظواهر النمو للمجتمعات والدول، إنما هو دليل على الرّيادة لهذا العالم في مجال علم الاجتماع.

---

[1] – خبابة عبد الله: **مرجع سابق**، ص17.

[2] – إحسان حفظي: **مرجع سابق**، ص25 .

[3] – **المرجع نفسه، ص**25.

[4] – لطيفة طبال: **التغير الاجتماعي ودوره في تغير القيم الاجتماعية**، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة سعد دحلب، العدد 08، جوان 2012،، البليدة، ص415.

[5] – خالد حامد: **المدخل إلى علم الاجتماع**،دار الجسور للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2008، ص–ص 70، 71.

ويقول «ابن خلدون» إن عمر الدولة لا يعدو في الغالب ثلاثة أجيال "لأن الجيل الأول لم يزالوا على خُلق البداوة وتوحشها... والجيل الثاني تحوّل حالهم بالملك والترفه من البداوة إلى الحضارة، ومن الشظف إلى الترف والخصب ... وأما الجيل الثالث فيفقدون حلاوة العز والعصبية بما هم فيه من العز والترف ... فيصيرون عيالا على الدولة"[1]، وفي المرحلة الأخيرة ينتقل المجتمع من مرحلة القوة إلى مرحلة الضعف والوهن نتيجة حياة الترف مما يجعل أفراده كسالى غير فاعلين في مجتمعهم الشيء الذي يجعل منهم عبئا على المجتمع وسببا في انحداره وتخلفه.

وما يجب الإشارة إليه هو أن كل من «ابن خلدون» و«كونت»و كذلك «سبنسر» قد اهتموا بنُموّ المجتمعات وتطورها انطلاقا من أنها حتمية اجتماعية، بداية من المراحل الأولى لميلاد المجتمع إلى مراحل شيخوخته مُبيِّنينَ أن عملية التطور هي عملية تلقائية ناتجة عن التغير الاجتماعي داخل المجتمع الإنساني، وما نتج عنه من تغير في القيم الاجتماعية والمعتقدات الدينية وكذلك الأطر التنظيمية سواء السياسية أو الاقتصادية أو حتى الثقافية، لكن تَميُزَ القرن العشرين بالبحث في أساليب وطرق النمو والتحديث للمجتمع جعلها تنتقل من النظرية الحتمية للنمو إلى عدة نظريات تشمل جميع الميادين ليتم التحكم بشكل النمو ومدى خدمته للفرد والجماعة سواء كان النمو اقتصاديا، اجتماعيا أو ثقافيا بما يشمله المصطلح من تمدن وحداثة ... الخ، لينتقل بذلك مفهوم التنمية من المفاهيم الكلاسيكية إلى مفهومه الحديث والذي لازال علماء الاجتماع إلى حد الساعة يتمايزون في إعطاء تعريفاتهم لهذا المصطلح.

01-02- المفهوم الحديث للتنمية:

بالعودة إلى الفكر الكلاسيكي سواء الاقتصادي أو الاجتماعي نجد أن فكرة التنمية وجدت مرادفة للنمو واحتكر الاقتصاديون هذا المصطلح كمقياس للتطور الاقتصادي والمالي للشعوب والمؤسسات من خلال تحول هذه الاقتصاديات من حالة الركود إلى حالة الحركة والنمو عن طريق تحقيق زيادات في الدخل وزيادة مقدرة الاقتصاد القومي والمحلي في تحقيق زيادة سنوية ملموسة وهو ما عكسه «آدم سميث» في كتابه "بحوث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم"، وعلى الرغم من اختلاف التوجهات النظرية في تفسير عمليات التنمية بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي إلا أن انهيار الدول الراعية لهذا الأخير وبروز العولمة كنظام اجتماعي اقتصادي سياسي أدى إلى التقارب في مفاهيم التنمية لتشمل جميع الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية والبيئيّة.

ويتغير بذلك مفهوم التنمية من النمو الطبيعي العفوي إلى التخطيط والتوجيه لتحقيق أهداف معينة لتكون بذلك التنمية "قضية كبيرة وشاملة بالمعنى الحضاري والإنساني، فهي تثير كثيرا من الظواهر والمشكلات،

[1]- عبد الرحمان ابن خلدون: **مرجع سابق**، ص137.

باعتبارها تغير نوعي للحياة، تتناول كل النظم والمؤسسات والمقومات الاجتماعية ومنه نرى أن التغيير يكون مقصودا وموجها خاصة في المجتمعات الحديثة"[1]، وإذا كان مفهوم التنمية بالمعنى الحديث معبرا عن الاستقرار والرخاء والتقدم فإنه لا ينفي نشوء هذا المفهوم منذ نشأة البشر لكن بمصطلحات مختلفة اختلف بتطور الحياة البشرية.

وعلينا هنا أن نفرق بين مصطلحات النمو، التطور أو التحديث والتنمية على اعتبار أن الأول عملية طبيعية، وتلقائية إن لم نقل حتمية في حين يدل مصطلح التحديث على تجديد المنظومات الاقتصادية أو الاجتماعية فالاقتصاديون مثلا يرون أن التحديث يتم من خلال استخدام الإنسان للتكنولوجيا للسيطرة على المصادر الطبيعية وزيادة الإنتاج كما يشير عند علماء الاجتماع إلى ما يبذل من جهود لتغيير القيم الاجتماعية التقليدية بقيم جديدة تنسجم ومقاييس العصر، فيعد التحديث نوعاً من أنواع التغير وأحد العوامل التي تؤدي إلى التنمية وتؤدي إليه التنمية، في حين تعتمد التنمية على أساس الجهد المنظم وإدارة سليمة لعملية التغيير سواء الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، أو القيمي نحو الأفضل لتكون "التنمية بمفهومها العام عملية واعية موجهة لصياغة بناء حضاري اجتماعي متكامل يؤدي هويته وذاتيته وإبداعه ... وتكون التنمية تخطيطاً وتوظيفاً أمثل لجهود الكل من أجل صالح الكل"[2].

وفي نفس السياق يرى الدكتور «محمد محمود الجوهري» التنمية بأنها: تنطوي على توظيف جهود الكل من اجل صالح الكل، خاصة تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التي حرمت في السابق من فرص النمو والتقدم وتعد التنمية المحلية "هدف شامل لعملية ديناميكية تحدث في المجتمع، وتتجلى مظاهرها في تلك السلسلة من المتغيرات البنائية الوظيفية التي تصيب مكونات المجتمع ... وذلك بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة للغالبية العظمى من أفراد المجتمع"[3].

ويعبر عنها الدكتور «لورينزو.ج.بليو» "على أنها مفهوم متعدد الأبعاد في طبيعته، لأنها تعبر عن تحسن الأنظمة المعقدة، سواء النظم الاجتماعية أو الاقتصادية كما أنها في الواقع الفعلي يمكن أن تحدث في أجزاء وبسرعات مختلفة، وتقودها القوى المختلفة، لتكون عملية تقوم على ممارسة متعددة الأبعاد في جوهرها"[4].

---

[1] – دحماني علي: **أنواع التنمية وأهميتها بالنسبة للمجتمعات خاصة المتخلفة**، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد17، الجزائر، 2010، ص100.

[2] – منى عطية خزام خليل: **التنمية الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية والمحلية**، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2012، ص18.

[3] – منال محمد عباس: **مرجع سابق**، ص180.

[4] – Lorenzo G: **Development Paradigms**, FOOD **and** AGRICULTURE ORGANIZATION OF THE UNITED NATIONS,p2. AND **Development**

ويشير دكتور «سمير نعيم» للتنمية على أنها تقوم على "مجموعة الوسائل والطرق المستخدمة لتوحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة من اجل تحسين النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمعات القومية والمحلية، ولتشارك هذه المجتمعات إيجابا في الحياة القومية ولتساهم في تقدم بلادها"[1].

وقد أشار الدكتور «حامد خالد» في كتابه "التنمية المستدامة" إلى مجالات التنمية المختلفة منها: الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، البشرية والتنمية الشاملة وصولا إلى مفهوم التنمية المستدامة معطيا لمحة تاريخية عن ظهور هذا المصطلح الحديث للتنمية والذي يمزج بين عناصر ثلاثة تتكامل في ما بينها ولا تتناقض حيث تراعي التنمية المستدامة القدرة على تلبية الحاجات الاجتماعية وتحقيق العدالة فيها عن طريق الفعالية الاقتصادية دون المساس بالمقدرات البيئية كرأسمال متجدد يحفظ حق الأجيال القادمة في حياة كريمة.

وبشكل عام فإنه يمكن القول أن التنمية تعد عملية مقصودة وهادفة، يتكامل فيها الجانب الاقتصادي والمادي مع الهيكل البشري، تسعى من خلالها المجتمعات إلى تحقيق أهدافها وفق ما يناسب إمكانياتها أي أن التنمية عملية ديناميكية مخططة تعتمد على التحكم في حجم ونوعية الموارد البشرية والمادية المتاحة لها واستغلالها لأقصى حد وفترة ممكنة بهدف خلق تغير اجتماعي واقتصادي يحقق الرفاهية للأفراد، "التنمية هي عملية تطوير تسمح لنا بفهم الجوانب النوعية للنمو، أي أنها الآثار الملموسة للنمو الناتج عن الإصلاح الاجتماعي"[2].

02- التنمية المحلية من منظور سوسيولوجي:

ويعد الاختلاف في التنظير لعملية التنمية اختلافا طبيعيا لما تمثله هذه التوجهات من مدارس اقتصادية، واجتماعية مختلفة باختلاف توجهات روادها واختلاف منطلقاتهم الفكرية، والأيديولوجية إلا أننا نسعى من خلال هذا الفصل إلى تسليط الضوء على المنظور السوسيولجي للتنمية المحلية كمقاربة نظرية لموضوع البحث والذي يمكن على ضوئه تفسير البيانات الميدانية وتحليلها بما يخدم أهداف البحث.

02-01- الاتجاه الكلاسيكي بين ماركس وفيبر:

يعبر الاتجاه الكلاسيكي في تفسير عملية التنمية عن الأصول الفلسفية والإيديولوجية الأولى بالإضافة إلى الدراسات التي انطلق منها علماء الاجتماع والاقتصاد في تفسيرهم للتنمية والتحديث خلال القرن التاسع عشر، وإن كان هناك الكثير من العلماء ممن ساهموا في إثراء التراث السوسيولوجي في التنظير لعملية التنمية إلا أننا سنتعرض لنظرية نيوكلاسيكية في هذا الاتجاه والتي يعتبر "ماكس فيبر" أهم روادها.

---

[1]- منال محمد عباس: **مرجع سابق**، ص179.

[2]- BELATTAF MATOUK: **économie du développement** ,office des publications universitaires pp 33-34.

ذهب «ماكس فيبر» من خلال تفسيره لعملية التنمية إلى أنها نتيجة العلاقة التبادلية بين الظواهر الاقتصادية والممارسة الدينية من خلال كتابه "الأخلاق البروتستانتية والرأسمالية" حيث يقر أن هناك علاقة بين الرأسمالية والبروتستانتية التي تقدس العمل وتعقلن التنشئة الاجتماعية، وقد ربط ما حققته الرأسمالية بالأخلاق الدينية البروتستانتية، معتبراً أنه هناك عملية تفاعل بين الظواهر الدينية والظواهر الاقتصادية وأن أي تفسير يتحيز لإحداهما هو تفسير خاطئ، بل يجب أن ترتكز عملية تفسير التنمية عن العلاقة التبادلية بين الظاهرة الدينية والظاهرة الاقتصادية، "والملاحظ أن فيبر لم يعالج الجوانب المختلفة للدين بوصفه ظاهرة اجتماعية، بل اكتفى بالأخلاقيات الاقتصادية للدين... لستة ديانات عالمية هي: الكنفوشية، الهندوسية، البوذية، اليهودية، المسيحية والإسلام... وأثرها على التنظيم الاقتصادي والحياة الاجتماعية للشعوب التي تنتمي لهذه الديانات"[1].

وقد ركز فيبر على الرأسمالية الغربية في دراساته وعلاقتها بالروح البروتستانتية والتي كانت جوهر الديانة في المجتمعات الغربية معتبراً أن التنظيم الرأسمالي لا يمكن تحقيقه من خلال أفراد كسالى، يتميزون بعدم الكفاءة والقدرة، إضافة إلى المعتقدات الخرافية، وأوضح فيبر أن روح الرأسمالية قد وجدت قبل ظهور الرأسمالية في حد ذاتها مستندا على ذلك في تحليل تاريخ بعض الدول التي تعتنق العقيدة البروتستانتية وقد ارجع الفضل في ظهور الرأسمالية وتطورها واعتبارها نموذجا للتنمية إلى العمل الشاق والمنظم والدافع الدائم لتحقيق الثروة المادية الناتج عن الارتباط والالتزام بالقيم البروتستانتية.

وقد اعتمد «فيبر» ومن قبله «ماركس» على الدور الإيديولوجي في تفسيرهما لظهور الرأسمالية، "إذ كان ماركس قد اعتقد أن الإيديولوجيا السائدة في المجتمع هي إيديولوجيا الطبقة الحاكمة، فلابد وان يترتب على ذلك أن ثقافة المجتمع الرأسمالي لا بد أن تمثل الرأسمالية ذاتها"[2]، (الرعية على دين ملوكهم)، ويرى ماركس أن الرأسمالية ناتجة عن النمط الرأسمالي للإنتاج، أي ملكية وسائل الإنتاج وقدرة الطبقة البرجوازية على التحكم في هذه الوسائل والسيطرة على طبقة البلوريتاريا واستغلالها، معتبرا أن هذا الطرح يعبر عن علاقة ذات اتجاه واحد، أي أن ماركس لم يبرز أهمية العلاقة التبادلية بين فئات المجتمع وإنما ركز على الصراع معتمدا على الفلسفة الهيجلية والتسليم بالمنطق الديالكتيكي في تحليله لواقع الرأسمالية وتطور المجتمع، ليقول ماركس بذلك أن الرأسمالية نتيجة لوفرة الإنتاج وملكية وسائله في المرحلة الإقطاعية، أي أن الإقطاعيين تحوّلوا إلى رأسماليين نتيجة صراعهم مع الطبقة الكادحة .

وإذا كان ماركس ينظر لعملية التنمية على أنها عملية ثورية تتضمن التحول في جميع الأبنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فضلا عن أساليب الحياة والقيم السائدة في المجتمع، فإنه كان واعياً إلى أن هذا التحديث

---

[1]- محمد محمود الجوهري: **مرجع سابق** ص227.

[2]- **المرجع نفسه، ص-ص** 231، 232.

يضمن صراعًا حادًا بين القوى الاجتماعية التي يكون التغير لصالحها والقوى الاجتماعية الأخرى التي لا يكون التغيير لصالحها ليكون الصراع عموديا بين البناء الفوقي والبناء التحتيي للمجتمع.

و«فيبر» على الرغم من "وصفه بماركس البرجوازي لاهتمامه بمعالجة نفس الظاهرة التي اهتم ماركس بمعالجتهما وهي نشأة النظام الرأسمالي الغربي بوصفه أسلوبا للتنمية إلا أنه لم يكن مستعدًا لتَقبُّل الفكر الماركسي وانطلاقا من وجهتي نظر مختلفتين في تفسير نشأة هذا النظام"[1]، وقد لاقى كتابه "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" قبولا واسعًا لدى الأوساط الغربية لتفنيده للفكر الماركسي، واتجاهه نحو المنحى الديني في تفسير ظهور الرأسمالية التي كانت تمثل حسبه النتيجة غير المقصودة للأخلاق الرشيدة للبروتستانتية الداعية للزهد، وكذلك من خلال تحليله لتعاليم "مارتن لوثر"، و"كالفن" التي يرى فيها أن روح الرأسمالية الحديثة تطابق روح البروتستانتية التي تهتم بتنشئة الفرد تنشئة عقلية، وتعطي المهن والحرف قيمة أخلاقية عالية إلى جانب تقديس العمل، وأن جمع المال بالطرق المسموح بها وفق القيم البروتستانتية عمل شريف ونشاطا ذكيا مرغوبا فيه.

والملاحظ من خلال ما ذهب إليه «ماكس فيبر» في تفسير الرأسمالية كنموذج للتحديث والتنمية ناتج في الواقع عن الخلفية الإيديولوجية لفيبر التي انطلق منها لتفسير الظاهرة الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالتغيّر في البنى الاقتصادية، والاجتماعية ومن خلال هذا التوجه في تفسير التنمية فإنه لا يمكن إغفال القيم الدينية في البناء الحضاري للمجتمعات واعتبارها دافعاً لإحداث التنمية والنمو وإيجاد دافعية إضافية للتطوير وتنمية المجتمعات، فعلم الاجتماع عند «فيبر» "يجب أن يهتم بدراسة أفعال الأفراد الموجهة لبعضهم البعض (أي دراسة الفعل الاجتماعي)، ويمكن النظر إلى هذه الأفعال على أنها مجموعة من الوسائل لتحقيق غايات محددة سواء كانت تلك الغايات ذات فوائد عملية أم أنها تسعى إلى تحقيق بعض القيم العليا أو إلى مزيج بينهما"[2].

02-02- نظرية التحديث:

سعت النظريات التطورية الحديثة إلى محاولة إعادة إحياء النظرية التطورية الكلاسيكية والاستفادة منها في دراسة الدول النامية، والبحث عن آليات نظرية تُساهم في دراسة التاريخ الإنساني بأكمله دون حصره في المجتمعات الغربية، وقد أكّد أغلب المنظّرين لهذا الاتجاه مثل «بارسونز» أن القيم والأعراف تؤثر في المجتمعات التقليدية والحديثة وفي أنظمتها الاقتصادية، والاجتماعية وهو ما سبقه إليه «فيبر» حيث يرى أن "التحول من العلاقات الاقتصادية المحدودة للمجتمع التقليدي إلى المؤسسات الاقتصادية التجديدية المعقدة للمجتمع

---

[1] – محمد محمود الجوهري: **المرجع السابق**، ص226.

[2] – إيان كريب: **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس**، ت محمد حسين غلوم، سلسلة كتب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،عدد 244، الكويت،1999، ص62.

الحديث يعتمد على تغيير مسبق في قيم، ومواقف وأعراف الناس"[1]، وسنحاول من خلال هذا العرض التوجه نحو التفسيرات البنائية الوظيفية للتنمية من خلال العنصرين التاليين:

02-02-1- الاتجاه التنموي الوظيفي (الأنماط المثالية للمؤشرات):

يعتمد هذا الاتجاه بدراسة المؤشرات الكمية والكيفية في تفسير عملية التحديث وفق مجموعة من الأسس التي ترتبط أساسًا بتحديد السمات والخصائص الأساسية للمجتمعات الغربية على اعتبارها نماذج مثالية للتنمية وفي مقابل هذا يتم تحديد السمات والخصائص الأساسية للدول النامية على اعتبارها محددات للتخلف ومن خلال هذا يمكن تصنيف هذه الخصائص وترتيبها تباعا لنموذجين يحتوي كل نموذج على عدد من المؤشرات الكمية والكيفية لتكون بذلك نموذجاً للتقدم وآخر للتخلف، وقد لخص «كيندلبرجر» الإجراءات التي يتبعها أصحاب هذا الاتجاه في قوله: "يمكننا عزل السمات النموذجية المثالية المعبرة عن التخلف، عن تلك المعبرة عن التقدم بحيث تتبقى لنا السمات التي هي بحاجة إلى تنمية والتي من اجلها يجب أن نخطط المشروعات"[2] .

وعلى اعتبار أن المؤشرات الكمية التي يعتمد عليها بعض أنصار هذا الاتجاه متعددة وقابلة للقياس بشكل يسمح بتصنيفها وتبويبها وفق بعض المؤشرات المتعلقة بالدخل الفردي والمستوى التعليمي... الخ، من المؤشرات الكمية هي المؤشرات الأساسية لقياس التنمية فقد ذهب البعض الآخر إلى المؤشرات النوعية، والتي ترتبط دراستها بـ: «تالكوت بارسونز»، وتلامذته أمثال «هوستلز» واللذان يعدان من أهم رواد اتجاه التحديث من خلال ما عرضه من تصور للعملية التطورية على اعتبارها تدعيم للقدرة التكيفية للمجتمع مع البيئة والتحكم فيها من خلال تمكن المجتمع كنسق من التكيف باستمرار مع المواقف والوظائف الجديدة، حيث ينظر إلى عملية التنمية على "اعتبارها عملية اكتساب خصائص أو سمات معينة يعتقد أنها خصائص للتنمية"[3]، ويتفق كل من «بارسونز» و«هوستلز» على أن التنمية هي عملية اكتساب أو فقدان سمات وخصائص معينة يعتقد أنها سمات للتنمية أو التخلف، وإذا كان «بارسونز» قد اعتمد على عمليات التباين، التكامل، والتعميم كعامل أساسي للتطوير والتنمية فقد حدد خمسة متغيرات نمطية "تكون بديلا عن النموذج المثالي عند فيبر... وهي العمومية مقابل الخصوصية، الأداء (الانجاز) مقابل النوعية (العزو)، التخصيص مقابل الانتشار، المصلحة الجماعية مقابل المصلحة الخاصة، الحياد الوجداني مقابل الوجدانية"[4].

---

[1]- منى عطية خزام خليلي: **مرجع سابق**، ص48.

[2]- محمد محمود الجوهري: **مرجع سابق**، ص-ص 235

[3]- إحسان حفظي: **مرجع سابق**، ص59.

[4]- محمد محمود الجوهري: **مرجع سابق**، ص-ص 239-240.

وحسب هذا الاتجاه فإن عملية التنمية، والتحديث تتمثل في سعي المجتمعات التقليدية إلى التحول إلى مجتمعات حديثة، عبر استبدال القيم التقليدية بقيم حديثة مبنية على التصور المنطقي، والعلمي، من خلال إتباع متغيرات نمطية حددها «هوستلز» في ثلاثة أنماط من الخمسة التي ذكرها «بارسونز»، وهي العمومية مقابل الخصوصية، الأداء (الانجاز) مقابل النوعية (العزو)، التخصيص مقابل الانتشار، والتي قد تكون كافية حسبه لإحداث التنمية والتي تتمثل في "اكتساب وإستيعاب المجتمعات المتخلفة أو النامية لمتغيرات النمط السائد في الدول المتقدمة والتخلي عن متغيرات النمط الشائعة فيها وأن هذه العملية هي – على وجه التحديد– نقطة بداية في إحداث التنمية"[1].

ويقصد بالعمومية مقابل الخصوصية أن يرتبط الأفراد ببعضهم من خلال الأدوار الاجتماعية، أكثر مما يربطهم من علاقات شخصية (عائلية أو صداقة...)، أما الأداء مقابل النوعية فهو الاهتمام بالانجاز وتحقيق أهداف معينة أكثر من الانتماء الطبقي أو الأسري للأفراد، وفي ما يتعلق بالتخصص مقابل الانتشار فيعود أن للأفراد ادوار متخصصة تعرف الأهداف على ضوئها ولا يمكن أن يكون لهم أدواراً منتشرة.

وعلى الرغم من تقديم هذا الاتجاه لرؤى جديدة لتحديث المجتمعات الإنسانية إلا أنها اعتمدت في بنائها على ثنائية المجتمع التقليدي، والمجتمع الحديث، وربط الأخير بالأول على اعتباره نموذجا لنتائج التغير الاجتماعي الناجم عن المتغيرات النمطية التي تمس البناء الاجتماعي الكلي أو الفرعي، ومن خلال متغيرات النمط التي يسعى «بارسونز» و«هوستلز» إلى جعلها معيارًا، أو مؤشرًا نحو التحديث والتنمية، وعلى اختلاف المراحل التي يراها كل علماء نظريات التحديث إلا أن الأساس في جل هذه النظريات افتراض أساسي مبني حول مبدأ تكامل البنى الاجتماعية، على اعتبار أن المجتمع نسق كلي يتألف من أنساق فرعية يقوم على مبدأ الاعتماد المتبادل بينها.

"وأن أي تغير يحدث في جزء من أجزاء المجتمع يصاحبه بالضرورة تغير مماثل في بقية الأجزاء وفي النظم الأخرى وفي المجتمع ككل"[2]، وعلى اختلاف الأنساق الاجتماعية يرى «بارسونز» أن لكل نسق مشاكله النوعية التي يتميز بها عن باقي الأنساق الفرعية الأخرى، "ولكي تستمر هذه الأنساق في البقاء وأداءها لدورها ضمن النسق الكلي لابد لها من توفر المتطلبات الوظيفية التالية"[3]:

- التكيف من خلال تأمين التسهيلات والوسائل الاقتصادية الضرورية لحياة أعضاء المجتمع.
- تحقيق الهدف بناءً على تحديد الأولويات بين أهداف المجتمع، والاستخدام الأمثل لموارد النسق من أجل تحقيق هذه الأهداف.

---

[1]– محمد محمود الجوهري: **مرجع سابق**: ص241.

[2]– طلعت إبراهيم لطفي، كمال عبد الحميد الزيات: **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، صp.71

[3]– **المرجع نفسه**، ص75.

- التكامل وهو التنسيق بين مختلف أجزاء النسق الاجتماعي والمحافظة على العلاقات الداخلية بين هذه الأجزاء.

- المحافظة على النمط وإدارة التوتر بأن يكون أعضاء المجتمع قادرين على خفض وإدارة التوترات الانفعالية التي يمكن أن تظهر بين الأعضاء خلال التفاعلات الاجتماعية اليومية.

وبشكل عام فإن «بارسونز» وآخرين يرون أن تطبيق الأنماط المثالية للمؤشرات النوعية التي تمّ تحديدها يمكن أن تُحدث تَغيُّرًا اجتماعيا بنائياً وظيفياً، تحقق من خلاله الشعوب النامية تقدماً بالالتزام بما تقدمه هذه الأنماط من نماذج اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، سياسية متطورة للشعوب المتقدمة.

02-02-2- الاتجاه التطوري المحدث:

يعد هذا الاتجاه إحياءً للنظرية التطورية الكلاسيكية التي ترى أن المجتمعات بشكل عام لابد لها من المرور على مجموعة من المراحل التي تنتقل بها من مجتمعات بدائية تقليدية متخلفة إلى مجتمعات حديثة متطورة متقدمة وتختلف عدد المراحل التي يراها كل من رواد هذا الاتجاه انطلاقا من تعيين مرحلتين أساسيتين اعتمادًا على التصنيفات الثنائية لكل من «تونيز» و«دوركايم»، وهي مرحلتا المجتمعات التقليدية، والمجتمعات الحديثة فيما يرى آخرون أن هناك ثلاث مراحل، فإضافةً إلى المرحلتين السابقتين هناك مرحلة وسيطة عبّر عنها «محمود الجوهري» بالمرحلة التطورية الثانية.

ومن أهم المساهمات في هذا الاتجاه ما قدمه المؤرخ والاقتصادي «والت وينمان روستو Walt Whitman Rostow » الذي حدد خمس مراحل لعملية النمو باعتباره تفاعلاً بين القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، منطلقا من أن العوامل الاقتصادية تعد سببا لبقية المتغيرات الاجتماعية والسياسية، وعمد «روستو» إلى تلخيص نظريته في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي" الذي طبع سنة 1965 "وقد استخدم المنهج التاريخي في تحليله لنظرية النمو كما كان الحال عند ماركس، والذي يرى أن آخر مرحلة من مراحل النمو هي بناء الرأسمالية فيبين بذلك انتماءه إلى المجتمع الرأسمالي" [1]، وإذا كانت المجتمعات يجب أن تمر بهذه المراحل لتعكس الإنجازات التي حققتها في مسيرة تقدمها فقد اتفق على هذه المراحل كل من الاقتصاديين، وكذا الاجتماعيين في تسميتها وترتيبها وقد كانت هذه المراحل كما يلي:

- مرحلة المجتمع التقليدي: وتتسم هذه المرحلة "بانخفاض مستوى الدخل الفردي وعدم القدرة على تطبيق التكنولوجيا والركود نتيجة انتشار التقاليد الجامدة التي تحول دون تحقيق الحراك الاجتماعي"[2].

---

[1] – خبابة عبد الله: **تطور نظريات واستراتجيات التنمية الاقتصادية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2014، ص67.

[2] – إحسان حفظي: **مرجع سابق**، ص60.

- مرحلة التهيؤ للانطلاق: وفيها يتجه المجتمع "إلى مرحلة انتقالية متجاوزا حالته التقليدية، ولابد من توافر ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة ليكون المجتمع مستعدا للانطلاق"[1].

- مرحلة الانطلاق: وهي المرحلة التي يتم فيها القضاء على كافة المعوقات والعقبات التي تقف في طريق النمو، "وتعد المرحلة الفاصلة في حياة المجتمعات الحديثة عندما تزول العوائق من طريق النمو الاقتصادي لاسيما من توسع القوى الفاعلة"[2].

- مرحلة النضج أو مرحلة الاندفاع نحو الاكتمال: وهي المرحلة التي يعرفها «روستو» "بأنها تلك المرحلة التي يؤكد فيها المجتمع قدرته على الحركة خارج نطاق الصناعات الأصلية التي دفعته للانطلاق"[3]، وتتميز هذه المرحلة بالحاجة إلى تصدير الفائض من النتاج وحدوث تغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية لتنتقل القيادة من أيدي الذين كوّنوا ثروات عن طريق ملكيتهم للمصانع إلى أيدي المديرين الأكفاء لتتغير بذلك أفكار الأفراد وتطلعاتهم ونظرتهم إلى الأمور.

- مرحلة الاستهلاك الوفير: وفي هذه المرحلة يرتفع الدخل الحقيقي للفرد ليصبح بذلك عدد كبير من الأفراد ممن يتمتعون بكثير من الحاجات الضرورية والكمالية ويتجه المجتمع نحو رفع مستوى الاستهلاك وتحسين الخدمات المقدمة مما ينتج عنه زيادة هائلة لسكان المناطق الحضرية، الشيء الذي يدفع بهذه المجتمعات إلى الاهتمام بتوفير إعتمادات طائلة للرفاهية الاجتماعية والتضامن الاجتماعي، "وقد تنبأ روست بمرحلة سادسة سميت بـ: مرحلة ما بعد الاستهلاك الوفير ظهرت بوادرها في الولايات المتحدة الأمريكية بتوسع الطبقة الغنية وازدياد احتياجاتها"[4].

يركّز مُنَظِّروا هذا الاتجاه على الطموح العملي للأفراد المرتبط باستثمار رأس المال وتراكمه، وأن على الدول النامية اقتباس خصائص الحداثة من الدول المتقدمة إذا ما أرادت تجاوز مرحلة التخلف، ويقول «ايزنستات Eizenstat »: "إن التحديث من الناحية التاريخية هو عملية التحول نحو تلك الأنماط من الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطورت في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية"[5]، كما سعى «روستو» إلى البرهنة على حقيقة أساسية مفادها أن نظريته تتقاطع مع نظرية كارل ماركس وتشابهها، لكنها أكثر شمولاً وواقعية وبشكل عام يمكن القول أن: اتجاه التحديث قد اعتمد على مجموعة من الأفكار يمكن إيجازها في اعتمادها على مبدأ

---

[1] – محمد الجوهري: **مرجع سابق**، ص252.

[2] – منى عطية خزام خليل: **مرجع سابق**، ص51.

[3] – محمد محمود الجوهري: **مرجع سابق**، 253.

[4] – خبابة عبد الله: **مرجع سابق**، ص69.

[5] – منى عطية خزام: **مرجع سابق**، ص-ص 52-53.

المرحلية التي تمر بها المجتمعات التقليدية في طريق التنمية، كما ركزت على الأهمية البالغة للجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والسيكولوجية في التنمية بناء على أنظمة القيم والدوافع الفردية للعمل وتراكم رأس المال، بالإضافة إلى الوصول استمرارية التنمية حتى بلوغ مرحلة الاستهلاك الجماعي عالي المستوى كما أنها تنفي مرحلة التدهور أو العودة إلى نقطة البداية بعد هذه المرحلة.

وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت لنظريات التحديث بشكل عام ونظرية الأنماط المثالية والاتجاه التطوري المحدث بشكل خاص إلا أن هذه النظريات لا زالت تعد من "أكثر الاتجاهات النظرية في دراسة الدول النامية"[1]، ويقول «توماس كوهن»: "إن نماذجنا تحدد شكل العالم، فهي مصدر التساؤلات التي نثيرها والمشاهدات التي نقوم بها، والأهمية التي نوليها لهذه المشاهدات، ومع تغير نماذجنا يتغير العالم من حولنا"[2].

2^{0}-03- نظرية التنمية المستقلة (الذاتية):

يعد المفكر «كارل بولاني» أحد أهم العلماء الأساسيين الذين حاولوا منذ بدايات القرن العشرين التنبؤ بما سيجري من تحولات اقتصادية قد تغير من التوجهات العالمية سواء الاقتصادية أو السياسية منها بالإضافة إلى ما ينتج عنها من تحولات اجتماعية متأثرة بالتحولات السابقة، وإذا كان الفكر الماركسي مبني على أساس أن التغير يتوقف على الصراع الدائم بين درجة تطور قوى الإنتاج من جهة، وعلاقات الإنتاج من جهة أخرى فإن ما يمثل طبقة علاقات الإنتاج وهي البلوريتاريا هي التي ستكون الوسيلة الحتمية للتطور والنمو الاقتصادي والاجتماعي.

فإن الفكر الماركسي الكلاسيكي وأفكار «كارل بولاني» المنشورة في كتابه "التحول العظيم" قد أعطت نقطة انطلاق جديدة في الفكر الاجتماعي والاقتصادي المبني على تطوير الذات وخلق الفرص والتي عبر عنها المفكر الاقتصادي السياسي الماركسي «بول باران» في كتابه "الاقتصاد السياسي للنمو" التي أقرّ فيها أن التحول الاقتصادي للمجتمع ما هو إلا نتيجة واحدة من مجموعة من النتائج للتطور الاجتماعي والسياسي، ليعطي بذلك الارتباط الواضح بين التغيير الذاتي للمجتمعات وما باقي مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية.

ويذهب «فرانك باركن» إلى "أنه لا يمكن أن نتوقع من البلاد المتخلفة أن تكرر مراحل النمو الاقتصادي التى مرت بها المجتمعات الحديثة المتقدمة، التي نشأ تطورها الرأسمالي الكلاسيكي من مجتمع ما قبل الرأسمالية

[1]- محمد محمود الجوهري: **مرجع سابق**، ص235 .

[2]- منى عطية خزام خليل: **مرجع سابق**، ص53.

والإقطاعية، لأن توقعنا هذا يناقض الحقيقة ويتعدى كل الإمكانيات الواقعية من الناحية النظرية"[1] ليعطى تصوراً بأن المجتمعات الرأسمالية إنما تطورت نتيجة تحررها من الأنظمة الإقطاعية بما حدث من صراع بين الطبقة العاملة والإقطاعيين وأن تراكم رأس المال وحده لا يعني تنمية، إذا لم تكن هناك إستراتيجية لتعبئة الطبقة المحرومة من اجل مقاومة مظاهر الاستغلال، "إذْ أن المجتمعات التي تحكمها قوى معادية للاعتماد على الذات لا يمكنها أن تصبح معتمدة على ذاتها إلا من خلال نضالها للتخلص من علاقة التبعية"[2]، فالتنمية والتخلف يعبران عن النتيجة الحتمية للتناقض الداخلي في النسق الرأسمالي العالمي وتعد التنمية الاقتصادية، والتخلف حالات علائقية كل منهما مرتبط بالآخر على الرغم من الناحية البنائية المختلفة.

وقد انقسم رواد هذا الاتجاه على أنفسهم حيث يؤيد بعضهم إمكانية التطور الرأسمالي في أحداث التنمية، في حين يرى البعض الآخر التوجه نحو التطور اللارأسمالي وعلى الرغم من هذا الاختلاف إلا أن روادها يتفقون على أن التنمية المستقلة "تتمثل في اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفراده الخاصة، مع إعطاء الأولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدات الإنتاجية وبناء قاعدة علمية وتقنية محلية بكل مقتضياتها"[3] لنخلص إلى نتيجة مؤداها أن التنمية في العالم الثالث لا يمكن أن تتم باستنساخ التجربة الغربية كنموذج على العالم الثالث إتباعه أو تقليده، كما يعتقد بعض رواد هذه النظرية أن بعض مشاكل التنمية في الدول النامية ما هي إلا نتيجة إدخال تكنولوجيا غير ملائمة، بالإضافة إلى ما ترتب عن مظاهر العولمة من تغير في القيم والعادات، والتقاليد التي لا تتوافق والطبيعة الاجتماعية لهذه الدول، مما استوجب إيجاد تكنولوجيا بديلة، وقد حدد «شوماخر Schumacher » أهم سمات التكنولوجيا البديلة مبرزاً إيّاها في ما يلي [4]:

- العمل يجب أن يكون في المناطق التي يعيش فيها الناس.
- يجب ألا يتطلب العمل رأس مال كبير ولا واردات باهظة التكاليف لتشغيله.
- أن تكون طرق الإنتاج بسيطة ولا تدعو إلى مهارات عالية.
- يجب أن يحاول الإنتاج الاعتماد على الموارد المحلية وان يكون للاستعمال المحلي.

وقد توجه أصحاب نظرية التنمية الذاتية (المستقلة) إلى أن نجاح عملية التنمية هو مرهون بما يتم داخل المجتمعات من إصلاحات سياسية واجتماعية وإدارية، وهو ما أصبح يطلق عليه مصطلح "الحكم الرشيد".

---

[1]- ثروت محمد شلبي: **برامج دراسة المجتمع -تنمية إجتماعية-**، كلية الآداب جامعة بنها، مصر، ص64.

[2]- إحسان حفظي: **مرجع سابق**، ص74.

[3]- منى عطية خزام خليل: **مرجع سابق**، ص59.

[4]- المرجع نفسه ، ص-ص 60-61.

03- أبعاد التنمية ومقوماتها: على غرار كل الظواهر التي يمكن دراساتها فإن للتنمية مؤشرات يمكن من خلالها التعرف على أبعادها ومحاولة دراسة العلاقات التي تجمع بينها من أجل التحكم فيها أو معرفة أسبابها إن كانت الدراسة تجريبية أو وصفية، أو التبوء بما ستؤول إليه إن كانت الدراسة استشرافية، وعلى الرغم من أهمية مختلف أبعاد التنمية لارتباط أبعادها بتلبية الحاجات الإنسانية والاجتماعية بيولوجية كانت أو سيكولوجية، إلا أننا سنحاول من خلال هذه الدراسة التركيز على أهم الجوانب الأساسية التي اعتمدنا عليها في بناء الموضوع المدروس على اعتبار أن هذه الأبعاد لا بد لها أن تراعي جملة من المقومات التي يمكن أن تستفيد منها وهو ما يمكن أن نتعرف عليه ضمن عرضنا، وفي هذا الإطار فإننا سنحاول التركيز على أهم الأبعاد التي يراها الباحث أكثر أهمية لبناء التنمية المحلية المرجوة لدى المجتمع المحلي والتي نذكرها كما يلي:

03-01- البعد الاجتماعي: يعد البعد الاجتماعي من أهم ما يمكن أن تبني عملية التنمية عليه فهي تعتبر الإنسان جوهر لها وهدفا في نفس الوقت، ويهتم هذا البعد بتقديم الرعاية الاجتماعية للفئات الفقيرة وتحسين مختلف المستويات والظروف المعيشية من صحة وتعليم، وأمن، ظروف معيشية، فيكون بذلك البعد الاجتماعي انعكاسا لعملية التنمية الاجتماعية وهدفا لها، فمن خلال ما يراعيه البعد الاجتماعي للتنمية "يجعل منه حجر الزاوية في توفير الحياة الاجتماعية المتطورة والتي من شأنها أن تدمج كل طاقات المجتمع لتطوير الثروة وزيادة القيمة المضافة"[1].

أي أن البعد الاجتماعي في التنمية هو ما يشكل قاعدة لإنطلاق التنمية المحلية نحو مختلف الأبعاد الأخرى فلا يمكن أن يستقيم اقتصاد في ظل المعطيات المعاصرة يقوده أفراد ذوو مستويات تعليمية محدودة أو في ظل بيئة حضرية أو ريفية لا تتوفر على أدنى مقومات الحياة من شبكات المياه والطرق والكهرباء والهاتف وشبكات التطهير، كما لا يمكن إحداث تنمية اقتصادية أو سياسية في وجود فئات اجتماعية مهمشة لا زالت تكافح من أجل لقمة العيش ما لم يكن هناك مشاركة حقيقة لمختلف هذه الفئات في شغل وظائف تتناسب ومستوياتهم التعليمية تبوؤهم لتقلد مناصب قيادية في المجتمع المحلي، ويمكن أن نلخص أهم مقومات هذا البعد وأهدافه في النقاط التالية[2]:

---

[1]- أحمد غربي، **أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، عدد 04، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، أكتوبر، 2010، ص49

[2]- للمزيد أنظر :

- منى عطية خزام **مرجع سابق**، ص-ص 29-31

- حسين رشوان: **مفهوم وأهمية التنمية ومجالاتها**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2018، ص-ص 95-112.

- رشيد زرواتي: **التنمية بين الميادين (النظريات والنماذج)**، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2017، ص-ص 67-102.

- تحسين المستويات التعليمية لمختلف الفئات الاجتماعية وتطوير مهارتها وقدراتها المهنية، وتؤثر المستويات المعرفية على الاتجاهات والقيم والمشاعر وتعكس لدى الأفراد الميل للخبرات الجديدة والانفتاح للابتكار والتغيير.

- تحسين الرعاية الصحية عبر توفير الإمكانيات الصحية اللازمة لسد احتياجات السكان الصحية.

- زيادة الدخل الفردي وتقليص معدلات البطالة التي قد يؤدي انتشارها إلى ظهور جملة من الآفات والمشاكل الاجتماعية التي قد تكون عائقا أمام التنمية المحلية على غرار الانحرافات السلوكية وتبديد مورد بشري يمكن استثماره بشكل فاعل في عملية التنمية.

- تحسين ظروف المعيشية عبر توفير السكن اللائق، تجديد وصيانة شبكات الطرقات، الكهرباء، الماء الغاز، الصرف الصحي، الهاتف، وغيرها من المنشئات الارتكازية، والتي بدورها تكون محفزا للاستثمار المحلي والوطني.

- زيادة المرافق الجوارية الاجتماعية، الإدارية، والخدمية لزيادة تنوع الأنشطة المهنية والحرفية وخلق فرص أكثر للعمل، وكذلك تلبية الحاجات المحلية وتقليص الاعتماد على الأخر، وتحسين مستوى الرعاية والتكفل الاجتماعي بمختلف الفئات الهشة والفقيرة خاصة المرضى المزمنين، وذوي الاحتياجات الخاصة ومحاولة إدماجهم كأفراد فاعلين في المجتمع المحلي.

- زيادة الفضاءات الثقافية والترفيهية للتعبير عن الذات والتواصل مع الآخرين يساهم في بلورة وعي عام يساهم في تعزيز التماسك الاجتماعي والشعور بالانتماء ويساعد على التكيف والاندماج مع باقي الفئات الاجتماعية الأخرى.

- إدماج مختلف الفئات غير الفاعلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية عن طريق إعادة التأهيل العلمي والمهني والاجتماعي لزيادة الموارد البشرية وتقليص الإنفاق على مثل هذه الفئات.

ومما سبق يمكن القول أن البعد الاجتماعي للتنمية "يهدف إلى تقديم الرعاية والخدمات، والعمل على معالجة المشكلات الاجتماعية، وعلى استثارة أبناء المجتمعات المحلية وخلق الرغبة لديهم في علاج مشكلاتهم وتحسين أوضاعهم"[1]، وهو ما يجعل من التنمية الاجتماعية أساسا محركا لمختلف مستويات التنمية المحلية الأخرى على عكس ما قد يذهب إليه الكثيرون من أن تحسين مؤشرات البعد الاقتصادي للتنمية يجعل منه الأهم في التنمية المحلية، وعلى الرغم من أهمية هذا الأخير إلا أنه لا يمكن أن تقوم تنمية اقتصادية حقيقية في ظل مورد بشري غير سليم فكريا وجسديا بالإضافة إلى بيئة غير مؤهلة للعيش الكريم ناهيك عن الاستثمار الاقتصادي والاجتماعي.

[1] – خالد حامد: **التنمية المستدامة**: دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2014، ص10.

03-02- البعد الاقتصادي: يشكل البعد الاقتصادي للتنمية المحلية أحد أهم الروافد الأساسية التي يمكن من خلالها التطلع إلى مستويات تنمية حقيقة، إن تم الاستثمار في هذا البعد والتخطيط له عن طريق وضع الاستراتيجيات الملائمة، واستثمار الموارد المادية والبشرية بشكل عقلاني يتيح الفرص للتوزيع المثالي للثروة والمشاريع الاستثمارية وكذلك توفير فرص العمل المناسبة لطبيعة الفئات العاملة داخل البيئة المحلية، بالإضافة إلى التسيير المالي الملائم، وفقا لتحديد الأولويات وبشكل تنازلي من المهم إلى الأقل أهمية حتى يتمكن المسير من الانتقال السلس والتفوق على المصاعب الاقتصادية التي يمكن أن تساهم في عرقلة التنمية الاقتصادية التي تعد أحد أبعاد التنمية المحلية، ويمكن أن نذكر أهم مقومات هذا البعد في ما يلي:

03-02-1- زيادة الإنتاج[1]: يعتبر الإنتاج أحد أهم محركات التنمية الاقتصادية فهو وان كان عبارة عن مخرجات العملية الصناعية أو العمل بحد ذاته كالحرف وغيرها، انطلاقا من وجود المنتج في شكله الأولي (الطبيعي) أو كمواد أولية إلى غاية ظهوره بصورته الأخيرة، إلا أن الإنتاج يلعب دورا مهماً في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية على اعتبار أن المراحل التي يمر بها المنتج والذي يعد "حصيلة النشاط الإنساني الهادف لتكييف الموارد الطبيعية حسب الحاجات البشرية"[2]، فإذا كان الإنتاج لا بد له من توفر مواد أولية.

فلابد من توفر يد عاملة قادرة على استخراج أو توفير المادة الأولية بالإضافة إلى عملية التحويل أو الرعاية التي يمكن أن تكون هي بحد ذاتها موضوع العمل، في ظل توفر المورد البشري المناسب، مما يستدعي مراعاة جودة المنتج وسعره ليساهم بحركة تجارية تكسر الاحتكار وتوازن السوق المحلية طبقا لقانون العرض والطلب بالإضافة إلى زيادة المنافسة من ناحية الجودة والسعر الذي يمكن أن يكون أحد أهم المؤشرات على توفر مختلف المنتجات بجودة مقبولة إن لم تكن عالية وبأثمان تتماشى والسوق المحلي، فالإنتاج هو حصيلة لجملة من العمليات يتم بموجبها تحول الموارد الأولية إلى مواد استهلاكية يستفيد منها المجتمع ويتحقق للقائمين بعملية الإنتاج عائد مادي يساعدهم على تغطية حاجياتهم وتطوير عملياتهم الإنتاجية.

وان كانت زيادة الإنتاج ووفرته يمكن أن تنعكس إيجابا على المجتمع بما يمكن أن تحققه الحركة التجارية داخل الأسواق المحلية من اكتفاء ذاتي والقضاء على الندرة والمضاربة، فإنه لا يخفى استفادة مؤسسات الجباية

---

[1] – انظر:

– خبابة عبد الله: **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2014، ص-ص 22-29.

– خالد حامد: **التنمية المستدامة** : مرجع سابق، ص-ص 10-15.

– محمد عبد العزيز عجيمة وآخرون: **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**،الدار الجامعية،الاسكندرية، 2011، ص-ص 76-86.

– رشيد زرواتي: **مرجع سابق**، ص-ص 110-118.

– مالك بن نبي: سلسلة مشكلات الحضارة، **المسلم في عالم الاقتصاد**، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 1، 2012، ص-ص 67- 97.

[2] – عبد الله ساقور، مرجع سابق، ص18.

للدولة، التي قد تستغل مداخيلها في مختلف مجالات التنمية الأخرى فإن زيادة الإنتاج هي المؤشر الأول على استثمار المورد البشري لأنه الأصل في العملية الإنتاجية بالإضافة إلى الاستثمار المادي لمختلف الموارد الأخرى.

03-02-2- الادخار: يعد الادخار احد المفاهيم الاقتصادية المعروفة منذ بدء الفكر الاقتصادي، وقد عرفه شوم بيتر "بأنه تجنيب جزء من الدخل بقصد الاستهلاك أو الاستثمار في المستقبل، ويعرفه «ماريو Mario » ماريني بأنه ناتج النشاط الاقتصادي الذي لا يستهلك، بل يوجه بطريقة تجعل له في المستقبل قدرة أكبر على إشباع الحاجات"[1]. والادخار، وبذلك فهو عملية أو ظاهرة اقتصادية يعبر عن الفرق بين الدخل والاستهلاك واللذان يرتبطان ارتباط مباشر بالعملية الإنتاجية، فيتشكل الفائض الناتج عن استهلاك المداخيل مقابل سد الاحتياجات سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات سواء كانت هيئات خاصة أو رسمية.

ويكون الادخار مطلب من أجل وضع استراتيجيات وخطط لتحقيق جملة من الأهداف اقتصادية أو اجتماعية، التي يسعى المجتمع أو الفرد إلى تحقيقها عن طريق ترشيد النفقات ووضع خطط ملائمة لإنفاقه بما يسمح إما بسد حاجات مستقبلية أو بتحقيق التنمية على المستوى المحلي والوطني، "بمعنى أن فرص الاستثمار في دولة ما تتحدد بقدرتها على الادخار المحلي، إضافة إلى تدفق رؤوس الأموال من الخارج"[2].

وتنقسم طبيعة الادخار إلى قسمين أساسيين هما ادخار القطاع العائلي، وادخار القطاع العام، ويمكن أن يوظفا على حد سواء في التنمية المحلية على المستوى العمومي أو الخاص، إلا أن «بول بران» يميّز بين ثلاثة أنواع من الادخار أو الفائض "فائض فعلي، فائض محتمل، فائض مخطط"، في حين قدم «شارل بيتنهايم» تقسيما آخر للفائض حصره في ثلاث أنواع هي الفائض الاقتصادي الجاري، الفائض الاقتصادي المتاح، الفائض الاقتصادي المستخدم في التنمية[3] .

وبعيد عن القوانين والدوال التي تقوم بحساب مختلف الأنواع من الادخار إلا أنها جميعا تسعى إلى حصر وتحديد أهمية الادخار أو الفائض ووضع الخطط والاستراتيجيات المناسبة لتوظيفه واستغلاله، فإذا كان باران "يرى أن الفائض الاقتصادي يمكن أن يستهلك ويمكن أن يستثمر ويمكن أن يبدد"[4]، فإن هناك أنواع من المدخرات لا تكون فاعلة في البعد الاقتصادي للتنمية، مثل "تعود كثير من الناس اختزان أموالهم في الذهب والمجوهرات

---

[1]- حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، لأردن، 2006.

[2]- محمد عبد العزيز عجيمة وآخرون: **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص228.

[3]- عبد الزهرة فيصل يونس: **فلسفة التنمية واستراتيجياتها في الفكر الاقتصادي**، دار امجد للنشر والتوزيع، ط01،عمان، الأردن، 2016، ص-ص 134-136.

[4]- **المرجع السابق**، ص-ص 134-136.

والعقارات وهذا في الحقيقة حرم السوق من أموال هائلة كان بإمكانها أن توفر ملايين فرص العمل"[1]، وبالتالي فإن الادخار غير المدروس وغير المخطط لاستغلاله بالشكل الأمثل قد لا يفيد في التنمية المحلية سواء الاقتصادية منها أو الاجتماعية.

03-02-3- الاستثمار: هو أحد الآليات الاقتصادية في زيادة الثروة وتحسين الدخل الفردي والقومي على اعتبار أنه قيام شخص طبيعي أو معنوي بتوظيف موارده المادية (المالية) أو موارده البشرية (جهده) وخبراته في تنفيذ مشاريع اقتصادية بشكل فردي أو جماعي، وذات طابع عمومي أو خاص، لزيادة ثروته عبر تقديم منتجات أو خدمات تكون موجهة في شكل سلع للمستهلك، وقد تتساوى أهمية الاستثمار المالي مع الاستثمار في المورد البشري بل قد تفوق أهمية هذا الأخير عن الأول على اعتبار أن العمل أو الجهد البشري هو أساس عملية الإنتاج التي يمكن أن تعطي القيمة المضافة وتحقق الفائض في الإنتاج الذي يتحول إلى قيمة اقتصادية عن طريق المبدلات التجارية.

ويعد الرأسمال الاجتماعي أحد مقومات الاستثمار المحلي، حيث "يجب أن تتضمن النهضة الاقتصادية الجانب التربوي الذي يجعل من الإنسان القيمة الاقتصادية الأولى ...، وتجدر هنا الملاحظة بأن برامج الاستثمار في البلاد الإسلامية لا زالت بعيدة عن وضع الإنسان في هذه الرتبة"[2]، ويذهب المفكر مالك بن نبي إلى أن التخطيط للاستثمار على الأسس الرأسمالية هو في الحقيقة هدر للموارد المالية ما لم يتم تفعيل المورد البشري وفقا لخطط تستثمر في هذا الأخير حتى يقوم بالدور الفاعل له في تنمية الموارد المالية والاقتصادية الأخرى وان ما دون ذلك مستحيل حيث يقول "إن إطعام سائر الأفواه وتشغيل السواعد كافة في بلد متخلف ليس إلا وهما، إذا ما فكر هذا البلد في استثماره على أساس مالي، أما إذا فكر على أساس ماركسي فإنه مجرد أمنية حلوة"[3]، وبين هذا وذاك فإن مالك بن نبي إذ يعطي أمثلة على التجربة الصينية والألمانية[4] .

بالإضافة إلى التجربة التي قام بها العالم "شاخت" في اندونيسيا فإنما يراعي جملة من الخصوصيات التي تنفرد بها هذه المجتمعات عن بعضها، فهي وان استثمرت في نفس المورد، وهو المورد البشري إلا أن خصوصية كل الطبيعة الاجتماعية لكل مورد جعلت من طرق الاستثمار فيه تختلف، وهو ما فسره بعدم نجاح نموذج التجربة الألمانية على المجتمع الاندونيسي.

1- عبد الكريم بكار: **مرجع سابق**، ص332.

2- مالك بن نبي: **المسلم في عالم الاقتصاد**، **مرجع سابق**، ص77.

3- مالك بن نبي: سلسلة مشكلات الحضارة -**بين الرشاد والتيه** -، دار الفكر للنشر والتوزيع، دمشق، ط6، 2006، ص171.

4- انظر :مالك بن نبي :**المسلم في عالم الاقتصاد**، ص- ص 73-78.

ومن خلال هذا فإن أهم مقومات الاستثمار هي في الأصل البيئة الاجتماعية التي يمكن أن تستفيد وتثمن المقوم الاقتصادي للاستثمار المتمثل في الموارد الطبيعية والمالية، كما يمكنها كذلك أن تبدد هذه الموارد وتستنزفها لتصير إلى فقر وحرمان وتخلف نتيجة الممارسات التي يقوم بها المورد البشري المسؤول والمسير لعملية التنمية.

03-03- البعد السياسي: إن الحديث عن الأبعاد السابقة للتنمية يقودنا مباشرة إلى احد أهم إبعادها الأخرى وهو البعد السياسي الذي لا يمكن من دونه إحداث تنمية حقيقية على اعتبار أن كلا البعدين السابقين للتنمية مرتبطين ارتباطا وثيقا ببعدها السياسي، حيث يعد الفاعلون في هذا البعد هم من يضع جملة القوانين ويحددون الآليات والممارسات إلى جانب اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية عموما، وفي هذا السياق فقد لا تستطيع المجتمعات أن تسير بخطى ثابتة نحو التنمية ما لم يكن لديها نظام سياسي قوي ومتمتعا بالشرعية القانونية والاجتماعية إلى جانب القدرة على اتخاذ القرارات الفاعلة وتحديد الآليات المناسبة لتحقيق التنمية، وهم من يحددون السياسات التنموية لمجتمعاتهم ووفقا للمتغيرات المحلية والإقليمية. وعلى الرغم من تباين بعض التعاريف المتعلقة بالتنمية السياسية لدى المختصين في العلوم السياسية إلا أنه أهم ما يمكن الإشارة إليه هو اعتبارها "مطلبا أولا للتنمية الاقتصادية حيث أن الأوضاع الاجتماعية والسياسية تلعب دورا حاسما في تسيير أو تعويق عملية نمو الدخل الوطني"[1].

ويركز بعض الباحثين في هذا البعد على "العلاقات الاجتماعية والروابط السياسية في المجتمع، العلاقات بين الناس والعلاقات بين المؤسسات الحكومية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومنهم من ركز على بنية الأجهزة والهياكل السياسية وطبيعتها ومكانتها في الدولة"[2]، وفي كلا الحالتين يشغل البعد السياسي للتنمية أو التنمية السياسية اهتمام الكثير من الهيئات الدولية والدارسين في مجال التنمية عموما، ويمكن أن نلخص أهم مقومات هذا البعد في ما يلي:

03-03-1- المشاركة السياسية: تعد المشاركة السياسية أهم المقومات للتنمية السياسية فهي الممارسة التي يمكن من خلالها الأفراد داخل المجتمع المحلي من التعبير عن احتياجاتهم وتوظيف إمكاناتهم بما يتناسب وخصوصية مجتمعاتهم لتنميتها في ظل الالتزام بالإطار العام للخطط والبرامج الوطنية، وتعد المشاركة "العصب الحيوي للممارسة الديمقراطية وقوامها الأساس، والتعبير العملي الصريح لسيادة قيم الحرية والعدالة والمساواة في المجتمع، كما أنها تعد مؤشرا قوي للدلالة على مدى تطور أو تخلف المجتمع السياسي، وما يعنيه ذلك

[1] – نور الدين زمام: **القوى السياسية والتنمية دراسة في علم الاجتماع السياسي** ،مرجع سابق، ص194.

[2] – محمد غربي وآخرون: **مرجع سابق**، ص73.

من ارتباط وثيق بينها وبين جهود التنمية بصفة عامة والتنمية السياسية على وجه التحديد"[1]، فهي بذلك تشكل رافدا مهما على اعتبارها "عملية اجتماعية سياسية، يلعب من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة في وضع وصياغة الأهداف العامة للمجتمع وكذلك إيجاد أفضل الوسائل لتحقيق وانجاز هذه الأهداف"[2].

ويقوم الأفراد بدورهم في الحياة السياسية من خلال جملة من الممارسات التي تمكنهم من اختيار ممثليهم في المجالس المنتخبة والتعبير عن أفكارهم وتوجهاتهم بالانتماء إلى مختلف الأطياف السياسية والحزبية ولم لا الترشح للمناصب العامة وتولي المناصب القيادية، إلا أنه وعلى الرغم من ما تعكسه المشاركة السياسية من فرص للتدرج في سلم القيادة الاجتماعية والسياسية إلا أنها قد لا تكتسي ذات الأهمية لدى مختلف فئات المجتمع، حيث يمكن أن تلاقي عزوفا لاسيما في ظل بعض الممارسات الصورية لمظاهر التعددية والمشاركة السياسية التي قد يفقد الأفراد بسببها ثقتهم بنظامهم السياسي، القانوني، وحتى الاجتماعي إذ "يفقد الفرد الشعور بالانتماء للمجتمع... أو كأن يرى بأن العمل السياسي لا جدوى منه وأنّ نتائجه غير مؤكدة أو غير مفيدة للمجتمع كان يرى في الانتخابات مجرد سيناريو أو ديكور لا طائل من ورائه"[3].

وعلى الرغم من هذا إلا أن المشاركة الفاعلة والواعية هي الوسيلة الأساسية للتعبير عن الذات والاحتياجات الفردية والجماعية وهي الآلية المثلى التي يمكن من خلالها للمجتمع المحلي اختيار نخبه الحاكمة التي تمثله والتي تسهر على تحقيق آماله وتطلعاته في مجال التنمية، عن طريق الانخراط في العمل السياسي والنشاط ضمن مؤسسات المجتمع المدني والمشاركة في المنابر والتظاهرات العامة مع التقييد بالأهداف العامة للمجتمع المحلي الذي تسعى لتمثيله في كل المحافل والأنشطة سالفة الذكر.

03-03-2- الديمقراطية: تجتهد جميع الحكومات في مختلف دول العالم على إضفاء الطابع الديمقراطي على أنظمتها السياسية وشرعية وصولها إلى سدة الحكم إلا أنه عند الخوض في هذا المفهوم بعمق نجد أنه لا يمكن تحديده بشكل واضح حيث تعددت صور الديمقراطية في هذه الأنظمة ممارستها للأساليب العملية لتحقيقها، إلا أنه يمكننا أن نميز بين جملة من صور الديمقراطية نذكرها من أهمها[4]:

---

[1]- مولود زايد الطبيب: **علم الاجتماع السياسي**، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ط1، 2007، ص85.

[2]- منصور مرقومة: **مرجع سابق**، ص64.

[3]- منصور مرقومة: **المرجع السابق، ص**65.

[4]- أحمد وهبان: **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث**، كتب عربية للنشر والتوزيع الالكتروني، ص-ص 160-182. http://www.kotobarabia.com/

أ .**الديمقراطية المباشرة**: وقد اختلفت بعض الممارسات لمفهوم الديمقراطية المباشرة بين المشاركة الشعبية المباشرة في اتخاذ القرار والأخذ بمقاليد الحكم عن طريق المجالس الشعبية العامة لكافة أفراد المجتمع "والمشاركة التي يكون فيها الناس قادرين على المساهمة في اتخاذ القرار من خلال الإدلاء بأصواتهم أو التصويت بشكل مباشر عن قضية أو مشكلة تهم مصالحهم"[1] حيث بدا هذا المفهوم أكثر وضوحا عند الإغريق وفي بعض المقاطعات السويسرية الحديثة بشكل نسبي "حيث أن الناس يجتمعون في فترات متباعدة ويفوضون بعضا منهم في بعض الأمور وفي تنفيذ القرارات أو الإشراف على تنفيذها، الأمر الذي يبتعد بنظام الحكم في هذه المقاطعات عن الديمقراطية المباشرة ويقترب من الديمقراطية النيابية"[2].

وفي هذا الصدد فإن "الديمقراطية المباشرة هي الأسلوب المثالي الذي ليس محل نقاش أو خلاف في حالة تحققه واقعيا، وبما أن الشعب مهما كان عدده يستحيل جمعه دفعة واحدة ليناقش ويتدارس ويقرر سياسته، لذا انصرفت الأمم عن الديمقراطية المباشرة وبقيت مجرد فكرة طوباوية بعيدة عن دنيا الواقع وقد استعيض عنها بنظريات حكم عديدة كالمجالس النيابية والتكتلات الحزبية"[3]، وتبقى فرص تجسيد الديمقراطية المباشرة ممكنة داخل المجتمعات المحلية خاصة الصغيرة منها إذ إن "أفضل مكان تستطيع أن تعمل فيه الديمقراطية المباشرة فهو بين الجماعات الصغيرة والمجتمعات المحلية التي تكون سهلة على كل فرد بالحصول على معلومات والإدلاء برأيه"[4].

ب .**الديمقراطية غير المباشرة** : ويطلق عليها أيضا الديمقراطية النيابية أو التمثيلية، وهو ما تعكسه غالبية الأنظمة في دول العالم على اختلاف أساليب الحكم فيها ديمقراطية كانت أو جمهورية أو حتى ملكية، وتعني "أفرادا معينين منتخبين من قبل أبناء المجتمع المحلي ليكونوا ممثلين لهم في تجمعات كبرى مثل البرلمان أو المجالس الإقليمية، إذ يستطيع هؤلاء الممثلون أن يتخذوا قرارات نيابية عن الأفراد (الناخبين) الذين صوتوا لهم"[5].

ويكون بموجب هذا التفويض – من طرف أفراد المجتمع للنخب الحاكمة والممثلة في أعضاء المجالس الشعبية أو الهيئات السياسية الأخرى– حق التشريع والتنفيذ والرقابة باسمهم فهم لا يتولون ممارسة السلطة بشكل مباشر وإنما توكل إلى أشخاص ينتخبونهم لهذا الغرض ويشكلون مجالس لذلك، فحسب الكثير من المهتمين والدارسين تعد الديمقراطية النيابية أحد الآليات التي يمكن من خلالها لأفراد المجتمع من المشاركة الفاعلة والجادة في تولي مقاليد الحكم وتسيير الشؤون العامة للمجتمع، إلا أن طرق وأساليب تنفيذ هذه الاختيارات تختلف

---

[1]– معن خليل العمر: **علم اجتماع الديمقراطية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2014، ص–ص 117–118.

[2]– أحمد وهبان: **مرجع سابق**، ص163.

[3]– معمر القذافي: **الكتاب الأخضر**، المركز العالمي لأبحاث ودراسات الكتاب الأخضر، طرابلس، 1975، ص46.

[4]– معن خليل العمر: **مرجع سابق**، ص118.

[5]–**المرجع نفسه**، ص118.

باختلاف المجتمعات حيث "ترتبط الانتخابات بالايدولوجيا الديمقراطية والمساوتية، التي تستخدم كأساس رسمي للشرعية في جميع الأنظمة الحالية تقريبا، إلا أنها تقلصت في الواقع إلى مجرد مظهر في الكثير منها... إن التعميم النظري للانتخابات جعل منها نظام التشريع (إضفاء الشرعية) العادي بالنسبة لمغتصبي السلطة في زماننا المعاصر"[1].

وبين الممارسات والقوانين المسيرة للأنظمة الديمقراطية واختلاف مبادئها تبقى هذه الأخيرة في الحقيقة مجرد جملة من التصورات والأطروحات النظرية التي تسعى المجتمعات البشرية إلى تجسيدها على ارض الواقع كل حسب تراكماته المعرفية والثقافية وخلفيته الدينية ومدى تطور أنظمته الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية وهل يمكن حقيقة الانتقال من التعريف القائل أن "الديمقراطية هي رقابة الشعب على الحكومة ليحل محله التعريف الصحيح وهو الديمقراطية هي رقابة الشعب على نفسه"[2] وهل يصدق جون جاك روسو بالقول "إذا ما نظر إلى الاصطلاح في أوثق معانيه، رؤي انه لم توجد ديمقراطية حقيقية قط وانه لن توجد مطلقا ... فالشعب الذي يحسن الحكم دائما لا يحتاج إلى أن يحكم فيه أبد"[3].

وبين هذا وذاك لازالت الديمقراطية بأدنى معاييرها تلعب دورا أساسيا في تنمية المجتمعات لاسيما المحلية منها والتي تعتبر المجال الأمثل لممارسة ديمقراطية حقيقية.

03-03-3- الحرية: وكغيرها من المفاهيم لا يعد مصطلح الحرية شاملا لكل ما يمكن أن يتضمنه مفهومها كباقي المفاهيم في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ويعد ارتباط مفهوم الحرية بجملة من المفاهيم مثل المسؤولية، العدالة، المساواة، الديمقراطية، قد أدى إلى شكل أكثر تعقيدا لمفهومها، إلا أنها يمكن أن تعبر عموما من الناحية السياسية على المشاركة في تشكيل السلطة أو ممارستها والحماية من تعسف الرؤساء مع قدرة الشخص على تحقيق ذاته في الحياة الاجتماعية عن طريق اختيار أفكاره، طريقة حياته، حزبه السياسي ومعتقده الديني، وقد اختلفت مفاهيم الحرية حسب تطور المجتمعات والمفكرين، حيث يرى «توماس هوبز» أنه " لا توجد حرية إلا في عالم الطبيعة الذي لا توجد فيه حكومة، وهو ما ينذر بالخطر إذ يكون الكل ضد الكل والحرية تمسي للأقوى، وما نشوء الحكومة إلا نتيجة الاستجابة العقلانية للحريات المفرطة"[4].

---

[1] – موريس دو فيرجيه: **علم اجتماع السياسة مبادئ علم السياسة**، ت سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1،1991، ص144.

[2] – معمر القذافي: **مرجع سابق**، ص49.

[3] – جان جاك روسو، ت عادل زعيتر: **مرجع سابق**، ص93.

[4] – معن خليل العمر: **مرجع سابق**، ص159.

وفي نفس السياق يرى «أليكس دو توكفيل Alexis de Tocqueville » أنه يجب ألا يكون "تحقيق الحرية الفردية على حساب الاهتمام بالشأن العام حتى يمكن الحفاظ على الديمقراطية التي تقوم وفقا له على المساواة وليس على المساواة الزائدة"[1]، وإذا كان **الن رونو** يرى أن "الفرد يميل إلى الانغلاق على نفسه، فإن حريته لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق الأخر"[2]، ويرى «جون لوك John Locke » أن هذا الأخر لا يمكن أن يكون قائما على الحرية ما لم يكن خاضعا لسلطة يمكنها تنظيم البناء الاجتماعي والسهر على تحقيق أهدافه، حيث يرى أن الحكومة ما هي إلا "خادمة لمصالح الناس وشؤونهم وليست آمرة عليهم، أي تقدم الخدمات والمساعدات لهم فضلا عن تحقيق الحرية لهم وحمايتها"[3].

وإذا كان القوانين التي تسير الحكومات هي في الأصل قوانين سنها الأفراد بشكل مشترك عن طريق مشاركتهم بكل حرية في التصويت على اختيار ممثليهم ليقوموا بوضع هذه القوانين وكذلك بالاستفتاء عليها بالموافقة حتى تصبح قانون ساري المفعول "فأنه يمكن القول أن هذا الأخير يمكن أن يسنه المواطنون وهم يمارسون حريتهم في المجال السياسي، أو يمكن أن يسنه ممثلون عنهم تم اختيارهم عن طريق التصويت في الانتخابات، أي بأحد أشكال مشاركة المواطنين في الحياة العامة"[4].

وبين المشاركة والديمقراطية والعدالة يمكن للحرية أن تتجسد في ظل الممارسة الحقيقة لما تعبر عنه المفاهيم السابقة وفي هذا السياق لا تتناقض الحرية مع مبدأ وضع حد للذات في إطار الحريات العامة بل تتفق معه من خلال الخضوع للقوانين والقواعد الاجتماعية المشتركة إذ يرى «ميشال فوكو Michel Foucault » "إن المجتمع كلما حاول أن يحقق انجازاته كلما زادت حرية الناس تلك الحرية التي يتعذر مقاومتها، ومع ذلك فهي تصبح في حاجة إلى مزيد من الضبط"[5].

03-03-4- العدالة: إن ما تطرقنا له سابقا من أن الحرية تنطلق من خضوع الأفراد لقوانين عامة تنظم حياتهم الفردية والاجتماعية بالاعتماد على مشاركتهم في وضع ومناقشة وقبول هذه القوانين أو رفضها بكل حرية عن طريق مختلف المؤسسات المجتمعية، إنما تعكس قدرة عالية على التنظيم الجيد للمجتمع الذي ينطلق من تصوره لمفهوم العدالة، على اعتبار انه عندما "تكون المؤسسات عادلة، فإن أولائك الذين يشاركون في هذه الترتيبات يكتسبون حس العدالة المقابل ويرغبون بالقيام بدورهم في الحفاظ عليها... وفي حالات الرغبة للتصرف

---

[1]- عليا سرايا: **النظرية السياسية دراسة في قيمة الحرية**، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 2015، ص64.

[2]- **المرجع نفسه، ص**70

[3]- معن خليل العمر، **مرجع سابق**، ص159.

[4]- عليا سرايا: **مرجع سابق**، ص71.

[5]- أمال عبد الحميد وآخرون: **مرجع سابق**، ص56.

بعدالة، إذن إن التصرف بعدالة جزء من خيارنا"[1]، فالخيارات ما لم تنبع من الإحساس بالعدالة فإنها لن تكون حرة على الإطلاق وإنما يمكن أن تكون مقيدة ومعيقة لحرية الفرد والمجتمع، نظير وجود اللاعدالة وإحساس الفرد بالقهر، في ظل إلباس الممارسات غير العادلة لذوي النفوذ والسلطة الثوب الشرعي والقانوني وفرضها في إطار المصلحة العامة.

وقد ذهب ماركس إلى أن غياب العدالة هو في الحقيقة غياب للحرية ففي "ظل النظام الرأسمالي يبيع العمال حريتهم للمادة والعمل من اجل لقمة العيش"[2]، فإن غياب عدالة ملكية وسائل الإنتاج بين العمال وأصحاب العمل يجعل من حرية العامل منقوصة في ظل تمتع مالكي وسائل الإنتاج بحرية تامة، وهو ما يمكن أن يحدث أيضا في ظل غياب العدالة في الحقوق والممارسات السياسية، فما لم يكن للأفراد نفس الفرص في تولي المناصب والتدرج فيها، لن تكون هناك حرية في المشاركة السياسية وإنما تصبح مظهرا مفروضا في غياب ابسط مبادئ العدالة والحرية، "إذ أن الشخص الذي يفتقد إلى حس العدالة لا يتصرف أبدا كما تتطلب العدالة وإنما بقدر ما تفرضه المصلحة الذاتية والذريعة "[3]، فتغيب الحرية بغياب العدالة التي عرفها على أنها "كل فعل يسمح أو قاعدته لحرية الفاعل أن تتواجد مع حرية الآخرين وفقا لقانون عالمي"[4]، ما يعكس غياب الديمقراطية الحقيقة التي تتمايز بتمايز مستويات تطبيق مبادئها.

04- معيقات التنمية المحلية:

على الرغم من السعي الحثيث للمجتمعات النامية التي تصارع لإخراج نفسها من دائرة الفقر والعجز والتخلف والتبعية إلا أنها تفتقر إلى الكثير من الأساسيات التي تبنى عليها مقومات المجتمعات المتطورة، والتي يمكن أن تعد مقومات أساسية لإحداث نمو حقيقي قادر على الرفع من فعالية المؤسسات المجتمعية والسير بها نحو التنمية المحلية.

وإذا كانت التنمية المحلية ضرورة اقتصادية واجتماعية ملحة فإنها تعد ضرورة سياسية كذلك للحفاظ على الاستقرار السياسي والحفاظ علي هيبة المؤسسات المحلية ومصداقيتها لدى مواطنيها، وإن المتتبع لما يجري من صراعات سياسية، قبلية ومذهبية سواء كانت مسلحة وغير ذلك في المحيط الإقليمي والدولي، يرى أن هذه الصراعات ناتجة عن حراك للمجتمع المحلي ينشد من خلالها مطالب أساسية قد تتجسد في العدالة الاجتماعية

---

[1]-جون رولز، **نظرية في العدالة دراسات فلسفية**، ت ليلى الطويل، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2011، ص-ص 544-546.

[2]- معن خليل العمر: **مرجع سابق**، ص160.

[3]- جون رولز: **مرجع سابق**، ص582.

[4]- عليا سرايا: **مرجع سابق**، ص109.

والتنمية الاقتصادية تسمح بتحقيق ظروف عامة أحسن للمواطن البسيط إلى جانب ما يمكن أن يتحقق من مكاسب سياسية.

وبما أن الكل يبحث عن تحقيق تنمية شاملة تمنح بحلولها، عدالة اجتماعية نمو اقتصادي حقيقي، وقيام نظام ديمقراطي، فقد حاولنا في هذا الجانب الإشارة إلى أهم المعيقات التي يراها الباحث أكثر تأثيرا على الحد من قدرات المجتمع على تحقيق التنمية المحلية.

وقد يجد الباحث في هذا المجال تباينا في تفسير هذه المجتمعات ومؤسساته الرسمية لمفهوم مشكلات التنمية، فإن كان الأفراد يرون الدولة أو النظام السياسي هو المسؤول عن هذا التخلف من خلال تكريسه لنظام شمولي يسعى من أجل المصالح الفردية لذوي السلطة والنفوذ، ولا يستطيع تطبيق الديمقراطية ولا تفعيل المشاركة الفاعلة لمختلف أطياف المجتمع بالسماح للأفراد ومنظمات المجتمع المدني في المشاركة في تسيير الشؤون المحلية بل واعتماده على استنساخ ذاته –النظام –، وكذلك عدم قدرة هذا النظام على القضاء على مظاهر التخلف، كالفقر والجهل واهتلاك البنى التحتية، وعدم الكفاءة في كل ما يقوم به من إصلاحات وسياسات متبعة لهذا الغرض وهو ما عالجته الوثيقة الصادرة عن مؤتمر الإسكندرية حول قضايا الإصلاح العربي بين 12-2004/03/14 من خلال التوصيات التي صدرت عنه[1]، وفي هذا السياق لا يسعنا إلا أن نستشهد بما تناوله الوزير الأسبق "أبو جرة سلطاني" في قراءته للواقع الجزائري قبل أحداث 1988 والذي لا يختلف عن الأوضاع الراهنة لكثير من المجتمعات العربية حيث قال:

"لقد كان صيف 1988 ساخنا على غير العادة وكانت الكواليس تتحدث عن تهريب لأسئلة امتحانات البكالوريا (الثانوية العامة)، وأن أيدي المافيا بدأت تتمدد إلى فضاءات العلم والمعرفة، وبدأت أرجلهم تدوس على كثير من الخطوط الحمراء، بدءا بالصفقات التجارية المشبوهة وانتهاء باختبارات الثانوية العامة (البكالوريا) مرورا بكل ما هو حقوق الشعب، وأصبح الحاجب أو البواب الواقف على باب الإدارة يملك من النفوذ أكثر مما يملكه الأستاذ الجامعي، وأصبح رئيس بلدية أفضل – في نظر الناس– من دكتور في الذرة ... ولاحظ الشعب أن الدولة بدأت تتخلى عن كثير من واجباتها والتزاماتها التي كانت تمني بها الشعب"[2].

في حين تسوق بعض الأنظمة السياسية أن البيئة الاجتماعية وما نتج عنها من تغير في النسق العام للقيم وغياب روح المسؤولية والمواطنة لدى الأفراد وعدم وجود وعي وثقافة سياسية لدى الفاعلين في المجتمع قادرة على فهم الواقع السياسي والاقتصادي المحلي والعالمي حيث قال الرئيس التونسي الأسبق " **منصف المرزوقي"**

---

[1]– منير الحمش: **مرجع سابق**، ص–ص 57–66.

[2]– أبو جرة سلطاني: **الجزائر الجديدة –الزحف نحو الديمقراطية – الجزء الأول**، شركة زاعياش للطباعة والنشر،الجزائر، ص–ص 22–23.

على لسان هذه الأنظمة "من أين لعامة الناس القدرة على حسن الاختيار أبان الانتخابات الحرة النزيهة، وفهم الإشكاليات السياسية والاقتصادية التي يتخبط فيها المجتمع؟. ومن أين لشعب من إنصاف الأميين مثل أي شعب عربي أن يحسن الاختيار عندما يحق له ذلك"[1].

ويعد اتكال النخب والقوى الحية داخل هذه المجتمعات على دور الدولة، وحملها للشعارات التي قد تكرس التفرقة والعنف ونبذ الآخر هي من يساهم في المشاكل التي تهوي بالمجتمع إلى أدنى المستويات في محاربة مشاكلها الداخلية، دون القدرة على مواكبة التطورات الخارجية، وهو ما ذهب إليه أيضا نفس الكاتب في نقله على لسان أحد المفكرين الرافضين للديمقراطية بقوله: "إن نظام الاستقرار على علاّته هو أقل الأنظمة شراكما يقول الزعيم تشرشل، وعلل الديمقراطية في بلاد الديمقراطية الأصلية أمراض شيخوخة لا أمراض طفولة تتعايش مع الرشوة والكذب وإعلان الشيء ونقيضه... فالديمقراطية الشيخة العليلة في بلادها فقدت مصداقيتها"[2] حيث يرفض هذا المفكر الديمقراطية من مبدأ أن المجتمعات الإسلامية بيئة مناسبة لها، لأنها لا تتوافق والفكر الإسلامي، لا من مبدأ أن هذه المجتمعات ليست قادرة على تحقيقها لكن من مبدأ أنها صنيعة غربية لا تتماشى وخصوصية مع المجتمعات الأخرى.

ومن خلال ما سبق واستنادا إلى آراء بعض المختصين في مجال التنمية يمكننا طرح بعض المعوقات التي يراها الباحث أساسية في عرقلة عجلة التنمية المحلية، والتي نلخصها فيما يلي:

04-01 – التخلف العلمي والمعرفي: إن العلم والمعرفة في الحقيقة هو أساس كل عملية تنموية في كل المجتمعات وعلى الرغم من تحسن المستويات التعليمية ببعض البلدان المتخلفة إلا أنها لم ترتق إلى مصاف الدول المتقدمة والسؤال يكمن هنا في: لماذا لم يتزامن رفع مستوى التعليم بزيادة مستوى التنمية؟، وإذا كان هذا السؤال جوهريا، فإن الإجابة عليه لا تحتمل الكثير من التأويل لأن ارتباط التنمية بمستوى التعليم يجب ان يرافقه ارتباط بمستوى فاعلية الفرد وقدرته على استثمار مكتسباته ومهاراته العلمية في مجال نشاطه، "لا أن يتحول التعليم من هدف اكتشاف الحقائق إلى تعليم متحزب يجتر مقولاته لا لغرض التجديد فيها بل من أجل تبريرها وتسويقها"[3].

وعلى اعتبار أن المستوى التعليمي وحده ليس كافيا لإحداث التغير المناسب لتحقيق التنمية فان مجموعة من العوامل الأخرى المرتبطة بالعملية التعليمية هي التي تؤثر في مستوى وقدرات الأفراد على النهوض بمجتمعاتهم، حيث يرى الدكتور «**حامد خالد**» أن التعليم يتأثر بعدة متغيرات ويقول أنه "لا يمكن أن يتطور

---

[1] – منصف المرزوقي: **مرجع سابق** ص34.

[2] – **المرجع نفسه، ص**40.

[3] – عبد الزهرة فيصل يونس: **مرجع سابق**، ص221.

العلم نحو الجودة دون أن يقابله تغير في المحيط الثقافي والسياسي والاجتماعي لإحتضان هذه المعرفة وخلق معادلة متفاعلة بين متغيري العرض (الكفاءة البشرية) والطلب لهذه الكفاءة"[1] ما يعكس أهمية العلم لبناء الرأسمال البشري من خلال المؤسسات التعليمية الكفئة ومعاهد التكوين والمهني التي تقوم بدورها في رفع مستوى الإفراد في التحكم في التقنية الحديثة ولم لا إنتاجها ما لم يكن هناك معيقات أخرى غير المستوى التعليمي والكفاءة المهنية.

فالتنمية ما لم تكن حافزا للدفع نحو الإبداع والابتكار، والحد من "بطالة العقول التي تحجم عن السير أمام الإشارة الحمراء التي تضعها في طريقها فكرة الاستثمار المالي، فإن وطنا متخلفا لا بد له أن يستثمر عقوله وسواعده ودقائقه كافة وكل شبر من ترابه"[2].

فالتنمية مرهونة في الأصل بمدى الاهتمام بالمستوى الفكري والعلمي للأفراد وتحفيزهم على الإبداع والابتكار، والاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة، فلا يمكن لعقول عليلة أو معتلة أن تقود عملية التنمية مهما كان حجم الإمكانيات المتاحة، فالتخطيط والتوجيه السليم مرتبطين "بقدرات المجتمع العقلية و الفكرية ،ويهيئ الإنسان للنهوض بأعباء التنمية ، والاستثمار الرشيد للموارد المتاحة في تنفيذ البرامج و الخطط التنموية"[3] بسلامة العقل والفكر، وأنهما لا يستقيمان إلا بالعلم والمعرفة.

04-02 – غياب الثقافة السياسية:

تعكس الممارسة السياسية للنخب الحاكمة مستوى ما يتمتع به الأفراد من ثقافة سياسية حيث يرى «**غابريل الموند**» "أنها مجموع ما يملكه الفرد من معارف عن النظام السياسي ومشاعر ايجابية أو سلبية نحو القادة والمؤسسات وأحكام تقييميه بشأن الظواهر والعمليات السياسية"[4]، لتشكل مجموعة الآراء والمعتقدات للأفراد تجاه شكل حكمهم، أو أنها مجمل القيم والمشاعر والمعرفة التي تعطي جوهر العملية السياسية، التي تبنى على مدى قدرة الأفراد لإدراكهم شكل الحكم السياسي والنظام القائم في مجتمعهم، وأساليب التفاعل معه.

"وهي بذلك تعد جزء من الثقافة العامة للمجتمع وتنحصر في القيم والاتجاهات والسلوكات والمعارف السياسية، فهي نظام من القيم والمعتقدات يرتبط بأفراد مجتمع معين، وتنطوي الثقافة السياسية لأي مجتمع على قدر من التجانس، وتشمل أي ثقافة سياسية على عدد من الثقافات الفرعية"[5] وقد ميز «**ألموند**

---

[1] – خالد حامد: **التنمية المستدامة: مرجع سابق**، ص-ص 47-48.

[2] – مالك بن نبي: **بين الرشاد والتيه، مرجع سابق** ص-ص 195-196.

3- سلطان بلغيث:**مرتكزات النهوض التنموي في العالم** العربي،مجلة النبأ الالكترونية ،العدد85،مارس 2007.

https://annabaa.org/nbahome/, 15.09.2018, 22:30

[4] – محمد غربي وآخرون (كاتب المقال د.صالح بلحاج): **التحولات السياسية وإشكالية التنمية**، مرجع سابق، ص81.

[5] – إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: **مرجع سابق**، ص140.

Gabriel A. Almond » بين ثلاث أصناف للثقافة السياسية وانعكاسها على الممارسة السياسية حيث يرى "إن الثقافة المحلية تكون متجهة نحو الأنظمة الفرعية مثل القرية والعشيرة والمنطقة دون النظام السياسي برمته، وثقافة التبعية تجعل الناس يعلمون بوجود النظام السياسي لكنهم يقفون منه موقفا سلبيا، ينتظرون منافعه وخدماته ويخشون تجاوزاته، أما ثقافة المشاركة هنا يعتقد المواطنون انه بإستطاعتهم أن يؤثروا في سير النظام وفي العملية السياسية"[1].

ومن الملاحظ أن الكثير من الأفراد وحتى النخب المحلية لا تلم بالمبادئ الأساسية لأنظمة حكمها مما كرّس سيطرة هذه الأنظمة على المجال السياسي وتحولها إلى أنظمة مستبدة وإن كان شعارها ديمقراطيا وهذا راجع لإنعدام ثقافة سياسية حقيقية لدى الأفراد والنخب المحلية، تترجم إلى ممارسات تخدم الواقع الاجتماعي والاقتصادي، أو أن غيابها (الثقافة السياسية) داخل المجتمعات المحلية يكرّس نمط واحد من أنماط المشاركة التي "نستخلص أنها تتم عبر العلاقات القرابية والشخصية، بل وتصبح العلاقات القبلية عنصرا يراهن به في خضم الصراع والتنافس حول السلطة، لتتحول السلطة الى علاقة زبونية"[2]، فتكون بذلك الممارسة السياسية مجرد غطاء لهيمنة أفراد أو قبيلة على مقدرات المجتمع، في غياب مراعاة المصالح العامة إلا في الحد الأدنى بما يضمن بقاءه.

فغياب ثقافة سياسية حقيقية في مجتمعنا المحلي يجعل من بعض الممارسات السياسية، تكرّس مبدأ الصراع السياسي وغياب مبدأ المشاركة ويجعل النخبة الحاكمة تتجه نحو السيطرة والسعي للحفاظ على بقائها بشتى الطرق، فتؤدي بذلك إلى "عدم الاستقرار وعدم التكامل السياسي والاجتماعي، وغياب العقلانية في اتخاذ القرار السياسي وهي خصائص تتضمن بدورها عناصر الانفصال بين الحاكم والمحكوم وانعدام الشراكة السياسية، والاستناد إلى الأساس التقليدي للسلطة كمصدر للشرعية، وانعدام المؤسسية السياسية وضعف الولاء للدولة والمجتمع"[3]، ما يضعف النخب السياسية المعارضة ويجعلها لا تنخرط في العمل السياسي بشكل بنّاء وجاد، بل ويتركها حبيسة مصالح ذاتية هي الأخرى وتلعب دور الضحية من خلال انتهاج خطاب فساد النخبة الحاكمة وعدم قدرتها على تسيير مصالح المجتمع والفشل في تحقيق التنمية المحلية المرجوة نتيجة غياب جملة من المقاييس السياسية التي يمكن أن تعزز الدور الايجابي للممارسة السياسية في المجتمع المحلي "فالمقاييس السياسية حتى إذا لم

---

[1]- محمد غربي واخرون، **مرجع سابق**، ص81.

[2]- منصور مرقومة: **مرجع سابق**، ص74.

[3]- أسامة الغزالي حرب: **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عدد117،1987، ص11.

تقرر بوضوح وبطريقة إرادية على أساس قيم أخلاقية، لا تخطئ ولا تصيب إلا بسبب طبيعة روابط الواقع السياسي مع القيم الأخلاقية"[1].

فغياب مقاييس واضحة للممارسة السياسية هو في الحقيقة غياب جملة من القيم التي تمكن الأفراد من بناء ثقافة سياسية تساهم في إحداث التنمية المحلية من خلال انعكاسها على الممارسات الفعلية لأفراد المجتمع أو النخبة الحاكمة على حد سواء.

04-03- الفساد: يعد الفساد من أهم المشكلات المعرقلة لعملية التنمية وهو ناتج عن تفاعل المشاكل السابقة من انتشار للجهل والأمية إلى غياب ثقافة سياسية إلى جانب تخلي الأفراد عن بعض القيم أو الإدراك السلبي لهذه القيم، ليكون الفساد ظاهرة تسود في تلك الدول التي تفتقد الأحزاب السياسية وفي المجتمعات التي تسود فيها مصالح أفراد معينة أو عائلة أو عشيرة معينة"[2] ولا يعد غياب الأحزاب السياسية مؤشرا للفساد وإنما غياب فعاليتها والمجتمع المدني في المشاركة السياسية والسعي للمسائلة وتحقيق الشفافية.

وترى بعض نظريات العلوم السلوكية بأن ظاهرة الفساد ناتجة من ميل الإنسان الفطري إلى ممارسة السلوكيات الفاسدة، ذلك لان الطبيعة الإنسانية، طبيعة غير منضبطة وفوضوية إذا ما تغيبت الأخلاقيات العامة في بيئة اجتماعية تفتقر إلى الضوابط والمساءلة"[3].

حيث يرى مالك بن نبي أن الفساد ناتج في الحقيقة عن ضعف القيم وانحلال الأخلاق، وان ضعف هذه القيم راجع لكونها أصبحت ثانوية في المجتمعات المتخلفة، وهو ما أدى إلى تمزق في الثقافة الداخلية للمجتمع الواحد، وقد اعتبر- مالك بن نبي- إن العلم دون أخلاق يدفع إلى صراع يؤدي إلى انفصام الأمة وعدم وحدة مجتمعها، وقد لخص فكرته المرتبطة بالأخلاق ومدى أثرها في العلم والسياسة بعد عرض طويل بقوله "إن العلم دون ضمير ما هو إلا خراب الروح، والسياسة دون أخلاق ما هي إلا خراب الأمة".

وعلى الرغم من أن الفساد لا يجزأ لأنه في جميع حالاته فسادا إلا أن له تصنيفات منها: فساد اجتماعي والذي هو حياد المؤسسات الاجتماعية عن القيام بدورها، ما ينتج عنه ضياع القيم الأخلاقية والدينية لهذه المجتمعات، فساد اقتصادي والذي يتعلق بالممارسات المنحرفة للمؤسسات الاقتصادية والاحتكار والاستغلال والسعي لتحقيق مكاسب خاصة على حساب المجتمع، وبالإضافة إلى ذلك يعد الفساد القضائي اخطر من سابقيه لأنه يُغيّب العدالة ويضمن عدم المحاسبة وينجر عنه ضياع الحقوق وتفشي الظلم، وقد يكون الفساد القضائي بدوره ناتج عن فساد سياسي يرتبط بباقي الأنواع، حيث يتأثر ويؤثر بشكل مباشر على النظام

---

[1]- مالك بن نبي: **المسلم في عالم الاقتصاد، مرجع سابق**، ص86.

[2]- أسامة الغزالي حرب: **مرجع سابق**، ص165.

[3]- العربي غويني: **الواجبات الاقتصادية للدولة في ظل المستجدات العالمية**، دار النشر الجديد الجامعي، تلمسان، 2016، ص66.

السياسي لعلاقته بالمؤسسات التشريعية والتنفيذية داخل دواليب الحكم، ويتعلق هذا الفساد باستخدام السلطة العامة من قبل النخب الحاكمة لأهداف غير مشروعة، وقد عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد على أن "إساءة استخدام السلطة المخولة لتحقيق مكاسب خاصة والفساد السياسي فساد السياسي هو تلاعب بالسياسات والمؤسسات والنظام الداخلي في تخصيص الموارد والتمويل من قبل صانعي القرار السياسي، الذين يسيئون إلى موقفهم للحفاظ على قوتهم ووضعهم وثروتهم"[1].

ويمكن تلخيص آثار الفساد بأنواعه على المجتمعات في أن بروز الفساد السياسي كظاهرة خطيرة تنجر عن ضعف القيم والأخلاق العامة واندثارها وغياب وسائل الضبط الاجتماعي حيث تعد القيم من أهم وسائله وكذلك هشاشة المؤسسات السيادية للمجتمع وعدم قدرتها على حل مشاكلها المحلية والإقليمية، كما تتبع هذه الظاهرة مشاكل اقتصادية وتؤدي إلى تركيز المال والسلطة في أيدي القلة التي تحكم وفقا لأهوائها، ناهيك عن التخلف الاجتماعي وغياب العدالة، وكذلك تردى البني التحتية وانتشار الجريمة وغيرها من المظاهر السلبية للفساد بشكل عام.

خلاصة الفصل :

إن تطور مفهوم التنمية بشكل متسارع يعكس تسارع تطور المجتمعات المتقدمة نظير مثيلاتها النامية وان كان للتنمية أبعاد مؤشرات يمكن من خلالها قياس مستوياتها ،فإن لها أيضا مقومات ومعيقات تحد أو تزيد من ارتفاع وانخفاض هذه المستويات ،وان كانت المقومات المادية تعد احد أهم عوامل تفعيل التنمية المحلية إلا أن المقومات البشرية قد تعد أهم عائق في وجه تطورها في البلدان النامية ،وقد تناول هذا الفصل جانب من أهم المقومات و المعيقات التي ترتبط بالمورد البشري المحلي ودوره في تحقيق التنمية المحلية،كعرض موجز لإبراز أهمية المورد البشري كفاعل أساسي للتنمية المحلية واهم أهدافها.

[1] -https://www.transparency.org/what-is-corruption#define / 10.11.2018 /17:25 .

الفصل الخامس

تمهيد:

نسعى من خلال هذا الفصل إلى إيضاح الإطار المنهجي للإجراءات الميدانية للدراسة من خلال عرض الخطوات التي قام بها الباحث واعتمد عليها في تحديد مساره الميداني في موضوع البحث والذي يعتبر جزءا مهماً وأساسيا في الإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسات الميدانية، وسنتعرض في هذا الفصل إلى مجالات الدراسة، إلى جانب حساب عينة الدراسة وخصائصها وقبل ذلك نستعرض الخطوات التي قام بها الباحث من اجل اختيار أدوات جمع البيانات وبناء الاستمارة

01-مجالات الدراسة:

01-01- المجال المكاني: يشغل المجال المكاني للدراسة الحيز الجغرافي للمجالس البلدية لولاية تبسة التي نشأت بموجب التقسيم الإداري لسنة 1974 وهي الولاية رقم 12 بالنسبة للتقسيم الإداري قبل الأخير في الجزائر. تقع ولاية تبسة في الشمال الشرقي للقطر الجزائري على الحدود التونسية يحدها شمالا ولاية سوق أهراس ومن الشرق الجمهورية التونسية وجنوبا ولاية الوادي ومن الجنوب الغربي ولاية خنشلة ومن الشمال الغربي ولاية أم البواقي، فبموقعها الجغرافي الاستراتيجي، تشكل ولاية تبسة جزءا هاما من الهضاب العليا الشرقية وهي ولاية حدودية بإمتياز حيث تمتد على شريط حدودي قدره 300 كلم (10 بلديات حدودية). تقدر مساحتها الإجمالية ب: 13.788 كيلومتر مربع وتعداد سكاني قدر بـ: 694.289 نسمة. تتكون ولاية تبسة من 12 دائرة و28 بلدية[1]. وتتمتع ولاية تبسة بمقومات اقتصادية نذكر من أهمها:

- **المناجم:** منجم الحديد بالونزة وبوخضرة، منجم الفوسفات ببئر العاتر.
- **المصانع:** مركب غزل الصوف تبسة، مصنع الإسمنت، مصنع الأنابيب والزجاج بالماء الأبيض، وحدة السلام إلكترونيك طريق تبسة تركيب المواد الكهرمنزلية، ش.ذ.م.م ساتيكوب طريق بكارية تبسة إنتاج: الدهن والغراء، مؤسسة فاموس طريق المريج الونزة إنتاج: المواد الحديدية، ش.ذ.ش. و.م.م بن عمر، و ش.ذ.م.م سواب، و.ذ.م.م الازدهار بام علي لإنتاج الآجر، ش.ذ.م.م IBCC المنطقة الصناعية تبسة إنتاج: البلاط، ش. تضامن مشري نهج هواري بومدين تبسة إنتاج الأثاث المدرسي، ش.ذ.م.م تازبنت المنطقة الصناعية تبسة تفصيل الرخام.
- **مؤسسات الصناعات الغذائية:** وتتمثل في 13 وحدة لإنتاج السميد ودقيق الخبز ومشتقاته من أشهرها مصنع العجائن بالعوينات، وحدة الوردة البيضاء، وحدة المرجان، وحدة السنابل الذهبية، وحدة الهضاب، بالإضافة إلى 10 وحدات لإنتاج المياه المعدنية والمشروبات الغازية ومن أبرزها مؤسسات يوكوس، تيفاست، بوعكوس لإنتاج المياه المعدنية، ومؤسسات جينيال،جودي، مروى لإنتاج المشروبات الغازية، بالإضافة إلى ملبنة

[1]- الموقع الرسمي لولاية تبسة : http://www.dcwtebessa.dz/index.php/wilaya/present-wilaya /04-10-2018

ميلك تبسة، كما تتمتع الولاية بالكثير من الثروات الطبيعية بالإضافة إلى الموقع الجغرافي وتنوع المناخ والتضاريس مما جعلها تزخر بمناخ صحراوي في أقصى الجنوب ومناخ قاري (الهضاب) بأقصى الشمال. وتمزج أراضيها بين الأراضي الرعوية والفلاحية والغابية.

01-02- المجال الزماني للدراسة: انطلقت الدراسة الميدانية بانطلاق الدراسة الاستكشافية للباحث في شهر أكتوبر 2016 أين حاول الباحث التعرف أكثر على المجالات المكانية والبشرية للدراسة حتى يتمكن من وضع خطة عمل تتناسب وتوزيع مجتمع البحث على جغرافية الولاية، كما تمكن الباحث خلال نهاية سنة 2017 من تحديد أدوات جمع البيانات التي يحتاجها وبناء الاستمارة وتحكيمها، بالإضافة إلى انجاز مقال ميداني مرتب بالمجالس البلدية والتنمية المحلية، إلى جانب ملاحظة جملة من المؤشرات المتعلقة بالتنمية المحلية والمتعلقة بالممارسات وسلوك بعض المنتخبين المحليين لمدة سنة كاملة من بداية سنة 2018 إلى نهاية نفس السنة، والذين يمثلون مجتمع الدراسة، وقد انطلق الباحث في إجراءات توزيع الاستمارة على المبحوثين خلال شهر جويلية 2018 حيث مرت العملية بمراحل مختلفة تمثلت في تقسيم الولاية إلى أربع مجالات جغرافية (شمال، جنوب، شرق، غرب) خصص لكل مجال جغرافي مجال زمني لتوزيع الاستمارة واسترجاعها حيث خصص لكل مجال جغرافي شهر(01) واحد للتوزيع وإعادة الاسترجاع إلا أن بعض العقبات والصعوبات نتيجة اتساع المجال الجغرافي وكذلك عدم استجابة بعض المجالس بالشكل المطلوب وفي الآجال المحددة، ما أخّر عملية التوزيع والاسترجاع حيث امتدت الفترة الزمانية لتوزيع الاستمارة واسترجاعها من أربعة (04) أشهر إلى حوالي ستة (06) أشهر، وهو ما جعل المجال الزماني للدراسة يبلغ حوالي السنتين منها ستة أشهر لتوزيع الاستمارة وإعادة استرجاعها.

01-03- المجال البشري: المجال البشري للدراسة يمثل منتخبي المجالس المحلية على مختلف انتماءاتهم وتوجهاتهم السياسية، وحتى يكون المجتمع أكثر تحديدا كان منتخبوا المجالس البلدية المحلية هم مجتمع البحث حيث بلغ مجتمع البحث 448 مفردة موزعين على مختلف المهام والمناصب داخل المجالس الشعبية البلدية الثماني والعشرون (28) لولاية تبسة، يبلغ عدد النساء منهم 77 عضوا بنسبة تقدر بـ: 17.18%، موزعين على 14 بلدية، وينتمي مجتمع البحث إلى 17 تشكيل سياسي[1]، تتحالف حينا وتتنافس أحيانا للسيطرة على عمل المجالس من خلال المفاوضات لضمان اكبر المكاسب والمناصب القيادية داخل المجالس البلدية، ينتمي23 رئيس للمجالس البلدية بولاية تبسة إلى الأحزاب الحاكمة في حين ترأس الأحزاب المعارضة 05 مجالس من أصل 28 ويوضح الجدول التالي النوع الاجتماعي والتشكيلة السياسية لمجتمع الدراسة.

جدول رقم (01) يبن توزيع مجتمع الدراسة حسب الجنس والتشكيلة السياسية

[1] – معلومات من مديرية التنظيم والشؤون العامة لولاية تبسة :مقابلة بتاريخ 2018/09/17 على الساعة 10:30.

تسمية الحزب	عدد المقاعد الإجمالي لكل حزب		الحزب الفائز برئيس بلدية	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
FLN حزب جبهة التحرير الوطني	152	33,93	11	39,29
RND التجمع الوطني الديمقراطي	141	31,47	12	42,86
HMS حركة مجتمع السلم	39	8,71	1	3,57
PLJ حزب الحرية والعدالة	36	8,04	1	3,57
MPAالحركة الشعبية الجزائرية	14	3,13	1	3,57
TAJتجمع امل الجزائر	12	2,68	0	0,00
FMجبهة المستقبل	11	2,46	0	0,00
PTحزب العمال	8	1,79	0	0,00
ANR التحالف الوطني الجمهوري	7	1,56	0	0,00
MENحركة الوفاق الوطني	7	1,56	1	3,57
FFS جبهة القوى الاشتراكية	6	1,34	1	3,57
ALL-NAB	5	1,12	0	0,00
PJحزب الشباب	3	0,67	0	0,00
PFJحزب الفجر الجديد	2	0,45	0	0,00
PNSD الحزب الوطني للتضامن والتنمية	2	0,45	0	0,00
FNA الجبهة الوطنية الجزائرية	2	0,45	0	0,00
MJD الحركة من اجل الشبيبة والديمقراطية	1	0,22	0	0,00
المجموع	448	100	28	100
انثى	77	17,19	0	0,00
ذكر	371	82,81	28	100
المجموع	448	100	28	100

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على بيانات مديرية التنظيم والشؤون العامة لولاية تبسة

ويتبين من الجدول أن المجال البشري للدراسة يتشكل من نسبة 82.81% ذكور يشغل منهم 28 منتخبا رئاسة المجالس البلدية أي بنسبة 100%، و17.19% إناث لا تشغل أي منهن المنصب المذكور، كما يبرز الجدول هيمنة أحزاب السلطة على ما نسبته 82.15% من أعضاء المجالس موزعة بين حزبي التجمع الوطني الديمقراطي وجبهة التحرير الوطني بنسب 42.86% و39.29% على التوالي شغل منها منتخبو التجمع الوطني الديمقراطي 12 منصب لرئيس البلدية فيما شغل حزب جبهة التحرير الوطني 11 منصب، ولم تشغل بقية الأحزاب غير 05 مناصب لرئاسة المجالس موزعة على كل من حركة مجتمع السلم، حركة الوفاق الوطني، جبهة القوى الاشتراكية، حزب الحرية والعدالة، والحركة الشعبية الجزائرية، والتي لا تمثل مجتمعة سوى نسبة 17.85%، ما يعكس هيمنة مطلقة لأحزاب السلطة على تسيير الشأن العام المحلي سيطرتها على تحديد الأهداف وضع

الخطط التنموية والعمل على تحقيقها خلال العهدة الانتخابية والمحددة بخمس (05) سنوات طبقا للقانون الجزائري، على اعتبار أن لهؤلاء المنتخبين برامج سياسية وخطط للنهوض بالقطاع التنموي المحلي.

02-منهج الدراسة:

تسعى مختلف البحوث السوسيولوجية إلى الوصول إلى أدق نتائج ممكنة في دراستها للظواهر الاجتماعية، عبر مختلف المناهج خاصة الأكثر انتشارا منها، إلا أن صعوبة استخدام بعض المناهج مثل المنهج التجريبي تجعل من الباحثين الاتجاه نحو المناهج البديلة والتي يمكن أن توفر عليهم الجهد والوقت خاصة في ظل ما تكتسيه الظاهرة الاجتماعية من أهمية للاستفادة منها أو الحد من انعكاساتها السلبية على الواقع الاجتماعي "وانطلاقا من كون العلم في تطور دائم فلا ينبغي من جهة أخرى تصور وجود مثالية أو نهائية، فإذا كان المنهج العلمي هو أساس مسعى الباحث أو الباحثة، فإن مناهج أخرى ستوضح المسار الخاص الذي سيتبع على المستوى الملموس"[1].

وتبني الباحث لأحد المناهج العلمية لدراسته لا يستبعد استعانته ببعض المناهج أو الأساليب المنهجية المساعدة والمكملة، وفي خضم اختلاف التصنيف للمناهج العلمية خصوصا منها المتبعة في العلوم الاجتماعية بين الأساليب والمناهج فإن هذه الدراسة تنتمي إلى الدراسات الوصفية "وقد بدأ هذا الأسلوب بالانتشار في البحث في نهاية القرن الثامن عشر... كما نشطت هذه الدراسات في القرن التاسع عشر"[2]، وإلى جانب اعتبار المنهج الوصفي هو المنهج الرئيسي لهذه الدراسة إلا أنها اعتمدت أيضا على أسلوب التحليل الوظيفي إلى جانب بعض الأساليب الإحصائية في عرض وتحليل وتفسير البيانات، ما يعتبر إثراء للموضوع ومحاولة للتفسير الكمي والكيفي لمختلف بيانات الدراسة على اعتبار أن البحث الكمي "يهدف إلى تعميم النتائج المتوصل إليها، مستعينا بتقنيات الإحصاء، في حين يسعى البحث الكيفي إلى توسيع نتائج الظاهرة المدروسة إلى حالات مشابهة"[3].

ومحاولة للإحاطة بالموضوع من جميع الجوانب الممكنة من اجل انجاز الدراسة وفقا للشروط العلمية والأكاديمية سعيا لتقديم عملا جادا ضمن الدراسات السوسيولوجية الجزائرية، حيث سيتم المزاوجة والدمج بين الأساليب الكمية والكيفية في تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال أدوات جمع البيانات المستخدمة لمعرفة الخيارات التنموية للنخب السياسية التي تحددها الخيارات القيمية لعينة الدراسة والتي تتولى مقاليد تسيير المجالس المحلية المنتخبة، وقد سعت الدراسة إلى التكيف مع متطلبات الموضوع والتعامل بالمرونة المطلوبة من اجل الاستعمال الأمثل للأدوات والأساليب العلمية المتاحة والتي تخدم موضوع الدراسة.

---

[1]- موريس أنجرس،: **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية تدريبات عملية**، ت بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط 02، ص 98.

[2]- سلطان بلغيث: **اضاءات منهجية في العلوم الانسانية**،در ابن طفيل للنشر و التوزيع،الجزائر، ط01، 2011، ص 103.

[3]- نفس المرجع، ص 74.

03-عينة الدراسة:

من مميزات العلوم الانسانية بشكل عام و الاجتماعية بشكل الخاص الاعتماد على العينات في دراستها للمجتمعات الكبيرة ،والتي قد تكلف الوقت و الجهد والموارد ، وكغيرها من الدراسات السوسيولجية تعتمد هذه الدراسة على عينة من المجتمع الاصلي و التي نحاول توضيحها في ما يلي.

03-01-حساب عينة الدراسة: حددنا سابقا مجتمع الدراسة والذي يمثل منتخبي المجالس الشعبية البلدية لبلديات ولاية تبسة على مستوى 28 بلدية ممثلة في مختلف التشكيلات السياسية حيث بلغ عدد مجتمع الدراسة 448 مفردة، وفي إطار العمل بالأساليب الإحصائية في اختيار العينة فقد لجأ الباحث إلى الاعتماد على معادلة روبرت ماسون لتحديد حجم العينة كما يلي:

$$n = \frac{M}{\left[\left(S^2 \times (M-1)\right) \div pq\right] + 1}$$

- معادلة روبيرت ماسون

M = حجم المجتمع.

S= قسمة الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة 0.95 أي قسمة 1.96 على معدل الخطأ 0.05.

p= نسبة توافر الخاصية وهي 0.50.

q= النسبة المتبقية للخاصية وهي 0.50.

وبعد العمليات الحسابية بلغ عدد مفردات العينة 207 مفردة أي بنسبة 46.20% من حجم مجتمع البحث موزعين توزيعا تناسبيا وفقا لعدد مقاعد كل بلدية على مستوى الولاية وكذلك مع تناسب النوع الاجتماعي داخل المجالس البلدية مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (02) يبين توزيع أفراد العينة حسب عدد المقاعد والنوع الاجتماعي حسب المجالس البلدية

ر ت	عدد المقاعد لكل بلدية	نسبة حجم العينة لكل بلدية	مجموع البلديات التي لها نفس عدد المقاعد	عدد المقاعد حسب الجنس		العينة حسب عدد المقاعد والنوع الاجتماعي	
				رجال	نساء	رجال	نساء
01	33	%46.20	01	23	10	10	5
02	23		03	69	21	22	10
03	19		03	39	18	18	8
04	15		08	100	20	47	9
05	13		13	161	8	74	4
المجموع			28	371	77	171	36
				448		207	

وفي حساب نسب العينة وفقا لعدد البلديات التي لها نفس عدد مقاعد داخل المجالس البلدية تم اعتماد المعادلة التالية:

$n=((x^{*}y)\ ^{*}z)\ \backslash 100$

حيث: n= حجم العينة.

x= عدد المقاعد لكل بلدية.

Y= عدد البلديات التي لها نفس المقاعد.

Z= النسبة التي تمثل العينة وفقا للنتيجة المتحصل عليها بتطبيق معادلة «روبيرت ماسون» والتي تساوي 46.20%.

وللتأكد من نتيجة العينة حسب الجنس قمنا بحسابها بطريقة ثانية بالاعتماد على نسبة النوع الاجتماعي داخل مجتمع الدراسة حيث تشكل النساء نسبة 17.19% في حين يشكل الرجال 82.81 % فكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (03) يمثل طريقة ثانية لحساب العينة حسب النوع الاجتماعي داخل المجالس

حجم مجتمع الدراسة حسب الجنس	الاناث	الذكور	المجموع
التكرار	77	371	448
النسبة %	17.19	82.81	100
حجم العينة حسب الجنس	36	171	207

وهو ما قادنا إلى نفس النتيجة السابقة، وقد لجأ الباحث في بعض العمليات الإحصائية إلى تكرارها بطرق مختلفة أدت إلى نتائج متطابقة في ما تعلق بالنتائج المتوصل إليها، ما يجعلنا في هذا البحث نعرض أبسط الأساليب الإحصائية الممكنة التي اعتمد عليها الباحث لتحليل ومعالجة البيانات عن طريق برنامج الحزم الإحصائية في العلوم الاجتماعية spss. وقد أسفرت عملية توزيع واسترجاع الاستمارة على ما يلي:

- بلغ عدد الاستمارات التي تم توزيعها بشكل كامل 253 استمارة منها 30 استمارة تجريبية تم توزيعها كمرحلة أولى خضعت بعد الاسترجاع لقياس الثبات –كما أسلفنا سابقا–، في حين تم توزيع 222 استمارة في المرحلة الثانية منها 15 استمارة إضافية لتغطية النقص في حال لم يسترجع العدد المساوي لعينة الدراسة.

- تم استرجاع 208 استمارة أي بنسبة 93.69% من الاستمارات الموزعة في المرحلة الثانية وأثناء القيام بعملية التفريغ على برنامج الحزم الإحصائية، تبين عدم صلاحية 03 استمارات وهو ما يعادل نسبة 1.44 % من الاستمارات المسترجعة بسبب غياب البيانات العامة إلى جانب عدم الإجابة على أسئلة بعض المحاور ولو بشكل جزئي.

لتبلغ العينة النهائية لهذه الدراسة 205 مفردة 169 منها ذكور و36 إناث أي بنسبة فقد تقدر بـ: 0.97% على العينة التي أسفرت عليها العمليات الحسابية لمعادلة «روبيرت ماسون» المذكورة سابقا.

04– أدوات التحليل الإحصائي:

في ظل توفر وسائل الرقمنة والبرمجيات المخصصة لمعالجة بيانات الدراسات الاجتماعية فقد توجه الباحث إلى الاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) من اجل تفريغ البيانات ومعالجتها بالاعتماد على ما يوفره من الدوال والمعادلات التي يمكن أن تعالج طبيعة التوزيع للبيانات وعلاقتها بمتغيرات

الدراسة، أبعادها ومؤشراتها، إلى جانب البرنامج المذكور تم أيضا تطبيق بعض الأساليب الإحصائية خاصة البسيطة منها بالشكل اليدوي للتأكد من صحة المعالجة الرقمية خاصة في ما تعلق بالتصريح بالمتغيرات داخل برنامج (SPSS)، واستعانته في ذلك بأستاذ متخصص لهذا الغرض، وقد اعتمدت الدراسة كغيرها من الدراسات استعمال بعض مقاييس العلاقات مثل معامل الارتباط الرتبي «كندل Kendall» ،و«سبرمانSpearman » ، وكذلك مقياس مربع كاي (اختبار كاي تربيع).

وقد تم عرض البيانات بشكل مبسط في مختلف الفصول الميدانية للدراسة، وبالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية، تم تصميم بعض جداول الدراسة بشكل مركب،

05- أدوات جمع البيانات:

بعيدا عن التعريف لأدوات جمع البيانات التي أصبحت من الأساسيات التي يجب على الباحث معرفتها والتحكم فيها عن طريق معرفة الميزات والعيوب لكل أداة إلى جانب الاعتماد على الأنسب منها لكل موضوع ومنهج بحث لتحقق السرعة اللازمة والدقة المطلوبة في بناء وتنفيذ الدراسة التي هو بصدد القيام بها، لذا فقد اعتمدت الدراسة على الأدوات التالية:

05-01- الملاحظة البسيطة : وكانت الملاحظة من الأدوات التي اعتمدت عليها الدراسة بشكل جزئي لقرب الباحث من بعض المجالس البلدية ومشاركته في بعض أشغالهم وفي بعض الأحيان إضافة إلى الملاحظة البسيطة التي اعتمد عليها في ملاحظته للمجالس المتبقية على مستوى الولاية وتهدف الملاحظة بشكل عام "لجمع البيانات الأولية للسلوك الظاهري المعلن لشخص أو مجموعة من الناس في بيئة معينة، وتحت ظروف معينة أو أثناء فترة معينة من الزمن"[1]، وتعد الملاحظة في هذه الدراسة من بين الوسائل المهمة التي يسعى من خلالها الباحث إلى تتبع التفاصيل التي يمكن من خلالها إعطاء الموضوع بعده الحقيقي في علاقة ممارسات أعضاء المجالس البلدية بالتنمية المحلية انطلاقا من الممارسات التي يقومون بها سواء بشكل علني أمام المواطنين أو الممارسات البينية والتي قد تختلف في الأسلوب والتوجه والمضمون عن ما هو باد للكثيرين، وقد تم استعمال هذه الأداة منذ الانطلاق في الدراسة الاستكشافية للموضوع خلال سنة 2016 وهو ما ساعد في تحديد بعض النقاط التي يمكن أن يستعين بها الباحث لاحقا في هذه الدراسة، ومن أهم الملاحظات المسجلة:

- وجود نوع من التعامل بأسلوبين مختلفين إن لم يكونا متناقضين أحيانا لدى بعض المنتخبين في ممارساتهم لمهامهم أمام فئات المواطنين والهيئات الرسمية، ما قد يدفع للبحث في الأسباب والدوافع القيمية لمثل هذا السلوك.

[1]- فاطمة عوض صابر، ميرفت على خفاجة: **مرجع سابق**، ص 144.

- تبني بعض التوجهات القيمية في معالجة مشاكل متعلقة بالتنمية المحلية في بعض المناطق والأحياء في حين التخلي عنها أمام نفس المشاكل في أحياء ومناطق أخرى.

- سيطرة منتخبي الأحزاب التي عين منها رئيس المجلس في اغلب البلديات على مختلف شؤون البلدية من ناحية التسيير المالي واقتراح المشاريع ... الخ، وتهميش مختلف الأعضاء بغض النظر عن انتمائهم السياسي وخبرتهم ومؤهلاتهم العلمية والمهنية.

- تغطية جل المجالس البلدية لمشاكلها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتظاهر بأن مجالسهم تسير في أحسن الظروف والأحوال، على الرغم من أن بعض هذه المجالس تعاني ماليا واجتماعيا وسياسيا للحفاظ على تشكيلاتها وزيادة قدرتها على إدارة الصراع الداخلي.

05-02-الاستبيان(الاستمارة): وتعد من الوسائل الأساسية في جمع البيانات خاصة في البحوث الوصفية في مجال العلوم الاجتماعية وقد اعتمد الباحث على هذه الأداة كوسيلة أساسية لجمع البيانات وأولها من الأهمية ما جعل بناءها يستغرق أكثر من ستة أشهر، وبما أن الناحية الإجرائية لملأ الاستمارة يمكن أن يكون بـ: "إرسال الاستمارة إلى أفراد الدراسة إما بالبريد لتعبئتها وإعادتها إلى الباحث، أو قد يتم تعبئتها بوجود الباحث شخصيا"[1]، فقد اعتمد الباحث على حضوره الشخصي في الإجابة على الاستمارة في بعض الأحيان، والاستعانة بدارسين ومتخصصين في علم الاجتماع إلى جانب بعض الإداريين لتعويضه في الأحيان الأخرى.

وعلى الرغم من الاختلافات التي نراها في تعريف الاستمارة أو الاستبيان أو الاستفتاء، إلا أن هذه الاختلافات لا تؤثر بشكل جوهري على الهدف الذي وجدت من أجله هذه الوثيقة كأداة من أدوات جمع البيانات وبشكل مختصر فقد أخذت هذه الأداة مفهوما اصطلاحيا عاما حيث عرفت على أنها "أداة لجمع البيانات من أفراد أو جماعات كبيرة الحجم ... عن طريق عمل استمارة تضم مجموعة من الأسئلة أو العبارات بغية الوصول إلى معلومات كمية وكيفية... وذلك للكشف عن الجوانب التي يحددها الباحث"[2]، وتعتمد الاستمارة على مجموعة من الخطوات التي تضمن البناء الأفضل لأسئلتها من خلال ترابطها ووضوحها وكذلك ترتيبها بالشكل الأفضل والمتسلسل، وقد اعتمد الباحث في بناء الاستمارة على مساعدة بعض الأساتذة المختصين من أجل تحديد الملامح العامة للاستبيان مستعينا في ذلك ببعض الأفكار المستوحاة من بعض المقاييس العالمية للقيم مثل مقياس «البورت ALPPORT»للقيم[3]، الذي يعد القاعدة الأساسية لبناء استمارة البحث، حيث تم

---

[1]- محمد عبيدات وآخرون: **مرجع سابق**، ص 63.

[2]- زياد بن علي بن محمود الجرجاوي:**القواعد المنهجية التربوية لبناء الاستبيان** (سلسلة ادوات البحث العلمي)، مطبعة ابناء الجراح، غزة، ط2، ص 16.

[3]- للمزيد حول **مقياس البورت للقيم** يرجى الاطلاع على :

تعديل وتطويع هذا المقياس للبيئة المحلية وخصائص المجتمع المدروس وقد سعى الباحث لذلك من خلال الاستعانة بتوجيهات وأراء بعض الأساتذة، وبعد إبدائهم لجملة من الملاحظات والتوجيهات التي كان على الباحث لزاما الأخذ بجلها إن لم يكن كلها، وهو ما ساعده في صياغة أسئلة الاستمارة وعباراتها القيمية بشكل يسمح بتطبيقها ميدانيا، وبعد الانتهاء من الصياغة الأولية للاستمارة وعرضها على المشرف الذي وجه الباحث لتحكيمها لدى أساتذة مختصين، والذين تولوا تحكيمها إلى جانب بعض الأساتذة الذين استعان بهم الباحث في بناء الاستمارة مبينين في الجدول التالي:

جدول رقم (04) يبين قائمة الأساتذة المحكمين للاستمارة

رت	الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة
01	د.حامد خالد	أستاذ التعليم العالي	جامعة العربي التبسي تبسة.
02	د. مولاي حاج مراد	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 02.
03	د. بلقاسم مزيوة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة العربي التبسي تبسة
04	د. بورزق نوار	أستاذ محاضر "أ"	جامعة العربي التبسي تبسة
05	د. وحيد دراوات	أستاذ محاضر "أ"	جامعة العربي التبسي تبسة
06	د. بوطورة كمال	أستاذ محاضر "ب"	جامعة العربي التبسي تبسة .
07	د. علي خالد	أستاذ محاضر "ب"	جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي

وقد تم بناء الاستمارة وإخراجها في شكلها النهائي[1]، حيث تم تقسيمها إلى خمس محاور تضمن المحور الأول البيانات العامة التي يمكن أن يستفاد منها في تحليل بقية البيانات حيث اعتمد على ستة بيانات عامة متمثلة في الجنس، المستوى التعليمي، الصفة في المجلس، كم مرة تم انتخاب المبحوث في المجلس، الانتماء إلى حزب سياسي، تغيير الانتماء السياسي.

أما المحور الثاني فقد خصص للقيم التفضيلية التي يمكن أن يعبر عنها المبحوث في مجالات مختلفة من حياته اليومية والتي سعى الباحث من خلالها إلى معرفة التفضيلات القيمية الشخصية للمبحوثين بعيدا عن مجال الممارسة لمهامهم داخل المجالس المنتخبة، لمقارنتها لاحقا بالخيارات القيمية المتعلقة بتسيير أمور الشأن العام في المجتمعات المحلية عبر المجالس، وقد تضمن المحور الثاني 12 سؤالا مرقمين من العدد07 إلى العدد 18، يحمل كل سؤال عبارتين قيميتين يجب على المبحوث اختيار إحداهما، وقد تم وضع 24 عبارة قيمية تمثل القيم الستة حسب تصنيف «سبرنجر» (اقتصادية، اجتماعية، سياسية، دينية، نظرية، جمالية، دينية) بشكل متساوي بلغ أربع عبارات لكل تصنيف، وهذا لإعطاء جميع القيم فرص متساوية للظهور في خيارات المبحوثين.

The Study of Values: Construction of the fourth :- Richard E. Kopelman;Janet L. Rovenpor edition

some notes on the study of values in experimental psychological research :- James H Sidanius from 1933-1971, Psykologiska institutionen ,Stockholms universitet, January 1974.

[1]- الملحق رقم (03) استمارة البحث.

في حين تم بناء كل من المحور الثالث والرابع والخامس الذين يمثلون الأبعاد الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية للتنمية المحلية، والمرقمين على التوالي من السؤال 19 إلى 24، ومن السؤال 25 إلى 30، ومن السؤال 31 إلى 36، حيث تضمن كل محور من المحاور ستة (06) أسئلة تمثل مؤشرات للتنمية المحلية في كل بعد، ويتضمن كل سؤال أربع خيارات قيمية يجب على المبحوث ترتيبها ترتيبا من الأكثر أهمية إلى الأقل أهمية بالنسبة إليه، وقد تضمنت كل الأبعاد 72 عبارة قيمية موزعة بالتساوي على التصنيفات الستة للقيم المعتمدة في الدراسة، ما يجعل فرص الظهور لكل قيمة في جميع الأبعاد متساوية، ويمثل الشكل التالي طريقة توزيع العبارات القيمية على مختلف محاور الدراسة:

شكل رقم (01) يبين كيفية بناءمحاور الاستمارة

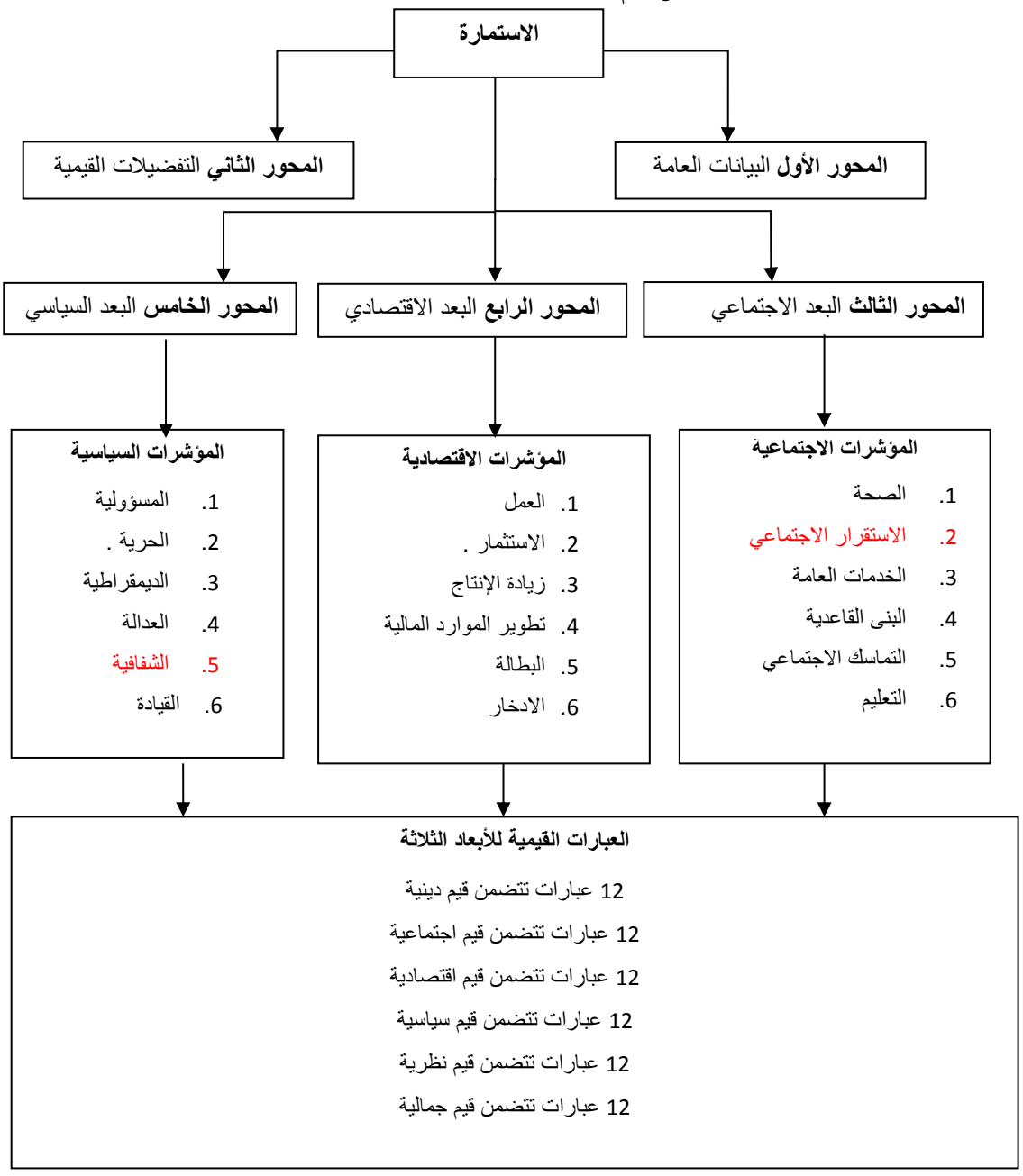

المصدر : من إعداد الباحث

05-02-1- تحكيم الاستمارة:

وبعد الصياغة الأولية للاستمارة التي أبدى المشرف حولها مجموعة من الملاحظات، ليطلب بعد ذلك عرضها على مجموعة من الأساتذة المحكمين، وقبل أن يتم توزيع الاستمارة بالشكل النهائي الذي يمثله الملحق رقم (03)، تم توجيه الاستمارة للتحكيم من طرف 07 من الأساتذة الذين تم ذكرهم سابقا للتأكد من أن المحاور تقيس ما وضعت من أجله، والذين أبدوا ملاحظاتهم وتوجيهاتهم لإجراء التعديلات اللازمة على الاستمارة والتي كانت على النحو التالي:

- اتفق جميع المحكمين على وجوب التزام الباحث بإعادة صياغة الأسئلة التالية: السؤال 14، السؤال 30، السؤال 33، السؤال 32 السؤال 35.
- كما جاءت بعض الملاحظات المختلفة للأساتذة المحكمين حول وجوب تعديل بعض العبارات التي تضمنها الاستبيان لتتناسب وخصوصية المجتمع المدروس لاسيما العبارات التالية:

- من السؤال 30 العبارتين 01 و02.
- من السؤال 35 العبارتين 03 و04.
- من الأسئلة: 15،16،27 إعادة صياغة جميع العبارات.
- من الأسئلة:31،25،20،19،17، إعادة صياغة الثانية.
- من الأسئلة 21،11، إعادة صياغة العبارة الأولى.

وهو ما قام به الباحث استجابة لتوجيهات المحكمين وعملا بنصائحهم وآرائهم العلمية.

ب- **قياس صدق الاستمارة:** قام الباحث بقياس صدق المحكمين للتأكد من صلاحية الاستمارة لموضوع البحث بالمعاد

$$\text{مستوى صدق الاستمارة} = \frac{\text{مجموع (البنود الصادقة - البنود غير الصادقة)}}{\text{عدد المحكمين}} \times 100$$

مجموع البنود

حيث كانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (05) يبين صدق البنود حسب المحكمين

البنود	(n)يقيس	(n')لا يقيس	(n'-n) Y	البنود	(n)يقيس	(n')لا يقيس	(n'-n) Y
1	7	0	1	19	6	1	0.71
2	7	0	1	20	7	0	1
3	7	0	1	21	5	2	0.43
4	7	0	1	22	7	0	1
5	7	0	1	23	6	1	0.71
6	7	0	1	24	7	0	1
7	7	0	1	25	5	2	0
8	7	0	1	26	7	0	1
9	5	2	0.43	27	6	1	0.71
10	7	0	1	28	7	0	1
11	5	2	0.43	29	7	0	1
12	5	2	0.43	30	7	0	1
13	7	0	1	31	7	0	1
14	5	2	0.43	32	7	0	1
15	5	2	0.43	33	7	0	1

1	1	6	34	0.43	2	5	16
1	0	7	35	1	0	7	17
0.71	1	6	36	0.71	1	6	18
/	9	117	/	/	13	113	المجموع الجزئي
22	**البنود غير الصادقة**		**023**	**البنود الصادقة**			**المجموع العام**

n= البنود الصادقة (التي تقيس).

n'= البنود غير الصادقة (التي لا تقيس).

Y= عدد المحكمين.

$$\text{صـــــــدق} \quad \frac{\frac{22-231}{7}}{36} \quad \text{الاستمارة} = x\ 100 = 82.93$$

وقد أسفرت نتيجة صدق المحكمين على نسبة مقبولة من صدق المحكمين حيث قدرت بـ: 82.93 % وهو ما يجعل من الاستمارة قابلة للتطبيق الميداني.

05-02-2- قياس ثبات الاستمارة:

وبعد قياس الصدق الظاهري للاستمارة، وتحضيرا لتطبيقها الميداني قبل التوزيع النهائي للاستمارة، تم توزيع 30 استمارة على عينة تجريبية للتأكد من وضوح جميع بنودها وقدرة المبحوثين على الإجابة عليها ومعرفة مدى استجابتهم للموضوع الدراسة، حيث كانت النتائج التجريبية للاستمارة جد مقبولة لإجابة المبحوثين على جميع الأسئلة بشكل واضح، وقدرتهم على فهم البنود والإجابة عليها بما يخدم موضوع الدراسة.

وبالاستعانة ببرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss تم قياس ثبات الاستمارة انطلاقا من قياس ثبات كل محور على حدى ثم بعد ذلك تم قياس الثبات العام للأداة وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (06) يبين نسب الثبات حسب معامل ألفا كرونباخ لمحاور الاستمارة

المحور الثاني (التفضيلات القيمية)		المحور الثالث (البعد الاجتماعي)		المحور الرابع (البعد الاقتصادي)		المحور الرابع (البعد السياسي)	
Reliability Statistics		Reliability Statistics		Reliability Statistics		Reliability Statistics	
N of Items	Cronbach's Alpha	N of Items	Cronbach's Alpha	N of Items	Cronbach's Alpha	N of Items	Cronbach's Alpha
12	**.661**	**24**	**.771**	**24**	**.735**	**24**	**.806**

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V. 25

يظهر من الجدول أن نسب الثبات لمحاور الاستمارة متقاربة ومقبولة، حيث وصلت نسبة الثبات في المحور الثاني المتعلق بالخيارات التفضيلية للنخبة السياسية معدل ثبات يصل إلى 0.66 وهو اقل ثبات تحصل عليه الاستمارة في مختلف محاورها، ومع ذلك تبقى هذه النسبة مقبولة ما يجعل منه قابل للتطبيق، إلى جانب ذلك كانت نسبة الثبات لكل من المحور الثالث والرابع والخامس على التوالي 0.77، 0.73، 0.80، وتعد هذه

النسب مقبولة لقياس الاستمارة لما وضعت لقياسه بالنسبة لكل محور على حدى، وقد تم بعد ذلك قياس معامل الثبات العام للاستمارة بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS وقد كانت النتيجة في الجدول التالي:

جدول رقم(07) يبين الثبات العام للاستمارة حسب معامل ألفا كرونباخ

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
.894	84

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V. 25

ويتبن من الجدول أن الثبات العام لأداة القياس قد بلغ نسبة 0.89% وهو ما يعبر عن ثبات عالي لأداة القياس ويجعلها قابلة للتطبيق الميداني.

وبحساب صدق المحكمين وقياس ثبات الاستمارة بعد تطبيقها على عينة من مجتمع البحث وبعد النتائج المتحصل عليها سواء بحساب الصدق الذي بلغ معدل 82.022 % أو الثبات حسب معامل «ألفا كرونباخ» بالاستعانة ببرنامج الحزم الإحصائية، والذي كان 0.89% لكل بنود الاستمارة، يجعل من الأداة قابلة للتطبيق الميداني و التوزيع على عينة الدراسة.

06- **خصائص العينة:** تعبر خصائص العينة عن طبيعة التشكيلة البشرية لمجتمع الدراسة والمستويات التعليمية التي يتميز بها، إلى جانب طبيعة المهام الموكلة لعينة الدراسة والخبرة التي لديهم في العمل ضمن المجالس البلدية المنتخبة وفقا للجدول التالي:

جدول رقم (08) يبن توزيع العينة حسب الجنس والمستوى التعليمي والصفة داخل المجلس

الجنس / المستوى التعليمي والصفة وعدد العهدات		الجنس: ذكور التكرار	ذكور النسبة	اناث التكرار	اناث النسبة	المجموع التكرار	المجموع النسبة
المستوى	دون اجابة	3	1,46	1	0,49	4	1,95
	متوسط فاقل	42	20,49	0	0,00	42	20,49
	ثانوي	78	38,05	14	6,83	92	44,88
	جامعي	46	22,44	21	10,24	67	32,68
المجموع		169	82,44	36	17,56	205	100
الصفة	رئيس /نائب رئيس	66	32,20	8	3,90	74	36,10
	مندوب /رئيس لجنة	57	27,80	22	10,73	79	38,54
	عضو	46	22,44	6	2,93	52	25,37
المجموع		169	82,44	36	17,56	205	100
العهدة	دون اجابة	4	1,95	1	0,49	5	2,44
	عهدة واحدة	111	54.14	25	12,20	136	66.34
	عهدتين	34	16.58	9	4,39	43	20.98
	ثلاث عهدات فأكثر	20	9.75	1	0,49	21	10.24
المجموع		169	82	36	18	205	100

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V. 25

تتشكل المجالس البلدية حسب الجدول من 20.49 % من ذوي المستوى التعليمي البسيط والذي لا يتعدى المرحلة المتوسطة إن لم يكن اقل كلهم من الذكور، فيما بلغة نسبة الثانويين 38.05% للذكور و6.83% للإناث أي بنسبة إجمالية قدرها 44.88%، وقد بلغت نسبة الجامعيين في المجالس البلدية

32.68% يبلغ الذكور فيها نسبة 22.44% في حين بلغت الإناث نسبة 10.24%، تتولى منهن فقط 03.90% فقط منصب نائب رئيس بلدية في حين يتولى من الرجال منصب الرئيس أو نائب الرئيس 32.20% وتعكس هذه النسبة الهيمنة الذكورية على مختلف المجالس البلدية وهذا راجع للطبيعة الاجتماعية التي تتشكل فيها المجالس إلى جانب أن القانون الذي ضمن للمرأة حد أدنى من المشاركة في الترشح لمختلف المجالس أصبح مفهوما على أساس أنه هو الحد الأقصى.

ما جعل الكثير من قوائم المرشحين المقدمة للانتخابات حتى في البلديات الكبرى للولاية لا تتعدى سقف 30% من المقاعد المخصصة للمرأة[1]، فبدل أن يكون هذا القانون فاعلا في تمكين المرأة سياسيا أصبح يشكل حاجزا على اعتبار أن المرأة أصبحت تبحث عن أي قائمة تمكنها من المشاركة في حين تعجز الكثيرات عن الترشح في قوائم تكون الأغلبية فيها للمرأة أو تكون ممثلة للمرأة بشكل خاص، إلى جانب التزام المشاركين في مختلف الانتخابات بتطبيق الجانب القانوني لتمثيل المرأة بغض النظر عن المؤهلات التي تملكها هذه المرأة أو التي تفتقر إليها.

وإذا كانت المشاركة السياسية للمرأة محدودة بموجب القيم والعادات والتقاليد والأعراف داخل المجتمع المحلي فإن سن مثل القانون سالف الذكر قد حد أكثر من دور المرأة بجعلها تابعة لمختلف القوائم المرشحة التي تشكلها الأحزاب السياسية المهيمنة على المشهد السياسي وعدم قدرتها على التحرر بشكل كامل من الهيمنة الذكورية في المجال السياسي ليصبح هذا القانون سلاح ذو حدين فبدل أن تشارك المرأة على نطاق واسع في التمثيل السياسي أصبحت تكتفي بما يمنح لها في ظل الحصة الممنوحة لها كحد أدنى في ظل القانون.

ويبين الجدول أيضا أن نسبة 66.34% من الأعضاء يشغلون مناصبهم لأول مرة داخل المجالس، مما يوحي بالتغير في البنية البشرية للمجالس البلدية وتراجع سيطرة الحرس القديم والوكيل بإسم الشرعية الثورية وغيرها من المبررات لتولي المناصب القيادية داخل المجتمع المحلي، إلا أن هذه الممارسات قد لا تنبئ بوضع صحي داخل هذه المجتمعات بقدر ما ينبئ بحالة من الفوضى التي يمكن أن تضفي إلى جملة من النتائج غير المتوقعة، وهو ما سنحاول الإشارة إليه لاحقا، ونلاحظ من الجدول أن نسبة 20.98% فقط هم من تم انتخابهم لمرة ثانية في حين تمثل نسبة 10.24% نسبة الأعضاء المنتخبين لأكثر من مرتين، فهل تعكس مثل هذه النسب التوجه الحقيقي لقيم الديمقراطية، والتداول على مراكز القرار المحلي، في ظل ارتفاع معدلات المستوى التعليمي لهؤلاء الأعضاء الذي بلغ نسبة 32.68% من الجامعيين بين الجنسين أم أنها تعكس مظهرا جديدا من مظاهرها في غياب حقيقة الممارسة الديمقراطية؟

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: **الجريدة الرسمية**، عدد الاول2012، ص46.

جدول رقم (09) يبن توزيع العينة حسب الانتماء السياسي وتغييره وفقا للمستوى التعليمي والصفة داخل المجلس

المستوى التعليمي والصفة في المجلس الانتماء السياسي وتغيير الحزب			المستوى					الصفة			
			دون إجابة	متوسط فاقل	ثانوي	جامعي	المجموع	رئيس /نائب	مندوب /رئيس لجنة	عضو	المجموع
الانتماء السياسي	منتمي لحزب سياسي	التكرار	4	40	83	53	180	68	71	41	180
		النسبة	1,95	19,51	40,49	25,85	87,80	33,17	34,63	20,00	87,80
	غير منتمي لحزب سياسي	التكرار	0	2	9	14	25	6	8	11	25
		النسبة	0,00	0,98	4,39	6,83	12,20	2,93	3,90	5,37	12,20
	المجموع	التكرار	4	42	92	67	205	74	79	52	205
		النسبة	1,95	20,49	44,88	32,68	100	36,10	38,54	25,37	100
تغيير الانتماء السياسي	دون إجابة	التكرار	1	1	1	0	3	0	2	1	3
		النسبة	0,49	0,49	0,49	0,00	1,46	0,00	0,98	0,49	1,46
	لم يغيير	التكرار	3	24	54	49	130	46	50	34	130
		النسبة	1,46	11,71	26,34	23,90	63,41	22,44	24,39	16,59	63,41
	غير مرة واحدة	التكرار	0	15	30	16	61	25	23	13	61
		النسبة	0,00	7,32	14,63	7,80	29,76	12,20	11,22	6,34	29,76
	غير اكثر من مرة	التكرار	0	2	7	2	11	3	4	4	11
		النسبة	0,00	0,98	3,41	0,98	5,37	1,46	1,95	1,95	5,37
	المجموع	التكرار	4	42	92	67	205	74	79	52	205
		النسبة	1,95	20,49	44,88	32,68	100	36,10	38,54	25,37	100

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V. 25

وفي القراءة الأولية للجدول رقم (09) يتبين أن عينة الدراسة على الرغم من تمتعها بمستويات تعليمية مقبولة إلا أن نسبة 12.20% منهم صرحوا تصريحا غير دقيق بإجابتهم أنهم غير منتمين لأحزاب سياسية أكثر من نصفهم ذوي المستويات الجامعية على عكس ما أفادت به الجهات الرسمية، والملاحظ أيضا أن الاعتماد على التجوال السياسي يتساوى لدى الأعضاء ذووا المستوى الجامعي والمستوى المتوسط فاقل بنسبة 0.98% لكل من صرحوا بتغيير الحزب لأكثر من مرة، كما تتقارب بين نفس المستويين بنسبة 07.80% و07.82% لكل منهما على التوالي في ما تعلق بتغيير الانتماء السياسي لمرة واحدة فيما عبر ذووا المستوى الثانوي بنسبة 14.63% على تغيير انتمائهم السياسي مرة واحدة، ونسبة 03.41% لمن غيره لأكثر من مرة.

وإذ تعد نسبة الأعضاء الذين لم يغيروا انتمائهم السياسي نسبة مرتفعة تقدر بـ:63.41% إلا أن هذه النسبة قد لا تعبر عن الالتزام بالانتماء السياسي أو النضال الحزبي إذ أن نسبة الأعضاء الذين يشغلون مناصبهم لأول عهدة داخل المجالس بلغ 71.22% [1]، بقدر ما قد تعبر عنه من انخراط أعضاء جدد داخل الأحزاب السياسية للظفر بمقعد داخل المجالس البلدية، وهو ما استقاه الباحث من بعض المقابلات أثناء الدراسة الميدانية، والتي وإن لم تؤكد أن جميع أعضاء المجالس الجدد هم وافدين جدد على مختلف الأحزاب السياسية إلا أن معظم

[1] – الجدول رقم (08)

من جرت معهم المقابلة أكدوا أن الوافدين الجدد لمختلف التشكيلات السياسية يمثلون نسب عالية لكل قائمة مرشحة، وأن اغلب أعضائها إنما انتسبوا لمختلف التشكيلات للفوز بمقعد داخل المجالس.

وما يؤكد ذلك ما سبق من تصريح المبحوثين بنسبة 12.20% من أنهم غير منتمين لأي حزب من بينهم 02.93% يشغلون منصب رئيس أو نائب رئيس للمجلس فيما تشغل نسبة 03.90 % منهم منصب مندوب أو رئيس لجنة بالإضافة إلى تجنب نسبة 01.46% الإجابة عما إذا كانوا منتمين لحزب سياسي أم لا، وهو ما يعني تجاهل المعنيين لانتماءاتهم السياسية بمجرد شغلهم مقعد داخل المجلس البلدي، على الرغم أنهم لا زالوا ممثلين لهذه الأحزاب في نظر القانون والتنظيم الإداري المعمول به حسب ما صرحت به مصالح مديرية التنظيم والشؤون العامة لولاية تبسة للباحث أثناء مقابلته لممثلها[1]، كما يبين الجدول أن نسبة 12.20% من عينة الدراسة ممن يشغلون منصب رئيس أو نائب رئيس للمجلس قد غيروا انتمائهم السياسي مرة واحدة في حين غيرت نسبة 01.26% ممن يشغلون نفس المنصب أكثر من مرة.

لقد حاولنا في عرض البيانات العامة للدراسة معرفة الخصائص التي تتميز بها العينة والتي اشرنا إليها سابقا من حيث النوع الاجتماعي والمستويات التعليمية، إلى جانب نوعية المناصب التي يشغلها أفراد العينة داخل المجالس، كما تطرقنا إلى تصريح أفراد العينة بانتمائهم لحزب سياسي من عدمه وهو ما اظهر نوع من التباين بين تصريحات المبحوثين والجهات الرسمية التي تؤكد أن جميع الأعضاء منتمون لتيارات وأحزاب سياسية، وأن الأحرار غير ممثلين داخل هذه المجالس.

خلاصة الفصل:

لقد تعرضنا في هذا الفصل لأهم الإجراءات المنهجية المتعلقة بالجانب الميداني للدراسة انطلاقا من تحديد مجالات الدراسة وصولا إلى خصائص عينة البحث، وقد عرضنا في هذا الفصل الإجراءات بالتفصيل التي قام بها الباحث إما بتحديد مجالات الدراسة أو أدوات وأساليب المعالجة الإحصائية للبيانات وأدوات جمعها كانطلاقة نحو تبويب وعرض البيانات الميدانية للدراسة ومعالجتها.

[1]- مقابلة أجريت بتاريخ:2018/09/17 على الساعة: 10و 30 دقيقة بمصالح مديرية التنظيم والشؤون العامة لولاية تبسة.

الفصل السادس

تمهيد:

يستعرض هذا الفصل الجانب الميداني للدراسة والذي يتضمن بيانات أربع محاور تناولتها الاستمارة لجمع البيانات الميدانية، ونحاول من خلاله عرض البيانات ومعالجتها والتعليق عليها من اجل ترجمه هذه البيانات إلى معلومات يمكن الاعتماد عليها في الإجابة عن ما تناولته الدراسة من تساؤلات، ويتعلق المحور الأول بالتفضيلات القيمية للنخب السياسية وتوجهاتهم الشخصية في حياتهم اليومية، ونسعى من خلاله إلى محاولة تحديد أهم القيم التي تشكل السلوك الشخصي لهذه النخب سواء في حياتهم الخاصة أو أثناء ممارستهم لمهامهم داخل المجالس التي انتخبوا فيها.

و تضمن المحور الثاني والثالث والرابع على التوالي المؤشرات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية للتنمية المحلية،و حتى يتسنى لنا فيما سيأتي من الدراسة من معرفة مدى التوافق أو الاختلاف بين ما يتوجه نحوه المنتخبون المحليون من تفضيلات قيمية شخصية،وخياراتهم المرتبطة بأبعاد التنمية المحلية وممارستهم لأدوارهم داخل المجالس.

01- عرض وتحليل بيانات المحور الأول:

سنقوم في ما يلي بعرض البيانات المتعلقة بالتفضيلات القيمية للنخب السياسية وخياراتهم بين العبارات التي تعكس توجهاتهم وأرائهم الشخصية إزاء محيطهم، ونستعرض هذه التفضيلات مع خصائص الجنس ،المستوى والمنصب الذي يشغله أفراد عينة المجتمع المبحوث داخل المجالس المحلية، وذلك لنتمكن من معرفة هذه التوجهات بالإضافة إلى ما يمكن أن يوجد من علاقة بينها وخصائص عينة الدراسة، انطلاقا من عرض تراتبية العبارات القيمية في تفضيلات أفراد النخبة السياسية المحلية ممثلة في عينة الدراسة.

و سيتم عرض الإجابات لمعرفة أي العبارات القيمية أكثر تفضيلا مقارنة بالخيارات القيمة الأخرى التي تضمنها هذا المحور، فيما سنعرض بعد ذلك إجابات المحور بشكل عام حتى نتمكن من قراءة البيانات بما يخدم توجه الدراسة التي بين أيدينا.

الجدول رقم (10) يبين إجابة المبحوثين عن السؤال رقم (07) حسب متغير الجنس والمستوى والصفة

خصائص العينة / عبارات س7		جنس		مستوى				صفة			المجموع
		ذكر	أنثى	دون إجابة	متوسط فاقل	ثانوي	جامعي	رئيس /نائب رئيس	رئيس لجنة /مندوب	عضو	
دون إجابة	التكرار	5	2	1	0	5	1	2	5	0	7
	النسبة %	2.96	5.56	25.00	0.00	45.4	1.49	2.70	6.33	0.00	23.4
جمالية	التكرار%	79	15	3	18	42	31	34	39	21	94
	النسبة %	46.75	41.67	75.00	42.86	45.65	46.27	45.95	49.37	40.38	45.85
اجتماعية	التكرار	85	19	0	24	45	35	38	35	31	104
	النسبة %	50.30	52.78	0.00	57.14	48.91	52.24	51.35	44.30	59.62	50.73
المجموع	التكرار	169	36	4	42	92	67	74	79	52	205
	النسبة %	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

يبين الجدول رقم (10) خيارات المبحوثين في إجابتهم عن السؤال السابع من المحور الأول والمتعلق بتوجهاتهم نحو تفضيلهم لقضاء أوقات الراحة مع الأصدقاء أو في أماكن طبيعية وذات بعد جمالي، ونلاحظ أن 50.30% من الذكور و52.78% من الإناث قد فضلوا قضاء أوقات الراحة مع جماعة الرفاق والأصدقاء ويزيد هذا التوجه والاختيار عند أعضاء المجالس الذين لهم مستوى تعليمي متوسط فأقل حيث بلغ نسبة 57.14%، وهو ما يعكس ارتباط هذه الفئة أكثر من غيرها بمحيطها الاجتماعي وسعيها للحفاظ عليه من خلال التواصل في أوقات الفراغ، وإن كان هذا التوجه أيضا لدى فئة الجامعيين من العينة إلا انه بنسبة أقل حيث بلغ 52.24%، فيما فضل أصحاب المستوى الثانوي من العينة هذا الخيار بنسبة 48.91%، في حين لم يجب عن هذا السؤال 5.43%منهم .

ويوضح الجدول ارتفاع نسبة خيار صحبة الرفاق على طبيعة المكان وجماله لدى أفراد العينة الذين يشغلون أعضاء بالمجالس الشعبية البلدية بنسبة 59.62%، وهو ما يعكس أن هذه خيارات تجمع بين المناصب الدنيا في المجلس والمستوى التعليمي البسيط، ويتراجع هذا الخيار لدى الأفراد الذين يشغلون صفة رئيس أو نائب رئيس للمجلس بنسبة 51.35%، فيما يعبر 44.30% من المندوبين ورؤساء اللجان عن هذا الخيار.متوجهين نحو الخيار الثاني بنسبة 49.37% معبرين عن تفضيلها لخيار جمالية المكان على خيار صحبة الرفاق .

وبشكل عام فإن الجدول السابق يوضح أن الخيار المتعلق بصحبة الرفاق قد حاز على نسبة 50.73%، فيما حاز خيار طبيعة المكان على نسبة 45.85%، ولم يجب عن هذا السؤال نسبة 3.41% المبحوثين، بهذا نستخلص أن العبارة التي تحمل قيمة اجتماعية قد كانت الأكثر خيارا لدى عينة الدراسة من العبارة التي تحمل قيمة جمالية وإن بفارق بسيط عن هذه الاخيرة.

الجدول رقم (11) يبين إجابة المبحوثين عن السؤال رقم (08)حسب متغير الجنس والمستوى والصفة

خصائص العينة / عبارات س8		جنس		مستوى				صفة			المجموع
		ذكر	أنثى	دون إجابة	متوسط فاقل	ثانوي	جامعي	رئيس /نائب رئيس	رئيس لجنة /مندوب	عضو	
دون إجابة	التكرار	3	1	0	0	3	1	1	2	1	4
	النسبة %	1.78	2.78	0.00	0.00	3.26	1.49	1.35	2.53	1.92	1.95
سياسية	التكرار	86	21	3	24	47	33	36	40	31	107
	النسبة %	50.89	58.33	75.00	57.14	51.09	49.25	48.65	50.63	59.62	52.20
دينية	التكرار	80	14	1	18	42	33	37	37	20	94
	النسبة %	47.34	38.89	25.00	42.86	45.65	49.25	50.00	46.84	38.46	45.85
المجموع	التكرار	169	36	4	42	92	67	74	79	52	205
	النسبة %	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

يظهر الجدول (11) الإجابة عن السؤال (08) ويبين أن نسبة الذكور الذين اختاروا العبارة التي تحمل قيما سياسية مثل العدالة والحرية قد بلغوا 50.89% في مقابل 47.34% للعبارة التي تحمل قيمة دينية كدافع للثورة التحريرية حسب أراء المبحوثين، في حين عبرت بشكل أوضح نسبة 58.33% من الإناث عل اختيارهم

للعبارة التي تحمل قيما سياسية في مقابل 38.89% فقط لخيار العبارة التي تحمل قيمة دينية، وهو ما يعكس ابتعاد المرأة في عينة الدراسة عن الخيار الديني أو التفسير الديني لخياراتها التي تعكس توجهاتها الشخصية والتمسك بالتوجه الحديث لتفسير سلوكها وتوجهاتها.

كما يوضح الجدول بعض الفوارق في خيارات العينة حسب مستوياتهم التعليمية حيث عبر ذووا المستويات التعليمة المتوسط فأقل عن خيارهم للعبارة التي تحمل قيمة سياسية بنسبة 57.14% وهي اعلى نسبة بين فئاتها حسب المستوى، في ما بلغت نسبة الذين اختاروا نفس العبارة 51.09% لأصحاب المستوى الثانوي، بينما عبر ذووا المستوى الجامعي من أفراد العينة عن تقاسم الإجابة مناصفة بين الخيارين حيث حصل كل خيار على نسبة 49.25%، وقد تعكس هذه الخيارات ارتباط الخيارات القيمية الدينية بالمستوى التعليمي حيث نلاحظ انه كلما ارتفع المستوى التعليمي كلما اتجهت خيارات أفراد العينة نحو العبارة التي تحمل قيمة دينية،وهو ما نلاحظه أيضا في خيارات المبحوثين حسب الصفة التي يشغلونها في المجلس، حيث عبر 50.00% من رؤساء المجالس ونوابهم عن خيارهم للعبارة التي تجعل من الجهاد محركا للثورة والتحرر مقابل 48.65% للعبارة التي تجعل من الحرية والعدالة هي المحرك الأساسي لها، فيما عبر كل من فئة المندوبين ورؤساء اللجان عن خياراتهم بنسبة 50.69% للعبارة التي تحمل قيمة سياسية مقابل 46.80% للعبارة التي تحمل قيمة دينية .

واختار المبحوثين العبارة السياسية بنسبة 59.62%، مقابل 38.46% للخيار الديني، وإذا قلنا سابقا بأن المستوى التعليمي قد يؤثر على خيارات المبحوثين فمن الملاحظ أيضا أن المناصب التي يشغلونها قد تشكل حافزا أو عائقا نحو بعض تفضيلاتهم وخياراتهم القيمية سواء لارتباط المناصب التي يشغلونها بالمستوى التعليمي الذي يتمتعون به، أو حفاظا على المكانة التي يحضون بها في مجتمع لازال يعتبر في ظاهره متدينا.

ويُظهر الجدول بشكل عام توجه عينة الدراسة في إجابتهم عن السؤال الثامن إلى العبارة التي تحمل قيمة سياسية بنسبة 52.20%،مقابل 45.85 % اختاروا العبارة التي تحمل قيمة دينية، وهو ما يعكس تراجع الخيارات والتوجهات الدينية لدى عينة الدراسة إذا ما وضعت هذه الأخيرة على سبيل التفضيل والاختيارات الشخصية أمام الخيار والتوجه السياسي.

الجدول رقم (12) يبين إجابة المبحوثين عن السؤال رقم (09)حسب متغير الجنس والمستوى والصفة

خصائص العينة / عبارات س9		جنس		مستوى				صفة				المجموع
		ذكر	أنثى	دون إجابة	متوسط فاقل	ثانوي	جامعي	رئيس /نائب رئيس	رئيس لجنة /مندوب	عضو		
دون إجابة	التكرار	4	1	1	1	3	0	2	3	0		5
	النسبة %	2.37	2.78	25.00	2.38	3.26	0.00	2.70	3.80	0.00		2.44
اقتصادية	التكرار	104	20	3	30	51	40	48	42	34		124
	النسبة %	61.54	55.56	75.00	71.43	55.43	59.70	64.86	53.16	65.38		60.49
دينية	التكرار	61	15	0	11	38	27	24	34	18		76
	النسبة %	36.09	41.67	0.00	26.19	41.30	40.30	32.43	43.04	34.62		37.07
المجموع	التكرار	169	36	4	42	92	67	74	79	52		205
	النسبة %	100	100	100	100	100	100	100	100	100		100

يستعرض الجدول رقم (12) إجابات المبحوثين على السؤال (09) والذي تضمنت خيارات الإجابة عليه عبارتين تحملان قيمة دينية وقيمة اقتصادية، والملاحظ من الجدول أن إجابات المبحوثين من الجنسين قد اتجهت إلى اعتبار أهمية العمل تكمن في زيادة الدخل وتحسين الظروف المعيشة للفرد بنسبة 61.54% للذكور، وبنسبة 55.56% للإناث، في حين لم يعتبر العمل عبادة وواجب ديني إلا بنسبة 36.09%من الذكور و41.67% من الإناث، أما في ما تعلق بمتغير المستوى التعليمي فقد أجاب 71.43% من ذووا المستوى المتوسط فأقل على الخيار الأول باعتبار العمل زيادة في الدخل ما يضفي عليه القيمة الاقتصادية، وبنسبة 26.19% فقط للخيار الثاني، أما فيما تعلق بإجابة أفراد العينة من المستوى الثانوي فقد كان خيارهم للعبارة التي تحمل قيمة اقتصادية بنسبة 55.43% مقابل 41.30% للعبارة التي تحمل قيمة دينية، في ما اختار الجامعيون الخيار الأول بنسبة 59.70% في مقابل 40.30% للخيار الثاني.

وفي نفس المسار حافظت العبارة ذات التوجه القيمي الاقتصادي للعمل على مراتبها الأول في إجابة المبحوثين حسب مناصبهم في المجلس وقد اختار رؤساء المجالس ونوابهم الإجابة بالخيار الأولى بنسبة 64.86% مقابل 32.43% للخيار الثاني، في ما اختار المندوبون ورؤساء اللجان الخيار الأول بنسبة 53.16%، مقابل 43.04% للخيار الثاني، ولم يشذ الأعضاء عن هذه القاعدة وان كانت نسبهم في الخيار الأول أعلى بـ65.38% في مقابل 34.62% للخيار الثاني، ويوضح هذا التوجه لدى المبحوثين تراجع التوجهات الدينية في ما تعلق بالممارسات اليومية المرتبطة بالعمل والكسب، إلا أن المجتمع المتدين يدفع إلى التشكيك في أن الرزق مرهون بالعمل فقط .

ويظهر الجدول بشكل عام أن خيار العبارة التي تحمل قيمة دينية قد تراجع بشكل كبير أمام الخيار المتاح في العبارة التي تحمل قيمة اقتصادية، حيث بلغت خيارات المبحوثين لهذه الأخيرة نسبة 60.49%، في مقابل 30.07% للعبارة التي تحمل قيمة دينية، وهو ما قد يعكس أثر التوجهات العامة للنخب التي ارتبطت في مختلف

مراحل تشكلها ببعض التوجهات والدوافع الاقتصادية فيما لم يكن هناك فوارق في توجه المبحوثين نحو العبارتين حسب الخصائص المذكورة في الجدول.

الجدول رقم (13) يبين إجابة المبحوثين عن السؤال رقم (10)حسب متغير الجنس والمستوى والصفة

خصائص العينة / عبارات س10		جنس		مستوى				صفة			المجموع
		ذكر	أنثى	دون إجابة	متوسط فاقل	ثانوي	جامعي	رئيس /نائب رئيس	رئيس لجنة /مندوب	عضو	
دون إجابة	التكرار	2	0	0	0	1	1	1	0	1	2
	النسبة %	1.18	0.00	0.00	0.00	1.09	1.49	1.35	0.00	1.92	0.98
نظرية	التكرار	150	27	4	37	80	56	68	66	43	177
	النسبة %	88.76	75.00	100.00	88.10	86.96	83.58	91.89	83.54	82.69	86.34
جمالية	التكرار	17	9	0	5	11	10	5	13	8	26
	النسبة %	10.06	25.00	0.00	11.90	11.96	14.93	6.76	16.46	15.38	12.68
المجموع	التكرار	169	36	4	42	92	67	74	79	52	205
	النسبة %	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

يعرض الجدول رقم (13) خيارات المبحوثين في إجابتهم عن السؤال رقم (10) والذي يحمل عبارتين تتعلقان بالموضوع الذي يمكن أن يشد انتباههم واهتمامهم عند متابعتهم لوسائل الإعلام ومطالعة الصحف والمجلات أكان الأخبار والاكتشافات العلمية أو أخبار الفنون والتظاهرات الثقافية، حيث بدا جليا توجه كلا الجنسين نحو الخيار الأول بنسبة كبيرة حي بلغ 88.76% من الذكور مقابل 10.06%فقط منهم لصالح الخيار الثاني، فيما عبرت 75.00%من الإناث عن الخيار الأول مقابل 25.00% للخيار الثاني، والظاهر أن كلا الجنسين يعتبران الخيار الأول والذي يحمل قيمة نظرية أهم بكثير من الخيار الثاني الذي تحمل قيما جمالية، ومن خلال الجدول أيضا يتبين أن خيارات أفراد العينة كانت تتجه نحو تفضيل الخيار الأول عل اختلاف مستوياتها العلمية أو المناصب التي يشغلونها بنسب تفوق 82%، وللتأكد من حفاظ هذه الخيارات تم إعادة صياغة العبارتين في السؤال رقم 11والذي كانت إجابات المبحوثين عنه على النحو التالي :

الجدول رقم (14) يبين إجابة المبحوثين عن السؤال رقم (11) حسب متغير الجنس والمستوى والصفة

خصائص العينة / عبارات س11		جنس		مستوى				صفة			المجموع
		ذكر	أنثى	دون إجابة	متوسط فاقل	ثانوي	جامعي	رئيس /نائب رئيس	رئيس لجنة /مندوب	عضو	
دون إجابة	التكرار	1	1	0	0	2	0	0	1	1	2
	النسبة %	0.59	2.78	0.00	0.00	2.17	0.00	0.00	1.27	1.92	0.98
جمالية	التكرار	51	9	0	14	26	20	19	21	20	60
	النسبة %	30.18	25.00	0.00	33.33	28.26	29.85	25.68	26.58	38.46	29.27
نظرية	التكرار	117	26	4	28	64	47	55	57	31	143
	النسبة %	69.23	72.22	100	66.67	69.57	70.15	74.32	72.15	59.62	69.76
المجموع	التكرار	169	36	4	42	92	67	74	79	52	205
	النسبة %	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

وقد كانت نتائج خيارات المبحوثين في الإجابة عن السؤال رقم (11) تتوافق مع خياراتهم في الإجابة عن السؤال رقم 10 فيما تعلق بالتفضيل للعبارات التي تحمل قيما نظرية، حيث كانت إجابتهم حسب الجنس تمنح نسبة 69.23% عند الذكور ونسبة 72.22% عند الإناث للخيار الثاني والذي تحمل عبارته قيمة نظرية

مقابل 30.18% عند الذكور و25.00% عند الإناث للخيار الأول الذي يحمل قيمة جمالية، وعلى الرغم من توافق إجابات المبحوثين في التوجه بشكل عام نحو التفضيل للعبارة التي تحمل قيمة نظرية إلا أن أهمية هذا الخيار قد تراجعت بشكل ملحوظ في تعبير المبحوثين عن خياراتهم في الإجابة عن السؤال رقم(10) تجاه العبارة التي تحمل نفس القيمة، وقد عبر المبحوثين عن خياراتهم لذلك بنسبة بلغت كحد ادنى نسبة 66.67% لمن لهم مستوى متوسط فأقل فيما تحصلت العبارة التي تحمل نفس القيمة في الإجابة عن السؤال العاشر نسبة 88.10% لدى نفس الفئة، ولم يكن هذا التراجع خاصا بهذه الفئة وإنما في جميع إجابات المبحوثين حسب تصنيفهم في الجدول رقم (17)، وهو ما يعكس تراجع المبحوثين في التعبير عن تفضيلاتهم القيمية ما لم تكن هذه التفضيلات صريحة واضحة ومطروحة بشكل مباشر،أي أن توجهاتهم قد تعرف خللا إذا عبرت عن توجهات وخيارات لقيم ضمنية غير صريحة .

الجدول رقم (15) يبين إجابة المبحوثين عن السؤال رقم (12)حسب متغير الجنس والمستوى والصفة

خصائص العينة / عبارات س12		جنس		مستوى				صفة			المجموع
		ذكر	أنثى	دون إجابة	متوسط فاقل	ثانوي	جامعي	رئيس /نائب رئيس	رئيس لجنة /مندوب	عضو	
دون إجابة	التكرار	4	1	0	1	4	0	1	4	0	5
	النسبة %	2.37	2.78	0.00	2.38	4.35	0.00	1.35	5.06	0.00	2.44
دينية	التكرار	78	17	3	16	39	37	31	39	25	95
	النسبة %	46.15	47.22	75.00	38.10	42.39	55.22	41.89	49.37	48.08	46.34
اجتماعية	التكرار	87	18	1	25	49	30	42	36	27	105
	النسبة %	51.48	50.00	25.00	59.52	53.26	44.78	56.76	45.57	51.92	51.22
المجموع	التكرار	169	36	4	42	92	67	74	79	52	205
	النسبة %	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

ويتبين من الجدول أن المبحوثين من الجنسين على حد السواء قد فضلوا الإجابة على السؤال رقم (12) بالعبارة التي تحمل قيما اجتماعية على حساب العبارة التي تحمل قيما دينية معتبرين أن توزيعهم للمساعدات والاستفادات التي هي جزء من مهامهم داخل المجالس البلدية هي من باب تحقيق التكافل الاجتماعي وليس من باب أداء الأمانة، وان كانت الأولى من الثانية، وقد عبر 51.48%من الذكور و50.00%من الإناث على هذا التوجه، في حين عبر 46.15%من الذكور و47.22% من الإناث على أن واجب أداء الأمانة هو ما يدفعهم للقيام بتوزيع الاستفادات والمساعدات، وبتراجع العبارة التي تحمل قيم دينية أمام العبارات التي تحمل قيمة الاجتماعية عند الجنسين على حد سواء يجعل من التراتبية القيمة للقيم السابقة واحدة لديهم وان متغير الجنس لا يشكل فارقا في توجهات المبحوثين نحو التفضيلات القيمية في ما تعلق بالقيم الاجتماعية والدينية .

ومن الجدول يظهر أيضا أن المستوى التعليمي يرتبط ارتباط مباشرا بخيارات المبحوثين في السؤال (12) إذ نلاحظ الارتباط الطردي بين ارتفاع خيارات المبحوثين للعبارات التي تحمل قيما دينية بتزايدة المستوى التعليمي

حيث حصلت العبارة التي تحمل القيمية الدينية على نسبة 38.10%من ذوي المستوى المتوسط فأقل في ما حصلت على ما نسبته 42.39%من ذوي المستوى التعليم الثانوي، لترتفع بعد ذلك إلى نسبة 55.22% لذوي المستويات الجامعية، وهو ما يعكس ارتباط المستوى التعليمي لعينة الدراسة بطبيعة الخيارات القيمية الدينية التي يمكن أن تؤثر على القرارات المرتبطة خاصة بالتنمية الاجتماعية التي سعى الدين إلى تحقيقها والحث على مختلف الأعمال التي يمكن أن تكون وسيلة لذلك.

ومن أهم ما يمكن أن نلاحظه في الجدول رقم (13) هو بروز الخيار المرتبط بالعبارة التي تحمل قيمة دينية على حساب القيمية الاجتماعية لدى المبحوثين الذين يشغلون منصب رؤساء اللجان أو مندوبين بنسبة 49.37% مقابل 45.57% للعبارات التي تحمل قيمة اجتماعية فيما يبين الجدول أيضا الفارق الواضح للخيار بين العبارتين لدى المبحوثين اللذين يشغلون منصب رئيس أو نائب رئيس للمجلس بنسبة 56.76%للعبارة التي تحمل قيمة اجتماعية، نظير 41.89% للعبارة التي تحمل قيمة دينية، فيما عبر أعضاء المجالس عن نسبة 51.92% و48.08% للعبارتين السابقتين على التوالي، ما يجعل من المبحوثين يعتبرون الخيارات الاجتماعية حسب إجابتهم في الجدول أهم من الخيارات الدينية، خاصة عند رؤساء المجالس ونوابهم الذين تبين إجاباتهم فارقا واضحا بين الخيارين لصالح الخيار الاجتماعي في ما عبر المندوبون ورؤساء اللجان على عكس ذلك، وهو ما يبرز نوعا من عدم التجانس في التراتبية القيمية لدى الفئتين السابقتين من المبحوثين، ما قد يشكل نوعا من الاختلاف في تبرير خيارات كل منهما للممارسات المرتبطة بالعمل الاجتماعي ومساعدة الفئات الهشة داخل المجتمع المحلي .

وعلى الرغم من بروز العبارة التي تحمل قيمة دينية كخيار للإجابة عن السؤال (12) لدى فئة الجامعيين وفئة رؤساء اللجان والمندوبين في العينة، إلا أن العبارة التي تحمل قيمة اجتماعية قد حققت نسبة أكبر على الصعيد العام لخيارات المبحوثين بنسبة إجمالية تقدر ب 51.22% من إجمالي خيارات المبحوثين مقابل 46.36%، وقد يبرز هذا التوجه أن خيارات المبحوثين ذات التوجه الديني قد تتراجع أمام الخيارات ذات التوجه الاجتماعي، وهو ما يعطي للبعد الاجتماعي قداسة قد تفوق قداسة المعتقد الديني في بعض الأحيان فيصبح العرف والتقليد في بعض المواقف أهم من بعض القواعد والضوابط الدينية .

الجدول رقم (16) يبين إجابة المبحوثين عن السؤال رقم (13)حسب متغير الجنس والمستوى والصفة

خصائص العينة / عبارات س 13		جنس		مستوى				صفة			المجموع
		ذكر	أنثى	دون إجابة	متوسط فاقل	ثانوي	جامعي	رئيس /نائب رئيس	رئيس لجنة /مندوب	عضو	
دون اجابة	التكرار	3	0	0	2	1	0	1	1	1	3
	النسبة %	1.78	0.00	0.00	4.76	1.09	0.00	1.35	1.27	1.92	1.46
اقتصادية	التكرار	70	16	1	16	39	30	34	34	18	86
	النسبة %	41.42	44.44	25.00	38.10	42.39	44.78	45.95	43.04	34.62	41.95
جمالية	التكرار	96	20	3	24	52	37	39	44	33	116
	النسبة %	56.80	55.56	75.00	57.14	56.52	55.22	52.70	55.70	63.46	56.59
المجموع	التكرار	169	36	4	42	92	67	74	79	52	205
	النسبة %	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

يظهر من الجدول رقم (16) أن توجه المبحوثين الذين يرون أن الاهتمام بالمظهر الجمالي للمرافق التي يمكن أن تُنشئها البلدية تحت قيادتهم والتي تمثل العبارة التي تحمل القيم الجمالية قد بلغ نسبة 56.59% ولا يجب في ذلك مراعاة الإمكانات المالية والاقتصادية للبلدية، معتبرين أن ما يمكن أن يعكسه الشكل الجمالي للمنشأة كمظهر من مظاهر التحديث والتطوير لمرافق البلدية أهم من الاهتمام بجانب التكاليف التي يمكن أن تشكل عبئا على الميزانية العامة للبلدية، في ما ذهب 41.95% من المبحوثين إلى أن الاهتمام بالموازنة العامة للبلدية وترشيد نفقاتها أهم من أن يتباهى مسئولوها بضخامة وجمالية إنجازاتهم خلال عهدتهم الانتخابية على حساب الاهتمام بمختلف الجوانب الأخرى.

وقد اتجه أعضاء المجالس من المبحوثين حسب الصفة داخل المجلس بنسبة 63.46% إلى القيمة الجمالية وهي الأكبر، أي أن هذه الفئة كانت الأكثر توجها للاهتمام بمظاهر المنشاءات العامة على حساب الميزانية البلدية، على الرغم من أن كل الفئات على اختلاف خصائصها كانت تتجه نحو نفس الاختيار، فنلاحظ أن هذه الخصائص لم تشكل فارقا في الاختيارات العامة للمبحوثين.

الجدول رقم (17) يبين إجابة المبحوثين عن السؤال رقم (14) حسب متغير الجنس والمستوى والصفة

خصائص العينة / عبارات س 14		جنس		مستوى				صفة			المجموع
		ذكر	أنثى	دون إجابة	متوسط فاقل	ثانوي	جامعي	رئيس /نائب رئيس	رئيس لجنة /مندوب	عضو	
دون إجابة	التكرار	4	0	0	1	2	1	2	2	0	4
	النسبة %	2.37	0.00	0.00	2.38	2.17	1.49	2.70	2.53	0.00	1.95
سياسية	التكرار	89	25	4	24	52	34	47	42	25	114
	النسبة %	52.66	69.44	100.00	57.14	56.52	50.75	63.51	53.16	48.08	55.61
اجتماعية	التكرار	76	11	0	17	38	32	25	35	27	87
	النسبة %	44.97	30.56	0.00	40.48	41.30	47.76	33.78	44.30	51.92	42.44
المجموع	التكرار	169	36	4	42	92	67	74	79	52	205
	النسبة %	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

يتبين من الجدول أن إجابات المبحوثين من كلا الجنسين قد أعطى أهمية للعبارات التي تحمل قيمة سياسية على حساب العبارات التي تحمل قيمة اجتماعية خاصة الإناث منهم حيث عبرت 69.44% من هن على الالتزام بتوجيهات قيادة الحزب على حساب توجيهات ممثلي المجتمع المحلي وهو ما يعكس طموح المرأة المحلية

في اقتحام المجال السياسي من أوسع أبوابه، إلى جانب ما تمثله هذه النسبة من تحرر المرأة السياسية من بعض العوائق الاجتماعية التي يمكن أن تحد من مهامها وطموحها داخل المجالس البلدية، إضافة إلى تمتعها بمستويات تعليمة مقبولة وعالية حيث تتمتع 58.33%[1] منهن بمستويات جامعية، مقابل 27.21%للذكور وعلى الرغم مما يمكن أن تعبر عنه البيانات في الجدول (14) إلا أن الممارسة السياسية في البيئة المحلية لا زالت معقدة نتيجة تداخل مجموعة من العوامل الاجتماعية، ثقافية،اقتصادية، سياسية التي لا تجعل من هذه الممارسة تخضع لقوانين واضحة،يمكن من خلالها تفسير بعض الخيارات والممارسات بشكل منطقي.

كما يتبين من الجدول أن مختلف المستويات التعليمية للمبحوثين قد انحازت إلى العبارة التي تحمل قيمة سياسية على حساب تلك التي تحمل قيمة اجتماعية بنسبة تفوق 50%في جميع المستويات، وان المستوى التعليمي قد اثر على الخيارات القيمية لدى المبحوثين في السؤال (12) بين القيمة الدينية والاجتماعية، إلا انه في هذا السؤال لم يشكل فارقا واضحا وإنما أكد أن المستوى التعليمي لا يؤثر بشكل واضح في الخيارات السياسية والاجتماعية لدى المبحوثين.

ويتضح من الجدول أهمية الخيارات المرتبطة بالقيمة السياسية لدى رؤساء المجالس الشعبية البلدية على اعتبارهم متصدري قوائم الأحزاب التي رشحتهم ما يضمن لهم المساندة والدعم القبلي والفئوي لترأسهم هذه القوائم، فيسعون بذلك للحفاظ على هذا المكسب الذي يضمن لهم منصب مهم داخل المجالس إن لم يكن رئاستها في الاستحقاقات المقبلة، وتمثل هذا الخيار طموح ورغبة رؤساء المجالس في إعادة التجربة السياسية مرة أخرى على اعتبارهم واجهة لأحزابهم، حيث عبر 63.51% منهم عن التزامهم بتوجيهات الحزب الذي ينتمون إليه وقد لا يعكس هذا الالتزام قيما سياسية فعلية بقدر ما يعكس استناد هذه الفئة على قاعدة اجتماعية واقتصادية صلبة داخل المجتمع المحلي.

فيما عبر 33.78%منهم عن التزامهم بتوجيهات ممثلي المجتمع المحلي، وهو ما قد يعكس أن وصولهم إلى منصب رئيس أو نائب رئيس قد كان بالأساس نتيجة لظروف اجتماعية أو سياسية خدمته لتحقيق هذا المنصب، وان الحزب الذي يمثله داخل المجلس إنما هو مجرد وسيلة للوصول إلى المنصب الذي يشغله، فيحاول بذلك بناء قاعدة اجتماعية تهيئ له انطلاقة جديدة في الاستحقاقات المقبلة بغض النظر عن الاتجاه السياسي الذي قد يمثله مستقبلا،وهو التوجه الذي يبرز عند أعضاء المجالس بنسبة 51.92% منهم، والذين قد يعكس الوصول العشوائي إلى عضوية هذه المجالس عن طريق الترشح والانضمام إلى هذه القوائم بشكل غير منظم في اغلب الأوقات، حيث تعتمد كل قائمة على المراتب الأولى عادة للفوز بالانتخابات ورئاسة المجلس،فيما تعتبر

[1]- انظر الملحق رقم (إنشاء ملحق حول خصائص العينة بشكل مفصل)

اغلب المراتب الأخرى مجرد إجراءات قانونية، أو استمالة للفئات الاجتماعية المنعزلة عن العمل السياسي داخل المجتمع المحلي يمكن أن تعزز تواجد المرشحين في المراتب الأولى بعد الاقتراع، وبين الفئتين السابقتين يبقى توجه رؤساء اللجان ومندوبي الفروع البلدية بين نسب تقدر ب53.16% للخيار السياسي،و44.30% للخيار الاجتماعي.

عموما إن بروز التوجه والخيار السياسي لد المبحوثين بنسبة 55.61% قد لا يعكس توجهاتهم في أداء مهامهم في المجالس المنتخبة بقدر ما يعكس ميولهم الشخصي نحو إمكانية الاعتماد على العمل السياسي كأحد الخيارات التي تفرض نفسها في تولي المناصب القيادية في المجتمع المحلي، وإذا كانت نسبة 42.44% من المبحوثين قد عبرت عن التزامها بالتوجه الاجتماعي إنما يعكس التزامهم تجاه القوى الاجتماعية التي أوصلتهم إلى عضوية المجالس المحلية، فيعتمدون على انتمائهم القبلي أو الفئوي من أجل الوصول إلى مقاليد الحكم المحلي مثل فئة حاملي الشهادات، أو فئة التجار أو الحرفيين، ما يجعل توجهات هذه النخب تسير نحو استرضاء بيئتهم التي أوصلتهم إلى مناصبهم.

الجدول رقم (18) يبين إجابة المبحوثين عن السؤال رقم (15) حسب متغير الجنس والمستوى والصفة

خصائص العينة / عبارات س 15		جنس		مستوى				صفة			المجموع
		ذكر	أنثى	دون إجابة	متوسط فاقل	ثانوي	جامعي	رئيس /نائب رئيس	رئيس لجنة /مندوب	عضو	
دون إجابة	التكرار	2	0	0	0	2	0	1	1	0	2
	النسبة %	1.18	0.00	0.00	0.00	2.17	0.00	1.35	1.27	0.00	0.98
اقتصادية	التكرار	102	20	3	21	59	39	46	43	33	122
	النسبة %	60.36	55.56	75.00	50.00	64.13	58.21	62.16	54.43	63.46	59.51
اجتماعية	التكرار	65	16	1	21	31	28	27	35	19	81
	النسبة %	38.46	44.44	25.00	50.00	33.70	41.79	36.49	44.30	36.54	39.51
المجموع	التكرار	169	36	4	42	92	67	74	79	52	205
	النسبة %	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

ويستعرض الجدول(18) إجابات المبحوثين على السؤال (15)حسب المستوى الدراسي، ويبين أن كلا الجنسين قد اختارا العبارة التي تحمل القيمة الاقتصادية على حساب القيم الاجتماعية بنسبة 60.36% عند للذكور، وبنسبة 55.56% للإناث،أي أن تفضيلات المبحوثين على اختلاف جنسهم تتجه في نفس الاتجاه القيمي، فتعطي أولوية للقيم الاقتصادية على حساب نظيرتها الاجتماعية، وبهذا تكون الممارسات التي تحمل قيما اجتماعية على قدر اقل من الأهمية من الممارسات المرتبطة بالقيم الاقتصادية في تفضيلاتهم المبحوثين الشخصية .

كما يظهر أن المبحوثين ذوي المستويات المتوسطة فأقل قد عبروا بشكل متساوي عن خياراتهم حيث كانت نسبة 50% تعبر عن كل عبارة من العبارتين التي تحمل قيم اقتصادية وقيم اجتماعية، فيما عبر المبحوثين ذووا المستويات الثانوية بنسبة 64.13% منهم على خيارهم للعبارة التي تحمل قيمة اقتصادية، وعبر 58.21% ممن يحملوا مستويات جامعية عن خياراتهم لنفس العبارة، وبهذا قد يكون للمستوى التعليمي للنخبة أهمية في تحديد

خياراتهم وتفضيلاتهم القيمية إذا ما حُصر هذا الخيار بين القيم الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يظهر في خيارات المبحوثين ذوي المستوى الثانوي والجامعي التي توافقت على أن القيم الاقتصادية تتمتع بأهمية على حساب نظيرتها الاجتماعية في ما تعلق بالإجابة عن السؤال (15).

و يتبين من الجدول أيضا أن خيارات المبحوثين على اختلاف المناصب التي يشغلونها داخل المجلس تعكس التوجه نحو الخيارات السابقة حسب الجنس والمستوى التعليمي حيث عبر 62.16% من رؤساء المجالس ونوابهم على أهمية الخيار الاقتصادي على حساب الخيار الاجتماعي وعبر الأعضاء بنسبة 63.46% منهم على نفس الخيار، إلا أن خيار المندوبين ورؤساء اللجان وان كان يصب في نفس الخيار إلا انه بدرجة اقل وبنسبة 54.43%منهم، وبشكل عام فقد حظيت العبارة التي تحمل القيم الاقتصادية بنسبة الأكبر من خيارات المبحوثين لها كتفضيل شخصي لهم أول مقابل العبارة التي حملت قيمة اجتماعية.

الجدول رقم (19) يبين إجابة المبحوثين عن السؤال رقم (16)حسب متغير الجنس والمستوى والصفة

خصائص العينة / عبارات س 16		جنس		مستوى				صفة			المجموع
		ذكر	أنثى	دون إجابة	متوسط فاقل	ثانوي	جامعي	رئيس/ نائب	رئيس لجنة /مندوب	عضو	
دون إجابة	التكرار	1	0	0	0	0	1	1	0	0	1
	النسبة %	0.59	0.00	0.00	0.00	0.00	1.49	1.35	0.00	0.00	0.49
اقتصادية	التكرار	108	22	4	26	55	45	45	50	35	130
	النسبة %	63.91	61.11	100	61.90	59.78	67.16	60.81	63.29	67.31	63.41
دينية	التكرار	60	14	0	16	37	21	28	29	17	74
	النسبة %	35.50	38.89	0.00	38.10	40.22	31.34	37.84	36.71	32.69	36.10
المجموع	التكرار	169	36	4	42	92	67	74	79	52	205
	النسبة %	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

يظهر من الجدول رقم (19) أن العبارة التي تحمل قيمة اقتصادية والتي مفادها أن تحقيق الأهداف والغايات لا يكون إلا من خلال العمل انطلاقا من عبارة "من جد وجد ومن زرع" حصد قد كانت كإجابة عن السؤال (16)بنسبة 63.91% للذكور، وبنسبة 61.11%بالنسبة للإناث، على حساب العبارة التي مفادها أن تحقيق الأهداف والغايات ما هو إلا توفيق من الله تعالى من خلال العبارة "هذا من فضل ربي"، بنسبة 35.50% للذكور و38.89% للإناث، وهو ما يبين أن متغير الجنس لا يؤثر على خيارات المبحوثين بشكل واضح.

وإضافة إلى ما تعلق بإجابة المبحوثين على الأسئلة التي تضمنت العبارات التي تحمل قيمة اجتماعية في الاختيار بينها وبين العبارات التي حملت بعض القيم الأخرى، وفقا لما تضمنته الأسئلة رقم : 07، 12 ،14،15، يتبين أن القيم الاجتماعية تفوقت في الخيارات الثنائية على العبارة التي تحمل قيمة دينية في السؤال (07)بنسبة 50.70% على خيار العبارة التي تحمل قيمة جمالية مقابل 45.90%، فيما تفوقت في السؤال (12) بنسبة 51.22% مقابل 46.34% لهذه الأخيرة، بينما لم تتمكن العبارات التي تحمل قيما اجتماعية

في السؤالين 15،14 على التفوق على نظيراتها السياسية بنسبة 55.61% مقابل 42.44%، والاقتصادية بنسبة 59.51% في مقابل نسبة 39.51%، وهو ما قد يعكس تحولا واضحا في الخيارات القيمة للنخب السياسية المحلية ممثلة في المبحوثين، نتيجة للتغيرات المحلية والوطنية والمرتبطة بالتغيرات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية التي عرفها المجتمع المحلي ما قد ينعكس بشكل سلبي على التماسك الاجتماعي نتيجة للتوجه المبالغ فيه للقيم الاقتصادية والسياسية التي يمكن أن تكرس التنافس للسيطرة على مختلف الموارد الخاصة أو العامة والوصول من خلالها إلى مختلف المناصب القيادية والتحكم في الخطط التنموية المرتبطة بواقع شغل المناصب السياسية داخل المجالس البلدية والتي قد لا تكون دافعا للتنمية المحلية بقدر ما تكون معيقا لها .

الجدول رقم (20) يبين إجابة المبحوثين عن السؤال رقم (17)حسب متغير الجنس والمستوى والصفة

خصائص العينة / عبارات س 17		جنس		مستوى				صفة			المجموع
		ذكر	أنثى	دون إجابة	متوسط فاقل	ثانوي	جامعي	رئيس/نائب	رئيس لجنة/مندوب	عضو	
دون إجابة	التكرار	1	0	0	0	1	0	0	1	0	1
	النسبة %	0.59	0.00	0.00	0.00	1.09	0.00	0.00	1.27	0.00	0.49
نظرية	التكرار	123	21	4	25	64	51	50	57	37	144
	النسبة %	72.78	58.33	100	59.52	69.57	76.12	67.57	72.15	71.15	70.24
سياسية	التكرار	45	15	0	17	27	16	24	21	15	60
	النسبة %	26.63	41.67	0.00	40.48	29.35	23.88	32.43	26.58	28.85	29.27
المجموع	التكرار	169	36	4	42	92	67	74	79	52	205
	النسبة %	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

و يتبين من الجدول أن إجابات المبحوثين عن السؤال السابع عشر تتجه في عمومها نحو اختيار العبارة التي تحمل قيمة نظرية والتي مفادها أن تطوير المكانة الاجتماعية للمبحوث تكون عبر الحصول على شهادات عليا بنسبة 72.78%عند الذكور وبنسبة 58.33% عند الإناث اللواتي عبرن عن اختيارهن للخيار المرتبط بالقيمة السياسية للحفاظ عن المكانة الاجتماعية بنسبة 41.67%، وهو ما قد يعكس توجه المرأة في المجتمع المحلي إلى العمل السياسي بشكل الذي يسمح لها بإبراز دورها وتحقيق المشاركة في قيادة المجتمع المحلي، عبر ما يمكن أن يوفره المنصب السياسي من مكانة اجتماعية داخل مجتمع لازال يتميز بنوع من التمايز الاجتماعي وإهمال دور المرأة في بعض المجالات التنموية.

ويظهر من الجدول أيضا أن المبحوثين ذووا المستوى التعليمي المتوسط فأقل وأن كانت خياراتهم للعبارة الأولى بلغت نسبة 59.52% في مقابل 40.80% للخيار الثاني، إلا أن تراجع هذه النسب مقارنة بالإجابة عن السؤال(11)قد يعكس تراجع القيم النظرية أمام ما يمكن أن تحققه التوجهات والخيارات السياسية من مكاسب لهذه الفئة، وقد يعكس أيضا ذلك سبب المستوى التعليمي لهذه الفئة التي تكون قد تخلت عن مقاعد الدراسة بشكل مبكر للانخراط في الحياة العملية والتوجه نحو ما قد يشكل لهم قيمة أكثر ثباتا عوض التمسك

بالقيم النظرية التي عبّر غالبيتهم عن أهميتها في الحفاظ عن المكانة الاجتماعية وهم ممن ربما لم تسعفهم الظروف الاجتماعية لإكمال مسارهم الدراسي.

ويظهر الجدول الموالي خيارات المبحوثين في الإجابة عن السؤال رقم(18)والذي يطرح خيارا بين نفس القيم التي عرضها الجدول السابق، حيث كانت نتائج خيارات المبحوثين كما يلي :

الجدول رقم (21) يبين إجابة المبحوثين عن السؤال رقم 18 حسب متغير الجنس والمستوى والصفة

خصائص العينة / عبارات س 18		جنس		مستوى				صفة				المجموع
		ذكر	أنثى	دون إجابة	متوسط فاقل	ثانوي	جامعي	رئيس /نائب رئيس	رئيس لجنة /مندوب	عضو		
دون إجابة	التكرار	2	1	0	1	2	0	1	2	0		3
	النسبة %	1.18	2.78	0.00	2.38	2.17	0.00	1.35	2.53	0.00		1.46
سياسية	التكرار	40	9	1	11	26	11	22	15	12		49
	النسبة %	23.67	25.00	25.00	26.19	28.26	16.42	29.73	18.99	23.08		23.90
نظرية	التكرار	127	26	3	30	64	56	51	62	40		153
	النسبة %	75.15	72.22	75.00	71.43	69.57	83.58	68.92	78.48	76.92		74.63
المجموع	التكرار	169	36	4	42	92	67	74	79	52		205
	النسبة %	100	100	100	100	100	100	100	100	100		100

حيث ما يبرز حفاظ إجابات المبحوثين على نفس التوجه في خيارتهم الأكثر تكرار من خلال الإجابة باختيار العبارة التي تحمل قيمة نظرية والتي مفادها أن زيارة معارض لابتكارات جديدة أهم من زيارة معارض خاصة بآثار ومقتنيات قيادات سياسية بارزة، وقد كانت ادنى نسبة لهذا التوجه وفقا لتوزيع أفراد العينة حسب الصفة لدى فئة رؤساء المجالس ونوابهم حيث بلغت 68.92% في ما بلغت اعلى نسبة وتقدر بـ 78.48% لدى فئة المندوبين ورؤساء اللجان، في حين كانت إجابات المبحوثين حسب المستوى التعليمي قد تطابقت عند أصحاب المستوى الجامعي في خياراتهم عند الإجابة على السؤال(10)نحو العبارات التي تحمل القيمة النظرية حيث بلغت نسبة 83.58% في كلا الإجابتين، كما تطابقت لدى فئة الإناث في خياراتهن للإجابة عن السؤال (11)باختيار العبارة التي تحمل قيمة نظرية بنسبة بلغت 72.22%.

والملاحظ من الجداول (17)، (18)، (19)، (20)، أن الإجابات كانت الأكثر استقرار في الإجابات عن الأسئلة رقم (10)، (11)، (17)، (18)،و التي تضمنت مفاضلة بين العبارات التي تحمل قيمة نظرية وباقي القيم، وكانت لدى فئة الإناث قد بلغت نسبة 72.22% في الإجابة عن السؤالين (18) و (11)، ووصلت الى نسبة 75.00% في الإجابة عن السؤال (10)،في ما تراجعت عند السؤال (17) إلى 58.33% ويعكس ذلك تفوق الخيارات التي تحمل قيما نظرية عند المبحوثين أمام العبارات التي تحمل قيما دينية وجمالية وسياسية ما لم تكن مرتبطة بمنافع، وتتراجع القيم النظرية أما القيم السياسية إذا ما ارتبطت هذه الأخيرة بالمكانة وما توفره من امتيازات اجتماعية وسياسية وحتى اقتصادية، وقد يعكس ذلك أيضا أن المستوى

التعليمي الذي تتمتع به المرأة داخل المجالس البلدية[1] جعل من خياراتها وتوجهاتها القيمية أكثر استقرار في الإجابة عن أسئلة المحور الأول وهو ما قد ينعكس على توجهاتها في خيارات التنمية المحلية على مستوى المجالس الشعبية البلدية، وهو أيضا ما يظهر من إجابة المبحوثين الذين لهم مستوى تعليم جامعي، وقد كانت إجابتهم على الأسئلة السابقة أي أن هذه الفئة حافظت على توجهاتها نحو القيم النظرية بمستويات عالية، وعلى الرغم من أن بقية المستويات التعليمية قد حافظت عموما على نفس الاتجاهات نحو العبارات التي تحمل قيم نظرية إلا أنها تظهر بشكل اقل من الأهمية خاصة في ما تعلق في الإجابة عن السؤال رقم(17).

وحتى نتمكن من حوصلة العرض السابق لبيانات المحور الأول للدراسة كان علينا أن نحاول عرض هذه البيانات، بشكل اقل تفصيلا، وأكثر إيضاحا من خلال الجداول التالية[2]:

الجدول رقم (22) ترتيب التفضيلات القيمية الاجتماعية في إجابات المبحوثين .

العبارات القيمية / الأسئلة		دون إجابة	جمالية	اجتماعية	سياسية	دينية	اقتصادية	المجموع
س 7	التكرار	7	94	104				205
	النسبة%	23.4	8545.	7350.	/	/	/	100
س 12	التكرار	5	/	105	/	95		205
	النسبة%	42.4	/	2251.	/	446.3	/	100
س 14	التكرار	4	/	87	114	/	/	205
	النسبة%	1.95	/	42.44	155.6	/	/	100
س 15	التكرار	2	/	81	/	/	122	205
	النسبة%	0.98	/	139.5	/	/	5159.	100

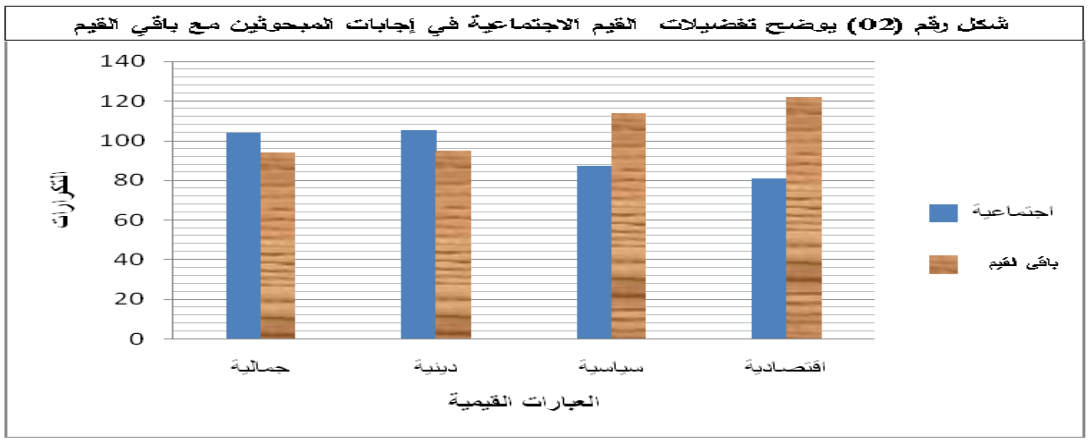

[1]- تمتع المرأة داخل المجالس المنتخبة بمستوى تعليم ثانوي فما فوق –انظر الجدول رقم 08.

[2]- المصدر: من مخرجات برنامج (SPSS V.25).

ويظهر من الجدول والشكل السابقين أن العبارات التي تحمل قيما اجتماعية قد حضيت باختيار المبحوثين في إجابتهم عن أسئلة المحور الأول على اعتبارها الأكثر تفضيلا أمام العبارة التي تحمل قيمة جملية بنسبة 50.73 % مقابل 45.85%، والعبارة التي تحمل قيمة دينية بنسبة 51.22% مقابل46.34% فيما بلغت نسبة المبحوثين الذين لم يجيبوا عن السؤالين (07)و(12) على التوالي 3.42% و2.44%،وهم المبحوثين الذين لم يكن لديهم خيارات واضحة للإجابة، وهو ما قد يعكس نوعا من اللامعيارية لدى هذه الفئة من المبحوثين ما جعلهم يفضلون عدم الإجابة عن السؤالين .

ويظهر الجدول أن العبارات التي تحمل قيما اجتماعية قد تراجعت أمام العبارة التي تحمل قيمة سياسية، وبشكل أوضح أمام العبارة التي تحمل قيمة اقتصادية حيث بلغت في الأولى 42.44% مقابل 55.61% لصالح العبارة التي تحمل القيمة السياسية، وكانت في الثانية بنسبة 39.51% مقابل 59.51% لصالح العبارة التي تحمل قيمة اقتصادية، وتعكس هذه النتائج أن القيم الاجتماعية وان كانت ذات أهمية لدى المبحوثين إلا أنها قد تتراجع في أي لحظة أمام ما يمكن أن تحققه بعض الخيارات القيمية الأخرى من مكاسب، خاصة فيما تعلق بالتوجهات السياسية والاقتصادية، فتطغى بعض هذه القيم على القيمة الاجتماعية لما يمكن أن تعكسه من مصالح وأهداف تسعى النخب المحلية لتحقيقها على المستوى الشخصي.

الجدول رقم (23) تراتب التفضيلات القيمية الاقتصادية في إجابات المبحوثين

العبارات القيمية / الأسئلة		دون إجابة	جمالية	اجتماعية	دينية	اقتصادية	المجموع
س 9	التكرار	5	/	/	76	124	205
	%النسبة	442.	/	/	0737.	4960.	100
س 13	التكرار	3	116	/	/	86	205
	%النسبة	1.46	56.59	/	/	41.95	100
س 15	التكرار	2	/	81	/	122	205
	%النسبة	0.98	/	139.5	/	159.5	100
س 16	التكرار	1	/	/	74	130	205
	%النسبة	0.49	/	/	36.1	63.41	100

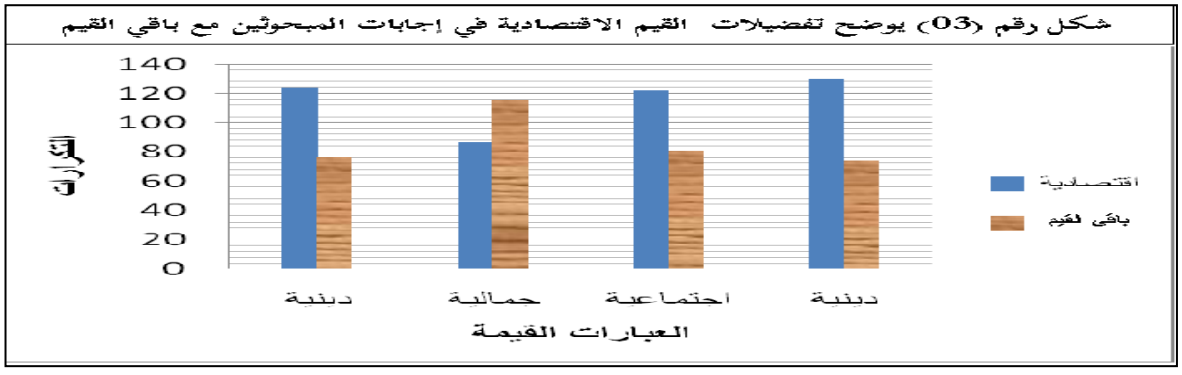

يبين الجدول أن العبارات التي تحمل قيمة اقتصادية قد حصلت في الإجابة عن ثلاث أسئلة على الخيار الأكثر تكرارا، ما يعكس أهمية التوجهات الشخصية نحو القيم الاقتصادية لدى أفراد العينة خاصة على حساب التوجهات الدينية حيث يبرز تفضيل العبارة التي تحمل قيمة اقتصادية على عبارتين تحملان قيم دينية وبتفاوت كبير في الإجابات حيث بلغت في الإجابة عن السؤال (09)نسبة 60.49% في مقابل 37.07%، وبلغت في الإجابة عن السؤال (16) نسبة 63.41% في مقابل 36.10%، وهو ما يظهر توجهات المبحوثين نحو الخيارات الاقتصادية بدرجة اكبر من الخيارات الدينية، ما يجعل منهم يتخلون عن بعض القيم الدينية التي يمكن أن تشكل حافزا للرقابة الذاتية على ممارستهم لمهامهم داخل المجالس، وهو ما يشير إلى بروز النزعة المادية على حساب النزعة الوجدانية .

كما يظهره أيضا تفوق العبارة التي تحمل قيمة اقتصادية على العبارة التي تحمل قيمة اجتماعية بنسبة 59.51 % في مقابل 39.51% للعبارة التي تحمل قيمة اجتماعية، والملاحظ أن العبارة التي تحمل قيمة جمالية قد تفوقت على العبارة التي تحمل قيمة اقتصادية في الإجابة على السؤال (13)والذي مفاده : عند تشييد مرفق عمومي أي الجوانب التي تهمك أكثر :التكاليف المادية، أم الجانب الفني، وقد كانت إجابات المبحوثين تتجه نحو العبارة الثانية بنسبة 56.59% في ما بلغت العبارة الثانية من خيارات المبحوثين نسبة 41.59% فقط، وما تجدر الإشارة إليه هو أن غالبية المبحوثين توجهوا نحو مراعاة جمال التصميم عل حساب التكاليف المالية للمشروع، وهو ما قد يشكل عبئا ماليا إضافيا عن ميزانية البلديات التي تعاني جُلها إن لم نقل كلها عجزا في الميزانية، و بالرغم من سياسية التقشف التي تمر بها البلاد، ما يجعل من هذه الإجابة تعبر عن توجه المبحوثين إلى خيار الإسراف وعدم ترشيد النفقات المالية إذا ما ارتبطت بعض الخيارات الاقتصادية بالخيار الفني والذي يعبر عن التوجه نحو الرفاهية والتباهي والتفاخر لدى هذه الفئة من المبحوثين .

الجدول رقم (24) تراتب التفضيلات القيمية السياسية في إجابات المبحوثين

العبارات القيمية / الأسئلة		دون إجابة	اجتماعية	سياسية	نظرية	دينية	المجموع
س 8	التكرار	4	/	107	/	94	205
	%النسبة	1.95	/	2052.	/	8545.	100
س 14	التكرار	4	87	114	/	/	205
	%النسبة	1.95	442.4	155.6	/	/	100
س 17	التكرار	1	/	60	144	/	205
	%النسبة	0.49	/	2729.	2470.	/	100
س 18	التكرار	3	/	49	153	/	205
	%النسبة	1.46	/	23.90	474.6	/	100

شكل رقم (04) يوضح تفضيلات القيم السياسية فى إجابات المبحوثين مع باقى القيم

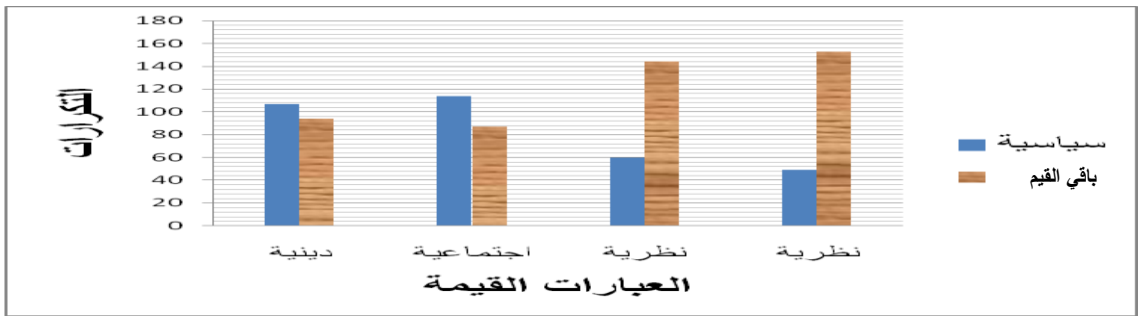

يظهر الجدول والشكل أن العبارات التي تحمل قيما سياسية قد حققت اكبر التكرارات كخيار ذا أهمية لدى المبحوثين في مقابل الخيار الذي يحمل قيمة دينية بنسبة 52.20% مقابل نسبة 45.85% لهذه الأخيرة، وأيضا بنسبة 55.61% مقابل42.44% للعبارة التي تحمل القيمة الاجتماعية، وهو ما يوحي بتراجع القيم الدينية والاجتماعية أمام القيم السياسية، وان كانت هذه الخيارات توحي بنوع من الحالة الصحية في الثانية إلا أنها في الأول تعكس توجه الفكري للنخب المحلية التي قد تهدف إلى تفسير الظواهر الاجتماعية المرتبطة بالظواهر السياسية مثل الثورة التحريرية تفسيرا بعيدا عن التوجهات الدينية خاصة في أن السؤال الذي حمل المفاضلة بين العبارتين كان يطرح الأفضلية في الحديث عن تفسير مقومات نجاحها، هل هي الحاجة إلى الحرية، أم الدافع الديني في تحقيق الحرية .

ويظهر الجدول أن العبارات التي تحمل قيما سياسية قد تراجعت بشكل كبير أمام العبارات التي تحمل قيما نظرية، وإن كانت هذه الأخيرة مرتبطة بتحقيق مكانة اجتماعية وتطويرها في السؤال (17) حيث كانت نسبة 70.24% للعبارة التي تحمل قيمة نظرية، فيما بلغت نسبة 74.64% عند ارتباطها بزيارات وحضور المعارض، وقد تعكس هذه الإجابات توجه المبحوثين ليس نحو التعلم وإنما نحو تحقيق المكاسب والمكانة الاجتماعية على اعتبار أن الممارسة السياسية لا تصنع مكانة حقيقة داخل المجتمع المحلي بقدر ما يمكن أن تحققه الشهادة أو الدرجة العلمية التي قد ترتبط بوظيفة مرموقة أو مؤهلات لتولي المناصب سواء على المستوى الإداري أو السياسي.[1]

الجدول رقم (25) تراتب التفضيلات القيمية الدينية في إجابات المبحوثين

العبارات القيمية / الأسئلة		دون إجابة	اجتماعية	سياسية	دينية	اقتصادية	المجموع
س 8	التكرار	4	/	107	94	/	205
	%النسبة	1.95	/	2052.	8545.	/	100
س 9	التكرار	5	/	/	76	124	205
	%النسبة	2.44	/	/	0737.	4960.	100
س 12	التكرار	5	105	/	95	/	205
	%النسبة	2.44	251.2	/	446.3	/	100
س 16	التكرار	1	/	/	74	130	205
	%النسبة	0.49	/	/	1036.	63.41	100

[1] – تحليل البيانات بناء على نتائج بعض المقابلات التي أجريت مع عينة الدراسة بتواريخ مختلفة (انظر الملحق رقم)

شكل رقم (05) يوضح تفضيلات القيم الدينية في إجابات المبحوثين مع باقي القيم

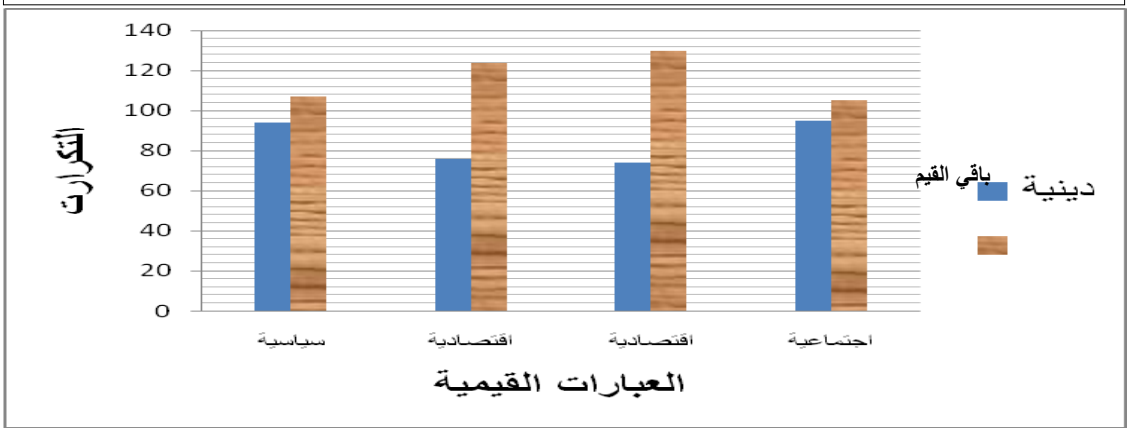

يظهر من الجدول (24) والشكل (05) أن العبارات التي تحمل قيما دينية لم تتمكن من الحصول ولا مرة على أكثر التكرارات في خيارات المبحوثين في الإجابة عن الأسئلة الأربع التي تناولت العبارات التي تحمل القيم الدينية للاختيار بينها وبين باقي القيم التي تحملها العبارات الأخرى، وان اكبر تراجع للعبارات التي تحمل القيمة الدينية كان أمام العبارات التي تحمل قيما اقتصادية التي تضمنها السؤال (09) بنسبة 60.49 % لهذه الأخيرة ونسبة 37.07% للعبارات التي تحمل قيمة دينية، وفي السؤال (16) بنسبة 63.41% للعبارة التي تحمل قيمة اقتصادية في ما حصلت العبارة التي تحمل قيمة دينية على 36.10% ويعكس هذا التوجه لدى النخب سيطرة القيم الاقتصادية في الخيارات الشخصية على القيم الدينية التي يمكن أن تنعكس في العفة والإيثار وغيرها من القيم الدينية التي تسعى لحفظ النفس والمال والتي قد لا تتوافق مع الكثير من الأحيان والتوجهات الفكرية الاقتصادية للمبحوثين .

وإذ تتراجع العبارات التي تحمل القيم الدينية أمام العبارات التي تحمل قيم سياسية فإن هذا يعكس أن العامل الديني لا يشكل لدى النخب المحلية دافعا واضحا نحو العمل السياسي وإنما يمكن أن يشكل احد الوسائل التي يمكن من خلالها الوصول إلى مقاليد الحكم المحلي، ولا نتحدث هنا عن ممثلي الأحزاب الدينية بل نتحدث عن كل النخب السياسية التي تستغل النصوص الشرعية والمآثر والمناسبات الدينية في الترويج لأنفسها واللعب على العامل الديني لتوجيه الرأي العام.

الجدول رقم (26) تراتب التفضيلات القيمية النظرية في إجابات المبحوثين

العبارات القيمية / الأسئلة	دون إجابة	جمالية	سياسية	نظرية	المجموع

س 10	التكرار	2	26		177	205
	النسبة%	0.98	6812.	/	486.3	100
س 11	التكرار	2	60	/	143	205
	النسبة%	1.98	2729.	/	7569.	100
س 17	التكرار	1	/	60	144	205
	النسبة%	0.49	/	2729.	470.2	100
س 18	التكرار	3	/	49	153	205
	النسبة%	1.46	/	023.9	374.6	100

شكل رقم (06) يوضح تفضيلات القيم النظرية في إجابات المبحوثين مع باقي القيم

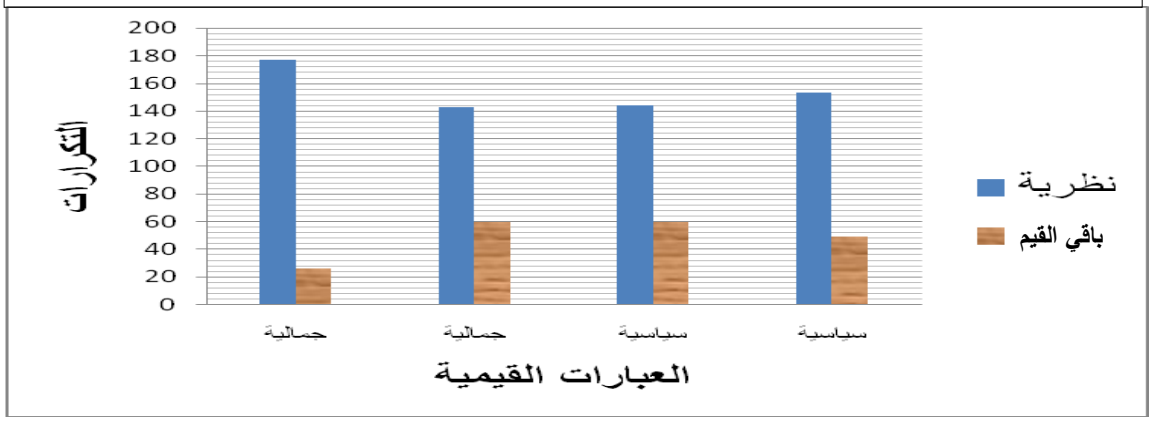

يظهر من الجدول أن القيم النظرية كانت الأكثر تكرارا في إجابات المبحوثين على أسئلة المحور الأول حيث كانت إجابات المبحوثين تتوجه نح والعبارة التي تحمل القيم النظرية بنسبة 86.34% في السؤال (10) وبنسبة 69.75% في السؤال (11) أمام خيار العبارات التي تحمل قيمة جمالية وقد تحصلت على بنسبة 12.68%في السؤال (10)، وعلى بنسبة 29.27%في السؤال (11)،كما أن العبارات التي تحمل قيم نظرية قد حازت على نسبة 70.24% في السؤال (17)وعلى نسبة 74.63% في السؤال(18)من تكرار الخيارات في الإجابة عن الأسئلة السابقة فيما حصلت العبارات التي تحمل القيم السياسية على 29.27% ونسبة 23.90% على التوالي من إجابات المبحوثين، ويظهر من الجدول توجه المبحوثين نحو القيم النظرية التي في توجهاتهم الخاصة سواء في ما تعلق بمتابعة التطورات الحاصلة عن طريق الصحف والمجلات، أو عن طريق أهمية المواضيع التي يمكن أن يتناولها بعض الخطباء في المناسبات الدينية، إلى جانب ما يمكن أن تحققه المعارف العلمية والشهادات الأكاديمية من مكانة تسعى النخب المحلية لتحقيقها.

الجدول رقم (27) تراتب التفضيلات القيمية الجمالية في إجابات المبحوثين

العبارات القيمية / الأسئلة		دون إجابة	جمالية	اجتماعية	نظرية	اقتصادية	المجموع
س 7	التكرار	7	94	104	/	/	205
	النسبة%	23.4	8545.	7350.	/		100
س 10	التكرار	2	26		177	/	205
	النسبة%	0.98	6812.	/	486.3	/	100
س 11	التكرار	2	60	/	143	/	205
	النسبة%	0.98	29.3	/	69.8	/	100
س 13	التكرار	3	116	/	/	86	205
	النسبة%	1.46	56.59	/	/	41.95	100

شكل رقم (07) يوضح تفضيلات القيم الجمالية في إجابات المبحوثين مع باقي القيم

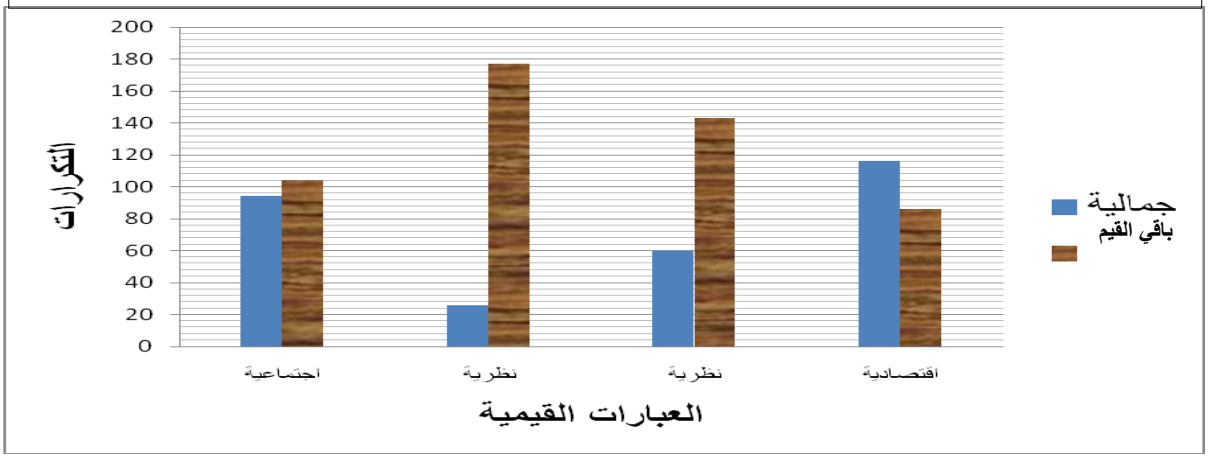

من الجدول يظهر أن العبارات التي تحمل القيمة الجمالية لم تتمكن من الحصول على اكبر عدد للتكرارات كإجابة ذات أهمية لدى المبحوثين إلا في السؤال (13)حيث بلغت نسبة 56.59% أمام العبارة التي تحمل القيمة الاقتصادية والتي حصلت على نسبة 41.95%، وتراجعت أمام باقي العبارات التي تحمل القيمة السياسية في السؤالين (10) و(11)،وقد أشرنا إلى ذلك في التعليق عن الجدول السابق، كما أنها تراجعت أمام العبارة التي تحمل قيمة اجتماعية في السؤال (07) حيث حصلت هذه الأخيرة على نسبة 50.73% من إجابات المبحوثين فيما بلغت نسبة العبارة التي تحمل القيمة الجمالية بنسبة 45.85%، وان كان توجههم في الإجابة عن السؤال (13) لصالح العبارة التي تحمل قيمة جمالية، فهذا لا يعكس توجه النخب المحلية نحو هذه القيم لذاتها وإنما لما يمكن أن تمثله هذه القيم من تباهي وتفاخر بنوع من الرفاهية الزائفة على حساب الواقع الاقتصادي لهم، حيث يعكس هذا التوجه الاهتمام بالمظهر على حساب الجوهر والإمكانات الاقتصادية، فيصبح هذا التوجه مظهرا من مظاهر الإسراف والتبذير وهو ما أشرنا إليه سابقا في التعليق عن ما تضمن عبارات السؤال (13)والتي عكست خيارات المبحوثين نحو التقيد بالإمكانات المالية للبلدية أو الاهتمام بالمظهر الجمالي للتصميم في بناء مقر جديد للبلدية، وإذا كان الاهتمام بالتصميم والمظهر على حساب إمكانات البلدية إنما يعكس نوعا من تبديد الموارد المالية سوا في الخيارات الشخصية للمبحوثين أو على مستوى المؤسسة التي يمارسون وظائفهم داخلها .

وحتى نتمكن من حوصلة إجمالي خيارات المبحوثين في هذا المحور وأي العبارات القيمية التي يمكن أن تحدد توجهاتهم وخياراتهم وتشكل سلوكهم على المستوى الشخصي، وجب حوصلة البيانات التي يمكن من خلالها عرض خلاصة عرض وتحليل البيانات التي تناولها وهو ما نستعرضه في الجداول التالية:

الجدول رقم (28) يبين حصول تفضيلات القيمية في إجابة المبحوثين على المراتب الأولى

العبارات القيمية / المرتبة الأولى لكل عبارة	جمالية	اجتماعية	سياسية	نظرية	دينية	اقتصادية	المجموع
التكرار	1	2	2	4	0	3	12
% النسبة	8,33	16,67	16,67	33,33	0,00	25,00	100

شكل رقم (08) تفضيلات المبحوثين للعبارات القيمية حسب المرتبة الأولى

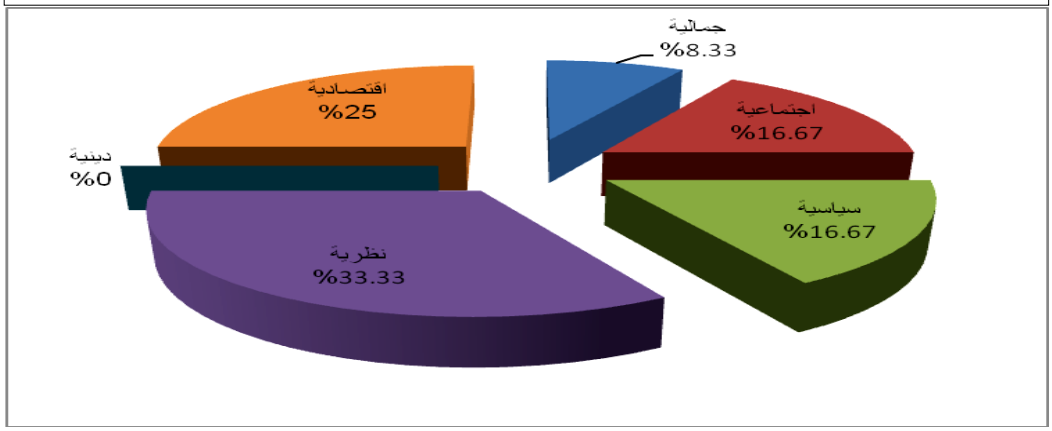

يوضح الجدول والشكل السابقين أن مفاضلة المبحوثين في الإجابة على الأسئلة بين العبارات القيمية التي تضمنتها، قد أظهرت أن العبارات التي تحمل قيم دينية لم تتمكن من الحصول على أكثر تكرارات في خياراتهم كإجابة على أي من الأسئلة التي تناولها المحور، وهو ما يجعلها تحتل المرتبة الأخيرة في التفضيلات القيمية للمبحوثين، في ما حازت القيمة الجمالية على المرتبة الأولى مرة واحدة بنسبة 8.33%، وتحصلت كل من القيم السياسية والاجتماعية على نفس العدد من المرات كخيار للمبحوثين عليها كأكثر تكرار في الإجابة عن أسئلة المحور بنسبة 16.67%لكل منهما، فيما حصلت العبارات التي تحمل القيم الاقتصادية على درجة اكبر من اهتمام المبحوثين وخياراتهم بنسبة 25.00%كخيار أول لإجابة المبحوثين، وقد حصلت العبارات التي تحمل قيم نظرية على أكثر التكرارات في إجابات المبحوثين كخيار أول بنسبة 33.33%، وحتى نتمكن من معرفة أهمية القيم التي حملتها عبارات المحور الأول في الخيارات العامة للمبحوث حسب الجنس نستعرض الجدول التالي :

الجدول رقم (29) يبين إجمالي تكرار تفضيلات القيمية في إجابة المبحوثين حسب الجنس[1]

[1]- للإشارة فإن العدد الإجمالي للعبارات المختارة يساوي نصف مجموع عبارات المحور(على اعتبار أن الاختيار يقع على إحدى العبارتين فقط) ضرب عدد أفراد العينة، أي أن المجموع = 205x12 =2460

العبارات / الجنس		دون إجابة	جمالية	سياسية	دينية	اجتماعية	اقتصادية	نظرية	المجموع
ذكر	تكرار	32	243	260	279	313	384	517	2028
	النسبة %	1.58	11.98	12.82	13.76	15.43	18.93	25.49	100
أنثى	تكرار	7	53	70	60	64	78	100	432
	النسبة %	1.62	12.27	16.20	13.89	14.81	18.06	23.15	100
المجموع	تكرار	39	296	330	339	377	462	617	2460
	النسبة %	1,59	12,03	13,41	13,78	15,33	18,78	25,08	100

المصدر: من مخرجات برنامج (SPSS V.25).

شكل رقم (09) يوضح التفضيلات القيمية في إجابات المبحوثين حسب الجنس

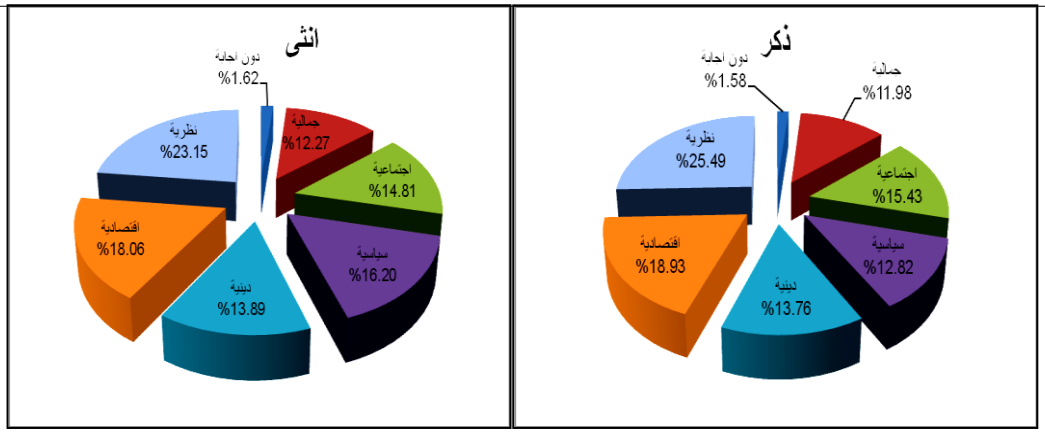

شكل رقم (10) يوضح مجموع تفضيل المبحوثين لكل عبارة قيمية في المحور الأول

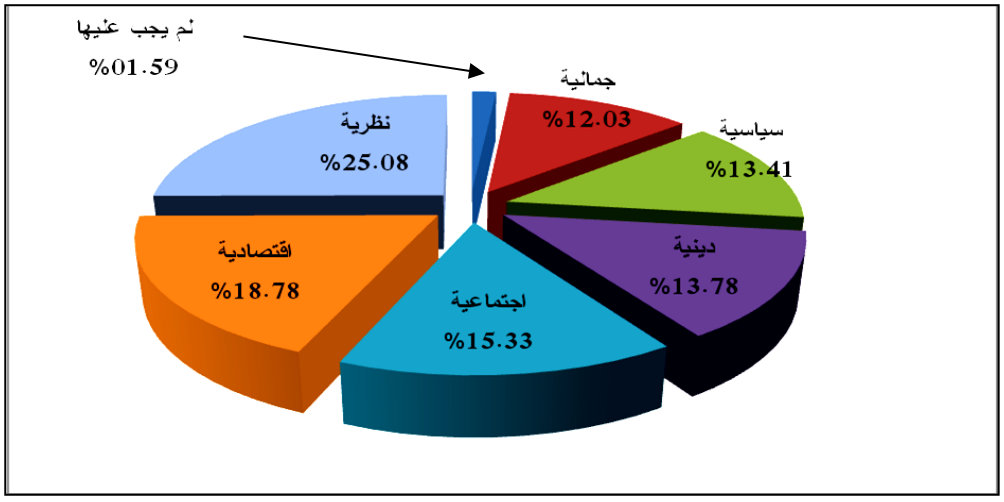

ويوضح الشكل (10) بإختصار التوزيع النسبي لخيارات المبحوثين القيمية من خلال إجابتهم على ما تناوله المحور الأول من أسئلة، نسعى من خلالها إلى معرفة تراتبية القيم لدى النخب المحلية بشكل عام.

ويتضح من الجدول (29)والشكل (09)السابقين، أن متغير الجنس لا يعكس فوارق واضحة في اختيار المبحوثين، حيث كانت النتائج العامة لإجابة الجنسين من المبحوثين متقاربة جدا ولم يتعدى الفارق في أقصى حالاته نسبة 2.34%، باستثناء الفارق الملحوظ المسجل في الخيارات المرتبطة بالعبارات التي تحمل قيما سياسية حيث نلاحظ أن توجهات الإناث نحوها بلغ نسبة 16.20%، فيما كانت نسبة 12.82% للذكور وهو ما قد يعكس التغيرات الاجتماعية التي يمر بها المجتمع المحلي والتي نتج عنها توجه المرأة نحو العمل السياسي

بشكل لافت، بعد أن كان في الوقت القريب يشكل نوعا النشاط المحظور عليها لما تتميز به البيئة الاجتماعية للدراسة من ضوابط تعتبر العمل السياسي لا يتناسب وطبيعة المرأة البيولوجية والاجتماعية، وهو ما قد يتقاطع في بعض القناعات الدينية لبعض الفئات داخل المجتمع المحلي .

كما تعكس النسب السابقة عدم أهمية بعض القيم مثل القيم الجمالية والسياسية إلا بقدر ما ترتبط به هذه القيم من مكاسب ومنافع على المستوى الشخصي للمبحوثين، وهو ما يترجمه تراجع القيم الدينية إلى الترتيب الرابع في خيارات المبحوثين، والتي تدعوا إلى جملة من الفضائل التي قد لا تتناسب وتوجهات المبحوثين على المستوى الشخصي ما يجعلها تتراجع أمام الخيارات الثنائية كما يوضحه الجدول رقم (27)،وإن كانت العبارات التي تحمل قيما دينية لم تتمكن من تجاوز التفضيل بينها وبين العبارات التي تحمل بقية القيم، فلا يعكس ذلك إلا تراجعها على مستوى التفضيل الشخصي،لا على مستوى أهميتها الاجتماعية، وهو ما يشير إلى ضعف القيم الدينية لدى المبحوثين على المستوى الشخصي على الرغم من أهميتها على المستوى الاجتماعي ما يظهر نوع من الاختلال القيمي بين النخب المحلية والبيئة الاجتماعية التي ينتمون إليها .

وتتفوق العبارات التي تحمل قيما اجتماعية على نظيراتها السابقة فتعكس بذلك توجه المبحوثين نحو تعزيز العلاقات الاجتماعية التي يعتمدون عليها لتواجدهم في المناصب التي يشغلونها داخل المجالس على اعتبار أن القيم السياسية لم تكن على قدر من الأهمية لديهم، ما يجعلها في المرتبة قبل الأخيرة من اهتمامهم، فيما حافظت العبارات التي تحمل قيما اقتصادية على ثباتها في خيارات المبحوثين بالحصول على الترتيب الثاني سوا على مستوى التفضيلات الثنائية أو على المستوى العام بنسبة 18.75% وهو ما يجعل منها القيم الأكثر ثباتا في توجهات المبحوثين القيمية، إلى جانب القيم النظرية التي حصلت عباراتها على المرتبة الأولى بنسبة 25.00% من إجمالي خيارات المبحوثين للإجابة عن أسئلة المحور الأول.

02- عرض وتحليل بيانات المحور الثاني :

تحت هذا العنوان نستعرض البيانات المتعلقة بالاختيارات القيمية للنخبة السياسية المحلية والمتعلقة بالبعد الاجتماعي للتنمية المحلية، حيث تناولت عبارات هذا المحور بعض المؤشرات للتنمية الاجتماعية مثل، المستوى التعليمي، الخدمات العامة، الهياكل القاعدية، التماسك الاجتماعي، حيث يُترك للمبحوثين الإجابة عن الأسئلة المرتبطة بالأبعاد المذكورة من خلال ترتيب أربع من العبارات القيمية التي يمكن من خلالها معرفة التوجه القيمي للنخب السياسية في تحقيق مؤشرات البعد الاجتماعي للتنمية المحلية.

الجدول رقم (30) يعرض ترتيب المبحوثين لعبارات السؤال 19 حسب الصفة وعهداتهم في المجلس

الصفة والعهدات / مراتب العبارات القيمية		صفة						عهدات								المجموع	
		رئيس /نائب رئيس		رئيس لجنة /مندوب		عضو		دون اجابة		عهدة واحدة		عهدتان		ثلاث فاكثر			
		ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة
السؤال 19	د. اجابة	0	0,00	1	1,27	1	1,92	0	0,00	1	0,74	1	2,33	0	0,00	2	0,98
المرتبة الاولى	نظرية	39	52,70	40	50,63	28	53,85	3	60,00	71	52,21	18	41,86	15	71,43	107	52,20
	اجتماعية	22	29,73	22	27,85	15	28,85	2	40,00	40	29,41	13	30,23	4	19,05	59	28,78
	دينية	9	12,16	6	7,59	5	9,62	0	0,00	14	10,29	5	11,63	1	4,76	20	9,76
	جمالية	4	5,41	10	12,66	3	5,77	0	0,00	10	7,35	6	13,95	1	4,76	17	8,29
	المجموع	74	100	79	100	52	100	5	100	136	100	43	100	21	100	205	100
المرتبة الثانية	د. اجابة	20	27,03	30	37,97	23	44,23	2	40,00	54	39,71	12	27,91	5	23,81	73	35,61
	نظرية	16	21,62	12	15,19	6	11,54	2	40,00	18	13,24	11	25,58	3	14,29	34	16,59
	اجتماعية	14	18,92	16	20,25	14	26,92	1	20,00	30	22,06	8	18,60	5	23,81	44	21,46
	دينية	14	18,92	17	21,52	6	11,54	0	0,00	25	18,38	5	11,63	7	33,33	37	18,05
	جمالية	10	13,51	4	5,06	3	5,77	0	0,00	9	6,62	7	16,28	1	4,76	17	8,29
	المجموع	74	100	79	100	52	100	5	100	136	100	43	100	21	100	205	100
المرتبة الثالثة	د. اجابة	21	28,38	30	37,97	23	44,23	2	40,00	54	39,71	13	30,23	5	23,81	74	36,10
	نظرية	9	12,16	7	8,86	2	3,85	0	0,00	13	9,56	4	9,30	1	4,76	18	8,78
	اجتماعية	18	24,32	12	15,19	6	11,54	0	0,00	23	16,91	8	18,60	5	23,81	36	17,56
	دينية	19	25,68	19	24,05	15	28,85	2	40,00	29	21,32	16	37,21	6	28,57	53	25,85
	جمالية	7	9,46	11	13,92	6	11,54	1	20,00	17	12,50	2	4,65	4	19,05	24	11,71
	المجموع	74	100	79	100	52	100	5	100	136	100	43	100	21	100	205	100
المرتبة الرابعة	د. اجابة	21	28,38	29	36,71	23	44,23	1	20,00	54	39,71	13	30,23	5	23,81	73	35,61
	نظرية	1	1,35	2	2,53	2	3,85	0	0,00	3	2,21	2	4,65	0	0,00	5	2,44
	اجتماعية	5	6,76	12	15,19	3	5,77	1	20,00	10	7,35	6	13,95	3	14,29	20	9,76
	دينية	14	18,92	7	8,86	3	9,62	1	20,00	17	12,50	5	11,63	3	14,29	26	12,68
	جمالية	33	44,59	29	36,71	19	36,54	2	40,00	52	38,24	17	39,53	10	47,62	81	39,51
	المجموع	74	100	79	100	52	100	5	100	136	100	43	100	21	100	205	100

المصدر: من مخرجات برنامج (SPSS V.25).

من خلال الجدول رقم (30) نستعرض ترتيب عبارات التي تضمنها السؤال (19) في والذي يبحث في المقومات التي يمكن أن تعتمد عليها التنمية الاجتماعية من خلال ترتيب أربع من العبارات التي تتضمن قيما نظرية، اجتماعية، دينية وجمالية حسب أهميتها للتنمية، حيث تم عرض هذه البيانات حسب الصفة التي يتمتع بها المبحوثين إلى جانب عدد العهدات التي شغلوها داخل المجالس .

شكل رقم (11) يبين توزيع عبارات السؤال 19 على المرتبة الأولى

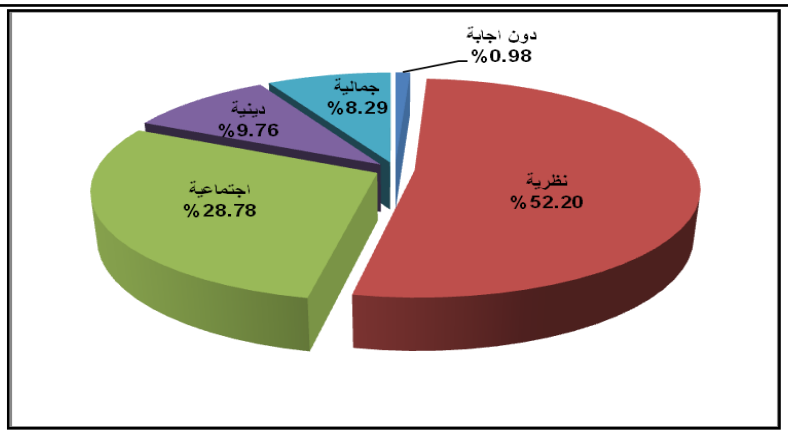

ويتضح من الجدول (30) ومن الشكل (11) ان ترتيب المبحوثين للعبارات القيمية المرتبطة بالتنمية الاجتماعية في السؤال (19) في المرتبة الأولى لم تشكل فيه الصفة التي يشغلها المبحوثين ولا خبرتهم داخل المجالس فارقا جوهريا في ترتيب خياراتهم حيث حافظت العبارة التي تحمل القيمة النظرية على المرتبة الأولى كخيار أول بأكبر التكرارات والنسب لدى رؤساء المجالس ونوابهم، رؤساء اللجان والمندوبين، وكذلك الأعضاء بنسبة 52.72% للفئة الأولى، 50.63%للفئة الثانية، 53.85% للفئة الثالثة على التوالي فيما حققت العبارة التي تحمل قيمة اجتماعية المرتبة الثانية كخيار أول نسبة 29.73% لرؤساء الجالس ونسبة 27.85% لرؤساء اللجان، ونسبة 28.85% لأعضاء المجالس، وبلغت نسبة العبارة التي تحمل قيمة دينية والتي حلت ثالثة من حيث التكرارات كخيار أول في الإجابة عن السؤال (19) نسبة 12.16% للرؤساء،ونسبة 7.59%للمندوبين 9.62% لأعضاء المجالس،و، وحلت العبارة التي تحمل قيمة جمالية في المرتبة الأخيرة كخيار أول في إجابات المبحوثين حيث بلغت 5.41%، ونسبة 12.66%، ونسبة 5.77% للفئات الثلاث السابقة على التوالي أما فيم تعلق بترتيب المبحوثين لعباراتهم حسب عدد المرات التي انتخبوا فيها فإن ما يمكن الإشارة إليه هو ارتفاع التوجه نحو القيمية النظرية لدى الأعضاء الذين شغلوا مناصبهم داخل المجالس لأكثر من ثلاث مرات حيث بلغت نسبة تكرار العبارة التي تحمل قيمة نظرية في المرتبة الأولى لديهم نسبة 71.43% فيما بلغت نسبة العبارة التي تحمل قيمة اجتماعية نسبة 19.05%، وتقاسمت العبارات التي تحمل قيمة دينية والعبارة التي تحمل قيمة اجتماعية المرتبة الأخيرة بنسبة 4.76% لكل منهما .

وفي الأخير يتضح من الشكل (10) أن إجابات المبحوثين المتعلقة بالسؤال (19) اتجهت نحو إعطاء العبارة التي تحمل القيمة النظرية المرتبة الأولى في إجاباتهم كخيار أول لتحقيق التنمية الاجتماعية بنسبة 52.20%، وحلّت العبارات التي تحمل قيمة اجتماعية في المرتبة الثانية كخيار أول بنسبة 28.78%، و حصلت العبارة التي تحمل القيمة الدينية على 9.76%فقط ما جعلها في المرة الثالثة كخيار أول، وحلت العبارة التي تحمل قيمة نظرية في المرتبة الأخيرة بنسبة 8.29%، في ما لم يعبر 0.98% من المبحوثين عن خيارهم الأول في هذا السؤال.

شكل رقم (12) يبين توزيع عبارات السؤال 19 على المرتبة الثانية

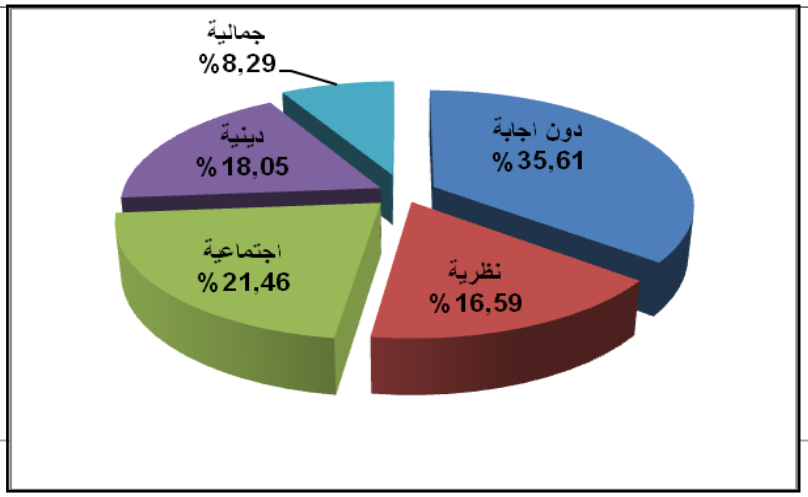

وفي الشكل (11) تظهر إجابات المبحوثين حول خيارهم الثاني في الإجابة عن السؤال (19)، والملاحظ أن المبحوثين الذين لم يعبروا عن خيارهم الثاني في الإجابة عن السؤال (19) قد بلغ نسبة 35.61%وهي أعلى نسبة حيث تعبر هذه النسبة عن عدم قدرة هذه الفئة من المبحوثين عن تحديد خيارهم الثاني المتعلق بأهمية بعض التوجهات القيمية لتحقيق التنمية الاجتماعية المحلية وهو ما يعكس تردد هذه الفئة في التعبير عن توجهاتها القيمية في ما تعلق بالخيارات المتاحة لتحقيق التنمية الاجتماعية.

وقد حصلت العبارات التي تحمل قيما اجتماعية المرتبة الأولى كخيار ثاني في إجابات بقية المبحوثين بنسبة بلغت 21.46% وحصلت العبارة التي تحمل قيمة دينية على المرتبة الثانية كخيار ثاني بنسبة 18.05%، وهي نسبة لا تبتعد بشكل كبير عن النسبة السابقة ما يجعل من العبارة التي تحمل قيمية دينية تشغل حيزا اكبر من توجهات المبحوثين نحو هذا الخيار كخيار ثاني لتحقيق التنمية الاجتماعية، فيما حصلت العبارة التي تحمل قيمة نظرية على المرتبة الثالثة على اعتبارها خيار ثاني في إجابات المبحوثين بنسبة 16.59%، وحافظت القيم الجمالية على المرتبة الرابعة والأخيرة كخيار ثان في إجابات المبحوثين بنسبة 8.29%، وبهذا تكون العبارة التي تحمل قيمة اجتماعية هي التي احتلت المرتبة الثانية في ترتيب المبحوثين لخياراتهم المطروحة للإجابة عن السؤال(19) .

شكل رقم (13) يبين توزيع عبارات السؤال 19 على المرتبة الثالثة

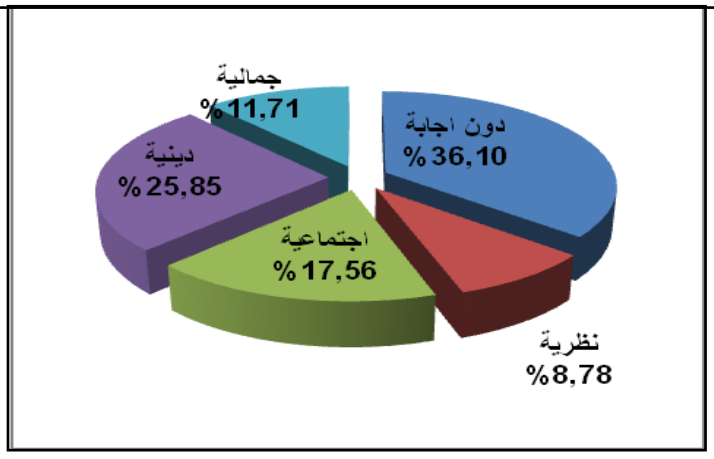

من الشكل (13) نلاحظ ارتفاع نسبة المبحوثين الذين لم يستطيعوا تحديد خيارهم الثالث في تحقيق التنمية الاجتماعية المحلية حيث بلغت نسبة 36.10% وهو ما يعكس الصعوبة التي تواجه المبحوثين في تحديد توجهاتهم وخياراتهم القيمية المرتبطة بالتنمية الاجتماعية، وقد عبر 25.85% من المبحوثين عن اختيارهم للعبارة

التي تحمل قيمة دينية كخيار ثالث لتحقيق التنمية الاجتماعية حيث حققت بهذه النسبة اكبر التكرارت في خيارات المبحوثين لها كخيار ثالث، فيما بلغت نسبة العبارة التي تحمل قيمة اجتماعية نسبة 17.56% فيما حققت العبارة التي تحمل قيمة جمالية نسبة 11.71% كخيار ثالث في الإجابة عن السؤال (19)، فيما كانت نسبة العبارة التي تحمل قيمة نظرية 8.78% من إجابات المبحوثين.

شكل رقم (14) يبين توزيع عبارات السؤال 19 على المرتبة الرابعة

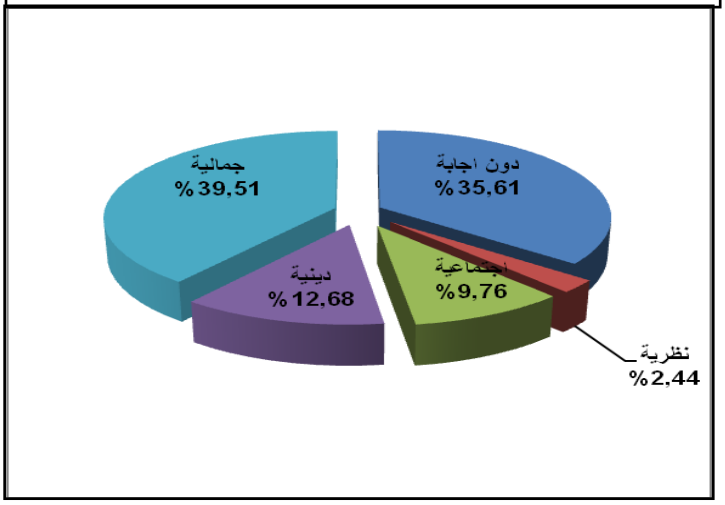

ومن الشكل(14) يظهر أن المبحوثين الذين لم يكن لهم خيار رابع في السؤال (19) بلغت نسبتهم 35.61%، فيما بلغت حازت العبارة التي تحمل القيمة الجمالية على اكبر التكرارات كخيار في المرتبة الرابعة من إجابات المبحوثين حيث بلغت نسبة 39.51%، وهو ما يجعل من القيم الجمالية آخر ما يمكن أن يعتمد عليه أعضاء المبحوثين من أعضاء المجالس في تحقيق التنمية المحلية، ويظهر أيضا ان العبارة التي تحمل قيم دينية لم تكن على قدر من الأهمية في ترتيب المبحوثين لإجاباتهم على السؤال (19) حيث حازت على المرتبة الثانية كخيار أخير وان كان بنسبة ضئيلة، إلا أنها تعبر عن أن القيم الدينية لم تعد محركا موجها أساسيا لسلوكات المبحوثين المرتبطة بالتنمية الاجتماعية الا بقدر ما هي التزام شخصي تجاه التعاليم الدينية .

وحازت العبارة التي تحمل القيم الاجتماعية على المرتبة الثالثة كخيار رابع للتنمية الاجتماعية بنسبة 9.76%،وحصلت القيم النظرية على المرتبة الأخيرة كخيار رابع لتحقيق التنمية الاجتماعية بنسبة 2.44% ولا يعكس هذا إلا حصول العبارات التي تحمل القيمتين الأخيرتين على المراتب الأولى كخيار أول وثان في أهمية تحقيق التنمية الاجتماعية على المستوى المحلي .

ومن الجدول رقم (29) يتبين أن العبارة التي تحمل قيمة نظرية حصلت على اكبر التكرارات كخيار أول في إجابات المبحوثين بنسبة 52.20%، فيما حصلت العبارة التي تحمل قيمة اجتماعية على اكبر التكرارات كخيار ثاني بنسبة 21.46%، بعد تكرارات المبحوثين الذين لم يعبروا عن خيارهم الثاني في ما تعلق بالإجابة

عن السؤال (19) حيث بلغت نسبة35.61%، فيما بلغت تكرارات العبارة التي تحمل قيمة دينية المرتبة الثالثة بنسبة 25.85%،وحازت العبارة التي تحمل القيمة الجمالية على المرتبة الأخيرة بنسبة 39.51% من إجمالي إجابة المبحوثين،

وبشكل عام فإن الإجابة على السؤال (19) والتي عمدنا من خلالها وبقية الأسئلة إلى محاولة معرفة طبيعة إجابات المبحوثين بالاستناد إلى خصائص العينة خاصة المنصب الذي يشغلونه والمدة التي شغلوا فيها مناصبهم، لم نلاحظ أي تمايز واضح في الإجابات حسب هذه الخصائص، وان هذه الخصائص لم تكن ذات تأثير واضح في خيارات المبحوثين وإجاباتهم على السؤال (19) .

الجدول رقم (31) يعرض ترتيب المبحوثين لعبارات السؤال (20) حسب الصفة وعهداتهم في المجلس

السؤال 20	مراتب العبارات القيمية / الصفة والعهدات		صفة						عهدات								المجموع	
			رئيس /نائب رئيس		رئيس لجنة /مندوب		عضو		دون إجابة		عهدة واحدة		عهدتان		ثلاث عهدات			
			ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة
المرتبة الاولى	دون اجابة		0	0,00	2	2,53	0	0,00	0	0,00	1	0,74	1	2,33	0	0,00	2	0,98
	سياسية		17	22,97	7	8,86	12	23,08	2	40,00	22	16,18	8	18,60	4	19,05	36	17,56
	اجتماعية		23	31,08	29	36,71	17	32,69	1	20,00	43	31,62	16	37,21	9	42,86	69	33,66
	اقتصادية		15	20,27	20	25,32	5	9,62	0	0,00	29	21,32	8	18,60	3	14,29	40	19,51
	دينية		19	25,68	21	26,58	18	34,62	2	40,00	41	30,15	10	23,26	5	23,81	58	28,29
	المجموع		74	100	79	100	52	100	5	100	136	100	43	100	21	100	205	100
المرتبة الثانية	دون اجابة		20	27,03	28	35,44	23	44,23	1	20,00	52	38,24	12	27,91	6	28,57	71	34,63
	سياسية		5	6,76	6	7,59	7	13,46	0	0,00	12	8,82	5	11,63	1	4,76	18	8,78
	اجتماعية		20	27,03	15	18,99	12	23,08	2	40,00	28	20,59	9	20,93	8	38,10	47	22,93
	اقتصادية		17	22,97	12	15,19	6	11,54	1	20,00	22	16,18	8	18,60	4	19,05	35	17,07
	دينية		12	16,22	18	22,78	4	7,69	1	20,00	22	16,18	9	20,93	2	9,52	34	16,59
	المجموع		74	100	79	100	52	100	5	100	136	100	43	100	21	100	205	100
المرتبة الثالثة	دون اجابة		21	28,38	28	35,44	23	44,23	1	20,00	52	38,24	13	30,23	6	28,57	72	35,12
	سياسية		17	22,97	20	25,32	8	15,38	1	20,00	32	23,53	7	16,28	5	23,81	45	21,95
	اجتماعية		11	14,86	13	16,46	10	19,23	1	20,00	22	16,18	8	18,60	3	14,29	34	16,59
	اقتصادية		12	16,22	9	11,39	6	11,54	2	40,00	14	10,29	9	20,93	2	9,52	27	13,17
	دينية		13	17,57	9	11,39	5	9,62	0	0,00	16	11,76	6	13,95	5	23,81	27	13,17
	المجموع		74	100	79	100	52	100	5	100	136	100	43	100	21	100	205	100
المرتبة الرابعة	دون اجابة		21	28,38	28	35,44	23	44,23	1	20,00	52	38,24	13	30,23	6	28,57	72	35,12
	سياسية		21	28,38	19	24,05	7	13,46	2	40,00	27	19,85	12	27,91	6	28,57	47	22,93
	اجتماعية		7	9,46	7	8,86	3	5,77	0	0,00	15	11,03	2	4,65	0	0,00	17	8,29
	اقتصادية		13	17,57	14	17,72	14	26,92	1	20,00	26	19,12	8	18,60	6	28,57	41	20,00
	دينية		12	16,22	11	13,92	5	9,62	1	20,00	16	11,76	8	18,60	3	14,29	28	13,66
	المجموع		74	100	79	100	52	100	5	100	136	100	43	100	21	100	205	100

المصدر: من مخرجات برنامج (SPSS V.25).

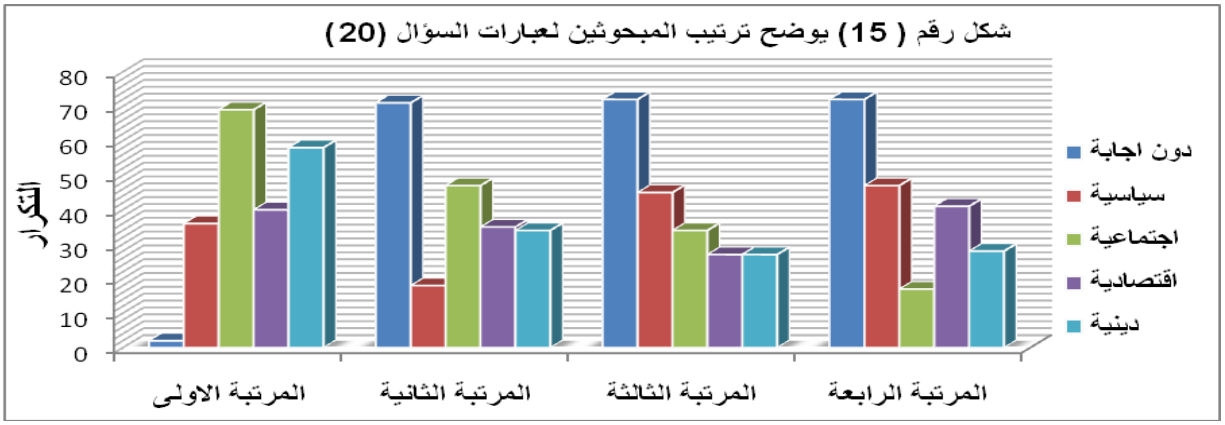

يظهر من الجدول رقم (31) والشكل(15)أن توجهات المبحوثين لترتيب خياراتهم للإجابة على السؤال(20) والمتعلق بما يجب أن يكون أكثر أولوية من اجل تحقيق التنمية المحلية في ظل المتغيرات الوطنية والعالمية حيث حازت العبارة التي تحمل القيمة الاجتماعية على اكبر التكرارات في المرتبة الأولى كخيار أول بنسبة 33.66%، في ما حصلت العبارة التي تحمل القيمة الدينية على المرتبة الثانية بنسبة 28.29% حيث عبرت هذه العبارة في طياتها على قيمية سياسية من منظور ديني ما يجعل من التوجه الديني في العمل السياسي لدى أفراد العينة يحجز حيزا لدى النخب المحلية في توظيف بعض الأسس الدينية في العمل السياسي أو على الأقل استغلالها لاستقطاب الرأي العام .

فيما حصلت العبارة التي تحمل قيمة اقتصادية على الترتيب الثالث كخيار أول بنسبة 19.51% من خيارات المبحوثين، وكانت اقل عدد للتكرارات في المرتبة الأولى للعبارة التي تحمل قيمة سياسية، والتي بلغت نسبة 17.56% ما يجعلها على مسافة متقاربة من خيار المبحوثين للعبارة التي تحمل قيمة اقتصادية وهو ما يشير إلى ارتباط القيمتين اللتان تحملهما العبارتين الأخيرتين سواء على المستوى النظري أو العملي لدى المبحوثين بغض النظر عن طبيعة هذا الارتباط سلبي كان أم ايجابي.

و من الجدول (31) والشكل (15)، يظهر توزيع خيارات المبحوثين في ترتيب إجابات السؤال (20) في الخيار الثاني، حيث برز عدم تحديد المبحوثين لخيارهم الثاني بنسبة 34.63%، ويتبين أن نسبة رؤساء المجالس ونوابهم الذين لم يكونوا قادرين على تحديد خيارهم الثاني بنسبة بلغت 27.03% منهم، وهو ما قد يؤشر إلى عدم قدرة بعض رؤساء المجالس ونوابهم من إيجاد البدائل لتوجهاتهم نحو تحقيق التنيمة المحلية على اعتبارهم من يقود المجالس إلى ذلك.

فيما كانت الفئة التي شغلت مناصبهم لأول مرة هي الفئة الأكثر بروزا في عدم وضع خيارها الثاني في الإجابة على السؤال (20) بنسبة 38.24% ما يجعل الخبرة تشكل جانبا من الأهمية في قدرة المبحوثين على تحديد خياراتهم التنموية وترتيب توجهاتهم القيمية نحو إحداث التنمية الاجتماعية، وان كانت العبارة التي تحمل قيمة اجتماعية قد حازت على اكبر التكرارات في المرتبة الثانية فذلك ما يجعل لهذه القيمة من أهمية لدى المبحوثين حيث بلغت نسبة 22.93% إلا أن هذه النسبة لا تؤخذ بعين الاعتبار في ترتيب المبحوثين لإجابتهم وتحديد الخيار الثاني على اعتبار أن العبارة التي حملت قيمة اجتماعية قد حازت على المرتبة الأولى كخيار أول وهو ما يجعل العبارة التي تحمل قيمة اقتصادية تحتل المرتبة الأولى كخيار ثاني في إجابات المبحوثين بنسبة 17.07%، في ما حصلت العبارة التي تحمل قيمة دينية على نسبة 16.59% وحصلت العبارة التي تحمل القيمة السياسية على نسبة 7.82% من ترتيب المبحوثين لها كخيار ثان.

يظهر من الجدول والشكل السابقين أن العبارة التي تحمل القيمة السياسية حصلت على أكثر التكرارات من إجابات المبحوثين في المرتبة الثالثة بنسبة 21.95%، فيما حصلت العبارة التي تحمل قيمة اجتماعية على 16.59% من ترتيب المبحوثين لها في المرتبة الثالثة، وتقاسمت كل من العبارتين اللتان تحملان القيمة الاقتصادية والقيمة الدينية المراتب الأخيرة بنسبة 13.17% لكل منهما، والملاحظ من الجدول(30) أن المبحوثين على اختلاف المناصب التي يشغلونها لم يجيبوا بأكبر النسب على تحديد الخيار الثالث حيث بلغت نسبة 28.38% عند رؤساء المجالس ونوابهم، فيما بلغت 35.44% عند فئة المندوبين ورؤساء اللجان، وقد بلغت نسبة 44.23% عند فئة أعضاء المجالس .

ويعكس هذا التصاعد النسبي في عدم تحديد المبحوثين لخياراتهم إلى أن المنصب الذي يشغله المبحوثين قد يساعد على الاهتمام بتحديد التوجهات التنموية او إهمالها بقدر اقترابهم من سلطة القرار، ما يجعل من توجهات خيارات المبحوثين وترتيبهم لخياراتهم في تحقيق التنمية الاجتماعية المحلية تتأثر بقربهم أو بعدهم عن مصدر اتخاذ القرار بالاعتماد على المناصب والمسؤوليات التي يتقلدها الأفراد داخل المجلس .

وفي توزيع عبارات السؤال(20) على المرتبة الرابعة يظهر بشكل واضح أن العبارة التي تحمل قيمة جمالية قد حازت على أكثر التكرارات في الترتيب الرابع بنسبة 39.51% لتكون بذلك اقل التوجهات القيمية اهتماما لدى المبحوثين في ما تعلق بتوجهاتهم نحو تحقيق التنمية الاجتماعية المحلية، وقد حصلت هذه العبارة على أكثر التكرارات في المرتبة الرابعة لدى فئات المبحوثين الظاهرة في الشكل (18) حتى أنها تفوقت على تكرارات المبحوثين اللذين لم يحددوا خيارهم الرابع، ما يجعل من هذه القيمة لا تمثل توجها حقيقيا لتحقيق التنمية المحلية من وجهة نظر المبحوثين.

جدول رقم (32) يعرض ترتيب المبحوثين لعبارات السؤال (21) حسب الصفة وعهداتهم في المجلس

الصفة والعهدات / مراتب العبارات القيمية			صفة								عهدات								المجموع	
			رئيس /نائب رئيس		رئيس لجنة /مندوب		عضو		دون إجابة		عهدة واحدة		عهدتان		ثلاث عهدات					
			ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة			ت	نسبة
السؤال 21	المرتبة الاولى	دون اجابة	0	0,00	2	2,53	0	0,00	0	0,00	1	0,74	1	2,33	0	0,00			2	0,98
		اجتماعية	26	35,14	25	31,65	18	34,62	1	20,00	43	31,62	16	37,21	9	42,86			69	33,66
		نظرية	27	36,49	34	43,04	18	34,62	3	60,00	50	36,76	18	41,86	8	38,10			79	38,54
		جمالية	6	8,11	3	3,80	6	11,54	0	0,00	10	7,35	4	9,30	1	4,76			15	7,32
		دينية	15	20,27	15	18,99	10	19,23	1	20,00	32	23,53	4	9,30	3	14,29			40	19,51
		المجموع	74	100	79	100	52	100	5	100	136	100	43	100	21	100			205	100
	المرتبة الثانية	دون اجابة	20	27,03	29	36,71	23	44,23	1	20,00	53	38,97	12	27,91	6	28,57			72	35,12
		اجتماعية	10	13,51	18	22,78	7	13,46	1	20,00	25	18,38	4	9,30	5	23,81			35	17,07
		نظرية	16	21,62	12	15,19	9	17,31	1	20,00	25	18,38	8	18,60	3	14,29			37	18,05
		جمالية	6	8,11	7	8,86	0	0,00	0	0,00	7	5,15	4	9,30	2	9,52			13	6,34
		دينية	22	29,73	13	16,46	13	25,00	2	40,00	26	19,12	15	34,88	5	23,81			48	23,41
		المجموع	74	100	79	100	52	100	5	100	136	100	43	100	21	100			205	100
	المرتبة الثالثة	دون اجابة	21	28,38	29	36,71	23	44,23	1	20,00	53	38,97	13	30,23	6	28,57			73	35,61
		اجتماعية	15	20,27	9	11,39	10	19,23	2	40,00	22	16,18	8	18,60	2	9,52			34	16,59
		نظرية	12	16,22	10	12,66	7	13,46	1	20,00	17	12,50	8	18,60	3	14,29			29	14,15
		جمالية	13	17,57	16	20,25	8	15,38	0	0,00	25	18,38	8	18,60	4	19,05			37	18,05
		دينية	13	17,57	15	18,99	4	7,69	1	20,00	19	13,97	6	13,95	6	28,57			32	15,61
		المجموع	74	100	79	100	52	100	5	100	136	100	43	100	21	100			205	100
	المرتبة الرابعة	دون اجابة	21	28,38	29	36,71	23	44,23	1	20,00	53	38,97	13	30,23	6	28,57			73	35,61

اجتماعية	11	14,86	8	10,13	3	5,77	0	0,00	13	9,56	7	16,28	2	9,52	22	10,73
نظرية	5	6,76	7	8,86	2	3,85	0	0,00	10	7,35	2	4,65	2	9,52	14	6,83
جمالية	28	37,84	25	31,65	19	36,54	4	80,00	44	32,35	15	34,88	9	42,86	72	35,12
دينية	9	12,16	10	12,66	5	9,62	0	0,00	16	11,76	6	13,95	2	9,52	24	11,71
المجموع	74	100	79	100	52	100	5	100	136	100	43	100	21	100	205	100

المصدر: من مخرجات برنامج (SPSS V.25).

شكل رقم (16) يوضح ترتيب المبحوثين لعبارات السؤال (21)

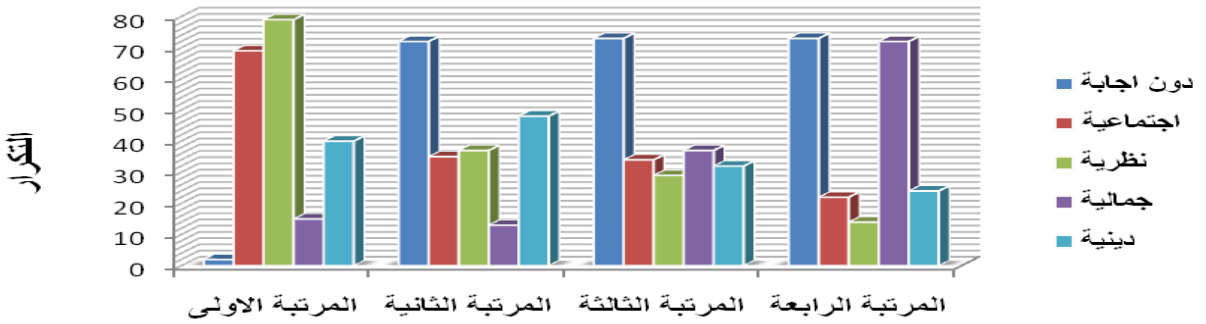

من الجدول (32) يظهر أن العبارة التي تحمل قيمة نظرية قد حازت على اكبر التكرارات في اختيار المبحوثين لها كخيار أول بنسبة 38.54% أن تحسين الخدمات العامة والمرتبطة بتحسين الظروف المعيية للمواطن تعتمد بالأساس حسب وجهة نظرهم عل تحسين مستوى التكوين للعمال والموظفين، في ما يتوجه 33.36% من المبحوثين إلى العبارة التي تحمل قيمة اجتماعية كخيار أول في إجابتهم عن السؤال (21)، فيما كانت خيارات المبحوثين قد اتجهت نحو العبارة التي تحمل قيمة دينية لتحصل على المرتبة الثالثة كخيار أول بنسبة 19.51%، لتكون العبارة التي تحمل قيمة جمالية آخر ما يراه المبحوثين كخيار يمكن أن يكون الأول في تحسين الخدمات العامة والتي تمثلت في الاهتمام بالمظهر اللائق للأعوان العموميين بنسبة 7.32% وهو ما يوضحه الشكل (19).

ونستعرض من خلال الجدول والشكل السابقين توزيع عبارات السؤال (21) وفقا لإجابات المبحوثين على المرتبة الثانية حيث نلاحظ حصول العبارة التي تحمل قيمة دينية على 23.41% كأكبر تكرار في المرتبة الثانية والتي مفادها أن حسن المعاملة في أداء المهام وما يترتب عنه من رفق ولين هو الخيار الثاني الأهم في تحسين الخدمات العامة وتعكس هذه الإجابة نوعا من التمسك ببعض القيم الدينية التي تشكل جوهر الاجتماع البشري وحقيقة الفطرة البشرية التي تسعى إلى فعل الخير ومعاملة أفراد المجتمع بالمعاملة الحسنة حفاظا على جوهر الحياة الاجتماعية التي يسعى الأفراد إلى بناها وسعيا لرضى الخالق وطاعة لرسله.ما يجعل منها على قدر من الأهمية في توجهات المبحوثين نحو تحقيق التنمية الاجتماعية .

وحلت العبارة التي تحمل قيمة نظرية في المرتبة الثانية كخيار ثان بنسبة 18.07%، وان كانت قد حصلت على المرتبة الأولى إلا أنها لا زالت تحظى بالأهمية التي تجعل منها تحصل على هذه المرتبة، فيما حلت العبارة التي تحمل قيمة اجتماعية في المرتبة الثالثة كخيار ثان بنسبة 17.07%، ولم تحصل العبارة التي تحمل القيمة

الجمالية إلا على 6.34% من إجابات المبحوثين في اعتبارها ثان أهم العبارات التي يمكن من خلالها تحسين الخدمة العامة. وإن كانت خيارات المبحوثين تبدوا متقاربة من حيث الترتيب الثاني للعبارات إلا أنها تعبر عن تشتت توجهات المبحوثين نحو تحديد خياراتهم في ما تعلق بالتنمية الاجتماعية وكذلك صعوبة تحديدها وهو ما تعكسه نسبة 35.12% من المبحوثين الذين لم يحددوا خياراهم الثاني في هذا السؤال.

وعن الترتيب الثالث لخيارات المبحوثين في الإجابة عن السؤال (21) حصلت العبارة التي تحمل القيمة الجمالية على اكبر التكرارات في الترتيب الثالث حسب إجابات المبحوثين بنسبة 18.05%، ما يجعلها توفوق على العبارة التي تحمل قيمة اجتماعية على الرغم من أهمية هذه الأخيرة في خيارات المبحوثين حيث حصلت على نسبة 33.66% كخيار أول وهو ما يوضحه الجدول (31)، إلا أن هذه النسبة لم تجعلها تتفوق في الترتيب على العبارة التي تحمل قيمة دينية في المرتبة الثانية، وكذلك في المرتبة الثالثة حيث حصلت على نسبة 16.59% ما يجعلها تحل بعد العبارة التي تحمل قيمة جمالية، ويوضح الشكل (19) توزيع إجابات المبحوثين على المرتبة الرابعة حيث يظهر أن العبارة التي تحمل القيمة الجمالية قد حصلت على نسبة 35.12% كأكبر تكرار في المرتبة الرابعة، تليها العبارة التي تحمل القيمة الدينية بنسبة 11.71%، على الرغم من حصول العبارتين على اكبر التكرارات في الترتيب الثاني والثالث، وهو ما يعكس نوعا تشتت توجهات المبحوثين نحو الخيارات التي يمكن تساعد على تفعيل التنمية المحلية .

وتحتل بذلك العبارة التي تحمل القيمة الاجتماعية المرتبة الرابعة بتكرار بلغت نسبته 10.73%فقط، وهذا لان العبارة التي تحمل قيمة اجتماعية على الرغم من أهميتها إلا أن خيارات المبحوثين لم تمنحها أي من المراتب الأولى بشكل قطعي وإنما كانت تقترب كل مرة من اعلى التكرارات سواء في المرتبة الأولى حيث بلغت 33.66% لكن هذه النسبة لم تمنحها الأفضلية في أن تكون هي الخيار الأول أمام العبارة التي حملت القيمة النظرية التي بلغت نسبة 38.54% كخيار أول في إجابات المبحوثين، وكذلك في الخيار الثاني حيث حلت بعد العبارة التي تحمل قيمة دينية بنسبة بلغت 17.07% مقابل 23.41% لهذه الأخيرة، فتكون العبارة التي تحمل القيمة الاجتماعية قد حلت في المرتبة الرابعة لخيارات المبحوثين في الإجابة عن السؤال (21) .

جدول رقم (33) يعرض ترتيب المبحوثين لعبارات السؤال (22) حسب الصفة وعهداتهم في المجلس

الصفة والعهدات / مراتب العبارات القيمي			صفة: رئيس/نائب ت	صفة: رئيس لجنة/مندوب ت	صفة: عضو ت	عهدات: دون إجابة ت	عهدات: دون إجابة نسبة	عهدات: عهدة واحدة ت	عهدات: عهدة واحدة نسبة	عهدات: عهدتان ت	عهدات: عهدتان نسبة	عهدات: ثلاث عهدات ت	عهدات: ثلاث عهدات نسبة	المجموع ت	المجموع نسبة
السؤال 22	المرتبة الأولى	دون اجابة	0	1	0	0	0,00	0	0,00	1	2,33	0	0,00	1	0,49
		اجتماعية	44	35	23	3	60,00	64	47,06	20	46,51	15	71,43	102	49,76
		اقتصادية	14	13	5	2	40,00	23	16,91	6	13,95	1	4,76	32	15,61
		دينية	9	18	12	0	0,00	28	20,59	8	18,60	3	14,29	39	19,02
		جمالية	7	12	12	0	0,00	21	15,44	8	18,60	2	9,52	31	15,12
		المجموع	74	79	52	5	100	136	100	43	100	21	100	205	100
	المرتبة الثانية	دون اجابة	20	28	23	1	20,00	52	38,24	12	27,91	6	28,57	71	34,63
		اجتماعية	7	18	7	0	0,00	22	16,18	8	18,60	2	9,52	32	15,61
		اقتصادية	10	8	8	1	20,00	17	12,50	5	11,63	3	14,29	26	12,68
		دينية	21	16	9	1	20,00	30	22,06	9	20,93	6	28,57	46	22,44
		جمالية	16	9	5	2	40,00	15	11,03	9	20,93	4	19,05	30	14,63
		المجموع	74	79	52	5	100	136	100	43	100	21	100	205	100
	المرتبة الثالثة	دون اجابة	21	28	23	1	20,00	52	38,24	13	30,23	6	28,57	72	35,12
		اجتماعية	9	6	5	1	20,00	13	9,56	4	9,30	2	9,52	20	9,76
		اقتصادية	16	18	10	1	20,00	26	19,12	13	30,23	4	19,05	44	21,46
		دينية	19	13	5	2	40,00	24	17,65	7	16,28	4	19,05	37	18,05
		جمالية	9	14	9	0	0,00	21	15,44	6	13,95	5	23,81	32	15,61
		المجموع	74	79	52	5	100	136	100	43	100	21	100	205	100
	المرتبة الرابعة	دون اجابة	22	29,73	23	1	20,00	53	38,97	13	30,23	6	28,57	73	35,61
		اجتماعية	5	6,76	2	0	0,00	7	5,15	3	6,98	1	4,76	11	5,37
		اقتصادية	20	27,03	17	1	20,00	28	20,59	10	23,26	7	33,33	46	22,44
		دينية	5	6,76	9	1	20,00	11	8,09	7	16,28	1	4,76	20	9,76
		جمالية	22	29,73	21	2	40,00	37	27,21	10	23,26	6	28,57	55	26,83
		المجموع	74	100	52	5	100	136	100	43	100	21	100	205	100

المصدر: من مخرجات برنامج (SPSS V.25).

شكل رقم (17) يوضح ترتيب المبحوثين لعبارات السؤال (22)

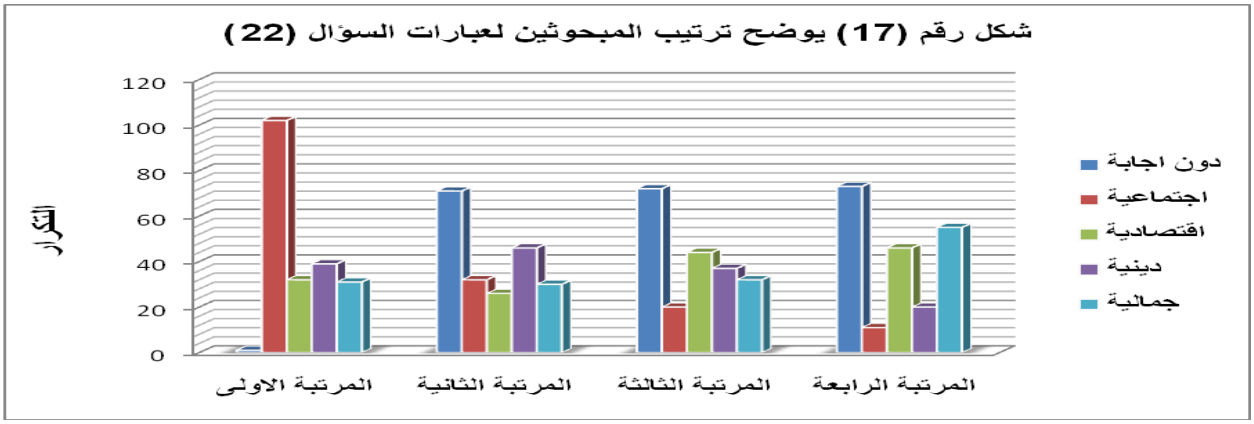

يظهر الجدول (33) ترتيب خيارات المبحوثين لعبارات السؤال (22) الذي يتمحور حول أهداف تحسين الخدمات الارتكازية من شبكات الطرقات،الكهرباء، المياه، الصرف الصحي ..الخ، حيث حازت العبارة التي تحمل القيمة الاجتماعية على أكبر التكرارات في المرتبة الأولى بنسبة 49.76%، وهي المرتبة التي لم تتمكن العبارة التي تحمل نفس القيمة من تحقيقها في السؤال (21)، على الرغم من أنهما تحملان نفس الهدف والتوجه تقريبا في تحقيق التنمية الاجتماعية على المستوى المحلي، ويوضح الشكل (16) توزيع عبارات السؤال(21) على المرتبة الأول حسب إجابات المبحوثين، وحلت العبارة التي تحمل قيمة دينية في المرتبة الثانية كخيار أول بنسبة

19.02% في ما حلت العبارتان اللتان تحملان القيمة الاقتصادية والجمالية في المرتبتين الثالثة والرابعة كخيار أول بنسبة 15.61%،15.12% لكل منهما على التوالي

وعلى الرغم من أهمية القيمة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاجتماعية بما يمكن أن توفره البنى التحتية والخدمات الارتكازية من فرص للاستثمار وتوفير مناصب العمل داخل المجتمع المحلي إلا أن المبحوثين لم يعتبروها على قدر من الأهمية التي يمكن أن تدفع بعجلة التنمية الاجتماعية حيث حصلت على اقل تكرار كترتيب أول عند فئة الجامعيين من المبحوثين بنسبة 4.76%، فيما كان اكبر تكرار لها في نفس المرتبة قد حصلت عليه من فئة رؤساء المجالس ونوابهم حيث بلغت نسبة 18.92%، ما يظهر نوع من اهتمام هذه الأخيرة بأهمية الجانب الاقتصادي في التنمية الاجتماعية وإن بشكل لا يرقى لأهميته الحقيقية في الواقع الاجتماعي المحلي.

ويظهر من الجدول (33) أن ترتيب المبحوثين لخيارهم الثاني من أهداف تحسين الخدمات الارتكازية والبني التحتية أن العبارة التي حملت القيمة الدينية قد حازت على اكبر التكرارات في المرتبة الثانية بنسبة22.44%،وهو ما يجعل من خدمة المصالح العامة يتخذ أهمية دينية في توجهات المبحوثين لأدائهم مهامهم المرتبطة بتحقيق التنمية المحلية، أما في ترتيبهم للخيار الثالث فقد حصلت العبارة التي تحمل القيمة الاقتصادية على اكبر التكرارات بنسبة 21.46%،وحازت العبارة التي تحمل القيمة الجمالية على اكبر التكرارات في ترتيبها الرابع كآخر خيار للمبحوثين على اعتبار الخدمات الارتكازية لا تستدعي اهتمامهم كتحسين لمظهر المدينة بقدر ما هي ذات أهمية أولى في تحسين حياة المواطن وكأهمية ثانية في أداء الواجب الديني تجاه رعاية مصالح المجتمع في ما تعد الأهمية الاقتصادية والجمالية أخر ما يمكن أن يدفع بالمبحوثين إلى تحسين البنى التحتية .

جدول رقم (34) يعرض ترتيب المبحوثين لعبارات السؤال (23) حسب الصفة وعهداتهم في المجلس

الصفة والعهدات / مراتب العبارات القيمية			صفة						عهدات								المجموع	
			رئيس /نائب		رئيس لجنة /مندوب		عضو		دون إجابة		عهدة واحدة		عهدتان		ثلاث عهدات			
			ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة
السؤال 23	المرتبة الاولى	دون اجابة	0	0,00	1	1,27	0	0,00	0	0,00	0	0,00	1	2,33	0	0,00	1	0,49
		اجتماعية	25	33,78	21	26,58	12	23,08	1	20,00	41	30,15	10	23,26	6	28,57	58	28,29
		سياسية	26	35,14	34	43,04	20	38,46	1	20,00	54	39,71	20	46,51	5	23,81	80	39,02
		جمالية	8	10,81	6	7,59	6	11,54	1	20,00	13	9,56	4	9,30	2	9,52	20	9,76
		دينية	15	20,27	17	21,52	14	26,92	2	40,00	28	20,59	8	18,60	8	38,10	46	22,44
		المجموع	74	100	79	100	52	100	5	100	136	100	43	100	21	100	205	100
	المرتبة الثانية	دون اجابة	20	27,03	28	35,44	23	44,23	1	20,00	52	38,24	12	27,91	6	28,57	71	34,63
		اجتماعية	18	24,32	20	25,32	15	28,85	2	40,00	34	25,00	13	30,23	4	19,05	53	25,85
		سياسية	17	22,97	13	16,46	10	19,23	0	0,00	27	19,85	7	16,28	6	28,57	40	19,51
		جمالية	6	8,11	8	10,13	3	5,77	0	0,00	8	5,88	6	13,95	3	14,29	17	8,29
		دينية	13	17,57	10	12,66	1	1,92	2	40,00	15	11,03	5	11,63	2	9,52	24	11,71
		المجموع	74	100	79	100	52	100	5	100	136	100	43	100	21	100	205	100
	المرتبة الثالثة	دون اجابة	21	28,38	28	35,44	23	44,23	1	20,00	52	38,24	13	30,23	6	28,57	72	35,12
		اجتماعية	9	12,16	13	16,46	1	1,92	0	0,00	15	11,03	5	11,63	3	14,29	23	11,22
		سياسية	15	20,27	13	16,46	7	13,46	3	60,00	22	16,18	7	16,28	3	14,29	35	17,07
		جمالية	10	13,51	8	10,13	8	15,38	1	20,00	15	11,03	6	13,95	4	19,05	26	12,68
		دينية	19	25,68	17	21,52	13	25,00	0	0,00	32	23,53	12	27,91	5	23,81	49	23,90
		المجموع	74	100	79	100	52	100	5	100	136	100	43	100	21	100	205	100
	المرتبة الرابعة	دون اجابة	21	28,38	28	35,44	23	44,23	1	20,00	52	38,24	13	30,23	6	28,57	72	35,12
		اجتماعية	7	9,46	5	6,33	6	11,54	1	20,00	10	7,35	5	11,63	2	9,52	18	8,78
		سياسية	4	5,41	4	5,06	0	0,00	0	0,00	3	2,21	3	6,98	2	9,52	8	3,90

جمالية	30	40,54	31	39,24	17	32,69	3	60,00	53	38,97	14	32,56	8	38,10	78	38,05
دينية	12	16,22	11	13,92	6	11,54	0	0,00	18	13,24	8	18,60	3	14,29	29	14,15
المجموع	74	100	79	100	52	100	5	100	136	100	43	100	21	100	205	100

المصدر: من مخرجات برنامج (SPSS V.25).

شكل رقم (18) يوضح ترتيب المبحوثين لعبارات السؤال (23)

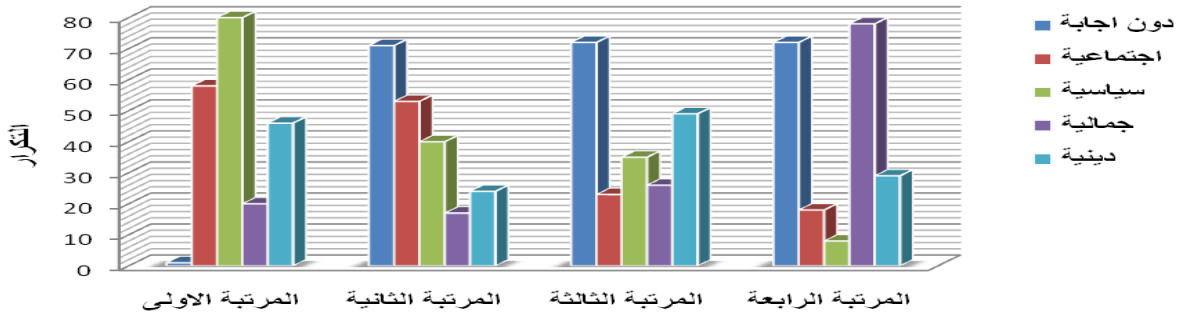

من الجدول (34) والشكل (18) يظهر ترتيب خيارات المبحوثين لعبارات السؤال (23) والذي كان يبحث في آليات تحقيق التماسك الاجتماعي حيث حصلت العبارة التي تحمل قيمة سياسية على اكبر التكرارات والتي مفادها تفعيل دور منظمات المجتمع المدني بنسبة39.02%، ومن الواضح أن توجه المبحوثين كان من خلال هذا الخيار يسعى إلى تفعيل التضامن الاجتماعي عن طريق الجمعيات والمنظمات الخيرية التي تهدف إلى مساعدة الفئات الفقيرة والهشة، ولم يكن التوجه نحو تفعيل هذه المنظمات لزيادة الوعي الطبقي أو توحيد التوجهات الفكرية والخيارات السياسية لتحديد الأهداف المشتركة والسعي لتحقيقها في إطار منظم وبقيادة هذه المنظمات.

وقد حلت العبارة التي تحمل القيمة الاجتماعية بثان اكبر تكرارات كخيار أول بنسبة 28.29%، فيما حصلت على اكبر تكرار كخيار ثاني بنسبة 25.85% وهو ما يعكس توجه المبحوثين للاعتماد على زيادة التكافل الاجتماعي سواء عن طريق منظمات المجتمع المدني أو عن طريق تفعيل المبادرات الفردية والجماعية لأفراد المجتمع بشكل غير رسمي ما يرونه قد يعزز اللحمة الاجتماعية، وقد حلت العبارة التي تحمل قيمة دينية بثالث تكرار كخيار أول بنسبة 22.44%، وقد حصلت على اكبر تكرار كخيار ثالث بنسبة 23.90% حيث يرى المبحوثين أن فضائل الأخلاق لا تحتل نفس الأهمية في تحقيق التماسك الاجتماعي بقدر ما يمكن أن يحققه التكافل الاجتماعي والذي بدوره يحث على العطاء، البذل والإيثار ما يعكس وجود نوع التمايز بين ما يمكن أن يترتب عن الخيارات الدينية والتي عادة ما ترتبط بالثواب والعقاب من الله وما يترتب عن ما تحققه منظمات المجتمع المدني والتكافل الاجتماعي كفضيلة اجتماعية لا دينية من مكاسب مادية لأفراد المجتمع من مساعدات عينية ونقدية، وهو ما يوحي بالتوجه المادي في ممارسات المبحوثين بعيدا عن التعاليم الدينية التي يقتصر فهمهم لها على أنها مجرد تعاليم لا تنعكس على الواقع المادي للأفراد والمجتمع.

و قد حازت العبارة التي تحمل قيمة جمالية على المرتبة الرابعة كخيار أول وكخيار ثان من ترتيب المبحوثين بنسبة 9.76% وبنسبة 8.29%، على التوالي،فيما حققت اكبر تكرار في المرتبة الرابعة بنسبة بلغت 38.05% ما يجعل من الاهتمام بالفضاء العام كمكان للتواصل والترفيه وزيادة الاندماج الاجتماعي بين مختلف الفئات الاجتماعية آخر اهتمام المبحوثين لتفعيل التماسك الاجتماعي، ومن الجدول (35) لم يظهر أي تأثير ملحوظ أو ذا أهمية لخصائص العينة على خياراتهم في الإجابة عن السؤال (23) حيث كانت جل الإجابات متقاربة حسب فئات المناصب المشغولة أو عدد المرات التي شغل بها المبحوثين صفاتهم داخل المجالس، باستثناء أن اكبر النسب للمبحوثين الذين لم يحددوا خياراتهم في المراتب الثانية والثالثة والرابعة كانت لفئة أعضاء المجالس وفئة المبحوثين الذين ليس لهم خبرة كبيرة والذين انتخبوا لمرة واحدة حيث كانت تتراوح نسبهم بين 38.24% و44.23% لكلا الفئتين، و هو ما يجعل توجهات هذه الفئة نحو تحقيق التنمية الاجتماعية غير واضح لعدم قدرتهم على تحديد توجهاتهم من خلال الإجابة على السؤال (23) والأسئلة السابقة.

جدول رقم (35) يعرض ترتيب المبحوثين لعبارات السؤال (24) حسب الصفة وعهداتهم في المجلس

الصفة والعهدات / مراتب العبارات القيمية			صفة						عهدات								المجموع	
			رئيس /نائب		رئيس لجنة /مندوب		عضو		دون اجابة		عهدة واحدة		عهدتان		ثلاث عهدات			
			ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة
السؤال 24	المرتبة الأولى	د. إجابة	0	0,00	2	2,53	0	0,00	0	0,00	1	0,74	1	2,33	0	0,00	2	0,98
		نظرية	39	52,70	34	43,04	20	38,46	3	60,00	56	41,18	23	53,49	11	52,38	93	45,37
		سياسية	16	21,62	18	22,78	13	25,00	1	20,00	35	25,74	5	11,63	6	28,57	47	22,93
		اقتصادية	12	16,22	14	17,72	11	21,15	1	20,00	27	19,85	7	16,28	2	9,52	37	18,05
		دينية	7	9,46	11	13,92	8	15,38	0	0,00	17	12,50	7	16,28	2	9,52	26	12,68
		المجموع	74	100	79	100	52	100	5	100	136	100	43	100	21	100	205	100
	المرتبة الثانية	د. إجابة	20	27.03	29	36,71	23	44,23	1	20,00	53	38,97	12	27,91	6	28,57	72	35,12
		نظرية	8	10.81	13	16,46	4	7,69	0	0,00	20	14,71	2	4,65	3	14,29	25	12,20
		سياسية	14	18.92	15	18,99	8	15,38	1	20,00	21	15,44	12	27,91	3	14,29	37	18,05
		اقتصادية	17	22.97	12	15,19	8	15,38	3	60,00	18	13,24	11	25,58	5	23,81	37	18,05
		دينية	15	20.27	10	12,66	9	17,31	0	0,00	24	17,65	6	13,95	4	19,05	34	16,59
		المجموع	74	100	79	100	52	100	5	100	136	100	43	100	21	100	205	100
	المرتبة الثالثة	د. إجابة	20	27.03	29	36,71	23	44,23	1	20,00	53	38,97	12	27,91	6	28,57	72	35,12
		نظرية	8	10.81	8	10,13	4	7,69	0	0,00	15	11,03	5	11,63	0	0,00	20	9,76
		سياسية	11	14.86	11	13,92	6	11,54	1	20,00	16	11,76	7	16,28	4	19,05	28	13,66
		اقتصادية	18	24.32	15	18,99	10	19,23	1	20,00	28	20,59	6	13,95	8	38,10	43	20,98
		دينية	17	22.97	16	20,25	9	17,31	2	40,00	24	17,65	13	30,23	3	14,29	42	20,49
		المجموع	74	100	79	100	52	100	5	100	136	100	43	100	21	100	205	100
	المرتبة الرابعة	د. إجابة	20	27.03	29	36,71	23	44,23	1	20,00	53	38,97	12	27,91	6	28,57	72	35,12
		نظرية	7	9.46	7	8,86	9	17,31	1	20,00	13	9,56	7	16,28	2	9,52	23	11,22
		سياسية	18	24.32	12	15,19	7	13,46	1	20,00	22	16,18	8	18,60	6	28,57	37	18,05
		اقتصادية	12	16.22	14	17,72	6	11,54	0	0,00	22	16,18	9	20,93	1	4,76	32	15,61
		دينية	17	22.97	17	21,52	7	13,46	2	40,00	26	19,12	7	16,28	6	28,57	41	20,00
		المجموع	74	100	79	100	52	100	5	100	136	100	43	100	21	100	205	100

المصدر: من مخرجات برنامج (SPSS V.25).

شكل رقم (19) يوضح ترتيب المبحوثين لعبارات السؤال (24)

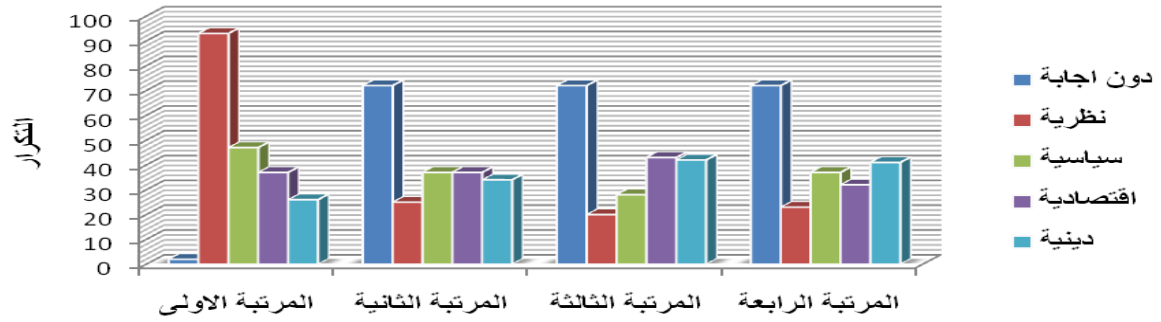

من الجدول (35) والشكل (19) يظهر أن إجابات المبحوثين حول ترتيب خياراتهم في الإجابة عن السؤال(24) والمتعلق بأهمية التعليم في تحقيق التنمية المحلية والذي يعتبر احد أهم مؤشراتها المرتبطة بالبعد الاجتماعي للتنمية فقد حازت العبارة التي تحمل القيمة النظرية والتي مفادها القضاء على الأمية وتحسين المستوى التعليمي لأفراد المجتمع اكبر تكرار بنسبة 45.37%، وهو ما يجعل من توجهات المبحوثين نحو تحسين المستوى التعليمي أهم ما يمكن أن يكون رافدا للتنمية المحلية لما يترتب عن التعليم من تحسن على مستوى مؤشرات التنمية الأخرى سواء الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، وحازت العبارة التي تحمل قيمة سياسية على ثان تكرار كخيار أول بنسبة 22.93% على اعتبار أن المستوى التعليمي المرتفع يترتب عنه وعي المواطن في اختيار قيادته المحلية، وقد تساوت هذه العبارة مع العبارة التي تحمل قيمة اقتصادية في اكبر تكرار في المرتبة الثانية من خيارات المبحوثين بنسبة 18.05% وهو ما يعطي أهمية لكلا العبارتين حسب إجابات المبحوثين لارتباط المستوى التعليمي بمختلف الحياة الاجتماعية.

والملاحظ أن إجابات المبحوثين قد أهملت العبارة التي تحمل قيمة دينية كخيار أول أو كخيار ثان في الإجابة عن السؤال (24) فيما حصلت على اكبر تكرار كخيار ثالث بنسبة 20.00%، واكبر نسبة كخيار رابع بنسبة 20.49%، وهو ما يؤكد بعد التوجه الديني لدى المبحوثين في تفسير مختلف مؤشرات التنمية الاجتماعية والملاحظ في إجاباتهم على الأسئلة السابقة، حيث لا يعمد المبحوثين إلى إدراك المقاصد من التعاليم الشرعية بل ربطها كما ذكرنا سابقا بالثواب والعقاب أو الحسنات والسيئات التي يمكن يثاب أو يعاقب جراءها العبد من معبوده ، متجاهلين بذلك كل الأهداف التي يمكن أن تهدف التعاليم الدينية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي، بالإضافة إلى أن المبحوثين ينتمون إلى مجتمع ينتمي دينيا لأمة "إقرأ"، وبعد أن كان الواجب الديني هو ما يحرك الأفراد داخل المجتمعات المتدينة أصبح مجرد شعائر وممارسات منفصلة عن الواقع الاجتماعي لهذه المجتمعات، وقد لا ينطبق هذا على البعد الاجتماعي فقط للتنمية وهو ما سنحاول معرفته في ما سيأتي من عرض بيانات الدراسة المتعلقة بالبعدين الاقتصادي والسياسي.

ومما سبق عرضه من ترتيب العبارات القيمية حسب مؤشرات التنمية الاجتماعية التي تناولها المحور (02) يتضح من إجابات المبحوثين أن العبارات التي تحمل القيمة النظرية قد حصلت على نسبة 52.20% من ترتيب المبحوثين لخياراتهم الأولى في الإجابة عن السؤال (19)كما حصلت في السؤالين (21) و(24) على الترتيب كخيار أول بنسبة 38.54%، ونسبة 45.37% على التوالي من ترتيب المبحوثين لخياراتهم الأولى في الأسئلة السابقة، وبذلك تكون القيم النظرية هي المسيطرة حسب ما ورد من خيارات المبحوثين في المحور الثاني، وقد حازت العبارات التي تحمل القيم الاجتماعية في السؤالين رقم (20) و(22) الترتيب الأول من خيارات المبحوثين بنسبة 33.66%، و49.72% على التوالي.

ويتبين من الجداول أن العبارات التي تحمل القيم السياسية قد حضت بأكبر تكرار في الترتيب الأول مرة واحدة من بين عبارات التي تضمنها المحور في السؤال رقم (23) بنسبة 39.02%، ويتعلق هذا الاختيار بتفعيل دور المجتمع المدني في البعد الاجتماعي للتنمية المحلية، وبهذا فإن المراتب الأولى في خيارات النخب السياسية حسب العبارات القيمية التي تضمنها المحور كانت لصالح العبارات التي تحمل القيم النظرية بتكرار 03 مرات في الرتبة الأولى من أصل 06 وهي القيم التي كانت بارزة في التفضيلات القيمية للنخبة السياسية في المحور الأول.

كما حققت القيم الاجتماعية نفس المرتبة ب 02 من التكرارات، فيما كان تكرار واحد للمرتبة الأولى للعبارة التي تحمل قيمة سياسية في السؤال (23)، وحققت المراتب الثانية من الترتيب، العبارات القيمية التي تضمنت قيمة اجتماعية في السؤال (19) بنسبة 21.46%، والسؤال(20) بنسبة 22.93% والسؤال(23) بنسبة،25.85%، ويعد هذا الترتيب منطقي للعبارات القيمية المختارة المتعلقة بالبعد الاجتماعي للتنمية المحلية.

وإلى جانب القيم الاجتماعية التي تمثلها العبارات المختارة في المرتبة الثانية حصلت العبارات التي تحمل القيم الدينية على المرتبة الثانية مرتين في كل من السؤال (21) بنسبة 23.41%، وفي السؤال (22) بنسبة 22.44%، وتعكس هذه الخيارات تكامل بين القيم الدينية والقيم الاجتماعية لدى النخب السياسية من اجل تحقيق تنمية اجتماعية تحقق التماسك الاجتماعي وتسهم في التنمية المحلية.

وقد شغل الترتيب الثالث لهذا المحور العبارات القيمية التي تحمل قيما دينية في السؤال (19) بنسبة 25.85%، وفي السؤال (23) بنسبة 23.90%فيما شغلت العبارات التي تحمل القيم الاجتماعية نفس المرتبة بنسبة 16.59% في السؤال(21)، وفي السؤال (22)، وكان ترتيب العبارة التي تحمل القيمة الاقتصادية الثالث، ويعد تأخر القيمة الاقتصادية في الظهور إلى الترتيب الثالث ضمن خيارات النخبة السياسية دليلا على إهمال البعد الاقتصادي في التنمية الاجتماعية المحلية وهو ما قد يؤثر بشكل سلبي على تحقيق هذه الأخيرة وإذا كانت التنمية الاجتماعية تهتم بتحسين المستوى والتعليم والتكفل بمختلف الفئات الاجتماعية الهشة داخل المجتمع المحلي فإن

القيم الاجتماعية والدينية لن تكون وحدها قادرة على تحقيق التنمية الاجتماعية ما لم تتكامل مع القيم الاقتصادية لتحقيق هدف التنمية، لأن الاهتمام بالمؤشرات سابقة الذكر على سبيل المثال لا الحصر لن يتحقق ما لم يكن للقيم الاقتصادية دور في زيادة المداخيل التي توظف للغرض الاجتماعي وهو ما تحث عليه القيم الدينية .

جدول رقم (36) يعرض عبارات المحور (02)حسب المراتب التي حصلت عليها

المرتبة / العبارات القيمية	مرتبة الأولى		مرتبة الثانية		مرتبة الثالثة		مرتبة الرابعة	
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
اجتماعية	2	33.33	3	50.00	1	16.67	0	0.00
نظرية	3	50.00	0	0.00	0	0.00	0	0.00
دينية	0	0.00	2	33.33	3	50.00	1	16.67
سياسية	1	16.67	1	16.67	1	16.67	1	16.67
اقتصادية	0	0.00	0	0.00	1	16.67	0	0.00
جمالية	0	0.00	0	0.00	0	0.00	4	66.67
المجموع	6	100	6	100	6	100	6	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V.25).

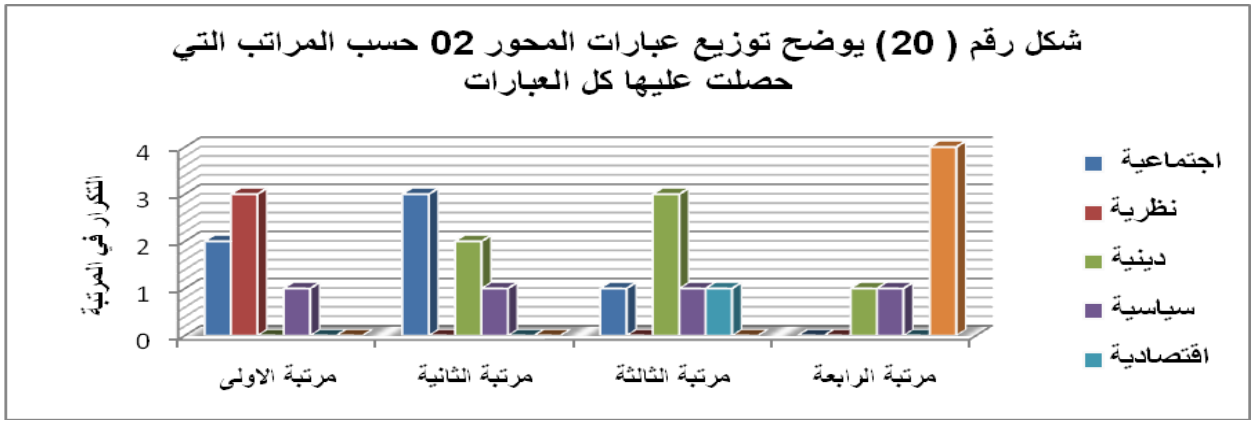

ويلخص الجدول رقم (36) والشكل (20) النسب التي حازت بها كل عبارة من العبارات القيمية على المرتبة الاولى كخيار اول للمبحوثين في إجابتهم على اسئلة المحور الثاني والمتعلق بمؤشرات التنمية الاجتماعية، وان كانت هذه النتائج تعكس توجهات المبحوثين نحو القيم التي يمكن ان تحقق التنمية الاجتماعية ،من خلال الترتيب والمفاضلة بين العبارات القيمية ،حيث حازت العبارة التي تحمل القيمة النظرية ثلاث مرات من اصل ستة المرتبة الاولى كخيار اول أي بنسبة 50.00% من خيارات المبحوثين.

وحازت العبارات التي تحمل القيم الاجتماعية على المرتبة الاول كخيار ثان بمعدل ثلاث من ستة مرات وهي ايضا بنسبة 50.00%، في ما حصلت العبارات التي تحمل قيم دينية على المرتبة الاولى كخيار ثالث بنفس النسبة السابقة وبنفس المعدل، فيما حققت العبارات التي تحمل قيما جمالية المرتبة الاولى كخيار رابع بنسبة 66.67% وبمعدل اربع مرات من ستة، والملاحظ من الجداول السابقة ان العبارات التي تحمل قيما اقتصادية والعبارات التي تحمل قيما سياسية لم تحصلا على الخيار الاول في اي من المراتب الاربعة، وهو ما يقصي هذه

القيم من البعد الاجتماعي للتنمية، فهل يمكن ان تتحقق التنمية الاجتماعية في غياب لمثل هذه القيم ام ان غيابها يصبح احد معيقاتها.

جدول رقم (37) يبين خيارات المبحوثين في ترتيب عبارات المحور (02)

الترتيب / العبارات القيمية	الترتيب الأول		الترتيب الثاني		الترتيب الثالث		الترتيب الرابع	
	تكرار	نسبة%	تكرار	نسبة%	تكرار	نسبة%	تكرار	نسبة%
اجتماعية	357	29.02	211	17.15	160	13.01	88	7.15
نظرية	279	22.68	96	7.80	70	5.69	39	3.17
دينية	229	18.62	223	18.13	246	20.00	169	13.74
سياسية	163	13.25	95	7.72	90	7.32	83	6.75
اقتصادية	109	8.86	98	7.97	111	9.02	130	10.57
جمالية	83	6.75	77	6.26	119	9.67	286	23.25
دون إجابة	10	0.81	430	34.96	434	35.28	435	35.37
المجموع	1230	100	1230	100	1230	100	1230	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V.25).

شكل رقم (21) يبين خيارات المبحوثين في ترتيب عبارات المحور رقم (02)

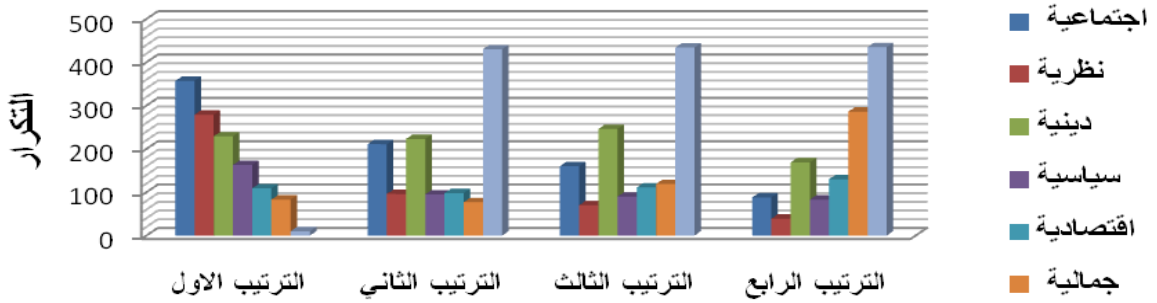

يوضح الجدول رقم (37) والشكل رقم (21) ترتيب المبحوثين الكلي، للعبارات القيمية التي تضمنها المحور الثاني ،والمتعلق بالبعد الاجتماعي للتنمية المحلية، حيث يتضح منهما أن العبارات التي تحمل قيما اجتماعية قد حصلت على أكثر التكرارات كخيار أول بنسبة 29.02%، ما يعطيها المرتبة الأولى كأهم خيارات النخبة المرتبطة بالتنمية الاجتماعية، فيما حصلت العبارات التي تحمل قيما نظرية على المرتبة الثانية بنسبة 22.68% كخيار أول، وهي بذلك تكون قد أكدت على أهمية القيم النظرية في خيارات النخبة انطلاقا من التفضيلات القيمة وصولا إلى أهميتها في البعد الاجتماعي للتنمية المحلية وهو ما يعكس إدراك هذه النخبة لما تمثله القيم النظرية من أهمية بالغة لتحقيق التنمية المحلية بشكل عام والتنمية الاجتماعية بشكل خاص.

وقد حصلت العبارات التي تحمل قيم دينية على الترتيب الثالث بنسبة من التكرارات تصل إلى 18.62%، على الرغم من أن العبارات التي تحمل قيم دينية تراجعت أمام نظيراتها من العبارات التي تحمل بقية القيم في المحور الثاني، وتوضح هذه الرتبة أن القيم الدينية على الرغم من غيابها في خيارات النخبة السياسية أمام بقية القيم إلا أنها تحظى بأهمية لديها، وهو ما يعكسه الترتيب الثالث للعبارات التي تحمل قيما دينية كخيار أول.

كما يظهر من الجدول أن العبارات التي تحمل قيما سياسية قد جاءت في المرتبة الرابعة بنسبة 13.25%، وتلتها العبارات التي تحمل قيما اقتصادية بنسبة 8.86%، لتَتَذيل العبارات التي تحمل قيما جمالية ترتيب خيارات المبحوثين بنسبة 06.75% كخيار أول، ويعكس ترتيب العبارات التي تحمل القيم السابقة في أخر خيارات النخبة السياسية إلى أن أولوية النخب في التنمية الاجتماعية هو ما تفرضه القيم الاجتماعية والدينية في ظل القيم النظرية كحاجة أساسية لتفعيل التنمية الاجتماعية المحلية أو تحسين المؤشرات الاجتماعية للتنمية المحلية.

ويفسر ترتيب العبارات التي تحمل القيم الاقتصادية في المرتبة الخامسة كخيار أول حسب الجدول رقم(38)، اعتماد النخبة السياسية في تسيير الشؤون الاجتماعية للمجتمع المحلي على الميزانية العمومية، والهبات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني الفاعلة في المجال الاجتماعي، للتكفل بمختلف الفئات الاجتماعية الهشة، كما أنها تعتبر القيم الاقتصادية ليست بالأهمية التي تخولها لتحسين مختلف الجوانب الاجتماعية داخل المجتمع المحلي، وهو ما يعكسه واقع اغلب البلديات بالولاية التي لا زالت تعتمد على المساعدات من السلطات المركزية والتي تصنف ضمن البلديات الفقيرة على الرغم من تربعها على ثروات طبيعية وبشرية تؤهلها لتحقيق التمويل الذاتي لمختلف المشاريع والأنشطة المتعلقة بالبعد الاجتماعي للتنمية المحلية على اختلاف مؤشراها.

03- عرض وتحليل بيانات المحور الثالث :

يعد البعد الاقتصادي من أهم الأبعاد للتنمية المحلية، إن لم يكن أكثرها تأثيرا في باقي الأبعاد الأخرى، وإن كان مفهوم التنمية بشكل عام والتنمية المحلية بشكل خاص، قد ارتبط من بداياته بالمؤشرات الاقتصادية، فإن استعراض ترتيب العبارات القيمية المرتبطة بمؤشرات البعد الاقتصادي من خلال هذا المحور قد يساعدنا في تحديد أهم التوجهات القيمة التي تتميز بها النخبة السياسية في المجالس البلدية التي يمكن أن تؤثر في مختلف مؤشرات البعد الاقتصادي للتنمية المحلية.

جدول رقم (38) يعرض ترتيب المبحوثين لعبارات السؤال (25) حسب الجنس والمستوى

الجنس والمستوى / العبارات القيمية		الجنس				المستوى التعليمي								المجموع	
		ذكر		أنثى		دون إجابة		متوسط فاقل		ثانوي		جامعي			
		ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة
السؤال 25	المرتبة الاولى	1	0.59	0	0.00	0	0.00	1	2.38	0	0.00	0	0.00	1	0.49
		57	33.73	8	22.22	2	50.00	16	38.10	26	28.26	21	31.34	65	31.71
		38	22.49	9	25.00	1	25.00	10	23.81	21	22.83	15	22.39	47	22.93
		13	7.69	5	13.89	1	25.00	3	7.14	9	9.78	5	7.46	18	8.78
		60	35.50	14	38.89	0	0.00	12	28.57	36	39.13	26	38.81	74	36.10
		169	100	36	100	4	100	42	100	92	100	67	100	205	100
	المرتبة الثانية	67	39.64	8	22.22	0	0.00	20	47.62	33	35.87	22	32.84	75	36.59
		37	21.89	14	38.89	1	25.00	7	16.67	30	32.61	13	19.40	51	24.88
		34	20.12	5	13.89	1	25.00	7	16.67	16	17.39	15	22.39	39	19.02
		9	5.33	6	16.67	0	0.00	2	4.76	4	4.35	9	13.43	15	7.32
		22	13.02	3	8.33	2	50.00	6	14.29	9	9.78	8	11.94	25	12.20
		169	100	36	100	4	100	42	100	92	100	67	100	205	100
	المرتبة الثالثة	67	39.64	8	22.22	0	0.00	20	47.62	33	35.87	22	32.84	75	36.59
		16	9.47	5	13.89	0	0.00	2	4.76	9	9.78	10	14.93	21	10.24
		40	23.67	10	27.78	2	50.00	10	23.81	27	29.35	11	16.42	50	24.39
		28	16.57	10	27.78	1	25.00	5	11.90	15	16.30	17	25.37	38	18.54
		18	10.65	3	8.33	1	25.00	5	11.90	8	8.70	7	10.45	21	10.24
		169	100	36	100	4	100	42	100	92	100	67	100	205	100
	المرتبة الرابعة	67	39.64	8	22.22	0	0.00	20	47.62	33	35.87	22	32.84	75	36.59
		12	7.10	3	8.33	1	25.00	1	2.38	5	5.43	8	11.94	15	7.32
		8	4.73	6	16.67	0	0.00	2	4.76	5	5.43	7	10.45	14	6.83
		56	33.14	7	19.44	2	50.00	14	33.33	30	32.61	17	25.37	63	30.73
		26	15.38	12	33.33	1	25.00	5	11.90	19	20.65	13	19.40	38	18.54
		169	100	36	100	4	100	42	100	92	100	67	100	205	100

المصدر: مخرجات برنامج (SPSS V.25).

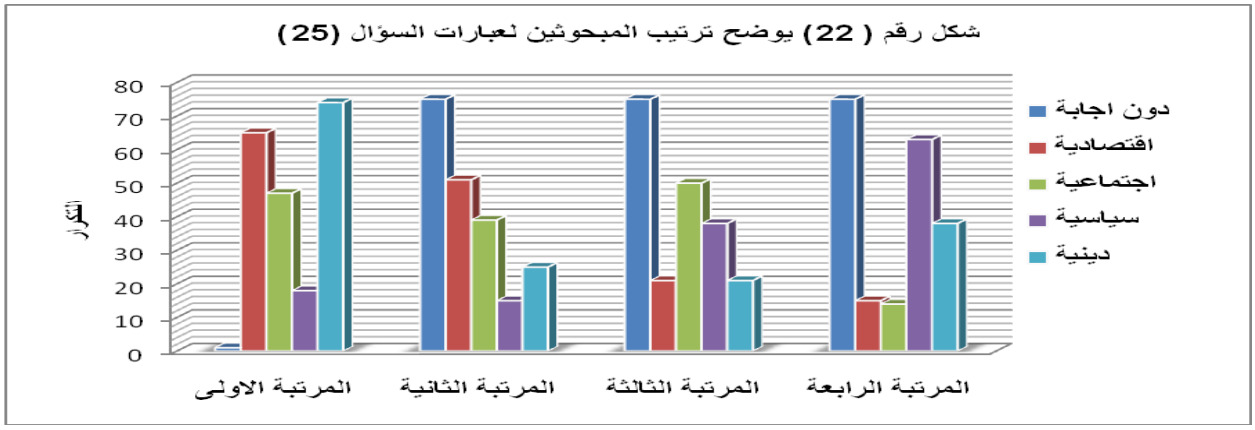

من الجدول (38) نستعرض إجابات المبحوثين من خلال ترتيبهم للعبارات القيمية في الإجابة عن السؤال(25) الذي يسأل في ما تتمثل أهمية العمل كأحد آليات التنمية المحلية، ويظهر من الجدول أن العبارة التي تحمل القيم الدينية قد حازت على اكبر التكرارات كخيار أول بنسبة 36.10% على اعتبار أهمية العمل تكمن في تبادل المنافع للكسب بشكل مشروع بين أفراد المجتمع ،و الابتعاد عن أكل المال بين أفراده بالباطل، فيما كانت العبارة التي تحمل القيمة الاقتصادية قد حلت في المرتبة الثانية كخيار أول بنسبة 31.71%، والتي مفادها أن أهمية العمل تكمن في زيادة الدخل وما ينجر عنها من زيادة للإنفاق وتوسيع دائرة الاستهلاك التي ترتبط

بدورها بعملية الإنتاج، ما يدفع بعجلة الاقتصاد نحو النمو،بارتفاع القدرة الشرائية لارتفاع الدخل الناتج عن توفر مناصب العمل.

وقد حصلت هذه العبارة عن اكبر التكرارات كخيار ثان بنسبة 24.88%، وهو ما يؤكد أهمية البعد الاقتصادي للعمل لدى المبحوثين، فيما حازت العبارة التي تحمل القيمة الاجتماعية عن ثاني اكبر التكرارات في المرتبة الثانية بنسبة 19.02% على اعتبار أن أهمية العمل تكمن في المكانة الاجتماعية التي يحققها، ولا يكون هذا التوجه في اغلب الأحيان إلا عند الأفراد الذين لا يحتاجون للعمل كمورد للدخل نتيجة لأوضاعهم الاقتصادية الميسورة.

وقد حازت نفس العبارة على أكبر التكرارات كخيار ثالث لدى المبحوثين بنسبة 24.39%، فيما حصلت العبارة التي تحمل قيمة سياسية على اكبر التكرارات كخيار رابع بنسبة 30.73% والتي تعتبر أهمية العمل تكمن في ارتباطه بالمناصب القيادية، وهو ما يشير إلى أن آخر توجهات المبحوثين للعمل كمنصب قيادي لا تكون إلا إذا كان الأفراد لا يعتبرونه أساس لتبادل المنافع بشكل مشروع، وكذلك في غنى عن أهميته في زيادة الدخل وتحقيق المكانة الاجتماعية التي يشعر من خلالها الأفراد بمستوى من الرضى عن الأعمال التي يقومون بها ليكون المنصب القيادي الذي يوفره العمل هو أخر ما يمكن أن يشكل أهمية لدى المبحوثين .

ومن الجدول السابق يظهر أن خيارات المبحوثين في الإجابة عن السؤال (25) لا تشكل فارقا كبيرا في تحديد خياراتهم القمية نحو أهمية العمل حسب خاصيتي الجنس والمستوى التعليمي، باستثناء ما يمكن أن نلاحظه لدى فئة المبحوثين ذووا المستوى التعليمي المتوسط فأقل والذين كان توجههم للعبارة التي تحمل قيمة اقتصادية كخيار أول بنسبة 38.10% منهم متفوقة على العبارة التي تحمل قيمة دينية بنسبة 28.57%، وهو المؤشر الوحيد الذي شكل فارقا في إجابات المبحوثين على هذا السؤال، فيما كانت نسبة المبحوثين الذين لم يحددوا خياراهم الثاني والثالث والرابع ثابتة حيث بلغت نسبة 36.59% وتعبر هذه النسبة عن عدم وجود تراتبية قيمية واضحة لديهم إلى جانب عدم وجود أي تصور واضح للبدائل التي يمكن أن يكتسي العمل أهميتها من خلالها، إلا بما عبروا عنه كخيار أول لأهمية العمل.

جدول رقم (39) يعرض ترتيب المبحوثين لعبارات السؤال (26) حسب الجنس والمستوى

الجنس والمستوى			الجنس				المستوى التعليمي								المجموع	
			ذكر		أنثى		دون إجابة		متوسط فاقل		ثانوي		جامعي			
العبارات القيمية			ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة
السؤال 26	المرتبة الأولى	دون إجابة	2	1.18	0	0.00	0	0.00	1	2.38	1	1.09	0	0.00	2	0.98
		اجتماعية	79	46.75	18	50.00	1	25.00	24	57.14	41	44.57	31	46.27	97	47.32
		اقتصادية	55	32.54	11	30.56	3	75.00	9	21.43	34	36.96	20	29.85	66	32.20
		جمالية	11	6.51	1	2.78	0	0.00	3	7.14	5	5.43	4	5.97	12	5.85
		سياسية	22	13.02	6	16.67	0	0.00	5	11.90	11	11.96	12	17.91	28	13.66
		المجموع	169	100	36	100	4	100	42	100	92	100	67	100	205	100
	المرتبة الثانية	دون إجابة	67	39.64	8	22.22	1	25.00	20	47.62	32	34.78	22	32.84	75	36.59
		اجتماعية	31	18.34	2	5.56	1	25.00	5	11.90	18	19.57	9	13.43	33	16.10
		اقتصادية	36	21.30	17	47.22	0	0.00	7	16.67	25	27.17	21	31.34	53	25.85
		جمالية	13	7.69	1	2.78	0	0.00	3	7.14	8	8.70	3	4.48	14	6.83
		سياسية	22	13.02	8	22.22	2	50.00	7	16.67	9	9.78	12	17.91	30	14.63
		المجموع	169	100	36	100	4	100	42	100	92	100	67	100	205	100
	المرتبة الثالثة	دون اجابة	67	39.64	8	22.22	1	25.00	20	47.62	32	34.78	22	32.84	75	36.59
		اجتماعية	19	11.24	6	16.67	2	50.00	4	9.52	12	13.04	7	10.45	25	12.20
		اقتصادية	19	11.24	3	8.33	0	0.00	5	11.90	8	8.70	9	13.43	22	10.73
		جمالية	26	15.38	10	27.78	0	0.00	7	16.67	17	18.48	12	17.91	36	17.56
		سياسية	38	22.49	9	25.00	1	25.00	6	14.29	23	25.00	17	25.37	47	22.93
		المجموع	169	100	36	100	4	100	42	100	92	100	67	100	205	100
	المرتبة الرابعة	دون اجابة	66	39.05	8	22.22	0	0.00	20	47.62	32	34.78	22	32.84	74	36.10
		اجتماعية	6	3.55	3	8.33	0	0.00	2	4.76	2	2.17	5	7.46	9	4.39
		اقتصادية	11	6.51	2	5.56	1	25.00	3	7.14	7	7.61	2	2.99	13	6.34
		جمالية	55	32.54	16	44.44	3	75.00	11	26.19	32	34.78	25	37.31	71	34.63
		سياسية	31	18.34	7	19.44	0	0.00	6	14.29	19	20.65	13	19.40	38	18.54
		المجموع	169	100	36	100	4	100	42	100	92	100	67	100	205	100

المصدر: مخرجات برنامج (SPSS V.25).

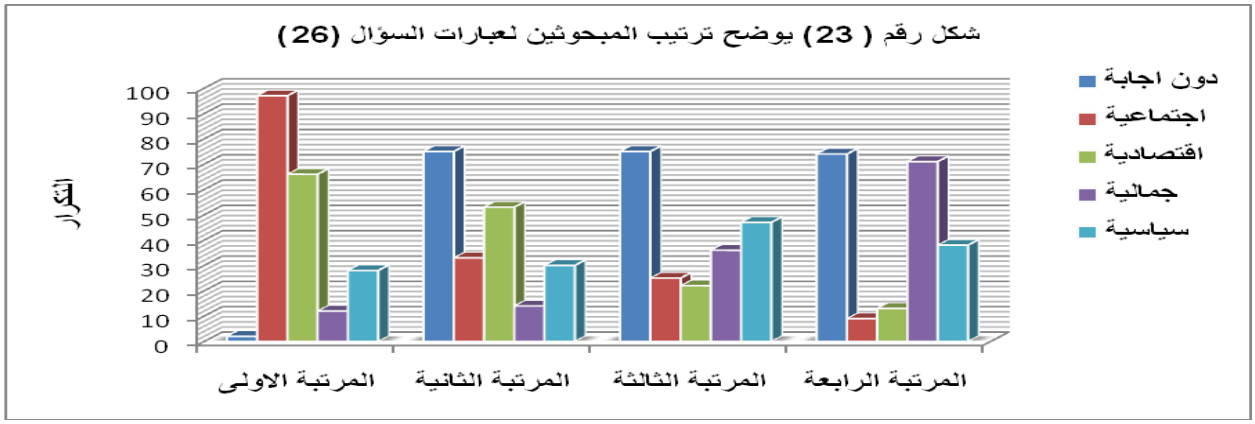

يستعرض الجدول (39) إجابات المبحوثين وخياراتهم في ترتيب عبارات السؤال(26) حسب الجنس والمستوى والذي يبحث في ما يمكن أن يحققه الاستثمار كأحد مؤشرات التنمية الاقتصادية المحلية حيث حازت العبارة التي تحمل القيمة الاجتماعية على اكبر التكرارات كخيار أول بنسبة 47.32%، والتي مفادها أن ما يسعى إليه المبحوثين من خلال الاستثمار هو القضاء على المشاكل الاجتماعية الناجمة عن البطالة بالقضاء عن هذه الأخيرة عبر ما يوفر الاستثمار من مناصب للعمل.

وقد حازت على اكبر التكرارات كخيار أول للمبحوثين باختلاف جنسهم ومستوياتهم التعليمية وان بنسب متفاوت إلا أنها تتجه عموما نحو البعد الاجتماعي في الأهداف المرجوة من الاستثمار وكانت اكبر هذه النسب حسب الجنس لدى فئة الإناث بنسبة 50.00%، وحسب المستوى التعليمي لدى فئة ذوي المستوى المتوسط بنسبة 57.14% منهم يرون أن البعد الاجتماعي للاستثمار هو أهم ما يمكن أن يحدد توجهات

المبحوثين نحوه، فيما حققت العبارة التي تحمل القيمة الاقتصادية الترتيب الثاني كخيار أول بنسبة 32.20%، فيما حققت الترتيب الأول كخيار ثان بنسبة 25.85%.

وقد يعكس الخيار الأول والثاني طبيعة التوجه السياسي والفكري في تسيير الشأن العام على اعتبار أن الاستثمارات الرسمية والتي تقوم بها مختلف مؤسسات الدولة بما فيها البلدية وجدت للتخفيف من الضغوط والمشاكل الاجتماعية لا لحل المشاكل الاقتصادية عبر زيادة الإنتاج وتوسيع السوق المحلية وما ينجر عنها من زيادة المداخيل والموارد الاقتصادية على المستوى المؤسسات الرسمية والأفراد داخل المجتمع المحلي، وهي بذلك لا زالت حبيسة انعكاسات العقلية الاشتراكية في التسيير الاقتصادى للمؤسسات العمومية .

فيما كان الخيار الثالث للمبحوثين يتجه نحو ما يمكن أن يحققه الاستثمار من استقلالية في القرارات المتعلقة بالتنمية، وهي تعكس استقلالية المجالس وتحررها من التبعية لمركزية القرار، حيث يعكس هذا التوجه القيمة السياسية لدى المبحوثين في حرية القرار والتحكم في الموارد المحلية بعيدا عن الخضوع للسيطرة من السلطات الوصية، وحصلت هذه العبارة على اكبر التكرارات كخيار ثالث بنسبة 22.93% من المبحوثين، فيما كانت العبارة التي تحمل القيمة الجمالية آخر الخيارات في إجابة المبحوثين على هذا السؤال بنسبة 34.63% معتبرين أن آخر اهتمامهم للأهداف الاستثمار يكمن في التعريف بالميزات السياحية للبلدية .

وان كانت العبارة السابقة تعبر في ظاهرها عن البعد الجمالي إلا أنها تعبر ضمنيا عن بعد اقتصادي يتمثل في أن الاستثمار المالي والاقتصادي يفتح المجال للاستثمار في ما تزخر به البلديات من مقومات سياحية لتحسين وضعياتها المالية، وهو ما ذهب إليه 5.85% من المبحوثين لاختارهم هذه العبارة كخيار أول في الإجابة عن هذا السؤال .

ويعكس توجه المبحوثين نحو العبارة التي تحمل القيمة الاجتماعية في الإجابة عن السؤال (26) إلى أن المبحوثين لازالوا ينظرون إلى الاستثمار انطلاقا من التصورات الاشتراكية، على اعتباره وسيلة لحل المشاكل الاجتماعية في ظل التوجه العام للدولة نحو اقتصاد السوق،لا على اعتباره وسيلة لزيادة الموارد المحلية ، وهو ما قد يجعل من هذا التوجه يتعارض مع التوجهات العامة للسلطات المركزية من اجل تحقيق التنمية ما قد يحدث نوعا من التمايز في تحديد الأهداف التنموية على المستوى المحلي والوطني .

جدول رقم (40) يعرض ترتيب المبحوثين لعبارات السؤال (27) حسب الجنس والمستوى

السؤال	المرتبة	العبارات القيمية / الجنس والمستوى	الجنس: ذكر ت	الجنس: ذكر نسبة	الجنس: أنثى ت	الجنس: أنثى نسبة	المستوى التعليمي: دون إجابة ت	دون إجابة نسبة	متوسط فاقل ت	متوسط فاقل نسبة	ثانوي ت	ثانوي نسبة	جامعي ت	جامعي نسبة	المجموع ت	المجموع نسبة
27	المرتبة الأولى	دون إجابة	1	0.59	0	0.00	0	0.00	1	2.38	0	0.00	0	0.00	1	0.49
		اجتماعية	86	50.89	17	47.22	3	75.00	26	61.90	44	47.83	30	44.78	103	50.24
		نظرية	33	19.53	11	30.56	1	25.00	5	11.90	21	22.83	17	25.37	44	21.46
		جمالية	27	15.98	5	13.89	0	0.00	5	11.90	19	20.65	8	11.94	32	15.61
		دينية	22	13.02	3	8.33	0	0.00	5	11.90	8	8.70	12	17.91	25	12.20
		المجموع	169	100	36	100	4	100	42	100	92	100	67	100	205	100
	المرتبة الثانية	دون إجابة	67	39.64	8	22.22	0	0.00	20	47.62	33	35.87	22	32.84	75	36.59
		اجتماعية	21	12.43	5	13.89	0	0.00	4	9.52	16	17.39	6	8.96	26	12.68
		نظرية	38	22.49	11	30.56	0	0.00	10	23.81	23	25.00	16	23.88	49	23.90
		جمالية	24	14.20	7	19.44	2	50.00	7	16.67	14	15.22	8	11.94	31	15.12
		دينية	18	10.65	5	13.89	2	50.00	1	2.38	6	6.52	15	22.39	24	11.71
		المجموع	168	99	36	100	4	100	42	100	92	100	67	100	205	100
	المرتبة الثالثة	دون إجابة	67	39.64	8	22.22	0	0.00	20	47.62	33	35.87	22	32.84	75	36.59
		اجتماعية	13	7.69	5	13.89	1	25.00	2	4.76	7	7.61	8	11.94	18	8.78
		نظرية	30	17.75	8	22.22	3	75.00	8	19.05	15	16.30	12	17.91	38	18.54
		جمالية	33	19.53	7	19.44	0	0.00	3	7.14	22	23.91	15	22.39	40	19.51
		دينية	26	15.38	8	22.22	0	0.00	9	21.43	15	16.30	10	14.93	34	16.59
		المجموع	169	100	36	100	4	100	42	100	92	100	67	100	205	100
	المرتبة الرابعة	دون إجابة	67	39.64	8	22.22	0	0.00	20	47.62	33	35.87	22	32.84	75	36.59
		اجتماعية	14	8.28	4	11.11	0	0.00	2	4.76	9	9.78	7	10.45	18	8.78
		نظرية	15	8.88	3	8.33	0	0.00	2	4.76	9	9.78	7	10.45	18	8.78
		جمالية	28	16.57	9	25.00	2	50.00	9	21.43	9	9.78	7	25.37	37	18.05
		دينية	45	26.63	12	33.33	2	50.00	9	21.43	32	34.78	14	20.90	57	27.80
		المجموع	169	100	36	100	4	100	42	100	92	100	67	100	205	100

المصدر: مخرجات برنامج (SPSS V.25).

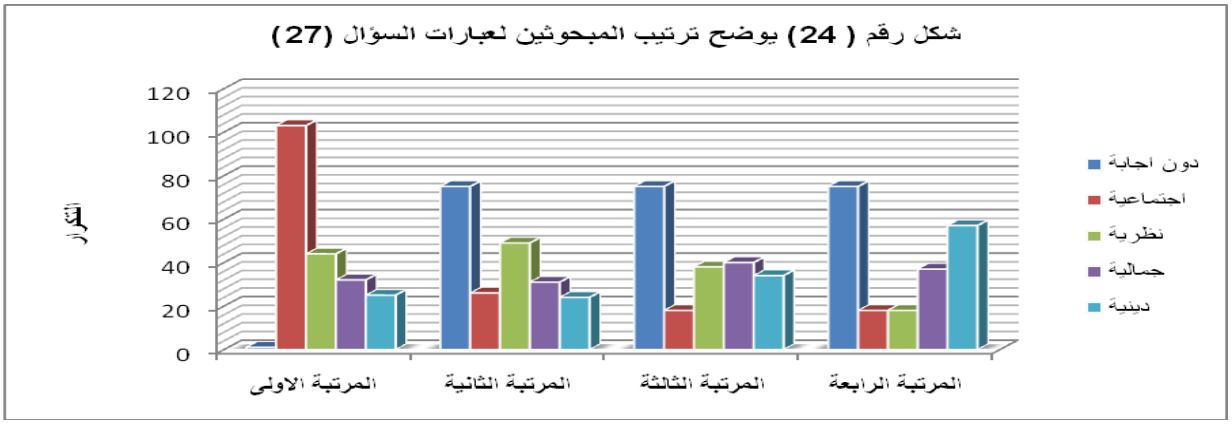

ويعرض الجدول (40) ترتيب المبحوثين لخياراتهم في الإجابة عن السؤال (27) والذي يبحث في أهداف تطوير الإنتاج المحلي كأحد الجهود لاستكمال عملية التنمية، وقد كانت إجابات المبحوثين تعبر عن التوجه نحو العبارة التي تحمل قيمة اجتماعية على اعتبار أن تطوير الإنتاج المحلي يهدف بالأساس إلى تلبية حاجات المجتمع المحلي بنسبة 50.24% وهو اكبر تكرار كخيار أول، فيما كانت العبارة التي تحمل القيمة النظرية والتي مفادها أن تطوير الإنتاج يهدف إلى تحسين مستوى التكوين للمورد البشري المحلي للحفاظ على مكانة المنتجات في السوق المحلية والوطنية،حصلت على المرتبة الثانية كخيار أول بنسبة 21.46%، فيما حققت أكبر التكرارات كخيار ثاني بنسبة 23.90%، وذهب 19.51% من المبحوثين الذين حددوا خيارهم الثالث بالعبارة التي

تحمل القيمة الجمالية، والتي تعتبر تشجيع الحرف والصناعات التقليدية وما تمثله من قيم جمالية وثقافية للمجتمع المحلي احد المقومات الجمالية التي يمكن أن تساهم في تطوير المنتجات التقليدية المحلية.

وعلى الرغم من أن هذه العبارة تحمل ضمنيا قيمة اقتصادية تتمثل في تشجيع المنتجات التقليدية لزيادة المداخيل والاستثمار السياحي إلا أنها لم تلقى اهتماما في توجهات المبحوثين نحو تطوير الإنتاج بالشكل الذي يعكس أهميتها الاقتصادية، وهو ما يعكس نظرة محدودة للمبحوثين في تنمية موارد البلدية الاقتصادية باستغلال كل الإمكانات المتاحة لتحسين الأوضاع الاقتصادية على المستوى المحلي وزيادة الموارد الاقتصادية للبلديات وهو ما يعبر عنه عدم إقدام 36.59% من المبحوثين على تحديد خياراتهم في عدم الإجابة عن السؤال.

و من الجدول السابق يظهر أن العبارة التي تحمل القيمة الدينية التي تعتبر أن تطوير الإنتاج ينطلق من إتقان العمل ويهدف إليه، كانت آخر اهتمامات المبحوثين في اختياراتهم لأهداف تطوير الإنتاج حيث كانت كخيار أول في المرتبة الرابعة بنسبة 27.80%، وإن كانت هذه العبارة تحمل بعد اقتصادي وبعد جمالي إلى جانب البعد الديني إلا أن المبحوثين كانوا قد اتجهوا نحو البدائل الأخرى من العبارات التي تضمنها السؤال (27)،ويعبر البعد الاقتصادي في هذه العبارة عن الجودة في المنتوج التي يضمنها إتقان العمل والتي بدورها تضمن له القدرة عل المنافسة في الأسواق المحلية والوطنية ويعبر البعد الجمالي عن الحرفية واللمسة الفنية للعمل المتقن، وقد حضت هذه العبارة باهتمام المبحوثين ذووا المستوى الجامعي بأكبر نسبة حصلت عليها كخيار ثان بلغت 22.39% وهو ما يعكس قدرة هذه الفئة من المبحوثين على تحديد خياراتهم بشكل أدق وبما يمكن أن يخدم أهداف التنمية المحلية على المستوى الاقتصادي، فيما لم تشكل خصائص المبحوثين في الجدول أعلاه أي فوارق ملحوظة في توجهاتهم نحو تحديد خياراتهم التنموية في هذا السؤال.

جدول رقم (41) يعرض ترتيب المبحوثين لعبارات السؤال (28) حسب الجنس والمستوى

الجنس والمستوى / العبارات القيمية		الجنس: ذكر ت	الجنس: ذكر نسبة	الجنس: أنثى ت	الجنس: أنثى نسبة	المستوى التعليمي: دون إجابة ت	دون إجابة نسبة	متوسط فاقل ت	متوسط فاقل نسبة	ثانوي ت	ثانوي نسبة	جامعي ت	جامعي نسبة	المجموع ت	المجموع نسبة
السؤال 28	المرتبة الأولى: دون إجابة	2	1.18	0	0.00	0	0.00	1	2.38	1	1.09	0	0.00	2	0.98
	نظرية	76	44.97	11	30.56	2	50.00	18	42.86	38	41.30	29	43.28	87	42.44
	اقتصادية	35	20.71	14	38.89	0	0.00	11	26.19	23	25.00	15	22.39	49	23.90
	جمالية	29	17.16	7	19.44	1	25.00	7	16.67	16	17.39	12	17.91	36	17.56
	سياسية	27	15.98	4	11.11	1	25.00	5	11.90	14	15.22	11	16.42	31	15.12
	المجموع	169	100	36	100	4	100	42	100	92	100	67	100	205	100
	المرتبة الثانية: دون إجابة	66	39.05	8	22.22	0	0.00	20	47.62	32	34.78	22	32.84	74	36.10
	نظرية	28	16.57	9	25.00	1	25.00	7	16.67	17	18.48	12	17.91	37	18.05
	اقتصادية	32	18.93	9	25.00	3	75.00	5	11.90	19	20.65	14	20.90	41	20.00
	جمالية	26	15.38	4	11.11	0	0.00	4	9.52	13	14.13	13	19.40	30	14.63
	سياسية	17	10.06	6	16.67	0	0.00	6	14.29	11	11.96	6	8.96	23	11.22
	المجموع	169	100	36	100	4	100	42	100	92	100	67	100	205	100
	المرتبة الثالثة: دون إجابة	66	39.05	8	22.22	0	0.00	20	47.62	32	34.78	22	32.84	74	36.10
	نظرية	19	11.24	8	22.22	1	25.00	3	7.14	11	11.96	12	17.91	27	13.17
	اقتصادية	34	20.12	7	19.44	0	0.00	7	16.67	19	20.65	15	22.39	41	20.00
	جمالية	40	23.67	11	30.56	3	75.00	10	23.81	28	30.43	10	14.93	51	24.88
	سياسية	10	5.92	2	5.56	0	0.00	2	4.76	2	2.17	8	11.94	12	5.85
	المجموع	169	100	36	100	4	100	42	100	92	100	67	100	205	100
	المرتبة الرابعة: دون إجابة	66	39.05	8	22.22	0	0.00	20	47.62	32	34.78	22	32.84	74	36.10
	نظرية	9	5.33	3	8.33	0	0.00	3	7.14	6	6.52	3	4.48	12	5.85
	اقتصادية	12	7.10	2	5.56	1	25.00	3	7.14	6	6.52	4	5.97	14	6.83
	جمالية	24	14.20	6	16.67	0	0.00	6	14.29	11	11.96	13	19.40	30	14.63
	سياسية	58	34.32	17	47.22	3	75.00	10	23.81	37	40.22	25	37.31	75	36.59
	المجموع	169	100	36	100	4	100	42	100	92	100	67	100	205	100

المصدر: مخرجات برنامج (SPSS V.25).

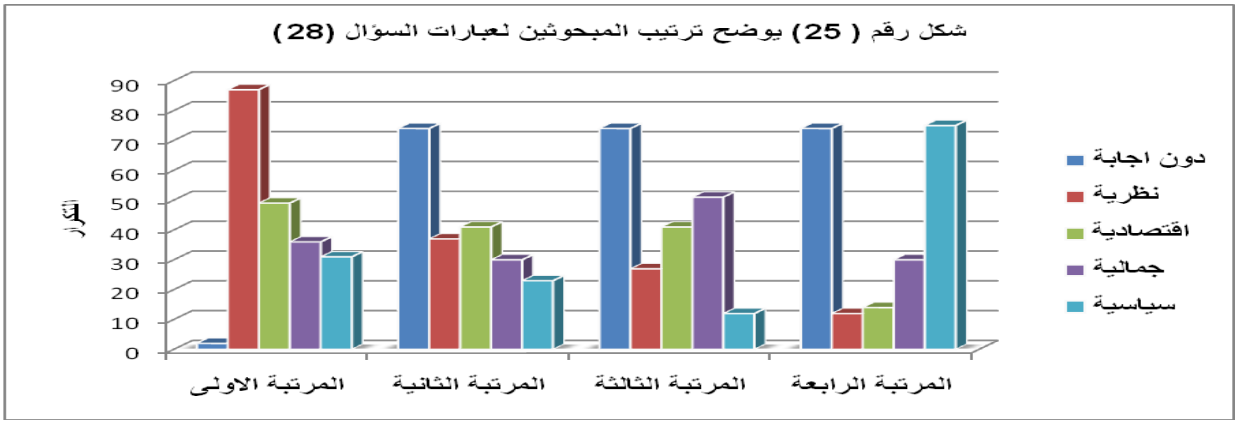

من الجدول (41) يتبين أن إجابات المبحوثين على السؤال (28) والذي يبحث في الهدف من تطوير موارد البلدية وزيادة مداخليها قد جاءت أكثر تنظيما وتراتبية من حيث ترتيب الخيارات حيث عبر المبحوثين عن توجهاتهم نحو الأهداف المرجوة من زيادة الموارد المالية للبلدية حيث حققت العبارة التي تحمل قيمة نظرية أكبر التكرارات كخيار أول بنسبة 42.44% والتي ترى أن تحسين الهياكل التعليمية والتي يمكن من خلالها في الاستثمار في المورد البشري المحلي هو أهم ما يمكن أن يهدف إليه تطوير الموارد المالية للبلدية.

في حين كانت العبارة التي تحمل القيمة الاقتصادية هي التي تحمل ثان اكبر التكرارات كخيار أول بنسبة 23.90%،وحازت على أكبر التكرارات كخيار ثان في توجهات المبحوثين في إجابتهم عن السؤال (28) بنسبة 20.00% والتي تعتبر أن زيادة الموارد المالية للبلدية يجب أن يوظف في الاستثمار المحلي، وقد حازت العبارة التي تحمل القيمة الجمالية على الترتيب الأول كخيار ثالث بنسبة 24.88% والتي حاول بعض المبحوثين من خلالها

إعطاء البعد البيئي والجمالي أهمية تستدعي زيادة الموارد المالية للاعتناء بالمظهر العام للمناطق السكنية والمساحات الخضراء التي تعد احد مؤشرات التنمية المحلية من خلال اختيار نسبة 17.56% من المبحوثين لها كخيار أول، وان لم يكن هناك فوارق واضحة لخصائص المبحوثين في الجدول (40) لتوجهاتهم إلى هذه العبارة إلا أنها هذه النسبة تشكل توجها عما لبعضهم على اختلاف جنسهم ومستوياتهم التعليمية.

ولا تمثل العبارة التي تحمل قيمة سياسية إلا آخر ما يمكن أن يعبر عنه المبحوثين في إجابتهم عن هذا السؤال كخيار رابع بنسبة 36.59%، والتي لا تعتبر تطوير موارد البلدية يجب أن يتحقق على اعتباره التزام سياسي تجاه تحسين الوضع الاقتصادي للبلدية، وان كان هذا الخيار قد يتنافى والكثير من تصريحات المبحوثين في حملاتهم الانتخابية الذين يعتمدون على وعود بتحسين الوضع الاقتصادي وما يترتب عنه تحسين لبقية المؤشرات العامة للتنمية المحلية، إلا انه يعكس عدم التزامهم نحو تنفيذ برامجهم السياسية التي لا تكون إلا مجرد حملات دعاية لا غير، لا ترقى إلى أن تترجم إلى ممارسات على ارض الوقائع، إلا بقدر ما يسعون لتحقيقه من أهداف أخرى تتغير بمجرد تغير المواقف والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية[1] .

ويظهر من الشكل (25) أن ترتيب خيارات المبحوثين في المرتبة الأولى حسب تكراراتهم يعكس بشكل واضح ترتيب هذه الخيارات في بقية المراتب وفقا لإجابتهم على السؤال. كما يظهر من الجدول أن إجابات المبحوثين في الخيار الأول تشكل نوعا من التمايز حسب جنسهم، حيث كان الخيار الاقتصادي هو الأول لدى فئة الإناث بنسبة 38.89% فيما كان هذا الخيار في المرتبة الثانية لدى الذكور بنسبة 20.71%، وهو ما قد يعكس اختلاف التوجهات القيمية حسب جنس المبحوثين في خياراتهم التنموية المرتبطة بتوجيه وتوظيف الموارد المالية للبلدية والهدف من تطويرها.

[1]- استخلاصا من نتائج مقابلات أجريت بتواريخ :2018/12/18، 2018/12/30، 2019/01/02 ببلديات فركان،بكارية،بئر العاتر،تبسة،بئر مقدم.

جدول رقم (42) يعرض ترتيب المبحوثين لعبارات السؤال (29) حسب الجنس والمستوى

الجنس والمستوى / العبارات القيمية			الجنس				المستوى التعليمي								المجموع	
			ذكر		أنثى		دون إجابة		متوسط فأقل		ثانوي		جامعي			
			ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة
السؤال 29	المرتبة الأولى	دون اجابة	2	1.18	0	0.00	0	0.00	1	2.38	1	1.09	0	0.00	2	0.98
		نظرية	61	36.09	9	25.00	1	25.00	13	30.95	35	38.04	21	31.34	70	34.15
		اقتصادية	28	16.57	5	13.89	0	0.00	8	19.05	19	20.65	6	8.96	33	16.10
		دينية	63	37.28	15	41.67	2	50.00	12	28.57	34	36.96	30	44.78	78	38.05
		جمالية	15	8.88	7	19.44	1	25.00	8	19.05	3	3.26	10	14.93	22	10.73
		المجموع	169	100	36	100	4	100	42	100	92	100	67	100	205	100
	المرتبة الثانية	دون اجابة	68	40.24	8	22.22	0	0.00	20	47.62	34	36.96	22	32.84	76	37.07
		نظرية	23	13.61	4	11.11	2	50.00	4	9.52	11	11.96	10	14.93	27	13.17
		اقتصادية	22	13.02	7	19.44	0	0.00	8	19.05	13	14.13	8	11.94	29	14.15
		دينية	28	16.57	9	25.00	1	25.00	7	16.67	15	16.30	14	20.90	37	18.05
		جمالية	28	16.57	8	22.22	1	25.00	3	7.14	19	20.65	13	19.40	36	17.56
		المجموع	169	100	36	100	4	100	42	100	92	100	67	100	205	100
	المرتبة الثالثة	دون إجابة	68	40.24	8	22.22	0	0.00	20	47.62	34	36.96	22	32.84	76	37.07
		نظرية	18	10.65	8	22.22	1	25.00	6	14.29	8	8.70	11	16.42	26	12.68
		اقتصادية	26	15.38	10	27.78	2	50.00	6	14.29	16	17.39	12	17.91	36	17.56
		دينية	20	11.83	2	5.56	0	0.00	4	9.52	14	15.22	4	5.97	22	10.73
		جمالية	37	21.89	8	22.22	1	25.00	6	14.29	20	21.74	18	26.87	45	21.95
		المجموع	169	100	36	100	4	100	42	100	92	100	67	100	205	100
	المرتبة الرابعة	دون اجابة	68	40.24	8	22.22	0	0.00	20	47.62	34	36.96	22	32.84	76	37.07
		نظرية	20	11.83	8	22.22	0	0.00	4	9.52	14	15.22	10	14.93	28	13.66
		اقتصادية	42	24.85	8	22.22	2	50.00	7	16.67	19	20.65	22	32.84	50	24.39
		دينية	11	6.51	5	13.89	1	25.00	4	9.52	7	7.61	4	5.97	16	7.80
		جمالية	28	16.57	7	19.44	1	25.00	7	16.67	18	19.57	9	13.43	35	17.07
		المجموع	169	100	36	100	4	100	42	100	92	100	67	100	205	100

المصدر:مخرجات برنامج (SPSS V.25).

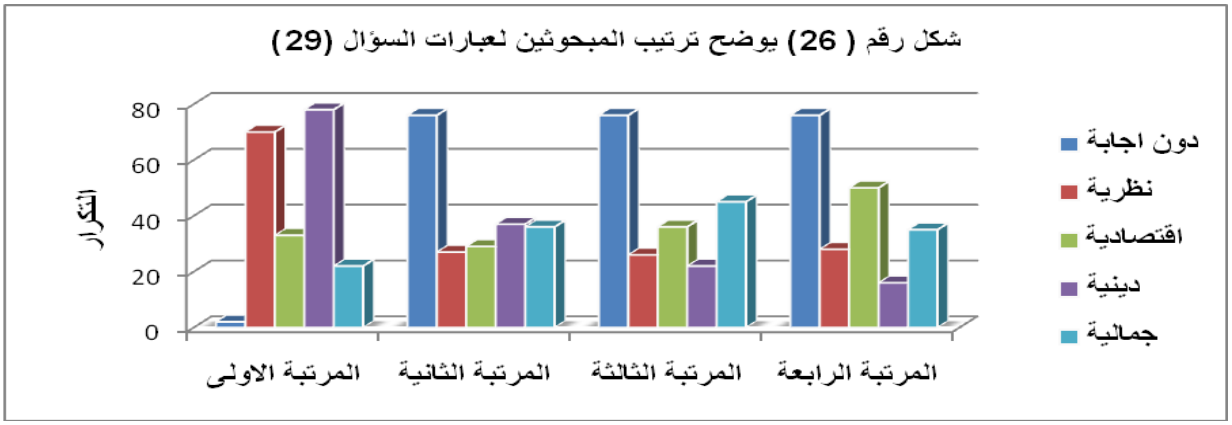

يستعرض الجدول (42) إجابات المبحوثين على السؤال (29) الذي يدور حول الحد من البطالة التي تعد احد معيقات التنمية المحلية، حيث عبر المبحوثين عن اختيارهم للعبارة التي تحمل قيمة دينية والتي مفادها التشجيع على العمل باعتباره عبادة على نسبة 38.05% كخيار أول، وان كانت هذه النسبة هي الأعلى في إجمالي إجابات المبحوثين إلا أنها لا تعكس توافقا تاما بين الإجابات حسب المستوى التعليمي والنوع الاجتماعي لأفراد العينة حيث يظهر من الجدول أن نسبة 41.25% من الإناث قد اختاروا هذه العبارة كخيار أول، في مقابل 25.00% منهن اعتبرن العبارة التي تحمل قيمة نظرية هي الخيار الأول، فيما تكاد أن تتساوى العبارتان السابقتان من حيث اختيار المبحوثين الذكور لهما كخيار أول، فقد عبر 37.28% منهم على اختيار العبارة

الأولى فيما اختار36.09% منهم العبارة الثانية والتي مفادها أن القضاء على البطالة يكمن في تعليم وتكوين المورد البشري المحلي وفقا لمتطلبات سوق العمل.

فيما نلاحظ أيضا أن كلا من المبحوثين ذووا المستوى التعليمي متوسط وثانوي قد اتجهوا نحو اختيار هذه الأخيرة كخيار أول بنسبة 30.95% و30.04% من كل فئة على التوالي، وهو ما يبرز توجه المبحوثين ذوى المستوى البسيط والمتوسط إلى البحث عن العمل المناسب انطلاقا من تحسين المستوى التعليمي الذي يضمن فرص أفضل للتشغيل، في حين تعتبر 41.25% من الإناث أن اعتبار العمل كقيمة دينية هو ما قد يساعد في الحد من البطالة.

وان كان التوجه الأخير يشكل توجها أكثر تميزا من سابقه على اعتبار أن الوازع الديني عامل موحد لدى مختلف الفئات الاجتماعية على اختلاف مستوياتها، إلا أن ضمان مسار وتكوين علمي مناسب لسوق العمل يتطلب شيئا من الخصوصية على الصعيد الشخصي والاجتماعي مثل الفروق الفردية والمستوى المعيشي ،الذي قد ينجر عنها تزايد نسب التسرب المدرسي لدى مختلف الأعمار من التلاميذ، زيادة على هذا فإن التوجه الأول يساعد الأفراد على التكيف مع واقع سوق العمل ما لم يتماشى مع تخصصاتهم العلمية، في حين يكرس الثاني الاعتماد على المستوى العلمي والتكوين كأساس للعمل، وهنا يكمن الفرق بين انتظار منصب العمل المناسب وشغل منصب العمل المتوفر لحين وجود الأفضل، ويتوجه الإناث نحو هذا الطرح على الرغم من تمتعهم بمستويات تعليمية اعلى من الذكور في مجتمع الدراسة .

ومن الجدول يظهر أن العبارة التي تحمل القيم النظرية قد حازت على المرتبة الثانية كخيار أول بنسبة 34.15% ما يجعلها ثاني أهم الخيارات لدى المبحوثين ويعطيها الترتيب الثاني ، وحصلت العبارة التي تحمل القيمة الجمالية على المرتبة الثالثة بنسبة تكرارات بلغت 21.25% معتبرين أن الاعتماد على المواهب والمهارات الفنية في القضاء على البطالة يعد ثالث أهم هذه الخيارات لديهم، إلا أننا نلاحظ أن أكثر الإناث قد اخترن العبارة التي تحمل القيمة الاقتصادية كخيار ثالث بنسبة 27.78% وهو ما يعكس التوجه الاقتصادي لهن في الحد من معيقات التنمية الاقتصادية، فيما حازت هذه الأخيرة على اكبر التكرارات كخيار أخير لد المبحوثين بنسبة 24.39%، وتعكس هذه النسب تشتت توجهات المبحوثين في ترتيبهم لخيارات السؤال (29) ما قد يعكس تشتت توجهاتهم نحو الخيارات التنموية في المجال الاقتصادي الشيء الذي يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية المحلية .

جدول رقم (43) يعرض ترتيب المبحوثين لعبارات السؤال (30) حسب الجنس والمستوى

الجنس والمستوى / العبارات القيمية			الجنس				المستوى التعليمي								المجموع	
			ذكر		انثى		دون اجابة		متوسط فأقل		ثانوي		جامعي			
			ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة
السؤال 30	المرتبة الاولى	دون اجابة	3	1.78	0	0.00	0	0.00	1	2.38	1	1.09	1	1.49	3	1.46
		جمالية	33	19.53	5	13.89	1	25.00	9	21.43	18	19.57	10	14.93	38	18.54
		نظرية	34	20.12	9	25.00	0	0.00	12	28.57	17	18.48	14	20.90	43	20.98
		اقتصادية	45	26.63	13	36.11	3	75.00	6	14.29	30	32.61	19	28.36	58	28.29
		دينية	54	31.95	9	25.00	0	0.00	14	33.33	26	28.26	23	34.33	63	30.73
		المجموع	169	100	36	100	4	100	42	100	92	100	67	100	205	100
	المرتبة الثانية	دون اجابة	67	39.64	8	22.22	0	0.00	20	47.62	32	34.78	23	34.33	75	36.59
		جمالية	14	8.28	4	11.11	0	0.00	3	7.14	10	10.87	5	7.46	18	8.78
		نظرية	29	17.16	3	8.33	1	25.00	5	11.90	17	18.48	9	13.43	32	15.61
		اقتصادية	26	15.38	8	22.22	0	0.00	6	14.29	15	16.30	13	19.40	34	16.59
		دينية	33	19.53	13	36.11	3	75.00	8	19.05	18	19.57	17	25.37	46	22.44
		المجموع	169	100	36	100	4	100	42	100	92	100	67	100	205	100
	المرتبة الثالثة	دون اجابة	68	40.24	8	22.22	0	0.00	20	47.62	33	35.87	23	34.33	76	37.07
		جمالية	23	13.61	7	19.44	1	25.00	4	9.52	16	17.39	9	13.43	30	14.63
		نظرية	38	22.49	15	41.67	3	75.00	7	16.67	22	23.91	21	31.34	53	25.85
		اقتصادية	23	13.61	4	11.11	0	0.00	7	16.67	11	11.96	9	13.43	27	13.17
		دينية	17	10.06	2	5.56	0	0.00	4	9.52	10	10.87	5	7.46	19	9.27
		المجموع	169	100	36	100	4	100	42	100	92	100	67	100	205	100
	المرتبة الرابعة	دون اجابة	68	40.24	8	22.22	0	0.00	20	47.62	33	35.87	23	34.33	76	37.07
		جمالية	44	26.04	13	36.11	2	50.00	8	19.05	22	23.91	25	37.31	57	27.80
		نظرية	17	10.06	4	11.11	0	0.00	4	9.52	10	10.87	7	10.45	21	10.24
		اقتصادية	19	11.24	5	13.89	1	25.00	5	11.90	11	11.96	7	10.45	24	11.71
		دينية	21	12.43	6	16.67	1	25.00	5	11.90	16	17.39	5	7.46	27	13.17
		المجموع	169	100	36	100	4	100	42	100	92	100	67	100	205	100

المصدر:مخرجات برنامج (SPSS V.25).

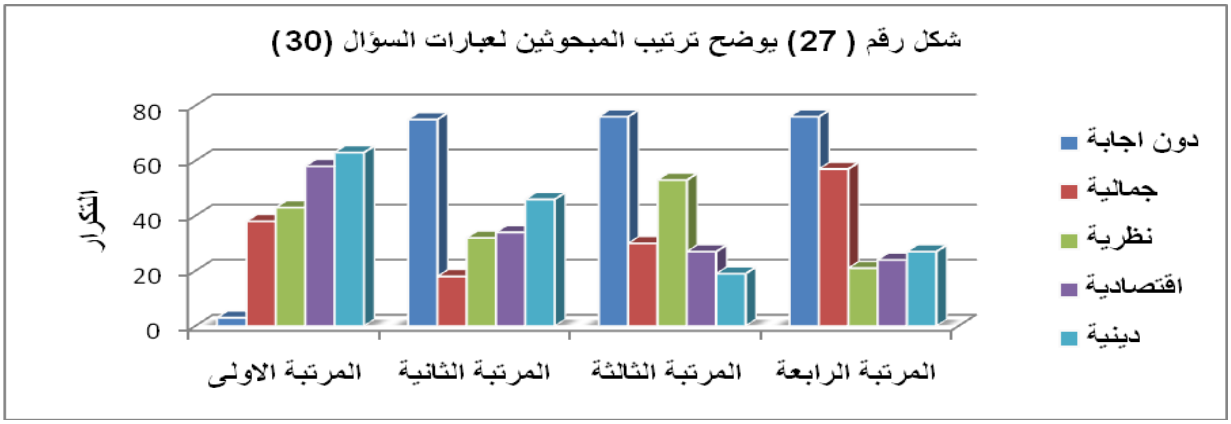

من الجدول (43) نستعرض إجابة المبحوثين على السؤال (30) والذي يسأل في ما تكمن أهمية الادخار على اعتباره احد الآليات المساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية وأحد المؤشرات لها، ويظهر من الجدول أن المبحوثين قد اختاروا العبارة التي تحمل القيمة الدينية كأول خيار بأكبر التكرارات بلغت نسبة 30.73%، ولم تلقى هذه العبارة الخيار الأول بالنسبة لفئة الإناث من المبحوثين، حيث حصلت العبارة التي تحمل القيمة الاقتصادية على نسبة 36.11% عند الإناث كخيار أول، فيما لم تحصل العبارة التي تحمل القيمة الدينية إلا على 25.00% كخيار أول.

كما نلاحظ أن فئة المبحوثين ذووا المستوى الثانوي قد توجهوا أيضا نحو اختيار العبارة التي تحمل القيمة الاقتصادية بنسبة 32.61% على حساب العبارة التي تحمل القيمة الدينية التي لم تتجاوز نسبة 28.26%

كخيار أول لديهم، ويظهر من ذلك أن متغير الجنس ومتغير المستوى قد يلعب دورا في تحديد خيارات المبحوثين تجاه الرؤى الاقتصادية للتنمية المحلية إلا أن هذا التأثير قد لا يشكل فارقا أساسيا وجوهريا على الاتجاه العام لإجابة أفراد العينة وأهمية الادخار لديهم .

وقد حازت العبارة التي تحمل القيمة الاقتصادية على الترتيب الثاني كخيار أول بنسبة 28.29% من إجابة المبحوثين في ما كانت كخيار ثان بنسبة 16.59% من المبحوثين الذين حددوا عن خيارهم الثاني للإجابة على هذا السؤال، وقد كانت إجابة الإناث من عينة الدراسة قد اتجهت نحو اختيار العبارة التي تحمل القيمة الدينية كخيار ثاني بنسبة 36.11% وهي نفس النسبة التي عكست خيارهن الأول المتمثل في العبارة التي تحمل القيمة الاقتصادية، وكخيار ثالث لأهمية الادخار، كانت إجابات المبحوثين تعكس التوجه نحو القيمة التي تحمل القيمة النظرية بنسبة 25.85% من المبحوثين يعتبرون أن أهمية الادخار تكمن في توجيه الأموال المدخرة نحو ترقية وزيادة المؤسسات التعليمية والتكوين المهني كأحد الآليات التي تسعى للاستثمار في المورد البشري المحلي.

ولم تعكس خصائص العينية أي من الفروق الواضحة نحو هذا الخيار حيث كانت جل إجابات المبحوثين تتفق على أن العبارة التي تحمل القيمة النظرية تعد الخيار الثالث لهم، وقد كانت العبارة التي تحمل القيمة الجمالية كآخر الخيارات التي يمكن أن تعكس أهمية الاستثمار حسب إجابة المبحوثين على السؤال (30) بنسبة 27.80% من حددوا خيارهم الرابع، وقد كانت فئة الإناث والجامعيين أكثر الفئات وضوح في تحديد خيارهم الرابع بنسبة 36.11% من الإناث، وبنسبة 37.31% من الجامعيين، وبشكل مختصر يوضح الشكل (26) توزيع إجابة المبحوثين للسؤال (30) على مختلف المراتب، وفي الشكل يظهر أن ترتيب العبارات في الخيار الأول يعكس الترتيب الكلي للعبارات التي تضمنها السؤال (30) .

ومما سبق عرضه من إجابة المبحوثين على أسئلة المحور الثالث نجد أن العبارات التي تحمل القيم الدينية تصدرت الترتيب كخيار أول ثلاث مرات كانت في السؤال 25 بنسبة 36.10% من التكرارات كخيار أول، وفي السؤال رقم 29 بنسبة 38.05%، وفي السؤال 30 بنسبة 30.73%، ويعكس هذا الترتيب التوجه نحو القيم الدينية في البعد الاقتصادي للتنمية المحلية، ما قد يؤدي دوره بشكل فعال في التنمية الاقتصادية المحلية إذا ما تم الإدراك الصحيح لما تتضمنه هذه القيم الدينية من تحقيق الكفاية والكفاف عن السؤال والحاجة والتبعية للسلطات المركزية عن طريق التبادل المشروع للمنافع وترشيد النفقات العمومية والاستثمار فيها بشكل يخدم البعد الاقتصادي للتنمية المحلية.

في ما يمكن أن يكون الإدراك السلبي لذات القيم معيقا لعملية التنمية إذا لم يتعدى ترشيد النفقات مفهوم الزهد والتواضع والابتعاد عن الرياء والتكبر على اعتبارها من أكثر ما يقرب العبد لربه، وأن التنافس في

مختلف مجالات الحياة التي تحقق المنفعة المادية إنما تؤدي إلى الانحراف عن السبيل القويم فتُهمل قيم الاستخلاف في الأرض وإعمارها وتكرس قيم إتباع التعاليم الدينية دون إدراك مقاصدها الحقيقة واستغلالها في غير موضعها فتصبح تقليدا أكثر منها مقاصد ومنهجا لإعمار الأرض وبناء مجتمعات قوية وتشييد حضارة تعكس طبيعة الأفكار التي يتبناها المجتمع المتدين، فتصبح المجتمعات المتدينة بإدراكها السلبي لمقاصد الشريعة عالة على غيرها بدل أن تكون معيلة لهم، وتصبح مستقبلة للمساعدات بدل أن تكون مانحة فتكون بذلك ضعيفة بدل أن تكون قوية.

جدول رقم (44) يعرض عبارات المحور (03)حسب المراتب التي حصلت عليها

المرتبة / العبارات القيمية	مرتبة أولى		مرتبة ثانية		مرتبة ثالثة		مرتبة رابعة	
	نسبة	تكرار%	نسبة	تكرار%	نسبة	تكرار%	نسبة	تكرار%
نظرية	1	16.67	1	16.67	1	16.67	1	16.67
سياسية	0	0.00	0	0.00	1	16.67	2	33.33
اقتصادية	0	0.00	4	66.67	1	16.67	0	0.00
دينية	3	50.00	0	0.00	0	0.00	1	16.67
جمالية	0	0.00	1	16.67	2	33.33	2	33.33
اجتماعية	2	33.33	0	0.00	1	16.67	0	0.00
المجموع	6	100	6	100	6	100	6	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V.25).

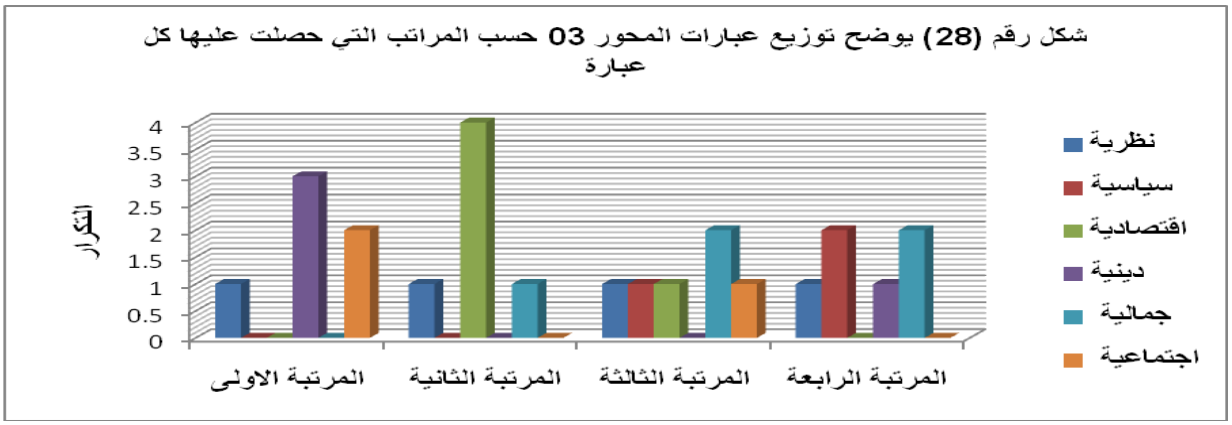

ويظهر من الجداول السابقة والجدول (44) أن العبارات التي تحمل قيما دينية قد حققت اكبر عدد للتكرارت باعتبارها الخيار الأول للنخبة السياسية المحلية في السؤال رقم 25 بنسبة 36.10% 26 بنسبة 47.32% في إجابة المبحوثين عليه، فيما حققت نفس المرتبة في السؤال 27 بنسبة 50.24% من التكرارات كخيار أول للمبحوثين، وكذلك نفس الترتيب في السؤال رقم 28 وبنسبة 42.44%، ويتضح في هذا العرض للبيانات أن القيم الدينية والاجتماعية تشغل حيزا مهما في خيارات النخبة السياسية في المجالس البلدية، إلا أن إدراك دور هذه القيم يبقى مرهون بتمثلات النخبة السياسية لدورها في التنمية المحلية.

وان كان التوجه نحو القيم الاجتماعية مسيطرة في المؤشرات الاقتصادية للتنمية المحلية فإنما يعكس الطبيعة الاستهلاكية للمجتمع المحلي والتي تسعى إلى الإنفاق العشوائي بدل تطوير الموارد والاستثمار المالي والبشري لسد حاجات المجتمع المحلي، كما تعكس محدودية الأفق الاقتصادي لمنتخبي المجالس البلدية للتطوير موارد البلدية وتحقيق

الاستقلالية المالية عن السلطات المركزية وهو ما يخوله لهم قانون البلدية في الكثير من المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

ويعكس ترتيب العبارات التي تحمل قيما اقتصادية في المرتبة الثانية في السؤال 25 بنسبة 24.88%، وفي السؤال 26 بنسبة 25.85%، وفي السؤال 28 بنسبة 20.00%، وكذلك السؤال 30 بنسبة 16.59%، أهمية لكن بدرجة اقل من سابقاتها الدينية والاجتماعية، غير أن هذه الأفضلية للأخيرتين لا تنبع من اختيار عقلاني بقدر ما تعد ممارسة لنمط من السلوك التقليدي في الكثير من الأحياء، على اعتبار أن القيم الدينية والاجتماعية أصبحت تعكس ما يريد أن يظهره المنتخب المحلي للمتتبعين لنشاطه في تسيير الشؤون المحلية، فيتجنب بذلك الكثير من التدخلات التي لا تتناسب وخططه المسطرة للعمل على تسيير الشأن العام المحلي طيلة عهدته الانتخابية، فتصبح بعض القيم لدى النخبة المحلية قيما صورية لا تتقاطع مع ما تعكسه هذه القيم من مقاصد للشرائع والأديان بالإضافة إلى ما تسعى إليه مختلف المجتمعات المحلية على اعتبار أن القيم الاجتماعية هي في الأصل نتاج الطبيعة الاجتماعية والفطرة البشرية التي تسعى من خلالها هذه المجتمعات إلى الحفاظ على بقائها وازدهارها.[1]

جدول رقم (45) يبين خيارات المبحوثين في ترتيب عبارات المحور (03)

الترتيب / العبارات القيمية	الترتيب الاول		الترتيب الثاني		الترتيب الثالث		الترتيب الرابع	
	تكرار	النسبة%	تكرار	النسبة%	تكرار	النسبة%	تكرار	النسبة%
اقتصادية	271	22.03	208	16.91	147	11.95	116	9.43
اجتماعية	247	20.08	98	7.97	93	7.56	41	3.33
نظرية	244	19.84	145	11.79	144	11.71	79	6.42
دينية	240	19.51	132	10.73	96	7.80	138	11.22
جمالية	140	11.38	129	10.49	202	16.42	230	18.70
سياسية	77	6.26	68	5.53	97	7.89	176	14.31
دون إجابة	11	0.89	450	36.59	451	36.67	450	36.59
المجموع	1230	100	1230	100	1230	100	1230	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V.25).

شكل رقم (29) يبين خيارات المبحوثين في ترتيب عبارات المحور رقم (03)

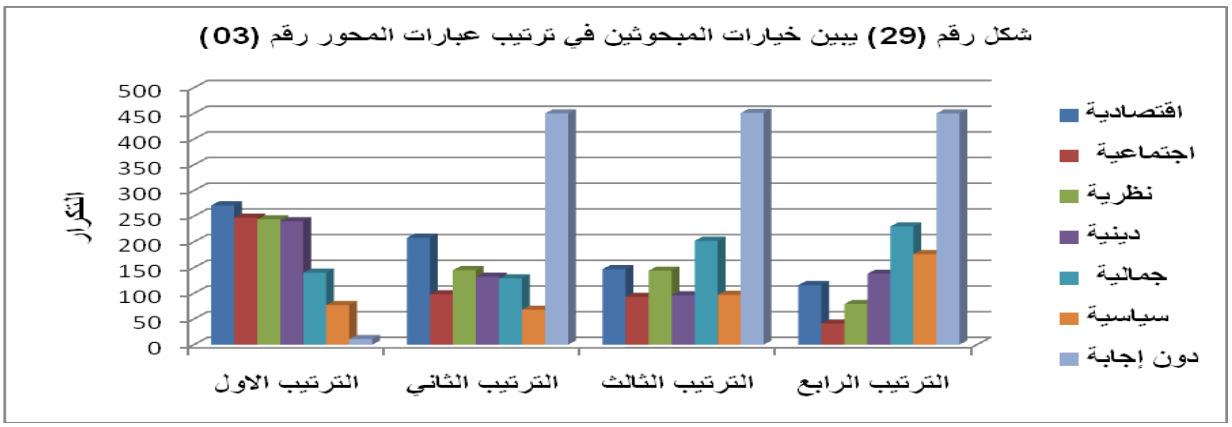

[1]- استخلاص من نتائج مقابلات:المذكورة في المرجع السابق .

من الجدول رقم (45) تظهر الأهمية التي يوليها المبحوثين للعبارات التي تحمل قيما اقتصادية في هذا المحور كخيار أول لتحقيق التنمية المحلية حيث حازت على اكبر التكرارات في المرتبة الأولى في إجمالي المحور بنسبة 22.03%، كما يظهر أن القيم الاجتماعية تحل ثانية بنسبة 20.08% من التكرارات كخيار أول، وتحل القيم النظرية بنسبة 19.84%، والقيم الدينية بنسبة 19.51%، وتعكس هذه التراتبية شيئا من المنطق في خيارات النخبة السياسية للبعد الاقتصادي في التنمية المحلية، حيث يهتم البعد الاقتصادي بتحسين المستويات المادية والمالية التي بدورها تنعكس إيجابا على المستوى الاجتماعي الذي يزود البعد الاقتصادي بالمورد البشري الكفء في ظل ما يمكن أن يتمتع به هذا المورد من حسن التكوين المهني والعلمي والسلامة الصحية والنفسية ما قد يدفع نحو أداء أفضل في مختلف مجالات التنمية المحلية خاصة الاقتصادية منها.

لكن أول ما نلاحظه في هذا الجدول هو تراجع العبارات التي تحمل قيما دينية إلى المرتبة الرابعة على الرغم من أنها كانت الخيار الأول لثلاث مرات من بين أربع خيارات قيمية في بعض أسئلة المحور، فيما حافظت العبارات التي تحمل قيم اجتماعية على مستوى متقارب من الترتيب في كل سؤال على حدى، وما يتضح من القراءة الأولى هو أن العبارات القيمية لدى النخب السياسية لا تحافظ على نفس التراتبية إذا ما وضعت على المحك في المواقف التي يمكن أن تواجه النخب السياسية في تسيير الشأن العام، فإذا كانت القيم الاقتصادية تحتل أهمية في البعد الاقتصادي فإن أن النخبة السياسية المحلية يمكن أن تتنازل عن هذه الأهمية لصالح القيم الاجتماعية التي تتحكم في حقيقة الأمر بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المحلي، وهو ما يعكسه تقارب إجابات المبحوثين في تحديدهم لخيارهم الأول حسب ما يوضحه الشكل (29).

و هذا التباين في ترتيب العبارات القيمية حسب كل سؤال على حدى وتراتبتها العامة إنما يعكس شيئا من اللامعيارية التي تدفع في كثير من الأحيان بالمجتمعات إلى التخلف وان لم يكن التلاشي والانصهار في كيانات ثقافية، اجتماعية، اقتصادية وسياسية جديدة نتيجة التغيرات التي يمكن أن تطرأ على هذه المجتمعات من البيئة الخارجية أو من داخل المجتمع نفسه نتيجة لما يعانيه من نقص لتلبية الحاجات والقدرة على الاستمرار بشكل يضمن له ادنى الحقوق إن لم يكن أدناها هو الحق في البقاء لا أكثر.

04- عرض وتحليل بيانات المحور الرابع:

نسترض تحت هذا العنوان بيانات المحور الرابع والذي خصص للبعد السياسي في التنمية المحلية ونحاول من عرض بيانات هذا المحور التركيز على أهم التوجهات والاختيارات القيمية التي يحددها المبحوثين من خلال إجابتهم على أسئلة هذا المحور وما يمكن أن تترجمه هذه البيانات إلى معلومات تمكننا من فهم الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤشرات السياسية لتحقيق التنمية المحلية .

جدول رقم (46) يعرض ترتيب المبحوثين لعبارات السؤال (31) حسب الانتماء السياسي

الجنس والمستوى / العبارات القيمية			الانتماء				تغيير الانتماء السياسي								المجموع	
			منتمي		غير منتمي		دون اجابة		ولا مرة		مرة واحدة		اكثر من مرة			
			ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة
السؤال 31	المرتبة الاولى	دون اجابة	2	1.11	0	0.00	0	0.00	1	0.77	1	1.64	0	0.00	2	0.98
		سياسية	48	26.67	4	16.00	1	33.33	31	23.85	18	29.51	2	18.18	52	25.37
		اجتماعية	62	34.44	4	16.00	1	33.33	44	33.85	21	34.43	0	0.00	66	32.20
		دينية	36	20.00	6	24.00	0	0.00	27	20.77	13	21.31	2	18.18	42	20.49
		نظرية	32	17.78	11	44.00	1	33.33	27	20.77	8	13.11	7	63.64	43	20.98
		المجموع	180	100	25	100	3	100	130	100	61	100	11	100	205	100
	المرتبة الثانية	دون اجابة	54	30.00	20	80.00	1	33.33	42	32.31	24	39.34	7	63.64	74	36.10
		سياسية	34	18.89	0	0.00	0	0.00	23	17.69	9	14.75	2	18.18	34	16.59
		اجتماعية	47	26.11	3	12.00	2	66.67	31	23.85	15	24.59	2	18.18	50	24.39
		دينية	20	11.11	1	4.00	0	0.00	17	13.08	4	6.56	0	0.00	21	10.24
		نظرية	25	13.89	1	4.00	0	0.00	17	13.08	9	14.75	0	0.00	26	12.68
		المجموع	180	100	25	100	3	100	130	100	61	100	11	100	205	100
	المرتبة الثالثة	دون اجابة	55	30.56	20	80.00	1	33.33	43	33.08	24	39.34	7	63.64	75	36.59
		سياسية	27	15.00	3	12.00	0	0.00	26	20.00	4	6.56	0	0.00	30	14.63
		اجتماعية	29	16.11	0	0.00	0	0.00	19	14.62	8	13.11	2	18.18	29	14.15
		دينية	44	24.44	2	8.00	1	33.33	24	18.46	19	31.15	2	18.18	46	22.44
		نظرية	25	13.89	0	0.00	1	33.33	18	13.85	6	9.84	0	0.00	25	12.20
		المجموع	180	100	25	100	3	100	130	100	61	100	11	100	205	100
	المرتبة الرابعة	دون اجابة	55	30.56	20	80.00	1	33.33	43	33.08	24	39.34	7	63.64	75	36.59
		سياسية	30	16.67	2	8.00	1	33.33	16	12.31	14	22.95	1	9.09	32	15.61
		اجتماعية	11	6.11	2	8.00	0	0.00	12	9.23	1	1.64	0	0.00	13	6.34
		دينية	35	19.44	0	0.00	1	33.33	29	22.31	5	8.20	0	0.00	35	17.07
		نظرية	49	27.22	1	4.00	0	0.00	30	23.08	17	27.87	3	27.27	50	24.39
		المجموع	180	100	25	100	3	100	130	100	61	100	11	100	205	100

المصدر: مخرجات برنامج (SPSS V.25).

شكل رقم (30) يوضح ترتيب المبحوثين لعبارات السؤال (31)

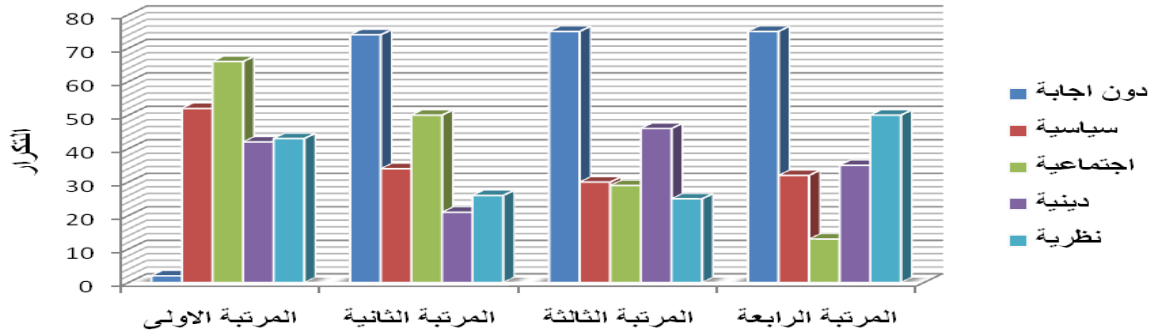

يظهر من الجدول (46) إجابة عينة الدراسة عن السؤال (31) الذي يبحث في ما يمكن للمبحوثين أن يعتبروه أساسا لوجودهم كأعضاء داخل المجالس الشعبية البلدية، وقد كان توجه إجابات المبحوثين نحو العبارة التي تحمل القيمة الاجتماعية بنسبة32.20% كخيار أول، والتي تعتبر وجود المنتخبين داخل المجالس هو تمثيل للقوى الاجتماعية التي انتخبتهم، فيما اختار 25.37% منهم العبارة التي تحمل القيمة السياسية والتي تعتبر أن تمثيل الحزب أو الاتجاه السياسي هو ما يمكن أن يؤهلهم لشغل مناصبهم داخل المجالس.

وقد عبر 20.98% من المبحوثين أن عضويتهم في هذه المجالس تهدف إلى تمثيل توجهات فكرية تعكس خلفية مستوياتهم العلمية، وكانت العبارة التي تحمل القيمة الدينية حصلت على اقل تكرار في المرتبة الأولى بنسبة 20.49% والتي يعتبر من خلالها المبحوثين أن تواجدهم داخل المجالس يمثل تجسيد لمبدأ ولاية أمر المسلمين ورعاية مصالحهم، والملاحظ أن خيارات المبحوثين الذين صرحوا بتغيير انتماءهم الحزبي أكثر من مرة قد اتجهوا نحو

العبارة التي تحمل القيمة النظرية بنسبة 63.64%، وهو ما يعكس تجوالهم السياسي وعدم التزامهم بالعمل السياسي كمنهج لتفعيل المشاركة في تسيير الشأن المحلي[1]، وهو نفس الاتجاه الذي عبر عنه المبحوثين الذين صرحوا بعدم انتمائهم لأي حزب سياسي[2] بنسبة 44.00%، وهو ما يشير إلى أن بعض استجابات المبحوثين لا تعبر عن واقع تواجدهم داخل المجالس وإنما تعبر عن تمثلاتهم لهذا الواقع .

وتعبر إجابة المبحوثين في تحديد خيارهم الأول والتي نتج عنه ظهور العبارة التي تحمل القيمة الاجتماعية في المرتبة الأولى تليها العبارتان اللتان تحملان القيمة النظرية متبوعة بالعبارة التي تحمل القيمة الدينية وتقارب العبارتين الأخيرتين في ترتيبهم كخيار أول، عن ترتيب المبحوثين لبقية خيارتهم في السؤال (31) بشكل عام وهو ما يوضحه الشكل (33).

جدول رقم (47) يعرض ترتيب المبحوثين لعبارات السؤال (32) حسب الانتماء السياسي

المحور والمستوى / العبارات القيمي			الانتماء				تغيير الانتماء السياسي								المجموع	
			منتمي		غير منتمي		دون إجابة		ولا مرة		مرة واحدة		أكثر من مرة			
			ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة
السؤال 32	المرتبة الأولى	دون إجابة	2	1.11	0	0.00	0	0.00	1	0.77	1	1.64	0	0.00	2	0.98
		نظرية	70	38.89	5	20.00	1	33.33	49	37.69	22	36.07	3	27.27	75	36.59
		اقتصادية	36	20.00	6	24.00	1	33.33	30	23.08	9	14.75	2	18.18	42	20.49
		سياسية	38	21.11	5	20.00	1	33.33	30	23.08	12	19.67	0	0.00	43	20.98
		جمالية	34	18.89	9	36.00	0	0.00	20	15.38	17	27.87	6	54.55	43	20.98
		المجموع	180	100	25	100	3	100	130	100	61	100	11	100	205	100
	المرتبة الثانية	دون إجابة	55	30.56	20	80.00	2	66.67	42	32.31	24	39.34	7	63.64	75	36.59
		نظرية	29	16.11	2	8.00	1	33.33	17	13.08	13	21.31	0	0.00	31	15.12
		اقتصادية	30	16.67	0	0.00	0	0.00	24	18.46	6	9.84	0	0.00	30	14.63
		سياسية	33	18.33	0	0.00	0	0.00	20	15.38	9	14.75	4	36.36	33	16.10
		جمالية	33	18.33	3	12.00	0	0.00	27	20.77	9	14.75	0	0.00	36	17.56
		المجموع	180	100	25	100	3	100	130	100	61	100	11	100	205	100
	المرتبة الثالثة	دون إجابة	56	31.11	20	80.00	2	66.67	43	33.08	24	39.34	7	63.64	76	37.07
		نظرية	26	14.44	1	4.00	0	0.00	21	16.15	5	8.20	1	9.09	27	13.17
		اقتصادية	31	17.22	2	8.00	0	0.00	16	12.31	15	24.59	2	18.18	33	16.10
		سياسية	33	18.33	2	8.00	1	33.33	23	17.69	11	18.03	0	0.00	35	17.07
		جمالية	34	18.89	0	0.00	0	0.00	27	20.77	6	9.84	1	9.09	34	16.59
		المجموع	180	100	25	100	3	100	130	100	61	100	11	100	205	100
	المرتبة الرابعة	دون إجابة	55	30.56	20	80.00	1	33.33	43	33.08	24	39.34	7	63.64	75	36.59
		نظرية	25	13.89	0	0.00	0	0.00	19	14.62	6	9.84	0	0.00	25	12.20
		اقتصادية	36	20.00	1	4.00	1	33.33	25	19.23	10	16.39	1	9.09	37	18.05
		سياسية	31	17.22	2	8.00	0	0.00	23	17.69	10	16.39	0	0.00	33	16.10
		جمالية	33	18.33	2	8.00	1	33.33	20	15.38	11	18.03	3	27.27	35	17.07
		المجموع	180	100	25	100	3	100	130	100	61	100	11	100	205	100

المصدر: مخرجات برنامج (SPSS V.25).

1– استخلاص من نتائج مقابلات أجريت بتاريخ : 2018/12/18، 2019/03/25، 2019/03/15، 2019/03/19 ببلديات بئرمقدم، الكويف، الونزة، قريقر، صفصاف الوسرى، أم علي .

2– مبحوثين صرحوا بعدم الانتماء السياسي إلا أن البيانات الرسمية تؤكد انتماء كل المنتخبين المحليين إلى تشكيلات سياسية معتمدة بناء على مقابلة بمديرية التنظيم والشؤون العامة.

شكل رقم (31) يوضح ترتيب المبحوثين لعبارات السؤال (32)

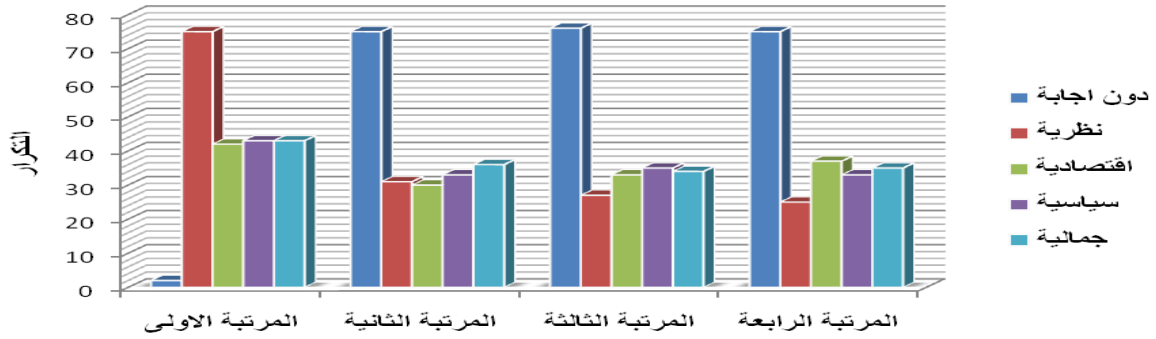

يظهر الجدول (47) أن إجابة المبحوثين على السؤال رقم (32) قد اتجهت نحو اختيار العبارة التي تحمل القيمة النظرية معتبرين أن الحرية يمكن أن تكون دافعا للتنمية المحلية في حالة التحرر من الأفكار والمعارف القديمة، وهو ما ذهب إليه نسبة 36.59% من المبحوثين كخيار أول لهذه العبارة، فيما كانت إجابات المبحوثين متقاربة في اختيار بقية العبارات كخيار أول بنسب بين 20.49% و20.98% للعبارات التي تحمل قيم اقتصادية، سياسية،وجمالية على التوالي، ونلاحظ أن المبحوثين الذين صرحوا بأنهم لا ينتمون لأي حزب سياسي قد عبروا بنسبة 36.00% منهم على توجههم نحو العبارة التي تحمل القيمة الجمالية، والتي ترى أن حرية الفنون أهم ما يمكن أن يكون كدافع للتنمية المحلية، وهو نفس التوجه لدى المبحوثين الذين غيروا انتمائهم السياسي أكثر من مرة حيث عبر 54.55% منهم على نفس التوجه نحو اعتبار حرية الفنون أهم ما يمكن أن يساعد على التنمية المحلية.وحافظت بقية العبارات التي تضمنها السؤال(32) على التقارب في باقي ترتيب المبحوثين لها حيث حازت العبارة التي تحمل القيمة الجمالية على المرتبة الأولى كخيار ثان بنسبة 17.56%، فيما حصلت العبارة التي تحمل القيمة السياسية والتي تعتبر حرية الانتماء والتوجهات السياسية دافعا للتنمية المحلية على المرتبة الثانية كخيار ثان بنسبة 16.10%، وقد حازت على المرتبة الأولى كخيار ثالث بنسبة 17.07%،فيما حصلت العبارة التي تحمل القيمة الاقتصادية على المرتبة الأولى كخيار رابع بنسبة 18.05%، ويظهر الشكل(34) تقارب إجابة المبحوثين في ترتيب العبارات التي تضمنها السؤال (32) .

وتعكس إجابة المبحوثين حول الحرية كأحد مؤشرات التنمية المحلية قناعتهم بأن التحرر من الأفكار القديمة وتجديد المعارف واكتساب قيم جديدة يمكن أن يساهم في بنا تنمية محلية حقيقية قبل حرية التعبير وحرية الحركة الاقتصادية، حيث تعكس هذه الرؤية توجها صائبا على اعتبار أن الحرية وان كانت مؤشرا للبعد السياسي إلا أن هذا المؤشر يجب أن يستند إلى حرية الفكر،التي تسند عليها بقية أنواع الحرية لضمان تواجدها وبقاها ولتفعيل عملية التنمية على المستوى المحلي .

جدول رقم (48) يعرض ترتيب المبحوثين لعبارات السؤال (33) حسب الانتماء السياسي

الجنس والمستوى / العبارات القيمي		الانتماء				تغيير الانتماء السياسي								المجموع	
		منتمي		غير منتمي		دون اجابة		ولا مرة		مرة واحدة		أكثر من مرة			
		ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة
السؤال 33	دون اجابة	2	1.11	0	0.00	0	0.00	1	0.77	1	1.64	0	0.00	2	0.98
المرتبة الاولى	جمالية	53	29.44	9	36.00	2	66.67	42	32.31	17	27.87	1	9.09	62	30.24
	سياسية	62	34.44	2	8.00	1	33.33	39	30.00	22	36.07	2	18.18	64	31.22
	اقتصادية	46	25.56	8	32.00	0	0.00	38	29.23	14	22.95	2	18.18	54	26.34
	دينية	17	9.44	6	24.00	0	0.00	10	7.69	7	11.48	6	54.55	23	11.22
	المجموع	180	100	25	100	3	100	130	100	61	100	11	100	205	100
المرتبة الثانية	دون اجابة	54	30.00	20	80.00	1	33.33	42	32.31	24	39.34	7	63.64	74	36.10
	جمالية	31	17.22	2	8.00	0	0.00	22	16.92	9	14.75	2	18.18	33	16.10
	سياسية	43	23.89	2	8.00	1	33.33	32	24.62	10	16.39	2	18.18	45	21.95
	اقتصادية	40	22.22	1	4.00	1	33.33	26	20.00	14	22.95	0	0.00	41	20.00
	دينية	12	6.67	0	0.00	0	0.00	8	6.15	4	6.56	0	0.00	12	5.85
	المجموع	180	100	25	100	3	100	130	100	61	100	11	100	205	100
المرتبة الثالثة	دون اجابة	55	30.56	20	80.00	1	33.33	43	33.08	24	39.34	7	63.64	75	36.59
	جمالية	41	22.78	0	0.00	1	33.33	25	19.23	14	22.95	1	9.09	41	20.00
	سياسية	23	12.78	2	8.00	0	0.00	20	15.38	5	8.20	0	0.00	25	12.20
	اقتصادية	42	23.33	2	8.00	1	33.33	29	22.31	12	19.67	2	18.18	44	21.46
	دينية	19	10.56	1	4.00	0	0.00	13	10.00	6	9.84	1	9.09	20	9.76
	المجموع	180	100	25	100	3	100	130	100	61	100	11	100	205	100
المرتبة الرابعة	دون اجابة	55	30.56	20	80.00	1	33.33	43	33.08	24	39.34	7	63.64	75	36.59
	جمالية	18	10.00	1	4.00	0	0.00	15	11.54	3	4.92	1	9.09	19	9.27
	سياسية	9	5.00	0	0.00	0	0.00	3	2.31	6	9.84	0	0.00	9	4.39
	اقتصادية	13	7.22	0	0.00	0	0.00	8	6.15	4	6.56	1	9.09	13	6.34
	دينية	85	47.22	4	16.00	2	66.67	61	46.92	24	39.34	2	18.18	89	43.41
	المجموع	180	100	25	100	3	100	130	100	61	100	11	100	205	100

المصدر: مخرجات برنامج (SPSS V.25).

شكل رقم (32) يوضح ترتيب المبحوثين لعبارات السؤال (33)

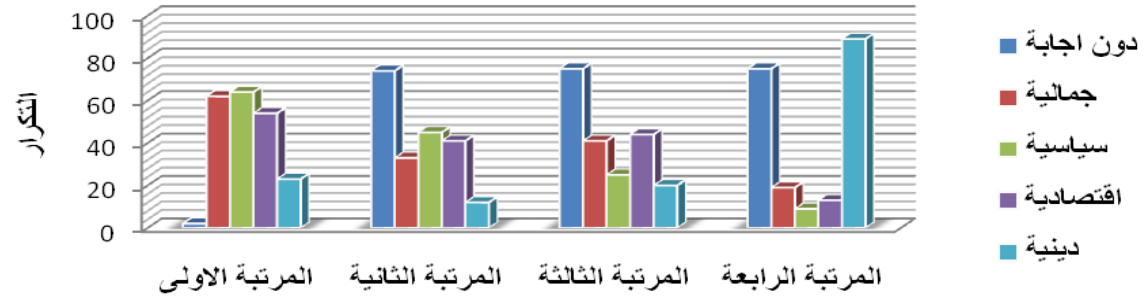

من الجدول(48) نستعرض إجابة المبحوثين عن السؤال (33) والذي يسأل لماذا تعد الديمقراطية خطوة نحو تحقيق التنمية الحلية، حيث كانت إجابة المبحوثين تتجه إلى العبارة التي تحمل قيمة سياسية كخيار أول بنسبة 31.22% معتبرين أن الديمقراطية تحقق مبدأ التداول السلمي على مراكز السلطة، وهو ما قد يبعث على الاستقرار المؤسساتي داخل المجتمعات المحلية وكذلك فتح مجال المشاركة الشعبية لتسيير الشأن المحلي، والتي تعد الديمقراطية أحد وسائله وأهدافه، فيما ذهب 30.24% من المبحوثين إلى اختيار العبارة التي تحمل قيمة جمالية في المرتبة الثانية كخيار أول معتبرين الديمقراطية خطوة نحو تحقيق التنمية المحلية لمجرد أنها تشكل مظهرا من مظاهر التطور والتقدم فهي بذلك حسب أرائهم لا تعد إلا مظهرا من مظاهر الدول المتقدمة.

ونلاحظ هنا أنه لا يوجد فارق جوهري بين الاختيارين، وهو ما يعكس نوعا من عدم التوافق بين توجهات المبحوثين تجاه بعض القيم التي يمكن أن تنعكس بشكل ايجابي على البعد السياسي للتنمية المحلية، وقد

حصلت العبارة التي تحمل القيمة الاقتصادية على الترتيب الثالث كخيار أول بنسبة 26.34% معتبرين أن الديمقراطية تعتبر عاملا للاستقرار وتساعد في خلق بيئة مناسبة للاستثمار المحلي، كما يرون الديمقراطية كمؤشر سياسي للتنمية المحلية تساعد على تفعيل وتنشيط بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المحلية، فيما حازت العبارة التي تحمل القيمة الدينية على آخر ترتيب كخيار أول بنسبة 11.22%، وكآخر خيار بنسبة 43.41% في ترتيب المبحوثين لإجاباتهم لهذا السؤال حيث لا يعتبرون الديمقراطية تمثل أي توجه ديني ولو بشكل نسبي .

والملاحظ في الجدول السابق أن أكبر نسبة توجهت نحو العبارة الأخيرة كخيار أول هي لدى فئة المبحوثين الذين صرحوا بتغيير انتماءاتهم الحزبية أكثر من مرة بنسبة بلغت 54.55%، ما يعطي لهذه الفئة من المبحوثين توجهات متمايزة عن باقي عينة الدراسة، وهو ما ظهر في الإجابة على السؤالين (31)و(32)، فيما لم تشكل بقية الفئات فوارق جوهرية في ترتيب إجاباتهم على الأسئلة السابقة من هذا المحور.

جدول رقم (49) يعرض ترتيب المبحوثين لعبارات السؤال (34) حسب الانتماء السياسي

الجنس والمستوى / العبارات القيمي			الانتماء				تغيير الانتماء السياسي								المجموع	
			منتمي		غير منتمي		دون اجابة		ولا مرة		مرة واحدة		اكثر من مرة			
			ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة
السؤال 34	المرتبة الاولى	دون اجابة	2	1.11	0	0.00	0	0.00	1	0.77	1	1.64	0	0.00	2	0.98
		اجتماعية	48	26.67	4	16.00	1	33.33	41	31.54	10	16.39	0	0.00	52	25.37
		اقتصادية	55	30.56	5	20.00	0	0.00	38	29.23	18	29.51	4	36.36	60	29.27
		سياسية	20	11.11	9	36.00	2	66.67	15	11.54	10	16.39	2	18.18	29	14.15
		نظرية	55	30.56	7	28.00	0	0.00	35	26.92	22	36.07	5	45.45	62	30.24
		المجموع	180	100	25	100	3	100	130	100	61	100	11	100	205	100
	المرتبة الثانية	دون اجابة	54	30.00	20	80.00	1	33.33	42	32.31	24	39.34	7	63.64	74	36.10
		اجتماعية	37	20.56	1	4.00	1	33.33	23	17.69	13	21.31	1	9.09	38	18.54
		اقتصادية	32	17.78	0	0.00	1	33.33	21	16.15	9	14.75	1	9.09	32	15.61
		سياسية	22	12.22	1	4.00	0	0.00	14	10.77	7	11.48	2	18.18	23	11.22
		نظرية	35	19.44	3	12.00	0	0.00	30	23.08	8	13.11	0	0.00	38	18.54
		المجموع	180	100	25	100	3	100	130	100	61	100	11	100	205	100
	المرتبة الثالثة	دون اجابة	55	30.56	20	80.00	1	33.33	43	33.08	24	39.34	7	63.64	75	36.59
		اجتماعية	31	17.22	3	12.00	0	0.00	20	15.38	13	21.31	1	9.09	34	16.59
		اقتصادية	32	17.78	1	4.00	1	33.33	20	15.38	12	19.67	0	0.00	33	16.10
		سياسية	32	17.78	0	0.00	1	33.33	24	18.46	6	9.84	1	9.09	32	15.61
		نظرية	30	16.67	1	4.00	0	0.00	23	17.69	6	9.84	2	18.18	31	15.12
		المجموع	180	100	25	100	3	100	130	100	61	100	11	100	205	100
	المرتبة الرابعة	دون اجابة	55	30.56	20	80.00	1	33.33	43	33.08	24	39.34	7	63.64	75	36.59
		اجتماعية	26	14.44	1	4.00	0	0.00	19	14.62	6	9.84	2	18.18	27	13.17
		اقتصادية	21	11.67	0	0.00	0	0.00	15	11.54	6	9.84	0	0.00	21	10.24
		سياسية	53	29.44	4	16.00	0	0.00	40	30.77	16	26.23	1	9.09	57	27.80
		نظرية	25	13.89	0	0.00	2	66.67	13	10.00	9	14.75	1	9.09	25	12.20
		المجموع	180	100	25	100	3	100	130	100	61	100	11	100	205	100

المصدر: مخرجات برنامج (SPSS V.25).

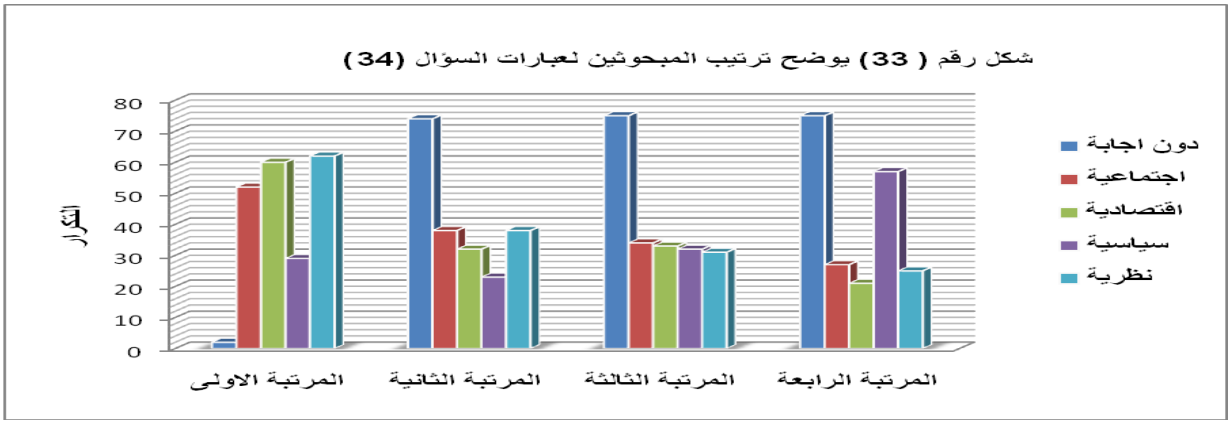

يعرض الجدول (50) إجابات المبحوثين على السؤال (34) والذي يبحث فيما تكمن أهمية العدالة كرافد من روافد التنمية المحلية، حيث أن إجابة المبحوثين على هذا السؤال لم تكن أكثر وضوحا في تحديد خيارهم الأول الذي يمكن أن يحدد توجها واضحا لهم نحو ما تضمنته خيارات هذا السؤال من بدائل، ونلاحظ أن 30.24% من المبحوثين قد حددوا العبارة التي تحمل قيمة نظرية كخيار أول لهم على السؤال، والتي مفادها أن العدالة تكمن في اعتماد المستويات التعليمية كمعيار لتقلد المناصب الوظيفية والقيادية،وما يضمنه هذا المعيار من تكافؤ للفرص على مختلف عمليات التدرج الوظيفي والمهني وكذلك القيادي داخل مختلف مؤسسات المجتمع المحلي.

فيما عبر 29.27% من عينة الدراسة على أن العدالة تكمن في التوزيع العادل للبرامج والمشاريع الاستثمارية على الإقليم الجغرافي للمجتمع المحلي سواء البلدية أو الولاية وعلى اختلاف المناطق التابعة لها، وهو ما يعكس توجه المبحوثين نحو البعد الاقتصادي في مفهوم العدالة، ويذهب 25.37% منهم إلى أن العدالة تكمن أساسا في التوزيع العادل للمساعدات الاجتماعية، ما يشير إلى نظرهم للعدالة من منظور اجتماعي يساعد على تحقيق نوع من التماسك داخل المجتمع المحلي.

وعلى الرغم من أهمية الخيارات السابقة إلا أن اللافت للنظر هو إهمال عينة الدراسة الخيار الأساسي الذي يمكن من خلاله تحقيق باقي الخيارات على اعتبار أن آخر خيار بالنسبة لهم لتكون من خلاله العدالة ذات أهمية لعملية التنمية هو الخيار الذي يحمل القيمة السياسية والتي مفاده أن إتاحة الفرص العادلة لتولي المناصب القيادية هو أهم ما يمكن أن يفتح المجال لتحقيق التنمية المحلية ،وقد كان خيار رابع وأخير لهم بنسبة 27.80%، وفي المرتبة الرابعة كخيار أول بنسبة 14.15%، على الرغم من المناصب القيادية هي التي تتولى توزيع مختلف المشاريع والمساعدات وحتى توفير مناصب عمل تتناسب والمؤهلات العلمية والمهنية لأفراد المجتمع المحلي، فإذا لم يكن تقلد المناصب القيادية والسياسية بشكل عادل فأنى أن يكون تسييرهم للشأن العام المحلي عادلا؟

ويظهر من الشكل (32) انفراد العبارة التي تحمل القيمة السياسية بأكبر التكرارات كخيار أخير للإجابة عن السؤال (34)، ولم تشكل خصائص العينة التي تضمنها الجدول فوارق جوهرية في تحديد توجهات المبحوثين نحو إجاباتهم، وان كانت النسب متفاوت إلا أنها تسير في مجملها في واحد للإجابة عن هذا السؤال.

جدول رقم (50) يعرض ترتيب المبحوثين لعبارات السؤال (35) حسب الانتماء السياسي

الجنس والمستوى / العبارات القيمي			الانتماء				تغيير الانتماء السياسي								المجموع	
			منتمي		غير منتمي		دون إجابة		ولا مرة		مرة واحدة		اكثر من مرة			
			ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة
السؤال 35	المرتبة الأولى	دون إجابة	2	1.11	0	0.00	0	0.00	1	0.77	1	1.64	0	0.00	2	0.98
		اجتماعية	83	46.11	8	32.00	1	33.33	60	46.15	29	47.54	1	9.09	91	44.39
		سياسية	35	19.44	6	24.00	0	0.00	23	17.69	15	24.59	3	27.27	41	20.00
		نظرية	39	21.67	5	20.00	0	0.00	31	23.85	12	19.67	1	9.09	44	21.46
		اقتصادية	21	11.67	6	24.00	2	66.67	15	11.54	4	6.56	6	54.55	27	13.17
		المجموع	180	100	25	100	3	100	130	100	61	100	11	100	205	100
	المرتبة الثانية	دون إجابة	54	30.00	20	80.00	1	33.33	42	32.31	24	39.34	7	63.64	74	36.10
		اجتماعية	33	18.33	2	8.00	0	0.00	24	18.46	10	16.39	1	9.09	35	17.07
		سياسية	47	26.11	0	0.00	2	66.67	30	23.08	14	22.95	1	9.09	47	22.93
		نظرية	38	21.11	3	12.00	0	0.00	27	20.77	12	19.67	2	18.18	41	20.00
		اقتصادية	8	4.44	0	0.00	0	0.00	7	5.38	1	1.64	0	0.00	8	3.90
		المجموع	180	100	25	100	3	100	130	100	61	100	11	100	205	100
	المرتبة الثالثة	دون إجابة	56	31.11	20	80.00	1	33.33	44	33.85	24	39.34	7	63.64	76	37.07
		اجتماعية	18	10.00	0	0.00	0	0.00	11	8.46	7	11.48	0	0.00	18	8.78
		سياسية	35	19.44	3	12.00	0	0.00	26	20.00	10	16.39	2	18.18	38	18.54
		نظرية	39	21.67	1	4.00	2	66.67	26	20.00	12	19.67	0	0.00	40	19.51
		اقتصادية	32	17.78	1	4.00	0	0.00	23	17.69	8	13.11	2	18.18	33	16.10
		المجموع	180	100	25	100	3	100	130	100	61	100	11	100	205	100
	المرتبة الرابعة	دون إجابة	56	31.11	20	80.00	1	33.33	44	33.85	24	39.34	7	63.64	76	37.07
		اجتماعية	13	7.22	0	0.00	1	33.33	8	6.15	1	1.64	3	27.27	13	6.34
		سياسية	18	10.00	1	4.00	0	0.00	15	11.54	4	6.56	0	0.00	19	9.27
		نظرية	22	12.22	0	0.00	0	0.00	15	11.54	6	9.84	1	9.09	22	10.73
		اقتصادية	71	39.44	4	16.00	1	33.33	48	36.92	26	42.62	0	0.00	75	36.59
		المجموع	180	100	25	100	3	100	130	100	61	100	11	100	205	100

المصدر: مخرجات برنامج (SPSS V.25).

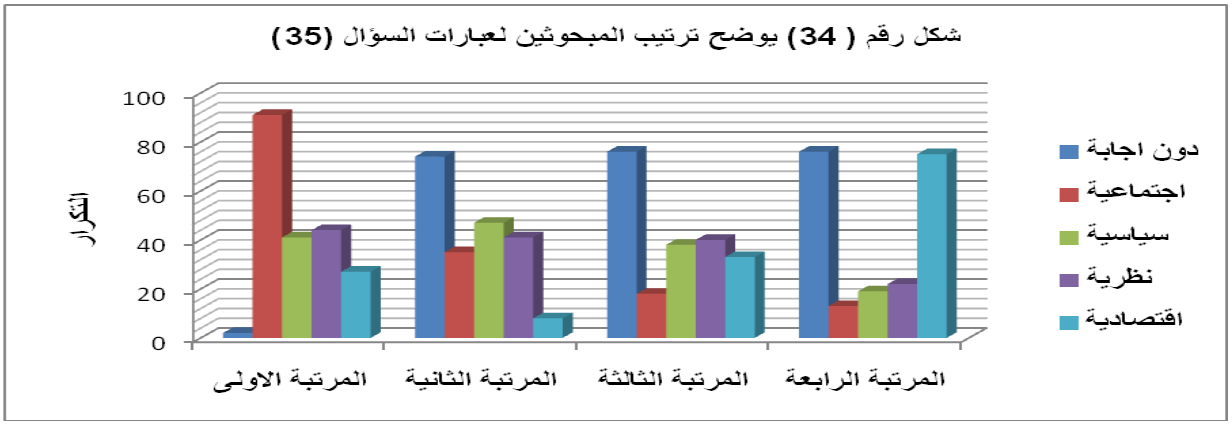

يظهر من الجدول (50) إجابة المبحوثين على السؤال (35) والذي مفاده :من خلال ماذا تحقق للمبحوثين وصولهم إلى عضوية المجالس الشعبية البلدية، وكنا طرحنا نفس الفكرة التي يحملها هذا السؤال في السؤال (31)، وكملاحظة بين الإجابتين نجد أن العبارة التي تحمل القيمة الاجتماعية بقيت محافظة على المرتبة الأولى خيار أول بنسبة 44.39% والتي يعتبر من خلالها المبحوثين انتخابهم ضمن أعضاء المجالس البلدية تحقق

من خلال الالتزام بالضوابط وتوجيهات ممثلي المجتمع المحلي، وهو ما يعكس البعد الاجتماعي في العمل السياسي داخل مجتمع الدراسة[1].

فيما حصلت العبارة التي تحمل القيمة النظرية على المرتبة الثانية كخيار أول بنسبة 21.46% من إجابة المبحوثين معتبرين من خلالها أن مستوياتهم العليمة هي من أهلتهم للتواجد داخل المجالس البلدية، مقدرين أن تحسين المستوى التعليمي يمكن أن يساهم في زيادة فرص الظفر بعضوية المجالس البلدية، فيما تتراجع العبارة التي تحمل القيمة السياسية إلى المرتبة الثالثة كخيار أول بنسبة 20.00% من المبحوثين الذين يعتبرون الانخراط في العمل السياسي والنشاط ضمن مؤسسات المجتمع المدني هو ما يمكن أن يساعدهم للوصول إلى عضوية المجالس الشعبية البلدية، وعلى الرغم من حصول هذه العبارة على الترتيب الثالث كخيار أول، إلا أنها حصلت على المرتبة الأولى كخيار ثان بنسبة 22.93%، فيما حصلت العبارة التي تحمل القيمة النظرية على المرتبة الأولى كخيار ثالث بنسبة 19.51%.

و حققت العبارة التي تحمل القيمة الاقتصادية المرتبة الأولى كخيار رابع بنسبة 35.12%، والتي مفادها أن العمل السياسي المحلي مرهون بالقدرة الاقتصادية للأفراد على دخول المعترك السياسي، والملاحظ أن فئة المبحوثين الذين صرحوا بتغيير انتمائهم السياسي لأكثر من مرة كانوا أكثر وضوحا في اتجاههم نحو العبارة التي تحمل القيمة الاقتصادية كخيار أول بنسبة 54.55%، وتعكس هذه الفئة حقيقة التوجه نحو العمل السياسي داخل المجتمع المدروس وإن لم يصرح المبحوثين بذلك صراحة إلا أن هذا الواقع لا يمكن إنكاره لمجرد غياب الإحصائيات التي تثبت ذلك، وما تصريح بعض المبحوثين بعدم تغييرهم لانتمائهم السياسي، أو عدم انتمائهم للأحزاب السياسية إلا محاولة منهم لإخفاء بعض الحقائق والممارسات التي يرونها لا تخدم مناصبهم السياسية أو مكانتهم الاجتماعية .

1- تتطابق الإجابتين مع ما نتائج المقبلات سابقة الذكر.

جدول رقم (51) يعرض ترتيب المبحوثين لعبارات السؤال (36) حسب الانتماء السياسي

الجنس والمستوى / العبارات القيمي			الانتماء				تغيير الانتماء السياسي								المجموع	
			منتمي		غير منتمي		دون إجابة		ولا مرة		مرة واحدة		أكثر من مرة			
			ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة	ت	نسبة
السؤال 36	المرتبة الأولى	دون إجابة	2	1.11	0	0.00	0	0.00	1	0.77	1	1.64	0	0.00	2	0.98
		سياسية	45	25.00	10	40.00	2	66.67	35	26.92	17	27.87	1	9.09	55	26.83
		اجتماعية	99	55.00	8	32.00	0	0.00	66	50.77	35	57.38	6	54.55	107	52.20
		نظرية	20	11.11	2	8.00	1	33.33	16	12.31	5	8.20	0	0.00	22	10.73
		دينية	14	7.78	5	20.00	0	0.00	12	9.23	3	4.92	4	36.36	19	9.27
		المجموع	180	100	25	100	3	100	130	100	61	100	11	100	205	100
	المرتبة الثانية	دون إجابة	180	100	25	100	3	100	130	100	61	100	11	100	205	100
		سياسية	54	30.00	20	80.00	1	33.33	42	32.31	24	39.34	7	63.64	74	36.10
		اجتماعية	42	23.33	3	12.00	0	0.00	33	25.38	10	16.39	2	18.18	45	21.95
		نظرية	28	15.56	1	4.00	2	66.67	23	17.69	4	6.56	0	0.00	29	14.15
		دينية	36	20.00	1	4.00	0	0.00	20	15.38	16	26.23	1	9.09	37	18.05
		المجموع	20	11.11	0	0.00	0	0.00	12	9.23	7	11.48	1	9.09	20	9.76
	المرتبة الثالثة	دون إجابة	180	100	25	100	3	100	130	100	61	100	11	100	205	100
		سياسية	56	31.11	20	80.00	1	33.33	44	33.85	24	39.34	7	63.64	76	37.07
		اجتماعية	37	20.56	1	4.00	0	0.00	27	20.77	10	16.39	1	9.09	38	18.54
		نظرية	15	8.33	0	0.00	0	0.00	8	6.15	6	9.84	1	9.09	15	7.32
		دينية	45	25.00	3	12.00	1	33.33	33	25.38	12	19.67	2	18.18	48	23.41
		المجموع	27	15.00	1	4.00	1	33.33	18	13.85	9	14.75	0	0.00	28	13.66
	المرتبة الرابعة	دون إجابة	180	100	25	100	3	100	130	100	61	100	11	100	205	100
		سياسية	56	31.11	20	80.00	1	33.33	44	33.85	24	39.34	7	63.64	76	37.07
		اجتماعية	19	10.56	1	4.00	1	33.33	12	9.23	7	11.48	0	0.00	20	9.76
		نظرية	11	6.11	0	0.00	0	0.00	8	6.15	3	4.92	0	0.00	11	5.37
		دينية	26	14.44	0	0.00	0	0.00	18	13.85	7	11.48	1	9.09	26	12.68
		المجموع	68	37.78	4	16.00	1	33.33	48	36.92	20	32.79	3	27.27	72	35.12
			180	100	25	100	3	100	130	100	61	100	11	100	205	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V.25).

شكل رقم (35) يوضح ترتيب المبحوثين لعبارات السؤال (36)

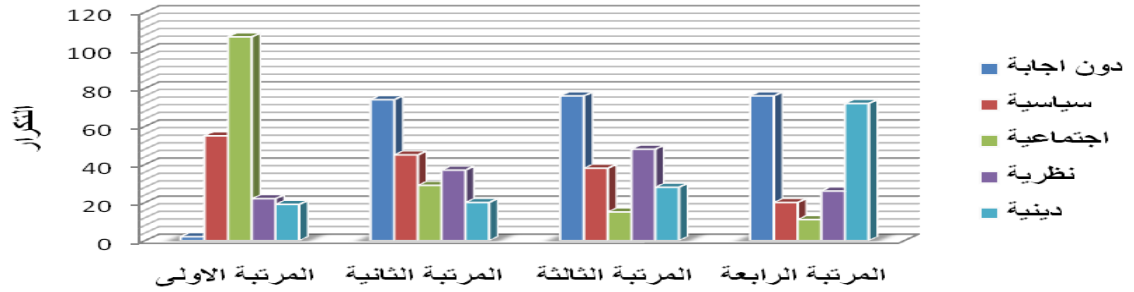

نستعرض في الجدول (51) إجابة المبحوثين عن السؤال الأخير في المحور الرابع والأسئلة التي تناولتها الدراسة، وفي سياق المؤشرات السياسية للتنمية المحلية تم صياغة السؤال لمعرفة ما يمكن أن يدفع بالمبحوثين للدخول إلى معترك السياسة وتقلد المناصب السياسية على المستوى المحلي وكانت إجابة المبحوثين قد أعطت العبارة التي تحمل القيمة الاجتماعية اكبر التكرارات كخيار أول بنسبة 52.20% والتي مفادها أن المبحوثين قد وصلوا لمناصبهم من اجل تحقيق مطالب القوى الاجتماعية التي انتخبتهم، في كانت العبارة التي تحمل القيمة السياسية في المرتبة الثانية كخيار أول بنسبة 26.83%، وفي المرتبة الأولى كخيار ثان بنسبة 21.95% والتي يرى من خلالها أفراد عينة الدراسة أن تجسيد مبدأ التداول على السلطة هو ما يدفعهم لأداء مهامهم داخل المجالس.

وحازت العبارة التي تحمل القيمة النظرية على الترتيب الأول كخيار ثالث بنسبة 23.41%، فيما كانت العبارة التي تحمل القيمة الدينية أخر الخيارات بنسبة 35.12% من المبحوثين وإن كانت هذه العبارة تحمل

مجموعة من القيم الأخرى إلى جانب القيمة الدينية والتي مفادها أن مهام النخبة داخل المجالس هي في الأصل تجسيد لمبدأ الاستخلاف في الأرض، وإن كان الاستخلاف لا يقتصر على رعاية الشؤون العامة للمجتمع بل تمتد إلى لكل حسب ما استرعاه الخالق عليه، إلا أن هذه العبارة لم تقنع المبحوثين كسبب لتواجدهم داخل المجالس البلدية، ولم يتم ترتيبها كخيار أول إلا بنسبة 9.27%، ولم تشكل خصائص المبحوثين المبينة في الجدول أي تمايز في إجابات المبحوثين قد يؤثر على ترتيب خياراتهم في إجابتهم عن هذا السؤال.

جدول رقم (52) يعرض عبارات المحور (04)حسب المراتب التي حصلت عليها

المرتبة / العبارات القيمية	مرتبة أولى		مرتبة ثانية		مرتبة ثالثة		مرتبة رابعة	
	نسبة	تكرار%	نسبة	تكرار%	نسبة	تكرار%	نسبة	تكرار%
نظرية	2	33.33	0	0.00	2	33.33	1	16.67
سياسية	1	16.67	3	50.00	2	33.33	1	16.67
اقتصادية	0	0.00	1	16.67	0	0.00	2	33.33
دينية	0	0.00	0	0.00	1	16.67	2	33.33
جمالية	0	0.00	1	16.67	1	16.67	0	0.00
اجتماعية	3	50.00	1	16.67	0	0.00	0	0.00
المجموع	6	100	6	100	6	100	6	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V.25).

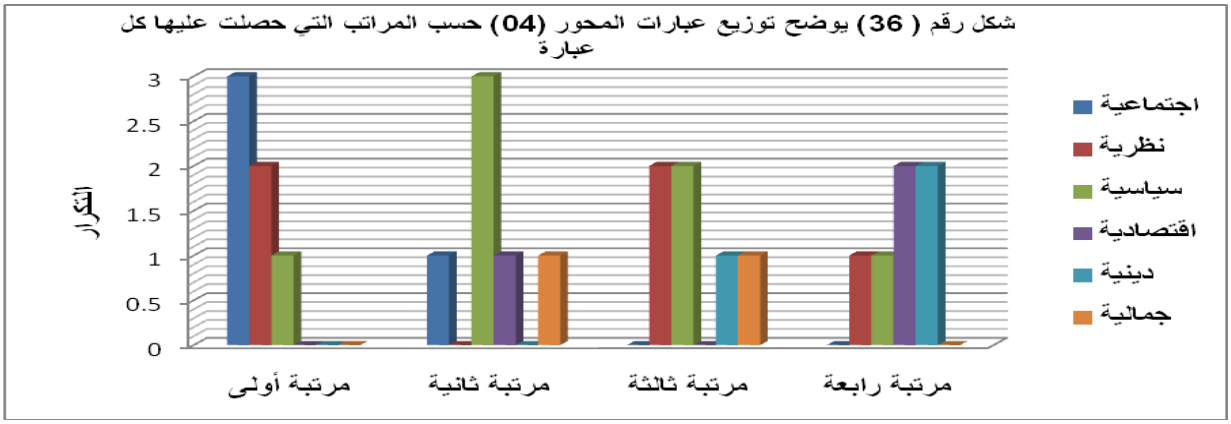

يظهر من الجدول رقم (52) ترتيب المبحوثين للعبارات القيمية للإجابة على أسئلة المحور الرابع للدراسة والمتعلق بالخيارات المرتبطة بالبعد السياسي للتنمية المحلية، حيث يبرز أن العبارات التي تحمل القيم الاجتماعية قد حصلت على أكبر التكرارات في المرتبة الأولى بثلاث مرات، تم عرضها فيما سبق وكانت قد حصلت في السؤال (31) على نسبة 32.20%، وفي السؤال 35 بنسبة 44.39%، وفي السؤال 36 بنسبة 52.20%، ويعكس هذا الترتيب هيمنة القيم الاجتماعية على البعد السياسي للتنمية المحلية، وهو الواقع الذي يبدوا بشكل جلي في المجتمع المحلي الذي قامت فيه الدراسة.

وإذا كان المنتخبون قد عبروا بشكل واضح عن هذه التراتبية للقيم فإنما يبين التوجهات القبلية في صناعة السياسية المحلية وان هذه السيطرة التي يفرضها المجتمع المحلي ممثلة في التكتلات الاجتماعية القبلية التي يمارس من خلال شخص أو مجموعة من الأشخاص الذين يحضون بمكانة هامة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي شكلا

من أشكال النفوذ سياسي على المستوى المحلي والإقليمي تسمح لهم بالتحكم في مقاليد صناعة القرار السياسي المحلي واختيار قياداته خاصة على مستوى المجالس الشعبية البلدية.

ويبرز الجدول العبارات التي تحمل قيما نظرية في خيارين اثنين كأكثر التكرارات في المرتبة الأولى حيث حازت هذه العبارات على المرتبة الأولى في السؤال رقم 32 بنسبة بلغت 36.59% من ترتيب المبحوثين لعبارات هذا السؤال في الرتبة الأولى، وكذلك في السؤال رقم 34 بنسبة 30.24%، وتعزز هذه الخيارات توجهات النخبة المحلية نحو العبارات التي تحمل قيما نظرية في تحقيق التنمية السياسية المحلية على اعتبار أنها عامل مهم في تشكيل فكر متحرر ومنفتح يسمح بحرية الاختيار والانتماء إلى مختلف التشكيلات السياسية الموجودة أو حتى تبني تشكيل جديد يكون قادرا على فهم الواقع المحلي وتشخيص مختلف المشاكل السياسية التي قد تعيق التنمية السياسية المحلية.

إلى جانب القيم النظرية حظيت العبارات التي تحمل قيما سياسية مرة واحدة على أكبر تكرار في المرتبة الأولى وذلك في السؤال رقم (33)بنسبة تقدر ب31.22% من خيارات المبحوثين وتمثل العبارة الواردة في هذا السؤال أهم مبدأ من مبادئ الديمقراطية وهو التداول على السلطة بشكل سلمي، في حين حصلت نفس القيمة وبعبارة مغايرة في السؤال 36 على المرتبة الثانية بنسبة 21.95%، حيث تراجعت هذه العبارة أمام العبارة التي تحمل القيم الاجتماعية على اعتبار أن سبب وصول المنتخبين الحاليين في المجلس هو التكفل بالمطالب الاجتماعية لأفراد المجتمع المحلي إلا أن حقيقة هذا الخيار تبقى نسبية على اعتبار أن التكفل بالمطالب الاجتماعية ليس الهدف الوحيد والأساسي لتولي هذه النخب مقاليد الحكم المحلي، وإنما يعود إلى مجموعة من الأسباب التي تعكسها خياراتهم القيمية والتي سنتعرض لها في ما سيأتي من الدراسة.

وبشكل عام تعكس النسب والتراتبية للعبارات الواردة في البعد السياسي للتنمية المحلية هشاشة التوجهات القيمية للنخب السياسية، وخضوعها للبعد الاجتماعي بعيدا عن الممارسة الحقيقية لأي نشاط سياسي داخل المجتمع المحلي الذي جرت فيه الدراسة، وبذلك تعد الممارسة السياسية مجرد تقليد يمثل وسيلة للوصول إلى عضوية المجالس البلدية ورئاستها بغض النظر عن الأهداف التي يسعى كل منتخب لتحقيقها.

جدول رقم (53) يبين خيارات المبحوثين في ترتيب عبارات المحور (04)

الترتيب / العبارات القيمية	الترتيب الأول		الترتيب الثاني		الترتيب الثالث		الترتيب الرابع	
	تكرار	النسبة%	تكرار	النسبة%	تكرار	النسبة%	تكرار	النسبة%
اجتماعية	316	25.69	152	12.36	96	7.80	64	5.20
سياسية	284	23.09	221	17.97	200	16.26	173	14.07
نظرية	246	20.00	140	11.38	164	13.33	201	16.34
اقتصادية	183	14.88	150	12.20	148	12.03	90	7.32
جمالية	105	8.54	69	5.61	75	6.10	54	4.39
دينية	84	6.83	53	4.31	94.00	7.64	196	15.93
دون إجابة	12	0.98	445	36.18	453	36.83	452	36.75
المجموع	1230	100	1230	100	1230	100	1230	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V.25).

شكل رقم (37) يوضح خيارات المبحوثين في ترتيب عبارات المحور (05)

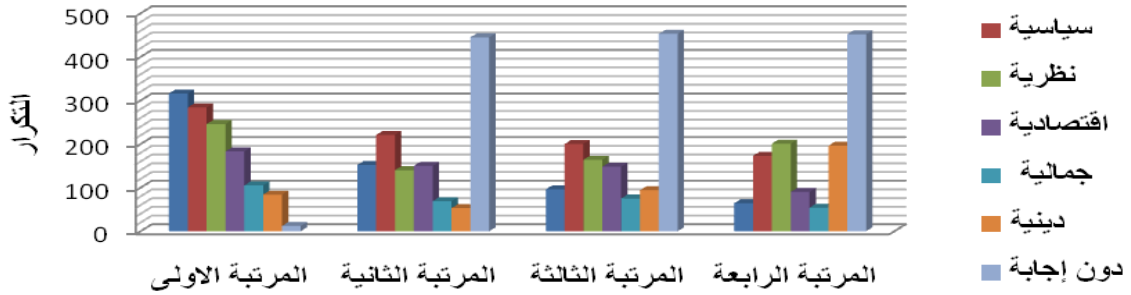

من الجدول رقم (53) يتبن أن العبارات التي تحمل قيما اجتماعية في البعد السياسي للتنمية المحلية قد حافظت على ترتيبها في خيارات المبحوثين كقيمة أولى في التكرارات الكلية للعبارات التي تضمنها هذا المحور بنسبة تقدر ب 25.69%، وبذلك تكون القيم الاجتماعية هي الأكثر هيمنة على الممارسات السياسية للنخب المحلية، وهذا راجع للخلفية الاجتماعية التي اعتمدت عليها هذه النخب في الوصول إلى مناصبهم السياسية، والتي رشحتهم لتولي المناصب التي يشغلونا بعيدا عن الالتزام بالضوابط والقيم السياسية التي تشكل السلوك السوي لتحقيق تنمية سياسية محلية ما ينعكس سلبا على المشاركة الحقيقة والاختيار الديمقراطي لمن يتولى مناصب القيادة داخل المجتمع المحلي، والتي تنجر عنها مجموعة من الممارسات التي تؤثر عكسيا في الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للتنمية المحلية، على اعتبار أن الممارسة ما لم تكن نابعة من تشبع بمختلف القيم السياسية مثل الحرية والعدالة والديمقراطية والمشاركة، فإنها لن تكون إلاّ تكريس لأسلوب السيادة التقليدية التي تجعل من الفئة الأقوى هي من تفرض شروطها وأساليب إدارتها لشأن المحلي بعيدا عن كل الممارسات التي يمكن أن تشكل سلوكا سليما للقيادة المحلية من اجل تحقيق تنمية محلية حقيقة ترتقي إلى مستوى تطلعات مختلف شرائح المجتمع المحلي.

وعلى الرغم من بروز العبارة التي تحمل قيما سياسية في مجموع إجابة المبحوثين على أسئلة المحور الرابع في المرتبة الثانية كخيار أول بنسبة 23.09% ما يعكس أهمية هذه القيم في البعد السياسي للتنمية، إلا أن هذه الأهمية تتراجع أمام العبارات التي تحمل القيم الاجتماعية كما أسلفنا سابقا في عرض إجابة عينة الدراسة على

الأسئلة (31)،(35)،(36)، بالإضافة إلى تراجعها أمام العبارة التي تحمل القيم النظرية في السؤالين (32)،(34)، ما يجعل من التوجهات السياسية للنخب المحلية مجرد قيم وسيلية لا تتعدى أن تكون وسيلة للوصول إلى المناصب القيادية على المستوى المحلي ولا ترتقي لان تكون قيم غائية، يسعى من خلالها المجتمع إلى تكريس مبادئ الديمقراطية، المشاركة، العدالة، والحرية، إلى غير ذلك من القيم السياسية التي يمكن أن تكون غاية بحد ذاتها، إلى جانب أنها يمكن أن تكون قيم وسيلية .

ويبرز الجدول كذلك حفاظ العبارات التي تحمل قيما نظرية على ترتيبها كخيارات مهمة للنخبة السياسية حيث حصلت على نسبة تكرارات تقدر ب: 20.00% تجعل منها تحتل الترتيب الثالث من إجمالي خيارات المبحوثين للعبارات التي تضمنها المحور الرابع، واهم ما يمكن الإشارة إليه في الجدول إلى جانب تراجع العبارات التي تحمل القيم الاقتصادية إلى الترتيب الرابع بنسبة 14.88%، والقيم الجمالية إلى الترتيب الرابع بنسبة 8.54%، هو احتلال العبارات التي تحمل القيم الدينية المرتبة الأخيرة كخيار أول بنسبة 6.83% من ترتيب عينة الدراسة لخياراتهم في الإجابة على أسئلة المحور الرابع، على الرغم من وجود نسبة 8.71% على الأقل من المبحوثين المحسوبين على التيار الإسلام السياسي[1]، فإن كان تراجع القيم الدينية لا يستثني هذه الفئة من المبحوثين، فلا يعد تراجعها لدى الفئات الأخرى استثنائيا على الرغم من أن مجتمع الدراسة يعد متدينا في ظاهره على الأقل.

خلاصة الفصل :

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى تراتبية العبارات القيمية وخيارات النخبة السياسية المحلية لهذه العبارات وفقا لبعض المؤشرات ،التي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق التنمية المحلية على مستوى البلديات التي يشغل عينة الدراسة مقاعد مجالسها المنتخبة، وان كانت هذه التراتبية لا تعبر بشكل قطعي عن التوجهات التنموية للنخبة السياسية ، إلا أنها بالمقارنة مع التفضيلات الشخصية لهذه النخب والنظر إلى تراتبية العبارات الواردة في الإجابة على أسئلة استمارة البحث بشكل منفصل حسب كل بعد أو مؤشر، بالإضافة إلى تراتبية هذه العبارات بشكل عام يجعلنا نحدد أي التوجهات القيمية والخيارات التنموية اقرب إلى سلوك النخبة السياسية المحلية وانعكاسها على التنمية المحلية، وهو ما حاولنا عرض بياناته هذا الفصل.

[1]- انظر الجدول رقم (01) ص :126.

الفصل السابع

تمهيد:

يهدف كل بحث إلى الحصول على نتائج لتفسير ظاهرة معينة أو معرفة أسبابها والعوامل المؤثرة فيها حتى يتمكن من التنبؤ بمآلاتها والتحكم في نتائجها، وقبل كل ذلك ينطلق أي بحث أكاديمي من بعض التساؤلات، التي قد تضع بدورها فرضيات يمكن اختبارها لتكون النتيجة سندا علميا للاجابة عن هذه التساؤلات، ونسعى من خلال هذا الفصل بالاعتماد على ما توصلت إليه الإجراءات الميدانية لهذه الدراسة إلى صياغة نتائجها من خلال التحقق من فرضياتها والإجابة عن التساؤلات المطروحة ومناقشة نتائجها الميدانية في ضوء الدراسات السابقة، إلى جانب تفسير هذه النتائج اعتمادا على التوجهات النظرية التي اعتمدت عليها البحث في تفسير متغيرات الدراسة وتصور أبعادها وتحديد مؤشراتها .

01- نتائج عرض وتحليل البيانات الميدانية :

لقد عرضنا في الفصل السابق تراتبية العبارات القيمية حسب خيارات أعضاء المجالس البلدية ممثلة في عينة الدراسة، وأن كانت تراتبية العبارات القيمة لا تشكل تفاضلا بين القيم في حد ذاتها بقدر ما تشكل استجابة المبحوثين لمختلف المواقف والظروف الاقتصادية الاجتماعية والسياسية المرتبطة بتحقيق أهداف المجتمع المحلي وسعيه للدفع بعجلة التنمية المحلية نحو الأمام، ما قد يفسر ولو بشكل جزئي سلوكات النخبة السياسية المحلية ومدى قدرتها على الاستجابة لتحقيق متطلبات المجتمع الذي تشغل فيه ومن خلاله مناصبها القيادية.

وإذ تعد هذه النخب هي المحرك الأساسي للتنمية المحلية من خلال ما خوله لها القانون من صلاحيات ومن خلال اختيار المجتمع لها لتولي المناصب القيادية فإن التفاعل بين الإيجابي بين القوانين والهياكل الإدارية والتنظيمية داخل المجتمع المحلي إلى جانب قدرة العنصر البشري على التحكم في مختلف الظروف التي تحكم البيئة الداخلية للمجتمع والتكيف مع البيئة الخارجية هي ما يجعل التنمية المحلية في متناول هذه المجتمعات على اعتبار أن التنمية هي التغيير نحو الأفضل في مختلف الميادين الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية بدرجة أولى، ليترتب عليها بعد ذلك جميع التغيرات التي يمكن أن تطرأ على المجتمع من بقية الجوانب بشكل إيجابي وفعال.

ويظهر من خيارات المبحوثين حول ترتيب العبارات القيمية التي تضمنتها استمارة الدراسة أن هذه التراتبية تعبر عن ما يمكن أن يسلكه أفراد النخبة السياسية المحلية في خياراتهم القيمية وفي التعبير عن تلك الخيارات أمام المجتمع والرأي العام، حيث عبر 24.93% من عينة الدراسة على تفضيلهم للقيم الاجتماعية بشكل عام في ما تعلق بالخيارات التنموية التي يمكن أن تكون مطروحة لديهم لتحقيق التنمية المحلية، وإذ يعكس هذا التوجه استجابة المبحوثين للطرح الاجتماعي لتجاوز مختلف العوائق التنموية، إلا أن هذا التوجه لا يخدم واقع التنمية

المحلية ما لم تكن البلديات والنخب التي تديرها قادرة على تحقيق نوع من الاستقلالية المالية وزيادة الموارد الاقتصادية بشكل منفصل عن السلطات المركزية، إذ كيف يمكن أن تستجيب بلديات فقيرة وغير قادرة على تسير نفقاتها إلى مطالب مختلف الفئات الاجتماعية والمتعلقة في عمومها بالحق الأدنى من العيش الكريم.

فالاعتماد على التوجه الاجتماعي كعامل أساسي في الحد من معوقات التنمية المحلية قد يزيد من تفاقمها بدل حلها، وفي هذا السياق يظهر مما سبق تناوله من عرض للبيانات الميدانية أهمية الخيارات الاقتصادية لدى عينة الدراسة ولو بدرجة اقل منها في الخيارات الاجتماعية بنسبة تقدر ب 15.26%، حيث تتوسط الخيارات النظرية الخيارات الاجتماعية والاقتصادية بنسبة 20.84%، ويبرز هذا التموضع لخيارات المبحوثين للعبارات التي تحمل قيما نظرية، إدراكهم لأهمية القيم النظرية في تحقيق التنمية المحلية، وان إدراك هذه القيمة جعلها تحافظ على المراتب الأولى في خياراتهم سواء التفضيلات الشخصية أو الخيارات المتعلقة بالأبعاد التنموية.

وفي ظل التفاوت التراتبي للعبارات القيمية بين احتلالها للمراتب الأولى في مجمل الأسئلة التي تناولتها استمارة البحث وترابيتها ضمن الخيارات المرتبطة ببعض مؤشرات التنمية المحلية ضمن الاستمارة يتضح أن هذه التراتبية غير ثابتة لبعض العبارات القيمية خاصة الدينية منها الاقتصادية والسياسية وهو ما يعكس نوعا من الاختلال القيمي لدى بعض النخب ممن شملتهم عينة الدراسة، إذ يختلف ترتيبهم للعبارات اختلافا كليا في المواقف والخيارات المرتبطة بالتنمية المحلية وهو ما يعكس عجز هذه النخب عن وضع حلول حقيقة للحد المشاكل المعرقلة للتنمية المحلية.

كما استنتجنا أن المستوى التعليمي لعينة الدراسة لا يلعب دورا أساسيا في توجهات المبحوثين نحو الخيارات القيمية، حيث يبرز تقارب واضح في نسب توجهات المبحوثين نحو العبارات القيمية حسب المستوى تراوح بين نسبتي 12.10% و11.78%كتوجه نحو العبارات التي تحمل القيم الجمالية على مختلف المستويات التعليمية لأفراد العينة المدروسة وهي آخر العبارات ترتيبا في إجابات المبحوثين على أسئلة الدراسة بفارق لا يتجاوز نسبة 0.6% بين النسبتين، فيما كان اكبر فارق بين توجه المبحوثين حسب مستوياتهم التعليمة إلى الإجابة على أسئلة الدراسة بين توجهاتهم نحو العبارة التي تحمل القيم النظرية بفارق بلغ 2.31% بين المستويات التعليمية الثلاث ما يجعل من المبحوثين على اختلاف مستواهم يتجهون نحو الخيارات القيمية بنفس النسب تقريبا، ما يجعل من الستوى التعليمي غير ذي اهمية في تحديد تفضيلات المبحوثين الشخصية ،وهو ما يعكس اثر البيئة الاجتماعية في اكساب مجتمع الدراسة للقيم التي يتبناها بغض النظر المستوى العلمي والدراسي الحاصل عليه، ما يجعل من توجههم نحو العبارة التي تحمل القيم النظرية مجرد توجه تقتضيه المصلحة الخاصة والتي قد تتمثل

في الحصول على الوظيفة او المكانة الاجتماعية الى جانب الظفر بمنصب ضمن التشكيلة السياسية التي تقود المجتمع المحلي.

حيث ان المستوى التعليمي الذي لم يحدث فارقا في التوجهات القيمية للمبحوثين لا يعدوا الا ان يكون مجرد شهادة لا اثر لها على مستوى الممارسة على المستوى الشخصي التي بدورها تنعكس على ممارساتهم المرتبطة بالمناصب التي يشغلها المبحوثين.

إلى جانب ذلك فإن خصائص العينة المدروسة من الجنس والمستوى والمنصب المشغول داخل المجلس بالإضافة إلى الأقدمية أو عدد العهدات ،و الملاحظ أن هذه الخصائص لم تؤثر بشكل واضح على خيارات المبحوثين حيث تبدوا متقاربة في توجهاتها العامة، باستثناء ما يمكن رؤيته بشكل واضح من إجابة المبحوثين ذوي المستوى التعليمي المتوسط توجههم نحو العبارة التي تحمل القيمة الجمالية، وهو ما يوحي بعدم قدرتهم على تحديد توجهاتهم التنموية بشكل يخدم التنمية المحلية على اعتبار أن القيم الجمالية وإن كانت مهمة في تحقيق التنمية إلا أنها تعد في الأصل وجها لها ومرآة عاكسة لمختلف مستويات التي حققتها التنمية المحلية في مختلف الأبعاد الأخرى، فالعمران الذي يشكل الطابع المعماري الفني لمختلف المجتمعات يشكل حسب ابن خلدون وجه الحضارة ،ولا يكون عمران بمعناه الحضاري دون تنمية محلية حقيقية، وقد خلصنا من عرض لبيانات الميدانية الى النتائج التالية :

– هيمنت العبارات التي تحمل القيم النظرية والاقتصادية على تفضيلات القيمية للنخبة السياسية بنسبة 33.33%،ونسبة 25.00%. على التوالي ،ما يعكسه بروز عبارات القيم النظرية كخيار أول في التفصيلات القيمية للنخب السياسية المحلية إلى جانب ظهور عبارات القيم الاقتصادية كخيار ثان في تفضيلاتهم القيمية وبظهور العبارات التي تحمل القيمتين السابقتين في المراتب الأولى من خيارات أفراد عينة الدراسة يتبين أن للقيمتين النظرية والاقتصادية أفضلية على غيرها من القيم الأخرى في سلم التفضيل القيمي للنخب السياسية المحلية ممثلة في منتخبي المجالس البلدية المحلية وأنها تعلوها تراتبية.

– ظهور العبارات التي تحمل القيم الاجتماعية بنسبة 29.02% في المرتبة الأولى كخيار عام لعينة الدراسة ،ما يعكس أهميتها للمبحوثين لتحقيق التنمية الاجتماعية، وما يؤكد هذه الأهمية حصولها على المرتبة الأولى مرتين كخيار وحيد من أصل ستة مراتب تناولتها أسئلة المحور الثاني والذي يبحث في البعد الاجتماعي للتنمية المحلية أي بنسبة 33.33%، فيما برزت العبارات التي تحمل القيم النظرية بنسبة 22.80% أي في المرتبة الثانية من خيارات أفراد عينة الدراسة وما يزيد من أهمية القيمة النظرية هو حصول عباراتها على المرتبة الأولى ثلاث مرات كتفضيل وحيد لهم بنسبة 50.00%. والملاحظ هنا هو تراجع أهمية القيم الدينية بالنسبة

للمبحوثين الى الترتيب الثالث بنسبة 18.62%، والقيم السياسية إلى الترتيب الرابع بنسبة 13.25%، فيما أهمل المبحوثون العبارات التي تحمل قيم اقتصادية كقيم لها أهميتها تحقيق التنمية الاجتماعية المحلية على الرغم من أهميتها لتحل المرتبة قبل الأخيرة في تراتبيتها بنسبة 8.86% إلى جانب العبارات التي تحمل القيم الجمالية بنسبة 6.75.% في المحور المتعلق بالبعد الاجتماعي للتنمية المحلية.

– على الرغم من ظهور القيم الدينية في المرتبة الأولى ثلاث مرات من ستة بنسبة 50.00%، إلا أن هذا التفوق لا يعكس أهميتها في توجهات أفراد الدراسة نحو مؤشرات التنمية الاقتصادية المحلية أو البعد الاقتصادي للتنمية المحلية حيث تراجعت إلى المرتبة الرابعة كخيار لها في المرتبة الأولى عموما بنسبة 19.51% ،وتظهر أهمية التوجهات الاقتصادية بنسبة 22.03%،و الاجتماعية بنسبة 20.08%، والنظرية بنسبة 19.84% الاقتصادية على التوالي،ولا يعكس توجه المبحوثين نحو العبارات الدينية في التفضيلات الثنائية، إلا لاعتقادهم بأنها قيم ملزمة وليست تفضيلية، في حين يعكس تراجعها في المحور السابق وهذا المحور في التوجهات العامة للمبحوثين نوعا من التوجه التقليدي إليها لا التوجه الواعي المستنير بأهمية المقاصد والمقومات التي يمكن تتضمنها الأحكام الدينية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية.

– ظهور العبارات التي تحمل قيما اجتماعية كخيار أول ثلاث مرات من ستة أي بنسبة 50.00% وحفاظها على ظهورها أولا في الترتيب العام لتوجهات عينة الدراسة في ترتيب إجاباتهم على المحور الرابع والمتعلق بالتنمية السياسية المحلية بنسبة 25.96%، في حين برزت العبارات التي تحمل قيم سياسية كخيار أول بنسبة 23.09% على الرغم من أنها لم تحقق ألا مرتبة واحدة كخيار أول بنسبة 16.67% حيث تقدمت على حساب القيم النظرية التي حازت على نسبة 33.33% لحصولها على المرتبة الأولى كخيار أول لمرتين، في حين أن أهم ما يمكن الإشارة إليه هو إهمال المبحوثين للعبارات التي تحمل القيم الدينية حيث تراجعت إلى أخر مرتبة في الترتيب العام بنسبة 0.98% كخيار أول للمبحوثين على الرغم من وجود نسبة 8.71% على الأقل من المبحوثين يمثلون توجها سياسيا دينيا ،وان تراجع هذه القيم حتى عند من يتخذونها شعارا سياسيا، فلا يعد تراجعها لدى الفئات الأخرى استثنائيا إلا بقدر ما تعد مظهرا من مظاهر الممارسة السياسية لا الالتزام الديني في جوهره.

– كما أظهرت بيانات الدراسة أن خصائص أفراد العينة لم تلعب دورا جوهريا وواضحا في تحديد توجهات النخب السياسية المحلية ممثلة في عينة الدراسة نحو بناء تراتبية قيمية واضحة يمكن ان تحدد اتجاه احد فئات الخصائص الشخصية على حساب اخر في التوجهات العامة لمختلف مؤشرات التنمية المحلية التي تناولتها الدراسة.

02- مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات :

يعد اختبار الفرضيات من أهم الخطوات التي يسعى البحث من خلالها للوصول إلى نتائج ذات صبغة علمية لكل الدراسات خاصة الأكاديمية منها ،ومن خلال هذا الاختبار الذي يمكن أن ينتج عنه إما الرفض أو القبول لهذه الفرضيات، يمكننا أن نحدد توجهات نتائج العلاقة لمتغيرات الدراسة تجاه بعضها البعض سواء بالإيجاب أو السلب، كما يمكننا من فهم التأثير الذي يمكن تحدده بعض خصائص المتغير المستقل على المتغير التابع، ما قد يفسر بشكل اوضح نتائج عرض البيانات الميدانية ويزيل الغموض المطروح في إشكالية الدراسة.

وبالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)سنحاول اختصار عرض العمليات الإحصائية ونكتفي بعرض النتائج مع توضيح القوانين الإحصائية التي تحكم عمليات دراسة العلاقة بين متغيرات والتي استخدمها الباحث في الدراسة.

02-1- **اختبار الفرضية الأولى** : تفيد الفرضية الأولى بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين النوع الاجتماعي لعينة الدراسة والقيم السائدة لديها، وبهدف الحصول عل نتائج تبحث في العلاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الشخصية لعينة الدراسة وتفضيلاتها القيمية. وبالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية لحساب مستوى العلاقة بين توجهات المبحوثين نحو تفضيلاتهم القيمية حسب النوع الاجتماعي لعينة الدراسة استخدمنا اختباري "كندل. Kendall"[1] و"سبرمان Spearman " لحساب الارتباط الرتبي[2] ،وكانت النتائج كالتالي :

جدول رقم (54) العلاقة بين بين جنس المبحوثين وخيارات قيمهم السائدة حسب معاملي "كندل "و"سبرمان"

Corrélations				
			ذكر	انثى
Tau-B de Kendall	ذكر	1.000		.810*
	أنثى	.810*		1.000
Rho de Spearman	ذكر	1.000		.893**
	انثى	.893**		1.000
*دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05.				
**دال إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01.				

المصدر: من مخرجات برنامج (SPSS V.25).

[1]- كمال ابوضاهر :**الارتباط والانحدار لمساق الإحصاء والتحليل المكاني** ،قسم الجغرافيا ،كلية الآداب، الجامعة الإسلامية غزة(فلسطين)، منشورة بتاريخ :2011/12/05. http://www.iugaza.edu.ps/ 22/03/2019,11 :25

[2]- مهدي محمد القصاص: مرجع سابق، ص 307.

ويتضح من الجدول رقم (54) أن هناك ارتباط طردي قوي بين الجنس ،واختيار المبحوثين لعباراتهم القيمة حيث كلما زاد توجه احد الجنسين لاختيار قيمة معينة ،كانت توجهات الجنس الآخر تتزايد في نفس اتجاه الخيار القيمي، وهو ما يؤكد عدم وجود فروق بين الخيارات القيمية السائدة لدى المبحوثين وجنسهم، حيث كانت نتائج كلا الجنسين تتجه نحو نفس القيم بنسب متقاربة، ويعكس هذا الارتباط تشبع كلاهما بالقيم التي يحملها المجتمع المحلي والتي يتلقونها في مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية داخله، ما يعكس قناعتهما وتفضيلهما لنفس القيم ومع أن الفارق التي شاهدناها في الجدول رقم (30) والذي يبرز توجه الإناث نحو القيم السياسية بنسبة 16.20% مقابل نسبة 12.82 للذكور، إلا أن هذا الفارق لا يشكل بعدا جوهريا للتأثير على تحديد القيم السائدة لدى النخب السياسية المحلية، نتيجة لتقارب النسبتين وإن بفارق ملحوظ، ما يعكس عدم وجود فروق حسب متغير الجنس في توجهات المبحوثين نحو خياراتهم التفضيلية وقيمهم السائدة.حيث لا يشكل الجنس عامل مهم وأساسي في تحديد القيم السائدة لكلا الجنسين، وهو ما يؤكده اختاري "كندل. Kendall" و"سبرمان Spearman" لحساب العلاقات الرتبية بين المتغيرات.

وبعد اختبار الفرضية الأولى والتي كانت نتائجها كالتالي:توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النوع الاجتماعي لعينة الدراسة والقيم السائدة لديها وأن طبيعة هذه العلاقة طردية قوية والنتيجة تكون أن القيم السائدة لأحد الجنسين تكون بالضرورة وليس حتما نفس القيم السائدة للجنس الآخر.

واهم ما يمكن الاشارة اليه ان هناك علاقة ارتباط قوية بين توجه الاناث من النخبة السياسية المحلية الى القيم التي يتوجه اليها الذكور منها او العكس، حيث جاءت نتائج اختبار الفرضية بعلاقة ارتباطية قوية قدرت بـ:0.810، وهو ما ينفي الفروق في توجه كلا الجنسين نحو نفس التفضيلات القيمية الشخصية، وقد يكون لهذه النتيجة اسباب متعددة يمكن ان نشير الى اهم ما تناوله الجانب النظري لهذه الدراسة، حيث تلعب مؤسسات التنشئة المجتمعية دورا هاما في تحديد وتوجيه خيارات كلا الجنسين عبر ما يتلقونه من قيم داخل هذه المؤسسات وعلى اعتبار مجتمع الدراسة لا زال مجتمع تهيمن عليه النزعة الذكورية لما تكرسه العائلة العربية والجزائرية من قيم لتفضيل الذكور عن الاناث، فإن جل ما تتلقاه المرأة كفرد في هذا المجتمع منذ التنشئة الاولى لا يتعدى حدود الهيمنة الذكورية، فتصبح بعض الخيارات القيمية للمرأة مرتبطة في كثير من الاحيان بما يمليه الرجل، وان كانت ترفض هذا في توجهاتها الفكرية، الا انها مجبرة على الالتزام بالقيم والتقاليد الاجتماعية ،ما يحد من حريتها ويغيب كل معنى للمساواة التي يمكن ان تكون احدى المؤشرات الاساسية للتنمية المحلية، حيث يذهب الى ذلك **ألن رونو** معتبرا ان حرية الفرد لا يمكن ان تتحقق الا عن طريق الاخر فتصبح حرية الاختيار لدى الاناث من النخبة السياسية المحلية مرهونة بالممارسات وتوجهات الذكور داخل المجلس البلدي، والتي تتحكم في جل اختياراتها

وتوفضيلاتها الشخصية، وان هذه الخيارات ما لم تنبع من الاحساس بالعدالة فإنها لن تكون حرة، بل قد تكون معيقة لحرية المرأة وتوجهاتها، وهو ما يحد حسب رواد الاتجاه التنموي الوظيفي من القدرة على التكيف للمجتمع مع بيئته باستمرار وكذلك مع المواقف والوظائف الجديدة، وبالتالي تكريس المجتمع المحلي للقيم والعادات التي لا تخدم التوجه العام للتنمية المحلية، ما يجعله يحافظه على سمات وخصائص لا تتوافق والمتغيرات التي تمس البيئة التي يوجد فيها، وهو ما يقلل حسب رواد نفس الاتجاه من اكتساب المجتمع ونخبه السياسية المحلية خصائص وسمات يعتقد انها خصائص للتنمية، وان الاستثمار في الموارد البشرية للمجتمع المحلي لا يتجسد الا من خلال العدالة والمساواة في التنشئة الاجتماعية بين الجنسين على اساس ان يتلقايا قبل البلوغ نفس المعاملة والفرص لاثبات الذات والتفوق، والا يتعدى الاختلاف في التنشئة بعد البلوغ على ما تحدده الطبيعة البيولوجية من وظائف، مع مراعاة هذه الطبيعة والحفاظ على القوامة التي يقررها الدين الحنيف بمقاصدها الشرعية لا الصورية.

2-02- **اختبار الفرضية الثانية** : وتفيد هذه الفرضية بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التوجهات القيمية المستوى لافراد العينة حسب المستوى التعليمي والقيم السائدة لديها، وقبل حساب معامل الارتباط قمنا بحساب معامل (**كا^2**) **للاستقلالية وكانت النتيجة التالية** :

جدول رقم (55) نتيجة حساب معامل (كا^2)بين الجنس وخيارات المبحوثين لقيمهم السائدة

Tests du khi-deux	
Valeur	
24.781a	khi-deux de Pearson
2460	N d'observations valides

المصدر: من مخرجات برنامج (SPSS V.25).

من خلال الجدول رقم (55) والذي يستعرض نتائج حساب معامل (كا^2) للدلالة حول إيجاد فروق بين متغير المستوى التعليمي وتحديد أفراد المجتمع المدروس لقيمهم السائدة، عند مستوى الدلالة 0.05، ودرجة حرية 18، وبالمقارنة كانت النتائج كما يلي :

(كا^2) الجدولية=28.87 >24.78(كا^2) المحسوبة.

وبما أن نتيجة (كا^2) الجدولية اكثر من (كا^2) المحسوبة، فإنه لا توجد فروق ذات الدلالة الإحصائية بين متغير المستوى التعلمي وتوجهات المبحوثين لتحديد قيمهم السائدة، وهو ما يؤكد وجود العلاقة الطردية بين توجه المبحوثين إلى نفس التوجهات القمية على اختلاف مستوياتهم، حيث قام الباحث بحساب معاملي الارتباط لـ: كندل وسيبرمان، الى جانب حساب (كا^2)الذي نحاول من خلالها زيادة التأكيد على النتائج التي قد يتوصل لها معاملا الارتباط.

جدول رقم (56) نتيجة حساب معامل الارتباط بين مستوى المبحوثين وخيارات قيمهم السائدة حسب معاملي" كندل "و"سبرمان"

Corrélations					
		دون إجابة	متوسط فأقل	ثانوي	جامعي
Tau-B de Kendall	دون إجابة	1.000	.905**	.797**	.692**
	متوسط فأقل	.905**	1.000	.916**	.810**
	ثانوي	.797**	.916**	1.000	.895**
	جامعي	.692**	.810**	.895**	1.000
Rho de Spearman	دون إجابة	1.000	.951**	.897**	.859**
	متوسط فأقل	.951**	1.000	.964**	.914**
	ثانوي	.897**	.964**	1.000	.962**
	جامعي	.859**	.914**	.962**	1.000

** العلاقة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01.

المصدر: من مخرجات برنامج (SPSS V.25).

يظهر من الجدول ان العلاقة بين مختلف مستويات المبحوثين في تحديد قيمهم السائدة،دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01، حيث قدرت بين التناسب الطردي المتوسط والتناسب الطردي القوي ،وبلغت قيمة معامل ارتباط "كندل" B بين المستوى الجامعي والمبحوثين الذين لم يصرحوا بمستواهم 0.692، وقد يظهر هذا أن هذه الفئة على قلتها إلا أنها تعبر عن توجهات قيمية واضحة، تتناسب وخيارات بقية الفئات إلا أنها قد لا تتوافق معها في بعض الحالات وهذا ما يظهره الجدول رقم (15) حيث يظهر ان نسبة 75.00% منهم توجهوا إلى الخيار الذي يحمل القيمة الدينية فيما لم كانت اعلى نسبة لدى الفئات الأخرى بلغت 55.22% لدى الجامعيين، الى جانب ما عكسته البيانات التي تضمنها الجدول رقم (12) الذي يوضح نسبة اختلاف واضحة بين هذه الفئة والفئات الأخرى، حيث توجه جلهم بنسبة 75.00% إلى الخيار الأول فيما كانت اعلى نسبة لهذا الخيار بنسبة 46.26% لدى فئة الجامعين، وقد يظهر هذا الاختلاف طبيعة العلاقة المتوسطة بين تحديد القيم السائدة للمبحوثين الذين لم يصرحوا بمستوياتهم التعليمية ووبقية المبحوثين.

ونلاحظ من الجدول أن اعلى معامل ارتباط حسب كلا المعامل "كندل " و" بيرسون "كان بين إجابات المبحوثين الذي صرحوا بمستويات تعليمة متوسطة فأقل، ومستوى تعليمي ثانوي، وقد يعكس هذا التقارب في تحديد القيم السائدة للفئتين السابقتين من المبحوثين تقارب المستوى التعليمي، حيث نلاحظ تقارب نسب توجهاتهم نحو نفس القيم بنسب متقاربة جدا في بعض الجداول: خاصة في الجدول رقم (17)، فيعكس هذا ان هذا التقارب في المستوى يعكس تقاربا واضحا وعلاقة طردية قوية في التوجه نحو تحديد نفس القيم وتبنيها كأهم القيم السائدة والموجهة لسلوك النخب السياسية المحلية.

وان لم يكن هناك فارق كبير في معاملي الارتباط بين المستويين السابقين والمستوى الثانوي والجامعي إلا أننا يمكن إن نلاحظ أهم فارق في اختيار المبحوثين ذووا المستوى التعليمي الثانوي والجامعي من خلال بيانات الجدول رقم (15) للإجابة على السؤال 12، حيث كان توجه المبحوثين ذوي التعليم الثانوي للعبارة التي تحمل القيم الدينية بنسبة 42.39% فيما كان توجه الجامعيين بنسبة 55.22% لنفس العبارة، وبشكل عام فإن معامل الارتباط "كندلB "بين الفئتين بلغ 0.895، فيما كان معامل "بيرسون R" يساوي 0.962، وهو ما يعتبر شبه تطابق في إجابات المبحوثين، وبشكل عام تمثل معاملات الارتباط المرتفعة بين مختلف المستويات التعليمية وتحديد قيمهم الأكثر تفضيلا غياب اي دور فعال للمستوى التعليمي في تحديد قيم النخب المحلية السائدة، فكلما توجهت فئة نحو قيم معينة إلا وكانت نفس القيم مركز اهتمام وتوجه بقية أفراد المجتمع المدروس على اختلاف مستوياتها والشهادات التي تحملها.

وبعد اختبار الفرضية الثانية والتي كانت نتائجها مثبته والتي يمكن من خلالها القول :أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التوجهات القيمية لافراد العينة حسب المستوى التعليمي والقيم السائدة لديهم ،و ان طبيعة هذه العلاقة طردية قوية والنتيجة تكون ان القيم السائدة لافراد العينة حسب المستوى التعليمي تكون بالضرورة وليس حتما نفس القيم السائدة لبقية الافراد على اختلاف المستويات التعليمية الاخرى.

وتبرز العلاقة بين توجهات النخب السياسية المحلية لتفعيل مؤشرات التنمية المحلية ومستوياتهم التعليمية إلى انه لا توجد فوارق ذات اهمية بين متغير المستوى وخيارات النخبة التنموية، وقد يعكس هذا ان المستوى التعليمي قد لا يعكس حقيقة المستوى المعرفي لهذه النخب، وان ما يفرضه المجتمع المحلي من قيم ملزمة يمكن ان يحدد التوجه العام للنخب السياسية المحلية بغض النظر عن مستوياتهم التعليمية ،على الرغم من ان هذه المستويات كانت يجب ان تؤثر على الاتجاهات والقيم وتعكس لدى الافراد الميل للخبرات الجديدة والانفتاح للابتكار والتغيير .

وإن توجه النخب السياسية نحو نفس الخيارات القيمية في التنمية المحلية بنسب متقاربة، اما يعكس تمتعها على اختلاف مستويات افرادها التعليمية بنفس المعارف المكتسبة تقريبا، وهنا لا نحاول ان نقلل من قيمة الشهادة المتحصل عليها، وانما نرفع من اهمية المكاسب المعرفية لذوي المستويات الدراسية متوسط فاقل والتي من الفروض ان يمون انعكاسها على الخيارات التنموية واضحا حسب ما ذهب اليه رواد نظرية التنمية المستقلة التي تلخص اهمية المعارف العلمية من خلال اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات اراده الخاصة لبناء قاعدة علمية وتقنية محلية، بكل مقتضياتها، تساهم في جانب تصنيع المعدات الانتاجية وحل مختلف المشكلات التنموية .

الا اننا نعرف حقيقة الواقع التنموي للمجتمع المحلي والذي يتولى مجتمع الدراسة قيادته كما يعرضه كذلك الواقع الميداني للدراسة من خلال التفضيلات القيمية للنخب السياسية المحلية ،حيث لازالت المجالس البلدية تعاني التبعية المالية والتقنية للسلطات المركزية وهو ما يمكن ان يفسر حسب **عبد الزهرة فيصل يونس** على تحول التعليم من هذف لاكتشاف الحقائق واسباب الظواهر من اجل التحكم فيها والتنبؤ بمآلاتها، الى مجرد تعليم يجتر مقولاته لا لغرض التجديد فيها بل من اجل تبريرها وتسويقها، وهو ما اشار اليه الدكتور **حامد خالد** من ان اي تطور علمي نحو الجودة لابد ان يقابله تغير في المحيط السياسي والاجتماعي، وان لم يواكب التطور العلمي التغير في مختلف مناحي الحياة، فإن مرحلة التهيؤ للانطلاق التي يتحدث عنها **روستو** في عرضة للاتجاه التطوري المحدث لن توجد، والتي يعتبر ايها مرحلة انتقالية لا بد ان تتوفر فيها ظروف سياسية ،اجتماعية واقتصادية ،ليكون المجتمع مستعدا للانطلاق.

وبغياب فوارق حقيقية للمستوى التعليمي للنخب السياسية المحلية في تفضيلاتهم القيمية فإن ذلك يجعل من المجتمع المحلي بعيدا كل البعد عن هذه المرحلة على اعتبار ان ما يعكسه المستوى التعليمي لهذه النخب لا يتماشى وتفضيلاتهم القيمية سواء الشخصية التي تنعكس حتما عل قراراتهم التنموية .

02-3- اختبار الفرضية الثالثة : والتي مفادها انه: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة المدروسة إزاء أبعاد التنمية المحلية التي تناولتها الدراسة مرده المتغيرات الشخصية.من خلال عرض الجداول التالية :

الجدول رقم (57) يبين نتائج اختبار (كا^2) حسب إجابة المبحوثين وفقا لمتغير الجنس عنددرجة حرية 06

Tests du khi-deux	
Valeur	
a36.6	khi-deux de Pearson
3690	N d'observations valides

المصدر: مخرجات برنامج (SPSS V.25).

وبالمقارنة لنتيجة (كا^2) بين الجدولية والمحسوبة عند مستوى دلالة 0.05، ودرجة حرية 06 نجد:(كا^2) الجدولية=12.59 <36.6(كا^2) المحسوبة.

وبما أن نتيجة (كا^2) المحسوبة اكبر من (كا^2) الجدولية، فإنه توجد فروق ذات الدلالة الإحصائية بين متغير النوع الاجتماعي وتوجهات النخب السياسية المحلية في خياراتهم التنموية حسب الأبعاد المحلية التي تناولتها الدراسة والمتمثلة في البعد الاجتماعي ،البعد الاقتصادي ،البعد السياسي، وتظهر هذه الفوارق بشكل واضح في الإجابة على الأسئلة المرتبطة بالبعد الاقتصادي للتنمية المحلية حيث نلاحظ هذه الفوارق في الجدول رقم (38) من خلال توجه الذكور من النخب السياسية المحلية نحو اختيار القيمة الاقتصادية كخيار ثاني بنسبة 21.89%،فيما كان توجه الإناث منهم بنسبة 38.89% لنفس القيمة، وفي الجدول رقم (39) كان توجه

الذكور الى القيمة الاقتصادية كخيار ثاني بنسبة 21.30%، فيما كان توجه الإناث بنسبة 47.22% ،وفي الجدول رقم(41) كان توجه الذكور نحو نفس القيمة كخيار اول بنسبة 20.70% والإناث بنسبة 38.89% ،ومن الجدول رقم (40) نلاحظ ان توجه الذكور من النخب السياسية المحلية نحو القيمة النظرية كخيار أول كان بنسبة 19.53%، بينما كان توجه الإناث نحوها بنسبة 30.56%، كما يظهر الفرق أيضا في الجدول رقم (42) حيث كان توجه الذكور منهم نحو القيمة الجمالية بنسبة 8.88% فيما كان توجه الإناث نحو هذه القيمة بنسبة 19.44%، وقد يشكل العرض السابق بعض المؤشرات التي يمكن ان تحدد الفوارق بين الجنسين في توجهاتهم التنموية وفقا لخياراتهم القيمية.

الجدول رقم (58) يبين نتائج اختبار (كا^2) حسب إجابة المبحوثين وفقا لمتغير المستوى عند درجة حرية 18

Tests du khi-deux	
Valeur	
57.340a	khi-deux de Pearson
3690	N d'observations valides

المصدر: مخرجات برنامج (SPSS V.25).

وبالمقارنة لنتيجة (كا^2) بين الجدولية والمحسوبة عند مستوى دلالة 0.05، ودرجة حرية 18 نجد: (كا^2) الجدولية =28.87 <57.34(كا^2) المحسوبة.

وبما أن (كا^2) الجدولية اقل من (كا^2) المحسوبة فهذا يعكس وجود فروق ذات دلالة إحصائية في التوجهات القيمية للنخب المحلية السياسية نحو مؤشرات وأبعاد التنمية المحلية حسب متغير المستوى التعليمي وتظهر هذه الفروق بشكل واضح من خلال الجدول رقم (38) حيث تبرز فوارق واضحة في التوجهات القيمية للنخب السياسية نحو العبارة التي تحمل القيمة الدينية حيث كانت نسبة 28.57% لذوي المستوى المتوسط فأقل، بينما كان توجه من يحملون المستوى التعليمي الثانوي 39.13% ،وكان توجه ذوي المستوى التعليمي الجامعي قد بلغ 38.81%، وقد برزت هذه الفوارق في التوجه نحو نفس القيمة في الجدول رقم (42) حيث كان توجه النخب السياسية المحلية ذي المستوى الأدنى بنسبة 14.29% فيما كان توجه ذوي المستوى الثانوي بنسبة 36.96% ،وكانت إجابات ذوي المستوى التعليم الجامعي قد بلغت نسبة 44.78%، وأيضا تنعكس هذه الفوارق حسب المستوى التعليمي للنخب السياسية المحلية في توجههم نحو القيم الاجتماعية كخيار أول لتحقيق التنمية المحلية، كما يظهر في الجدول رقم (41) حيث نلاحظ توجه أفراد المجتمع المدروس ممثلين في عينة الدراسة نحو القيم الاجتماعية كخيار أول لتحقيق التنمية المحلية بنسبة 61.90% لأصحاب المستوى التعليمي المتوسط فأقل، فيما كانت لدى أصحاب المستوى التعليمي الثانوي بنسبة 47.83%،وحصلت على نسبة 44.78% لدى أصحاب المستوى التعليمي الجامعي ،ويمتد ظهور هذه الفوارق إلى العبارات التي تحمل القيم الاقتصادية وهو ما يظهر في الجدول رقم (43) أن نسبة 14.29% فقط من أصحاب المستوى التعليمي

المتوسط قد توجهوا نحو هذه القيمة كخيار أول لأحد مؤشرات التنمية المحلية في حين توجه أصحاب المستوى التعليمي الثانوي نحو هذه القيمة بنسبة 32.61% ،وتتراجع هذه النسبة لدى أصحاب المستوى الجامعي لتبلغ نسبة 28.36%

الجدول رقم (59) يبين نتائج اختبار (كا^2) حسب إجابة المبحوثين وفقا لعدد العهدات عند درجة حرية 12

Tests du khi-deux	
Valeur	
42.571a	khi-deux de Pearson
3690	N d'observations valides

المصدر: مخرجات برنامج (SPSS V.25).

وبالمقارنة لنتيجة (كا^2) بين الجدولية والمحسوبة عند مستوى دلالة 0.05، ودرجة حرية 18 نجد: (كا^2) الجدولية =21.03<42.57(كا^2) المحسوبة.

ومن خلال المقارنة نجد أن النتيجة لا تختلف عن سابقاتها من حيث وجود الفروق بين التوجهات القيمية لأفراد النخبة السياسية المحلية نحو مؤشرات وأبعاد التنمية المحلية وفقا لمتغير الخبرة داخل المجلس والتي تمثلها عدد العهدات التي قضاها كل عضو كمنتخب داخل اعلى هيئة سياسية محلية ممثلة في المجلس الشعبي البلدي ،وتبرز أهم هذه الفروق من خلال الجدول رقم (31) في توجه المبحوثين من النخب السياسية المحلية نحو القيمة الدينية بنسبة 41.36% لمن يشغلون مناصبهم للمرة الثانية داخل المجلس، فيما بلغت نسبة توجه المنتخبين لثلاث مرات فأكثر نسبة 71.43% نحو نفس القيمة كخيار أول لهم لتحسين احد مؤشرات التنمية السياسية المحلية، كما برزت بعض الفوارق الأخرى في توجه النخب السياسية المحلية نحو القيم الاجتماعية كأحد عوامل التنمية السياسية المحلية حيث كان توجه المبحوثين متطابق نحو نفس القيمة في الجدولين رقم (32) ورقم(33) بنسبة بلغت 31.62% للمنتخبين لمرة واحدة داخل المجلس، فيما بلغت 42.86% للمنتخبين لثلاث مرات وأكثر، وقد برز الفارق في التوجه نحو القيم الاجتماعية كعامل لتحقيق التنمية السياسية المحلية بفارق اكبر في الجدول رقم (33) حيث بلغت نسبة 71.43% لدى الأفراد المنتخبين لثلاث مرات فأكثر، فيما لم تتجاوز 46.51% للمنتخبين لعهدتين داخل المجالس الشعبية البلدية.

وبعد اختبار الفرضية الثالثة والتي كانت نتائجها مثبته والتي يمكن من خلالها القول :

أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة المدروسة إزاء أبعاد التنمية المحلية التي تناولتها الدراسة مرده المتغيرات الشخصية ،وان هذه الفروق مردها بشكل رئيسي متغير النوع الاجتماعي والمستوى التعليمي ،و الخبرة ممثلة في عدد العهدات التي انتخب فيها كل فرد داخل المجالس الشعبية البلدية لمجتمع الدراسة.

ومن النتائج السابقة وعلى عكس التفضيلات الشخصية للنخب السياسية التي لم يشكل الجنس فيها فوارق جوهرية فإن الخيارات القيمية الرتبطة بالتنمية المحلية يشكل فيها متغير الجنس عامل متحيزا، حيث برزت اه

الفوارق في توجه الاناث نحو القيم الاقتصادية المرتبطة بالتنمية المحلية، الى جانب القيم النظرية وهو ما يعكس محاولة الاناث من النخبة المحلية الى اثبات وجودهن على الصعيد السياسي والتنظيمي وان بفروق بسيطة تعود الى ما تناولناه سابقا في متغير الجنس والتفضيلات القيمية، حيث على الرغم من توافق التفضيلات القيمية الشخصية بين الجنسين، الا ان هذا التوافق يزول بمجرد وعي وادراك المرأة بالظروف التي تعمل فيها، وما يشير الا ان هذا الوعي نابع من ادراك المرأة للدور الذي تقوم به داخل المجالس المنتخبة بمعزل عن كينونتها الاجتماعية، وهو ما ذهب اليه **هوستلز** في الانتجاه التنموي الوظيفي في وضع ثلاث انماط اساسية يمكن من خلالها تفعيل عملية التنمية حيث يشير الى العمومية مقابل الخصوصية.

وفي هذا يمكن القول ان ما يمثله المنصب الذي تشغله المرأة داخل المجلس من اعمال عامة قد يحجب عنها صفة الام او الزوجة او البنت في الاسرة ،فتحاول التحرر من اي قيود او توجهات فوقية من طرف الجنس الاخر، وان هذا التوجه في تفسير عملية التطور يعكس الواقع الاجتماعي المدروس حيث ان غياب فوارق في التفضيلات الشخصية للمنتخبات المحليات انما يعكس دورهن داخل بيئتهن الاجتماعية الاصلية ،فيما يعكس ظهور هذه الفوارق وعيهن بدورهن داخل المجالس المنتخبة، وهو ما يمكن ان يساهم وان بشكل بسيط في تحقيق عملية التنمية على اعتبار انه ما لم تتحرر المرأة من قيودها والتزاماتها التي لا تمثل حقيقة التوجه الديني بقدر ما تمثل ظوابط اجتماعية، فإن دورها في التنمية المحلية يظل مرهونا بقدرتها على تحقيق عدالة تتماشى وطبيعتها البيولوجية التي ركزت على ظرورة مراعاتها الخصوصية الدينية، بالإضافة الى ما تتطلبه هذه الطبيعة من خصوصية بيولوجية .

وتشير هذه الفروق ايضا الى محاولة المرأة التكيف مع بيئتها بشكل ايجابي ،الا ان خلفية التفضيلات الشخصية التي لا تشكل فارق في توجهات كلا الجنسين قد تحد من قدراتها على التكيف مع هذه البيئة ،ما قد يعيق عملية التنمية المحلية وفقا لاتجاه الانماط المثالية للمؤشرات، والتي تسعى الى توحيد انماط مؤشرات التنمية بين المجتمع التقليدي والمجتمع الحديث بما تقدمه هذه الانماط من نماذج اجتماعية، ثقافية، سياسية، متطورة للشعوب المتقدمة .

اما في ما تعلق بخاصية المستوى فعلى الرغم من ان نتائج هذه الفرضية تبدو متناقضة مع نتائج الفرضية الثانية، الا ان واقع بيانات الدراسة هو من يحدد هذه النتائج ، والتي يسعى الباحث الى تفسيرها تفسير منطقي في اطار الالتزام بالقواعد النظرية للدراسة، وقد اثبتت هذه الفرضية وجود فوارق حسب متغير المستوى التعلمي في الخيارات التنموية للنخب السياسية المحلية ، وقد ظهرت هذه الفوارق بشكل اساسي في توجه اصحاب المستويات الجامعية ، نحو القيم الدينية في اختيارهم لتفسير ا تحقيق لبعض مؤشرات التنمية المحلية.

وقد تشير هذه الفوارق الى اتجاهين اساسين اولهما ادراك اصحاب المستويات التعليمية العالية الى حقيقة المتعتقدات و الممارسات الدينية بغض النظر عن توجهاتهم السياسية ،او ان هذه التوجهات تعكس حجم حاملي المستوى التعليمي العالي في التيار السياسي الديني ، علما ان تكرارات خيارات المبحوثين ذوي المستويات التعليمية العالية للقيم الدينية لم تتجاوز ثلثي 3/2 المنتمين الى عدد المنتمين الى تيارات سياسية دينية داخل المجالس البلدية ،وبالاتجاه نحو صحة الخيار الاول نجد أن هذه الفوارق تمثل نوعا من التحرر الفكري لدى النخب السياسية عالية التكوين ، ما ينعكس بشكل ايجابي على خياراتها و توجهاتها التنموية ،على الرغم من ان هذه الفوارق لا تعكس التعليمي على صعيد التفضيلات الشخصية ، ما يجعل من هذه النخب لا تملك القدرة على تحديد سلوكها و توجهاتها القيمية بشكل يتناسب و الادوار التي يشغلونها على الصعيد الاجتماعي .

حيث ان اختلاف التوجهات لقيمية ناتج عن صراع القيم الايجابية و السلبية وهي حسب ما يراها ماجد زكي الجلا محاولة سيطرة كل منهما على الاخرى ، وان الخيار الفائز مرهون ومرتبط بطبيعة التربية و انماط التفكير و التنشئة الاجتماعية ،كما ان هذه الفوار تشير الى القيم التي تحدد سلوك النخبة المحلية على المستوى الشخصي لا تنعكس بنفس الاتجاه على سلوكه التنظيمي وادئها لمهماتها داخل المجلس بالرغم من ما يتمتع به من مستوى تعليمي ، وهو ما قد يؤشر على وجود خلل قيمي لدى افراد النخبة السياسية المحلية ، الحاصلة على مستويات تعليمية عالية .

02-4- اختبار الفرضية الرابعة: وبالاعتماد دائما على نتائج برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) نستعرض نتائج اختبار الفرضية التي تفيد بأنه :توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التفضيلات القيمية لأفراد عينة الدراسة وخياراتهم القيمية المتعلقة بالتنمية المحلية.

وقبل ان نتطرق لقراءة بيانات الجدول التالي كان من الأهمية بمكان إلى ان نشير إلى العلاقة بين المتغيرات الشخصية للنخبة السياسية المحلية ممثلة في عينة الدراسة كانت طردية قوية إزاء تحديد تفضيلاتهم القيمة حيث لم تكن هناك فروق واضحة في تحديد القيم السائدة لديهم سواء حسب الجنس أو المستوى التعليمي، إلا أن الخيارات القيمية المرتبطة بالتنمية المحلية كانت قد أظهرت وجود فوارق في توجهات المبحوثين حسب الجنس والمستوى التعليمي إلى جانب عدد العهدات التي قضاها كل فرد كمنتخب داخل المجالس البلدية المنتخبة، وهو ما يمكن أن ينعكس بشكل ملحوظ على علاقة التفضيلات القيمية للنخب المحلية وخياراتها القيمية المرتبطة بأبعاد ومؤشرات التنمية المحلية.

جدول رقم (60) نتيجة حساب العلاقة بين التفضيلات القيمية لعينة الدراسة وخياراتهم القيمية المتعلقة بأبعاد التنمية المحلية. حسب معاملي" كندل "و"سبرمان"

Corrélations

			اجتماعي	اقتصادي	سياسي	التفضيل
Tau-B de Kendall	اجتماعي	Coefficient de corrélation	1.000	.308**	.543**	.429**
	اقتصادي	Coefficient de corrélation	.308**	1.000	.101**	.508**
	سياسي	Coefficient de corrélation	.543**	.101**	1.000	.221**
	التفضيل	Coefficient de corrélation	.429**	.508**	.221**	1.000
Rho de Spearman	اجتماعي	Coefficient de corrélation	1.000	.257**	.643**	.512**
	اقتصادي	Coefficient de corrélation	.257**	1.000	.165**	.660**
	سياسي	Coefficient de corrélation	.643**	.165**	1.000	.247**
	التفضيل	Coefficient de corrélation	.512**	.660**	.247**	1.000

** العلاقة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01.

المصدر: مخرجات برنامج (SPSS V.25).

يظهر الجدول رقم (60) أن نتائج كل العلاقات بين مختلف مؤشرات الدراسة للمتغير التابع من جهة ،ومؤشرات المتغير المستقل من جهة اخرى دالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01، ما يعطي دقة وأهمية لنوعية العلاقة التي يمكن أن تربط متغيرات الدراسة، وسنقتصر في عرض وتحليل بيانات الجدول بالاعتماد على قراءة نتائج معامل الارتباط "كيندل تاو" والذي يتوافق مع التوجه العام لنتائج معامل سيبرمان.

ويظهر من الجدول هناك علاقة طردية متوسطة بين خيارات النخب السياسية المحلية في توجهاتهم إلى القيم الاجتماعية تجاه البعد السياسي للتنمية المحلية حيث كان معامل الارتباط يساوي 0.543، وهو ما يعكس البعد الاجتماعي للنخب السياسية المحلية في ممارستها السياسية، حيث يظهر هذا التوجه اعتماد هذه النخب على ما يمكن أن توظفه من أبعاد ومؤشرات اجتماعية من اجل الوصول إلى المناصب القيادية، بالإضافة إلى استغلال هذه المناصب بالشكل الذي يسمح لهم بتعزيز نفوذهم الاجتماعي عن طريق التركيز على العمل القبلي والجهوي على حساب البعد الاقتصادي .

وما يظهر من الجدول بوضوح ان معامل الارتباط بين البعد الاجتماعي والاقتصادي للتنمية المحلية حيث كان يساوي 0.308، اي ارتباط طردي ضعيف، وان كان هذا الارتباط طرديا إلا انه قد لا يخدم البعد الاقتصادي للتنمية الاجتماعية ما يجعلها تعتمد على الإعانات الرسمية وغير الرسمية بالإضافة الى تبعية المجالس البلدية إلى السلطات المركزية في تحديد الأهداف التنموية المتعلقة بالبعد الاجتماعي للتنمية المحلية، كما نلاحظ أيضا أن الارتباط بين توجهات المبحوثين في البعد الاجتماعي وتفضيلاتهم القيمية الشخصية ارتباط متوسط ،وهو ما يعكس وجود توجهات في البعد الاجتماعي للتنمية المحلية من طرف المنتخبين المحليين لا تتناسب وتوجهاتهم الشخصية وإنما قد تكون استجابة لمواقف يفرضها واقع الممارسة السياسية داخل المجالس الشعبية المنتخبة أثناء تأديتهم لمهامهم.

كما نلاحظ من الجدول أن علاقة توجه المبحوثين في البعد الاقتصادي للتنمية المحلية نحو البعد السياسي ارتباط طردي ضعيف جدا حيث يساوي 0.101 ما يشير إلى أن احد التوجهات لصالح احد البعدين في اختيارات المبحوثين لا تخدم الآخر بالشكل المطلوب، فالارتباط الطردي الضعيف يظهر ان توجهات العينة نحو

المؤشرات الاقتصادية قد لا ينعكس بشكل ايجابي و اضح على التنمية السياسية ، والعكس صحيح، فإذا زاد التوجه النخب السياسية المحلية نحو البعد والمؤشرات الاقتصادية في التنمية السياسية فهذا يعني ان هذا التوجه قد يحد من الحريات والمشاركة بالإضافة إلى غياب أي معنى من معاني الديمقراطية، وهو ما يمكن أن نستشفه من هذه العلاقة والتي تعكس توجهات النخب السياسية المحلية ممثلة في عين الدراسة.

كما أن التوجه نحو الحرية والديمقراطية والعدالة كأبعاد سياسية قد يؤدي حسب ما تظهره العلاقة من إجابات المبحوثين إلى الحد من الممارسات الاقتصادية التي لا تخدم مصالح بعض السياسين وذوي النفوذ داخل المجتمع المحلي ما يدفع الى ضعف العلاقة بين توجه النخب المحلية نحو تفعيل البعد الاقتصادي والبعد السياسي للتنمية المحلية بشكل متكامل يتيح تحقيق التنمية المحلية، ولا يعكس هذا الضعف في العلاقة تناقض بين التفضيلات القيمية الشخصية لهذه النخب وخياراتها في البعد الاقتصادي للتنمية المحلية، حيث تبرز علاقة طردية متوسطة بين المتغيرات السابقة، وهو ما يؤكد أهمية القيم الاقتصادية لدى النخب المحلية على الصعيد الشخصي أمام أهمية القيم الاقتصادية في البعد السياسي للتنمية المحلية.

وهو أيضا ما يعكس مستوى الارتباط الطردي الضعيف بين التفضيلات الشخصية للنخب السياسية والقيم المرتبطة بتحقيق التنمية السياسية المحلية حيث لا يتعدى 0.221 وهو ما يعبر عن ارتباط ضعيف، أي أن التفضيلات الشخصية للمنتخبين المحليين لا تخدم بشكل واضح البعد السياسي للتنمية المحلية بقدر ما تخدم البعد الاجتماعي وبدرجة اقل البعد الاقتصادي للتنمية المحلية، ما يكرس سيطرة فئة معينة على مراكز القيادة المحلية، لا تؤمن بأدنى مؤشرات التنمية السياسية المحلية من مشاركة في تسيير الشأن العام الى غيرها من المؤشرات.

جدول رقم (61) نتيجة حساب العلاقة بين التفضيلات القيمية لعينة الدراسة وخياراتهم القيمية المتعلقة بالتنمية المحلية. حسب معاملي" كندل "و"سبرمان"

Corrélations				
			الخيارات العامة للمبحوثين	التفضيل
Tau-B de Kendall	الخيارات العامة للمبحوثين	Coefficient de corrélation	1.000	**.379
	التفضيل	Coefficient de corrélation	**.379	1.000
Rho de Spearman	الخيارات العامة للمبحوثين	Coefficient de corrélation	1.000	**488.
	التفضيل	Coefficient de corrélation	**488.	1.000

** العلاقة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01.

المصدر: مخرجات برنامج (SPSS V.25).

يظهر من الجدول رقم (61) أن هناك علاقة ارتباط طردية متوسطة بين التفضيلات القيمية للنخب السياسية وتوجهاتهم القيمية نحو مؤشرات التنمية المحلية بشكل عام يساوي 0.379 وان كانت هذه العلاقة تعكس الارتباط الطردي الضعيف بين التفضيلات القيمية للنخب السياسية المحلية وتوجهاتها القيمية نحو مختلف

مؤشرات التنمية، ما يعكس واقع الممارسة وهو ما تبثته العلاقات الارتباطية الضعيفة بين بعض التوجهات القيمية الثنائية بين ابعاد التنمية المحلية.

وبعد اختبار الفرضية الرابعة والتي كانت نتائجها مثبته والتي يمكن من خلالها القول :

أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التفضيلات القيمة لأفراد عينة الدراسة وخياراتهم القيمية المتعلقة بالتنمية المحلية ،وان طبيعة هذه العلاقة طردية ضعيفة .

وفي ضوء النتيجة المتوصل اليها و بعرض تفاصيل التحقق من الفرضية التي تشير الى مستوى ضعيف جدا من العلاقة ،خاصة في ما تعلق بالبعد السياسي الذي كان مستوى الارتباط فيه يساوي 0.221 في حين كان اعلى مستوى ارتباط بين التفضيلات الشخصية و التوجهات نحو مؤشرات التنمية المحلية بلغ 0.508 بين التفضيلات و مؤشرات البعد الاقتصادي ، وان كان مالك بن نبي قد اشار الى ان الحضارة هي تفاعل لثلاث مقومات وهي : الانسان+التراب+الوقت، متسائلا في نفس الوقت عن ما "إذا كانت الحضارة في مجموعها نتاجا للإنسان و التراب و الوقت ، فلما لا يوجد هذا النتاج تلقائيا حيثما توفرت هذه العناصر؟".

وان مستوى هذه العلاقة يعكس نتيجة اثر التوجهات القيمية للنخب السياسية المحلية على تفاعل الموارد الاقتصادية و البشرية بالاضافة الى الزمن على المستوى المحلي ،كما تعكس هذه العلاقة مستوى متدني من التنمية نتيجة للصراع بين التوجهات القيمية للنخب السياسية نحومؤشرات التنمية المحلية و التفضيلات القيمية الشخصية التي يمكن ان تعيق و تعرقل عملية التنمية المحلية .

و في الاطار النظري يمكن القول ان توفر عناصر الانسان و التراب و الوقت وحدها غير كافية لتحقيق التنمية المحلية ، وهو ما تبحث فيه هذه الدراسة وان كان اصحاب النظرية الكلاسيكية في التنمية ،خاصة **فيبر** قد ذهب الى اعتبار التنمية هي نتيجة العلاقات التبادلية بين الظواهر الاقتصادية و الظواهر الدينية ، من خلال تركيزه على دراسة الاخلاق الاقتصادية للدين لمختلف الديانات ، فأن ماركس ينظر للتنمية على انها عملية ثورية يكون الصراع حادا فيها بين القوى الاجتماعية التي يكون التغيير لصالحها و القوى التي لا يكون التغيير لصالحها ، الشيء الذي يفرض صراعا قيميا قد لا يخدم التنمية المحلية الا بقدر هيمنة احدى هذه القوى على الاخرى، ما قد يكرس تضاد المصالح ويهدد التماسك الاجتماعي .

وهو ما يرفضه رواد الاتجاه التنموي الوظيفي على اعتبار ان التنمية هي اكتساب او فقدان لسمات معينة يعتقد انها سمات للتخلف و التقدم عبر استبدال القيم التقليدية القديمة بقيم حديثة تدعم قدرة المجتمع على التكيف مع بيئته ومبنية على المتغيرات التي تمس النسق القيمي للمجتمعات المحلية ، وفي غياب اي تكامل بين اجزاء و مكونات هذا النسق لا بد ان تظهر محدودية تحقيق الهدف التي يعتبرها **بارسونز** احد متطلبات الوظيفية ،

وتعكس النسب الضعيفة لعلاقة القيم السائدة بالخيارات القيمية المرتبطة بالتنمية المحلية خللا في النسق القيمي لدى النخب المحلية ، حيث تؤثر هذه القيم على تفعيل التكامل بين مختلف ابعاد و مؤشرات التنمية المحلية ، فاختلال قيمة العمل بين المفهوم الاقتصادي و الاجتماعي يعد احد معيقات التنمية المحلية ، فقيمة العمل واحدة ولا يمكن تجزئتها على الرغم من تغير مدلولاتها الاقتصادية و الاجتماعية.

كما ان العمل كقيمة لن يودي وظيفة ما لم يحافظ على التماسك الاجتماعي فالكسب غير المشروع ،واللصوصية...الخ ، لا تعد عملا على الرغم مما تحققه من مكاسب مادية ،و النظر للعمل كقيمة اجتماعية صرفة قد يدفع نحو فقده لقيمته الاقتصادية ، فلا يكون بذلك الا هذرا للموارد المالية ، فيصبح بذلك بطالة مقنعة وهو ما يجعل التوجه الاجتماعي في مؤشرات التنمية الاقتصادية ذا اثر عكسي على كلاهما ، وهو ما خلصت اليه الدراسة بنتيجة معامل العلاقة بين البعد الاجتماعي و البعد الاقتصادي للتنمية المحلية في اجابات المبحوثين الذي بلغ 0.308 .

اما التوجه الاقتصادي في مؤشرات التنمية السياسية المحلية فيكرس هيمنة القيم الاقتصادية التي تحكم البعد السياسي للتنمية ، فيأثر ذلك بشكل لا يخدم تطلعات وامال الفئات الفقيرة، فتكرس الفئات البرجوازية النخب السياسية التي تشارك في صنعها ووصولها الى مقاليد الحكم المحلي لخدمة مصالحا،وهذا ما تعكسه نتائج الدراسة التي بين ايدينا في نوع العلاقة التي تربط نوجهات النخب المحلية من خلال اجاباتهم على اسئلة البعد الاقتصادي و البعد السياسية للتنمية المحلية، و التي كانت ضعيفة جدا لم تتجاوز 0.101 ، و ان كان **انتون لينكا** قد ارجع الظاهرة السياسية الى ثلاث عوامل اساسية انطلقت من العامل الاقتصادي ممثلا في الندرة التي يتولد عليها نوع من الصراع بين افراد المجتمع الذي يحسمه عامل القوة ، ونتحد هنا عن القوة الاقتصادية التي تحسم الصراع وتتحكم في الموارد النادرة للمجتمع ، حيث تتكامل هذه العوال لتشكل التركيب الفوقي للمجتمع الذي يتأثر حسب **عبد الله ساقور** بالتغير في الاساس الاقتصادي .

ولا تشذ النخب السياسية المحلية في مجتمعنا المحلي عن هذه القاعدة حيث الفاعلون الاقتصاديون الى تشكيل بعض النخب السياسية التي تحافظ على زيادة تدفق ارباحهم ،وهو ما يحد من تحسن مؤشرات التنمية المحلية على السياسي و الاقتصادي، فلا تراعى قيم الحرية و المشاركة و الديمقراطية في صناعة النخب السياسية المحلية ، الا بقدر ما يفرضه القانون شكلا لا مضمونا، و تستبعد القيم الاقتصادية مثل توزيع الاستثمار بشكل عادل، ويقتصر الادخار على فئات ذات مستوى دخل عال وهي فئة قليلة داخل المجتمع المحلي ، ولا تشكل بقية الطبقات الاجتماعية الا موردا لليد العاملة الرخيصة، او سوقا محلية لمختلف المنتوجات.

وعلى الرغم من سعي السلطة المركزية الى محاولة دعم الاصلاحات بتبني توصيات عن الغرفة العليا للمجلس الشعبي الوطني ،نتيجة لانحرافات في ممارسات المنتخبين تتعلق بسوء التسيير و تبديد الاموال العمومية و الاختلاسات وشبهة التزوير في الصفقات العمومية ، الا ان هذه التوصيات و على الرغم من تجمتها كقوانين لم تستطع الحد من الممارسات الخاطئة للنخب السياسية المحلية ، لان راقبة القوانين لا يمكن ان تفلح دون رقابة ذاتية تفرضها القيم و المعتقدات الدينية و الاجتماعية السليمة داخل المجتمع المحلي .

ومن اهم ما شار اليه **بوعلام بن حمودة** ان القضايا السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية بلغت درجة من التعقيد تجعل الناخبين مجبرين على ترشيح مواطنين لهم تكوين مناسب مع المهام التي تنتظرهم ، وما لم يكن هذا التكوين فاعلا في تجانس القيم التفضيلية و القيم التي تحكم توجهات النخب السياسية المحلية في ادائهم لمهاهم التنموية ، فلن تكون هذه المستويات فاعلة في تحقيق التنمية المحلية ، خاصة السياسية التي تنعكس في مستوى العلاقة المتدني بينها وبين التنمية الاقتصادية المحلية.

03- مناقشة النتائج في ضوء التساؤلات:

من خلال ما تقدم من عرض البيانات، سنحاول الإجابة عن التساؤلات التي طرحت في هذه الدراسة بالاعتماد على إعادة عرض أهم البيانات المتحصل عليها من ميدان الدراسة، لتكون هي المرجع للإجابة عنها. .

03-1- الإجابة عن التساؤل الفرعي الأول:

للإجابة عن التساؤل الفرعي الأول لا بد من إعادة التذكير به حيث كانت صياغة السؤال على النحو التالي: ما هي أهم القيم السائدة لدى النخب السياسية المحلية؟

وللإجابة عن هذا التساؤل تم طرح أسئلة المحور الأول للإجابة عن هذا من خلال وضع عبارات قيمية تضمنتها الأسئلة التي تخص الخيارات الشخصية للمبحوثين بغض النظر عن مهامهم التي يمارسونها داخل المجالس البلدية التي ينتمون إليها، وقد كانت النتائج الميدانية على النحو التالي:

- كانت العبارات التي تحمل قيم نظرية الأكثر تكرارا في الخيار الوحيد للمبحوثين في التفضيل الثنائي بين العبارات ب 04 مرات وبنسبة 33.33%.
- حازت العبارات التي تحمل قيما اقتصادية على العدد الثاني من التكرارات كخيار وحيد في التفضيل الثنائي للعبارات ب 03 مرات وبنسبة 25.00%.
- فيما حازت عبارات القيم الاجتماعية وعبارات القيم السياسية على مرتبة الخيار الوحيد لمرتين فقط وبنسبة 16.67%.
- كانت العبارات التي تحمل قيما جمالية خيارا وحيدا لمرة واحد بنسبة 8.33%.

إلا أن الحصول على أكثر من خيار وحيد لدى النخب السياسية لا يجيب بشكل منفرد عن التساؤل الفرعي الأول لان التفضيل القيمي لعبارة ما مقابل أخرى يبقى مرتبطا بمدى أهمية كل عبارة في مقابل مثيلتها لدى المبحوثين، ومن اجل إعطاء صورة اشمل لما تناولته بيانات الدراسة تم إعادة إحصاء مجموع التكرارات التي حصلت عليها كل العبارات القيمية كخيار وحيد والتي تحمل مختلف القيم وبشكل متساوى وكانت نتائج تكرارات العبارات القيمية كخيار وحيد لأفراد العينة كالتالي:

- حصلت العبارات التي تحمل القيم النظرية على نسبة 25.08% من التكرارات
- حصلت العبارات التي تحمل القيم الاقتصادية على نسبة 18.78% من التكرارات.
- حصلت العبارات التي تحمل القيم اجتماعية على نسبة 15.33% من التكرارات.
- حصلت العبارات التي تحمل القيم دينية على نسبة 13.78% من التكرارات.
- حصلت العبارات التي تحمل القيم سياسية على نسبة 13.41% من التكرارات.
- حصلت العبارات التي تحمل القيم جمالية على نسبة 12.03% من التكرارات.

فيما لم يجب عن أسئلة المحور الأول بشكل كامل، أفراد عينة الدراسة الذين ليس لديهم قدرة على تحديد الخيار أو التفضيل بين قيمتين متقابلتين في سؤال واحد نسبة 01.59%من المبحوثين.

ومن خلال ما سبق نستخلص أن خيارات المبحوثين للعبارات التي تحمل قيما نظرية واقتصادية هي الأبرز والأكثر ظهورا في توجهاتهم نحو التفضيلات القيمية بنسبة 25.08% و18.78%على التوالي فيما توزعت بقية الخيارات على باقي العبارات القيمية الأربعة المتبقية، وتعبر هذه التفضيلات عن القيم السائدة أفراد العينة تجاه المواقف التي يتعرضون لها في حياتهم اليومية او التي يرغبون في نتائج الالتزام بها. وبذلك يمكن أن تكون الإجابة على التساؤل الفرعي الأول على النحو التالي:

تعد القيم النظرية والقيم الاقتصادية أهم القيم السائدة لدى النخب السياسية المحلية.وبدرجة اقل القيم الاجتماعية والدينية، فيما تعد القيم السياسية والجمالية من القيم المتنحية.

لنكون بذلك قد أزلنا بعض الغموض عن معرفة أهم القيم السائدة لدى النخبة السياسية المحلية، والتي يرى المبحوثين ان القيم النظرية هي ما يشغل اهتماهم بشكل يجعل منها تتصدر خياراتهم الشخصية ، فيما تشكل القيم الاقتصادية اهمية وإن بدرجة اقل لدى النخب السياسية المحلية الا انها تحتل مكانة ثانية في سلم الترتيبات القيمية حسب اجاباتهم عن اسئلة المحور الاول ، و المتعلق بالتفضيلات القيمية للنخب السياسية المحلية.

الا ان هذه القيم لم تنعكس بالشكل المطلوب على خيارات التنمية المحلية و المرتبطة بالبعد السياسي الذي تناولته الدراسة ، حيث ان هذه التفضيلات على الرغم من قدرتها على تغيير الواقع التنموي للجماعات المحلية ، الا انها لم تظهر كإنعكاس واضح على الخيارات التموية المطروحة في باقي اسئلة الدراسة ، وعلى الرغم من اهمية القيم النظرية التي تجعل من المعرفة احد اهم الوسائل للتحكم في مختلف الظواهر الاجتماعية و التنبؤ بمآلاتها ، الا ان الواقع الذي يعيشه المجتمع المحلي يظهر ضعف هذه النخب السياسية على التحكم او التنبؤ بما ستؤول اليه مختلف التغيرات الاقتصادية ، الاجتماعية و السياسية .

كما ان تفضيل المبحوثين للقيم الاقتصادية على المستوى الشخصي لم ينعكس في توجهاتهم نحو خيارات التنمية المحلية بالشكل المطلوب ، حيث اهملت التوجهات الاقتصادية في تحقيق التنمية المحلية ، وسيطرت مكانها القيم الاجتماعية ، كما اسفرت النتائج السابقة للدراسة عن ضعف العلاقة بين خيارات المبحوثين الاقتصادية في تحقيق التنمية المحلية والبعد الاجتماعي و السياسي ، وهو ما يظهر نوعا من تنحي القيم والتفضيلات الشخصية لفائدة القيم التي يفرضها واقع الممارسة في المجالس البلدية.

وبإبراز القيم السائدة للنخب السياسية المحلية و التي يمكن ان تكون اكثر القيم تفضيلا، فلا هي قيم ملزمة و لا هي مثالية وهي تعبر عن توجهاتهم العامة ،واستجابة للتوجهات الاجتماعية نحو ذات القيم ، فتكون صريحة وواضحة ، وعادة ما تكون هذه القيم ثابتة و دائمة او اكثر ثباتا من غيرها ، فتكون بذلك اعلى القيم درجة في سلم التراتبية القيمية لهم ،وبدراجات متتالية ومتناقصة كانت القيم الاجتماعية و الدينية تعبر عن التوجهات نحو بعض القيم المثالية لدى النخب المحلية، فهي ايضا تعبر عن ذات القيم من حيث انها عابرة وغير ملزمة فهي و ان كانت تحتل مرتبة وسطية في سلم تراتبية القيم لديها الا انها قد تكون الاكثر دواما لانها تعتبر قيما وسيلية يسعى من خلالها الافراد الى الانسجام مع بيئتهم الاجتماعية،الى جانب ما يحققه مدى الالتزام بالقيم الدينية و قداسة معتقداتها من ثواب و عقاب.

في ما كانت القيم السياسية و الجمالية قيم متنحية او انها قيم غائية اقل تفضيلا من سابقاتها فتعتبر قيم شخصية وهي بذلك قيم خاصة تتعلق بالمواقف او مناسبات معينة ، او بطبقة اجتماعية خاصة ،وبذلك يمكن القول ان القيم النظرية و الاقتصادية هي اهم القيم السائدة للنخب السياسية المحلية ، وتمثل بذلك قيم تفضيلية صريحة ، وتكون الاكثر ثباتا في سلم القيم لديهم ،فيما تعتبر القيم الاجتماعية و الدينية قيما عامة دائمة ووسيلة تساعد النخب السياسية المحلية على التأقلم مع بيئتهم الاجتماعية، واتباع التعاليم الدينية لما تعكسه من قداسة في معتقداتهم، في ما تعتبر القيم السياسية و الجمالية قيما مثالية ضمنية ترتبط بفئة خاصة او بمواقف ومناسبات معينة.

03-2- الإجابة عن التساؤل الفرعي الثاني: والذي مفاده :

وكان الهدف من صياغة هذا السؤال معرفة الخيارات العملية لأفراد العينة من خلال ترتيبهم لبعض الإجراءات أو الأهداف التي تسعى إليها التنمية الاجتماعية عبر ترتيب الخيارات التي تحمل توجهات قيمية نحو كل إجراء أو هدف، وكانت صياغة التساؤل الفرعي الثاني على النحو التالي: ما دور الخيارات القيمية للنخبة السياسية في التنمية الاجتماعية المحلية؟

وبإعادة عرض أهم النتائج المتوصل إليها في المحور المتعلق بهذا التساؤل نجد النتائج الميدانية قد توصلت إلى ما يلي:

- حصول العبارات التي تحمل قيما نظرية على المرتبة الأولى في ثلاث مرات من أصل ستة مرات، لكنها برزت كخيار أول من خيارات المبحوثين في كل المحور بنسبة 22.8% لتحصل على الترتيب الثاني في إجمالي خيارات الأولى للمبحوثين.

- بروز العبارات التي تحمل قيمة اجتماعية كخيار أول في مرتين من أصل ستة، إلا أنها في إجمالي خيارات المبحوثين ظهرت في المرتبة الأولى بنسبة 29.02%.

- ظهور احدى العبارات التي تحمل قيما سياسية كخيار أول مرة واحدة من أصل ستة، إلا أن مختلف العبارات التي تحمل قيما سياسية ظهرت في الترتيب العام للخيارات الأولى لأفراد العينية حققت الترتيب الرابع بنسبة 13.25%، وهذا بعد ترتيب العبارات التي تحمل قيما دينية والتي حصلت على نسبة 18.26% التي ظهرت في الترتيب الثالث.

- حصول العبارات التي تحمل قيما اقتصادية وجمالية على الترتيب الخامس والسادس بنسب 8.86%، و06.75% على التوالي في الترتيب العام للخيار الأول لعينة الدراسة.

ومن خلال ما سبق يتضح انه على الرغم من هيمنة القيم النظرية على عدد تكرارات المرتبة الأولى، إلا أنها حصلت على المرتبة الثانية في الترتيب الإجمالي لخيارات النخبة المحلية، وحققت القيم الاجتماعية الترتيب الأول في إجمالي خيارات المبحوثين، وهو ما يؤكد على أهمية القيم الاجتماعية في البعد الاجتماعي للتنمية إلى جانب القيم النظرية، وعلى الرغم من عدم حصول العبارات التي تحمل قيما دينية ولا مرة على المرتبة الأولى كخيار أول، إلا أنها في إجمالي التكرارات حصلت على المرتبة الثالثة بتراجع عبارات القيم السياسية وتأخر واضح للقيم الاقتصادية والجمالية.

وللإجابة عن التساؤل الثاني لابد من الإشارة إلى مختلف أبعاد التنمية الاجتماعية مرتبطة بمقومات اقتصادية إلى جانب مثيلاتها من مقومات اجتماعية وسياسية، وان تأخر العبارات التي تحمل قيما اقتصادية في

ترتيب خيارات المبحوثين دليل على أن خياراتهم في التنمية الاجتماعية لا زالت تعتمد على المساعدات المقدمة وتضافر الجهود المحلية بشكل أساسي في ظل أهمية التسيير الأمثل لهذه المساعدات بالاعتماد على خبرات وكفاءات بشرية يجب أن تتمتع بمستويات علمية تؤهلها لذلك، يحكمها جانب ديني قادر على تحقيق نوع من الرقابة الذاتية داخل المجتمع المحلي، إلا أن مثل هذه الخيارات لا تعد بتحقيق تنمية اجتماعية حقيقية مادامت القيم الاقتصادية غائبة عن أداء دورها في التنمية الاجتماعية، فالأصل في أن زيادة الموارد المالية وتحقيق الاستثمار هو ما يسمح بتحسين نوعية الخدمات الصحية والتعليمية إلى جانب تحسين مختلف مؤشرات التنمية الاجتماعية ،المرتبطة بقدرة الإنفاق الحكومي على مثل هذه الهياكل والمؤسسات بما في ذلك البلدية التي تعتبر احد أهم المؤسسات الرسمية المعنية بالتنمية المحلية والتي يشرف على إدارة شؤونها نخب سياسية محلية لتقديم أفضل ما يمكن من رعاية لأفراد المجتمع المحلي خاصة الفئات الهشة منه.

وبشكل عام فإن اعتماد النخب السياسية المحلية على خيارات ذات توجه قيمي اجتماعي، نظري، ديني، قد لا تساهم في تحقيق نوع من التنمية الاجتماعية على اعتبار أن القيم الدينية في نتائج هذه الدراسة لا تمثل إلا علاقة الفرد بخالقه وتم أبعادها بشكل واضح في جميع جل الخيارات الأولى في توجهات النخبة المحلية نحو ممارسة مهامهم المرتبة بالتنمية المحلية ومؤشراتها الاجتماعية، ومن خلال ذلك يمكن الإجابة على التساؤل الفرعي الثاني بالقول:

أن الخيارات القيمية للنخب السياسية تلعب دورا محدودا في تحقيق التنمية الاجتماعية.

حيث تلعب خياراتها دورا في تعزيز التكافل الاجتماعي كمؤشر من مؤشرات التنمية الاجتماعية على حساب المؤشرات الأخرى التي لا تقل أهمية وضرورة في وجوب الاهتمام بها وتحقيقيها.

وكانت نتائج الاجابة عن التساؤل الثاني تشير ال دور محدود للخيارات القيمة للنخب السياسية تجاه البعد الاجتماعي للتنمية المحلية ، على الرغم من توجه خيارات النخبة نحو القيم النظرية في البعد الاجتماعي التي يمكن ان تساهم في تفعيل الاستثمار الاجتماعي من خلال تحسين المستويات التعليمية و مستويات التكوين للمورد البشري المحلي الذي بدوره يساهم في ارتفاع مستوى التنمية المحلية ، كما يمكن ان تجعل حسب **مالك بن نبي** من الفرد القيمة الاقتصادية الاولى ، وهو ما ذهب اليه **كرينكروس** وزملائه بأن زيادة الانتاج لا تنجم عن زيادة المدخلات ، وان رأس المال المادي ليس بالضرورة سببا للنمو.

فتكون القيم النظرية احكاما تقويمية تهدف الى تقييم الخلل و محاولة تقويمه في مختلف ابعاد التنمية تقويما عقليا ومنطقيا عبر المقارنة و استخراج الاحكام و الفوارق و التي تعتبر اليات لتحقيق التنمية من خلال تقريرها بوسائل تتحمل الفحص العلمي ، وبذلك يمكن ان يلعب توجه النخب المحلية نحو هذه القيم درا فعالا في التنمية

المحلية ، ما لم تتعارض مع تراتبية التوجهات القيمية الاخرى لديها ، وبما ان الاجابة عن التساؤل الثاني قد اشارت الى محدودية الدور الذي تلعبه الخيارات القيمية للنخب المحلية في البعد الاجتماعي للتنمية المحلية ، ما يشير الى صراع بين تراتبية القيم النظرية و اهم القيم المرتبطة بأبعاد التنمية المحلية لدى النخبة السياسية، وهو ما شارات اليه النتائج الميدانية للمحور الثاني ، حيث ان القيم الاقتصادية في البعد الاجتماعي كانت متأخرة كخيار اول بشكل كبير ، وبدجة اقل القيم السياسية ، وهو ما يعكسه ضعف العلاقة بين خيارات البعدين الاقتصادي و الاجتماعي للتنمية الذي كان يساوي 0.308 ، ما يبرز اهمية القيم الاقتصادية في البعد الاجتماعي على اعتبار ان المدلول الاقتصادي للقيم يبتعد في كثير من الاحيان عن مدلوله الاجتماعي .

حيث ان المدلول المادي للقيمة يكسبها خاصية العود بالمنفعة على الفرد و المجتمع من القيمية الاستعمالية لسلعة ما ، فإنتاج وسد حاجات المجتمع لا تقتصر على السلع المادية فحسب بل تمتد الى السلع الخدمية كالعلاج ، ومختلف الخدمات التي يمكن ان يكون للقيم النظرية دور اساسيا فيها ، وبذلك فإن تراتبية القيم التنموية للنخب السياسية لا تساعد في التنمية المحلية ، فاختلال الموازين و فقدان البناء القيمي السليم ، يؤثر بشكل غير مرغوب على مستويات التنمية المحلية ، وان لم تساهم القيم النظرية في كشف الحقائق و التعرف على القوانين التي تحكم مختلف الظواهر التنموية و اكتشاف معارف جديدة تمكن من معرفة اسباب هذه الظواهر و التحكم في و التنبؤ بمساراتها ، فلن يكون لها الدور المرجو في التنمية المحلية بل تصبح مجرد شهادات لا تعكس مستواها الحقيقي ، وحدد **مالك بن نبي** ما نقصده بالعلم في بناء الحضارة لا بمدلوله الفلسفي وانما بكيفية ارتباط العمل بوسائله و معانيه، معتبر ا ان ما نعانيه من لا فاعلية في اعمالنا مرتبط بمدى عملنا و معرفتنا بالعمل وهدفه ،فإذا كانت النخب المحلية تجهل وسائلها في ممارسة سياساتها التنموية ، ولا تعرف اهداف اعمالها ، فإن جهلها بالاثنين لا يكون الا كما قال – **مالك بن نبي**- جهلا يلبسه اصحابه ثوب العلم و هو اخطر انواع الجهل ، لانه متخف في غرور المتعلمين ، وبهذا لا يمكن ان نحقق التنمية حقيقة ما دامت القيم النظرية للنخب السياسية لا تنعكس بشكل واضح على ممارساتهم التنموية.

03-3- الإجابة عن التساؤل الفرعي الثالث:

وللإجابة عن التساؤل الفرعي الثالث للدراسة والذي كانت صياغته على النحو التالي:

هل تساهم الخيارات القيمية للنخبة السياسية في التنمية المحلية الاقتصادية؟

حيث أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن خيارات المبحوثين للعبارات وترتيبها حسب أهميتها في تحقيق المؤشرات الاقتصادية في المحور الثالث كانت كما يلي :

- بروز العبارات التي تحمل قيما دينية بشكل جلي في ترتيب المبحوثين لها كخيار أول بـ:03 ثلاث مرات من أصل 06 في المحور الرابع، وتراجعها إلى الترتيب الرابع في إجمالي ترتيب المبحوثين لها كخيار أول بنسبة 19.51%.

- ظهور العبارات التي تحمل قيما اجتماعية كخيار أساسي في ترتيب المبحوثين لها كخيار أول أيضا ب03 مرات من أصل 06، وحصولها على الترتيب الثاني في إجمالي خيارات المبحوثين للعبارات التي تحمل قيما اجتماعية بنسبة 20.08%.

- غياب العبارات التي تحمل قيما اقتصادية عن المرتبة الأولى في خيارات المبحوثين في الإجابة عن كل سؤال داخل المحور، إلا أنها حصلت على المرتبة الأولى إجمالي هذه الخيارات في المحور الرابع بنسبة 22.03%.

ويتضح مما سبق أن العبارات التي تحمل قيما اقتصادية لا تشكل أولوية في خيارات النخبة السياسية المحلية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وإنما تسعى غالبية هذه النخب إلى الجري وراء شراء السلم الاجتماعي عن طريق محاولة تكريس الموارد الاقتصادية للتنمية المحلية لصالح المؤشرات الاجتماعية دون الأخذ بعين الاعتبار أن القيم الاجتماعية في البعد الاقتصادي تعزز مبادئ الأنظمة الاشتراكية في تسيير الشأن العام، وعلى الرغم من أن أعضاء المجالس الشعبية البلدية يمارسون مهامهم في ظل نظام السوق الحر، إلا أنهم يسيرون الشأن العام المحلي بمبدأ النظام الاشتراكي، بشكله السلبي، وهو ما تعكسه خياراتهم في ترتيب الإجراءات أو الأهداف التي يمكن تحقيقيها في البعد الاقتصادي للتنمية المحلية، على الرغم من إدراكهم لأهمية القيم الاقتصادية في مثل هذه الخيارات وهو ما يعكسه تكرار مختلف العبارات الاقتصادية في المرتبة الأولى في مختلف الأسئلة المطروحة في هذا المحور، وهو ما يؤكد توجه النخبة السياسية المحلية نحو القيم الاجتماعية لمحاولة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، ما قد يشكل عائقا أمام التنمية المحلية بشكل عام والتنمية الاقتصادية المحلية بشكل خاص.

وفي الأخير فقد أدت النتائج الميدانية للدراسة بالإجابة على السؤال الفرعي الثالث كما يلي: **تساهم الخيارات القيمية للنخبة السياسية بشكل محدود في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية.**

وبالاجابة عن التساؤل الفرعي الثالث ، و ما اشرنا اليه سابقا من تندى مستويات الارتباط بين المؤشرين الشيئ الذي يجعل خيارات النخب المحلية تساهم بشكل محدود في التنمية الاقتصادية المحلية وهذا كإنعكاس للتوجهات القيمية للنخب السياسية في تحديد اجاباتهم على الاسئلة التي تناولها المحوران الثالث و الرابع ، حيث تراجع واضح لتراتبية الخيارات القيمية الاقتصادية في البعد السياسي و الاجتماعي للتنمية المحلية على الرغم من

حصولها على اعلى التكرارات كخيار اول في البعد الاجتماعي بنسبة 22.03% ما يعكس اهميتها على المستوى الشخصي للنخب المحلية ، ويقلل من اهميتها في الخيارات التنموية .

حيث لا تشكل زيادة الموارد المالية و توفير بيئة مناسبة للاستثمار اهمية لدى النخب في تحقيق التنمية الاجتماعية المحلية ، كما ان العدالة في توزيع المشاريع الاستثمارية وحرية التبادل الاقتصادي ، بالإضافة الى ما تحققه الديمقراطية من زيادة الاستثمار لا تشكل توجها قيميا ذا اهمية لدى النخب السياسية ، لتحقيق التنمية المحلية .

وهو ما يشير الى ان كل التوجهات السابقة وان وجد ما يقابلها ضمنيا في البعد الاجتماعي الا انها لم تشكل اهمية تنعكس على المستوى العملي لتحقيق التنمية المحلية ، فلا يمكن تحقيق التنمية الاجتماعية دون رعاية الفئات الفقيرة و لن يتحقق هذا ما لم يكن هناك تحسن في المؤشرات الاقتصادية المحلية ، ولم يكون هناك تحقيق للقروة ما لم يكن العمل ،الاستهلاك ، الادخار احد اهم القيم التي تميز المجتمع المحلي و نخبه ، ولا يمكون هناك توسيع للسوق وزيادة الاستهلاك للتحقيق الثروة عن طريق اختزان فائض العمل ، ما لم تتحسن الوضعية الاقتصادية للفئات الفقيرة ، و الذي يمكن ان يفتح افاقا للاستثمار على مستوى الافراد و المؤسسات بما فيها البلديات و الجماعات الاقليمية .

وهذا ما ذهب اليه مالك بن نبي معتبرا ان اطعام سائر الافواه و تشغيل السواعد كافة في بلد متخلف ليس الا وهما ، اذا ما فكر هذا البلد في استثماره على اساس مالي فقط ، أما إذا فكر على اساس ماركسي فأنه مجرد امنية حلوة و لا تتحقق كل تلك المقومات الاقتصادية و الاجتماعية ما لم تكن هناك توجهات و ارادة سياسية نحو تفعيل مؤشرات البعد السياسي بشكل اكثر فعالية في التنمية الاقتصادية عبر بعض القيم مثل الديمقراطية، الحرية، العدالة ...وغيرها من المقومات التي يجب ان تتكامل وظيفيا مع التوجهات القيمية للبعاد الاخرى من اجل تحقيق الاهداف المرجوة.

وحسب ما ذهب اليه **فيبر** في نظرية التحديث فإن التحول من العلاقات الاقتصادية المحدودة في المجتمع التقليدي الى المؤسسات الاقتصادية الجديدة المعقدة للمجتمع الحديث يعتمد على تغيير مسبق في نسق القيم ، و الاعراف و التقاليد القديمة للافراد ،وهو ما اقره **كارل بولاني** كأحد رواد نظرية التنمية المستقلة ، التي اعبر فيها ان التحول الاقتصادي للمجتمع ما هو الا نتيجة واحدة من مجموعة من النتائج للتطور الاجتماعي و السياسي ، وهو ما يعكس الارتباط الواضح بين التغير الذاتي للمجتمعات وما يقابلها من تغيرات في مجالات الحياة الاقتصادية و السياسية .

03-4- **الإجابة عن التساؤل الفرعي الرابع:** والذي كان يبحث في: كيف تنعكس الخيارات القيمية للنخبة السياسية على التنمية السياسية المحلية؟

يتضح من العرض السابق لبيانات الدراسة والمرتبطة بالمحور الرابع والذي كان مخصصا للمؤشرات السياسية المتعلقة بالتنمية المحلية حيث كانت أهم النتائج تشير إلى:

- حصول العبارات التي تحمل قيما اجتماعية على أكثر ترتيب في المرتبة على اعتبارها الخيار الأول للمبحوثين في ما تعلق بخياراتهم نحو تحقيق بعض مؤشرات التنمية السياسية المحلية بثلاث 03 مرات في المرتبة الأولى من أصل 06، كما حصلت نفس العبارات على نسبة 25.96% من إجمالي اختيارات المبحوثين على اعتبارها الخيار الأول لهم في الأسئلة المطروحة في المحور الخامس.

- ظهور العبارات التي تحمل قيما سياسية في المرتبة الثانية بتكرار 02 مرتين في المرتبة الأولى من أصل ستة، وبإجمالي تكرارات في الخيارات العامة للعبارات التي تحمل قيما سياسية في المحور الخامس بنسبة 23.09% وقد حافظت بذلك على الترتيب الذي حضيت به في خيارات المبحوثين في أسئلة المحور الخامس.

- حصول القيم النظرية على تكرار واحد في المرتبة الأولى لخيارات المبحوثين في الإجابة على أسئلة المحور، فيما حافظت على الترتيب الثالث في إجمالي خيارات المبحوثين كخيار أول بنسبة 20.00%.

- فيما حصلت العبارات التي تحمل قيم اقتصادية في المرتبة الرابعة بإجمالي تكرارت في المرتبة الأولى بلغت نسبة 14.88%.

ومن خلال إعادة استعراض أهم النتائج يتبين هيمنة التوجهات القيمية الاجتماعية للنخب السياسية المحلية في معالجة بعض معوقات التنمية السياسية تستند إلى قيم اجتماعية في مجملها، وبشكل اقل على القيم النظرية والتوجهات الفكرية التي يمكن أن تحقق نوع من الوعي السياسي لدى هذه النخب، فيما يبرز إهمال العبارات التي تحمل قيمًا سياسية في خيارات التنمية السياسية لدى النخب المحلية في ما تعلق بالخيارات التفضيلية في ترتيب هذه الخيارات حسب كل مؤشر من مؤشرات التنمية السياسية، على الرغم من بروز هذه العبارات بشكل واضح في الترتيب العام في خيارات المبحوثين لكامل عبارات المحور، وبالاعتماد على القيم الاجتماعية كخيار أكثر تأثير في التنمية السياسية المحلية، هو ما يكرس نوعاً من القبلية والتوجهات التي لا تخدم في الواقع تحقيق تنمية سياسية محلية تحقق تطلعات المجتمع المحلي في تسيير شؤنه بكل ديمقراطية وشفافية.

وبعرض النتائج السابقة تكون الإجابة عن السؤال الفرعي الرابع على النحو التالي:

تنعكس الخيارات القيمية للنخب السياسية بشكل ايجابي وضعيف جدا على التنمية المحلية السياسية.

وقد كانت نتيجة التساؤل الفرعي الرابع تشير إل انعكاس طردي ضعيف لخيارات النخبة المحلية على التنمية المحلية السياسية ، وهو ما جعل من القيم التي تتبناها النخب السياسية في ابعاد التنمية المحلية الاقتصادية و السياسية لا تتكامل لتحقيق متطلبات الواقع الذي تفرضه الحاجات الاقتصادية والسياسية لتحقيق التنمية المحلية ،و يشير معامل الارتباط الضعيف جدا بين البعد الاقتصادي و البعد السياسي للتنمية عن حالة من اللاتوازن في توجهات النخب السياسية نحو مؤشرات التنمية المحلية ، وان اهم ما يشير الى هذا هو العلاقة الضعيفة بين التفضيلات الشخصية للنخب السياسية المحلية ، ومؤشرات التنمية السياسية المحلية التي بلغ معامل ارتباطها 0.221، وهو ما يعكس التوجهات الاجتماعية للنخب السياسية في ممارسة مهامهم داخل المجالس ، والتي تعتبر المجالس مجرد مناصب لتحقيق اهداف اجتماعية و بدرجة اقل المكاسب الاقتصادية .

في ما تعد الاهداف السياسية اخر ما يمكن ان يلفت اهتمام هذه النخب ، وتمثل هذه النخب نخبا تقليدية تتخذ شرعيتها من العصبية القبلية و اواصر القرابة ، حسب ما ذهب اليه **ابن خلدون** ، بالإضافة الى كبار التجار و الملاك وزعماء القبائل ، وهو ما يفسر بروز القيم الاجتماعية في البعد السياسي للتنمية المحلية ، وقد حصلت على اكبر التكرارات كخيار اول بشكل عام بنسبة 25.69% فيما حصلت على نسبة 50% كخيار تفضيلي او بينها و بين بقية العبارات القيمية ، وتصنف هذه النخب ضمن النخب المحافظة التي لا تسعى للتغيير الا من خلا الاستجابة البطيئة للمتغيرات المحلية و الاقليمية ، ويعتبرها **جيروشيه** نخب مسيطرة على السلطة بشكل يصعب تغييرها لما تمتلكه من اسباب قوة ونفوذ داخل المجتمع ، وقد تعكس هذه النخب رؤية **ماركس** الى ان اسباب تشكيلها و التي تعود حسبه بالأساس الى الطبقة التي تمتلك القوة الاقتصادية ،و تمتلك في الوقت نفسه ادوات القوة السياسية .

وهم ما لا ينفيه **آلتوسير** من ان الطبقة المسيطرة اقتصاديا تقود معارك شرسة من اجل امتلاك اسباب القوة السياسية ، وهو ما يفسر الارتفاع النسبي بين التوجهات القيمية للنخب المحلية في البعدين الاقتصادي و الاجتماعي ، وإذا كان تشكل النخب المحلية مرتبط بتفاعل جملة من المواقف وتقاطع جملة من المصالح و الأهداف وعلى راسها الاجتماعية منها، وفي اخرها السياسية ،التي لا تشكل سوى مطية للوصول الى مقاليد الحكم المحلي ، ويظهر غياب القيم الاقتصادية في البعد السياسي للتنمية المحلية ، في ارتباط مفاهيم الاستثمار ، زيادة الانتاج ، العمل ،والادخار ...الخ بالقيم الاجتماعية ارتباطا ملحوظا كالقضاء على البطالة و تلبية حاجات المجتمع المحلي .

فيما كان ارتباطها ضعيف بالقيم السياسية التي تمثل الوفاء بالوعود الانتخابية ، تحقيق الاستقلالية المالية عن السلطات المركزية بالإضافة الى اعتبار العمل احد اهم الوسائل التي يمكن من خلالها الوصول الى المناصب

القيادية ،وغياب القيم السياسية مرتبط بعدم قدرة مؤسسات التنشئة السياسية على اداء دورها انطلاقا من الاسرة التي يتلقى فيها الفرد كل القيم المتعلقة بالسلطة من خلال نمط السلطة في الاسرة فيفقد معنى الحرية و التعبير عن الرأي بما تكرسه الاسرة من نمط للطاعة التامة التي يبالغ الاولياء في فرضها ويعززها بعض الاساتذة في المؤسسات التعليمية ، و التي إن قامت بدور بشكل سليم لكان الافراد اكثر استقامة وقدرة على التكيف مع الاوضاع الاقتصادية ، الاجتماعية المحلية .

كما ان غياب الدور الفاعل للمؤسسات الدينية في تكوين قادة يتمتعون بتوجهات قيمية تراعي حرية الافراد، و تسعى لتحقيق العدالة و المشاركة الفاعلة ، فإن مثل هذه القيم تبقى عن ما يشكله المجتمع من نخب محلية ، ولا تعد الاحزاب و مؤسسات المجتمع المدني في المجتمع المحلي الا حاضنة للأفراد و توجيههم بالشكل الذي يتيح لها الفوز و تحقيق المكاسب تخدم مراكز القرار في هذه الاحزاب و التي لا تعنى حقيقة بتنمية القيم السياسية داخل صفوف مناضليها وقادتها ، فلا ترى لهم عملا جواريا و لا اكاديميا ولا حتى تنظيميا الا خلال الاستحقاقات الانتخابية لاستقطاب من يضمن لها اكبر الاصوات الانتخابية ، فلا تعرف هذه المؤسسات و الاحزاب مقرا ،ولا توجها فكريا ولا حتى مسؤولا محليا .

و بالتالي فإن مؤسسات التنشئة الاجتماعية تعد مسؤولة بشكل غير مباشر على تبعات التوجهات السياسية للنخب المحلية ، فهي التي تزودهم بالقيم و المعارف، الى جانب العادات و التقاليد و المعتقدات التي تحدد توجهاتهم في ادائهم لمهامهم على رأس المؤسسات الرسمية المحلية ، و لا تنعكس قرارات النخب السياسية المحلية ،النابعة اساسا من توجهاتهم وتفضيلاتهم القيمية على التنمية المحلية ، إلا بقدر ما قدر ما يزودهم به المجتمع من قيم تتميز بالشدة و الوضوح ،عامة وغير عابرة ،متناسقة بين مدلولاتها المادية و المعنوية ، متكاملة من حيث محتواها ومقصدها ،متراتبة من حيث التفضيل و الاختيار ،حتى يكون لها دور اساسيا في تفعيل دور هذه النخب في تحقيق التنمية المحلية .

و في ضوء ما سبق من النتائج الميدانية المرتبطة بالتحقق من فرضيات الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها الفرعية والتي تنحدر أساسًا من التساؤل الرئيسي الذي كانت صياغته على النحو التالي: ما علاقة قيم النخبة السياسية في الجزائر بالتنمية المحلية؟ يمكن معرفة العلاقة بين التنمية المحلية وقيم النخبة السياسية المحلية من خلال ما يظهر من التوجهات القيمية لأفراد العينة المدروسة التي تمثل النخب السياسية المحلية ،و التي لا يعتريها أي نوع من الانتظام التراتبي الواضح الذي يتناسب وتوجيه سلوكهم نحو تحقيق التنمية المحلية ،بقدر ما يعكس هيمنة بعض القيم التي توجه تسييرهم للشأن العام المرتبط بمختلف مؤشرات التنمية المحلية بشكل لا يتناسب وتحسين هذه

المؤشرات وزيادة فاعليتها خاصة في البعد السياسي والبعد الاقتصادي، ما يعكس تنحي بعض القيم التي يمكن أن تكون فاعلة في التنمية المحلية لصالح قيم أخرى تفرض نفسها على المبحوثين كخيارات أساسية على الرغم من أنها لا تخدم واقع التنمية المحلية، وهو ما تعكسه هيمنة العبارات التي تحمل قيما اجتماعية على مختلف إجبات المبجوثين على الاسئلة المتعلقة بالأبعاد التنموية التي تناولتها الدراسة، على الرغم من احتلال القيم النظرية لمراتب متقدمة إلا أنها لا ترقى لأن تكون ممارسة في ظل الخيارات المتاحة للنخبة المحلية على اعتبار أنها تتراجع أمام بقية القيم الأخرى.

كما يبدو جليا غياب القيم الاقتصادية كعنصر فاعل ضمن خيارات النخبة السياسية المحلية ما يجعلها تكرس قيم التواكل والاعتماد على الآخر في سد حاجاتها المادية من الإنفاق والتكفل بمختلف الفئات الأخرى ناهيك عن عدم قدرتها على بعث مشاريع استثمارية ترفع من الموارد المحلية لخزينة البلدية وهو ما يعكسه الارتباط الضعيف بين خيارات النخب السياسية في المؤشرات الاقتصادية من جهة والمؤشرات السياسية والاجتماعية من جهة أخرى.

كما ان الخيارات التي تبنتها النخب السياسية المحلية ممثلة في عينة الدراسة بالإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالمؤشرات الاجتماعية للتنمية المحلية والتي تعكس تراتبية القيم التنموية لديهم يظهر أن هذه الخيارات لا يمكن أن تساهم بشكل فاعل في تحقيق التنمية الاجتماعية المحلية ما قد يؤدي إلى انعكاس سلبي عليها وهو ما عرضناه سابقا من نتائج بعض الدراسات السابقة حيث أن بعض القيم التي تتبناها القيادة المنتخبة تؤثر سلبا على التنمية المحلية، وان هذا التأثير أو الأثر هو في الحقيقة انعكاس لمختلف القرارات والخيارات التنموية للنخب السياسية التي تعكس توجهاتهم القيمية في تسيير الشأن العام المحلي وما ارتبط به من خطط ومشاريع تنموية.

و إلى جانب ضعف التمويل المحلي للمشاريع والبرامج التنموية ،بالإضافة إلى ضعف الموارد المحلية التي يمكن أن تعتمد عليها النخب السياسية المحلية لتحقيق التنمية الاقتصادية ، وبروز القيم الاجتماعية والسياسية في الخيارات القيمية المرتبطة بمؤشرات البعد الاقتصادي للتنمية ،إنما يعكس حالة من اللامعيارية التي تصبغ الممارسات التنموية للنخب السياسية حيث أن البعد الاجتماعي للتنمية يعتمد اعتمادا شبه كامل على تحسن المؤشرات الاقتصادية باستثمار مواردها وترشيد نفقاتها

كما أن تراجع القيم السياسية يمكن أن يعيق التنمية على المستوى السياسي داخل المجتمع المحلي حيث تشكل القيم الاجتماعية في خيارات النخب المحلية أهمية بالغة وبدرجة اقل القيم الاقتصادية في مؤشرات التنمية السياسية المحلية، في ظل غياب شبه كامل للقيم السياسية في هذا البعد، إذ تفتقر توجهات هذه النخب إلى ابسط مؤشرات القيم السياسية مثل الديمقراطية والمشاركة في إدارة الشأن المحلي ما يعزز غياب الشفافية في تسيير الشأن

العام المحلي، وبتزاوج التوجهات القَبلية والمصالح الاقتصادية في العمل السياسي لا بد ان يكون الفساد ثمرته، لابتعاد هذه التوجهات عن خدمة المصالح العامة لتحقيق التنمية المحلية .

04- **مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة:** تعد الدراسات السابقة ذات اهمية في البحوث والدراسات الأكاديمية لما تقدمه من نتائج يمكن ان تتوافق أو تتنافى مع نتائج الدراسات التي وضفت فيها، وبمناقشة نتائج هذه الدراسة في ضوء الدراسات السابقة فإننا نحاول ازالة الغموض عن بعض زوايا المتغيرات المشتركة لها مع الدراسات السابقة بالإضافة الى تحديد الجوانب التي يمكن ان تشكل موضوعا لدراسات جديدة في نفس الحقل و التخصص.

04-1- دراسات علم الاجتماع:

وفي ضوء الدراسات السابقة يمكن أن نناقش النتائج الميدانية للدراسة، التي بين أيدينا من خلال أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج قد تتطابق أو تختلف عن نتائج الدراسات السابقة.

04-1-1- **بالنسبة لدراسة محمد خشمون:** المعنونة بـ: مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية ،وقد خلصت الدراسة الحالية إلى أن الخيارات القيمية للنخبة السياسية المحلية تهيمن عليها القيم الاجتماعية والنظرية في ظل غياب واضح للقيم الاقتصادية وهو ما يؤدي الى الحد من تنمية الموارد المالية للبلدية و يكرس اعتمادها على التمويل المركزي ، مما لا يساعد على تفعيل حقيقي للتنمية المحلية على الرغم من اهمية الخيارات التي تناولتها الدراسة الحالية ، وهوما تعكسه مستويات الارتباط المتوسطة و الضعيفة بين مختلف توجهات النخب السياسية المحلية ، نحو تفعيل ممارساتها لتحسين مختلف مؤشرات التنمية المحلية ، على اختلاف ابعادها ، و تتفق هذه الدراسة في ما وصلت إليه الدراسة السابقة لمحمد خشمون إلى ان هيمنة التمويل المالي المركزي في مقابل التمويل لمحلي يؤدي الى الحد من استقلالية المجالس الشعبية البلدية في تنظيم مشروعات وبرامج التمنمية المحلية ، وانه كلما زادت اعتماد البلدية على التمويل المركزي كلما ضعفت استقلالية مجالسها في اتخاذ القرارات المتعلقة بهذه المشاريع و البرامج ، وقد يرجع هذا الى محدودية السلطة المركزية في تحقيق مبدأ الديمقراطية على المستوى المحلي و تجسيد قاعدة اللامركزية من خلال تفعيل عملية مشاركة المواطنين في تسيير الشأن االمحلي عبر المجالس الشعلبية البلدية ،

04-1-2- **بالنسبة لدراسة نصيب ليندة:**المعنونة بـ:دور القيادة المنتخبة في التنمية المحلية ،حيث تقاطعت نتائج الدراسة السابقة مع نتائج الدراسة الحالية في ما تعلق بأن مفهوم التنمية المحلية بالنسبة للقيادة المنتخبة يتجه أساسا إلى تفعيل الخدمات والمرافق العامة وهو ما أشارت إليه الدراسة الحالية في أن القيم الاجتماعية تهمين على مختلف المجالات والأبعاد المتعلقة بالتنمية المحلية مما يكرس الطبيعة الإتكالية للمجتمع إلى جانب الاتجاه نحو العمل الاجتماعي من خلال توزيع المساعدات وانتظار إعانات الدولة ومشاريعها التنموية في ظل غياب كامل للقيم التي

يمكن أن تقوم بتفعيل البعد الاقتصادي للتنمية المحلية على الرغم مما يسمح به القانون البلدي من الاستقلالية المالية للبلديات، وهو ما أكدته نتائج الدراسة السابقة من خلال صحة الفرضية الخامسة والتي تقول بأن مشكل تمويل المشاريع التنموية من ابرز العراقيل التي تعيق أداء القيادة المنتخبة في التنمية المحلية، وهو ما أبرزته الدراسة الحالية من خلال هيمنة القيم الاجتماعية وبروزها كممارسات سلبية تحد من فاعلية البعد الاقتصادي والسياسي للتنمية المحلية .وإذا كانت النخب السياسية المحلية غير قادرة على حل أهم المعوقات التي تعترضها في تفعيل التنمية المحلية والمتمثلة في التمويل المحلي للمشاريع التنموية والاستقلالية تدريجيا عن السلطات المركزية، فإن هذا يعكس ضعف القيم الاقتصادية التي يمكن أن تتخذها هذه المجالس لزيادة مواردها سواء عن طريق الجباية أو الاستثمار في المدخرات المحلية ،العامة والخاصة او عن طريق تفعيل المشاركة في التنمية المحلية ليس سياسيا فحسب وإنما اقتصاديا كذلك، وقد خلصت أيضا الدراسة السابقة في فرضيتها الأولى إلى أن خاصية الفعالية في الأداء لا تعد من خصائص القيادة المنتخبة نتيجة لان بعض القيم التي تتبناها القيادة المنتخبة تؤثر سلبا على التنمية المحلية، وتتقاطع الدراستان في أن لمنظومة القيم دور اساسيا في التنمية المحلية.

04-1-3- **بالنسبة لدراسة بن منظور اليمين: المعنونة بـ: دور القيم الدينية في التنمية الاجتماعية،** وقد توصلت الدراسة السابقة إلى صدق الفرضية الوحيدة والتي مؤداها أن القيم الدينية تؤدي إلى تنمية اجتماعية، وإذا كانت الدراسة السابقة قد برهنت على أن القيم الدينية تمثل وسيلة وأداة للتحقيق التنمية الاجتماعية التي كانت احد مؤشرات التنمية المحلية في الدراسة الحالية والتي احتلت فيها القيم الدينية المرتبة الثالثة كخيار من الخيارات الموجودة من اجل تحقيق التنمية الاجتماعية المحلية وإن كانت الدراستان تتوافقان جزئيا على أن القيم الدينية مهمة في تكريس بعض الممارسات المتعلقة بحفظ النفس والنسل، حفظ العقل وحفظ المال والتي ترتبط أساسا ببعض القيم الدينية مثل أداء الأمانة والعفة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر،فقد توصلت الدراسة الحالية أن الخيارات القيمية لها دور ضعيف في التنمية الاجتماعية نتيجة لتراجع دور القيم الدينية والاقتصادية إلى جانب القيم الاجتماعية في تحقيق الخيارات الأكثر أهمية في الإجابة عن أسئلة محاور الدراسة الحالية، وإذ تجمع القيم الدينية في مقاصدها مختلف التوجهات القيمية الأخرى، إلا أن توجهات النخب السياسية المحلية نحوها لم يكن بالقدر المتوقع، حيث ذكرنا سابقا أن احد الخيارات الذي يحمل القيمة الدينية في أحد مؤشرات التنمية المحلية حصل على تكرارات تمثل نسب اقل من عدد المنتخبين المنتمين إلى التيار السياسي الديني، وهو ما يعكس تراجع هذه القيم على المستوى العملي والابتعاد عن مقاصدها الشرعية التي تَعتبر مختلف الممارسات المرتبطة بالقيم الاقتصادية عبادة ،مثل العمل ،والنهي عن الإسراف، إلى جانب تحريم أكل المال بالباطل وغيرها من التعاليم التي تعكس مقاصد اقتصادية ،سياسية واجتماعية في التعاليم الدينية تحارب مظاهر الفساد ومختلف الانحرافات التي

يمكن أن تنتج عن الممارسات أو يمكن أن تصدر عن أفراد المجتمع المحلي وقياداته، حيث أصبحت هذه القيم لدى النخب السياسية المحلية لا تتعدى مفهوم ممارسة شعائر وطقوس الرهبنة والتصوف وأداء العبادات الفردية التي أصبحت في مجملها تمثل عادة أكثر منها عبادة ،ولإبراز أهمية القيم الدينية يكفي أن نشير إلى أن المجتمعات العربية لم تعرف لهم حضارة حقيقية إلا بظهور الرسالات السماوية ،و التي كان أخرها وأكملها الرسالة المحمدية

04-2- دراسات في العلوم القانونية:

على الرغم من أن الدراسات القانونية تعالج المضمون القانوني لمتغيري الجماعات المحلية والتنمية المحلية ، إلا أن هذه الدراسات بالإضافة إلى ما عالجته من الجانب القانوني فقد أشارت إلى مجموعة من العوامل الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية التي تؤثر على مسار التنمية المحلية إلى جانب العامل القانوني والإداري، وهو ما ستستفيد منه الدراسة الحالية في تفسير نتائجها على ضوء الدراسات القانونية.

04-2-1- **دراسة جمال زيدان**: المعنونة بـ:إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع ،حيث خلصت الدراسة إلى ضعف دور المجالس الشعبية البلدية المنتخبة في التنمية المحلية، مشيرة إلى أهمية توازن عملية التنمية بين مختلف أبعادها ،مركزا على إصلاح المالية العمومية بما يتناسب والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المتسارعة، وقد خلصت الدراسة الحالية إلى هذه النقطة ،من خلال إبراز ضعف العلاقة الارتباطية بين البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والسياسي للتنمية المحلية، كما أشارت الدراسة السابقة إلى تعزيز فيم المشاركة الجماهيرية في الشؤون العامة المحلية، مرجعة ظاهرة العزوف عن المشاركة خاصة السياسية إلى قلة الثقة بين أفراد المجتمع المحلي ومسؤوليهم المحليين، وهو ما يعكس ضعف التوجهات القيمية السياسية للنخب المحلية تجاه المؤشرات السياسية للتنمية المحلية واتجاهها نحو البعد الاجتماعي الذي يلعب دورا مهما في الممارسة السياسية المحلية وهو ما توصلت إليه الدراسة الحالية في إجاباتها عن أسئلة الدراسة مبرزة انعكاس الخيارات القيمية للنخب السياسية بشكل ضعيف جدا على التنمية المحلية السياسية. وتتفق الدراستان على ذلك بالرغم من الصلاحيات التي منحها قانون البلدية للمجالس الشعبية ليجعلها محركا رئيسيا لكل مبادرة من شأنها أن تدفع إلى تنمية محلية حقيقية، كما تتوافق الدراستان على أهمية تنمية الجانب الاجتماعي والسياسي عن طريق تفعيل بعض القيم مثل المشاركة الجماهيرية وفتح قنوات الاتصال بينهم وبين مسؤوليهم للتعبير عن احتياجاتهم.

وقد نبهت الدراسة السابقة إلى أهمية الخطوات التي يمكن للجماعات المحلية أن تتخذها من اجل تحقيق التنمية المحلية عن طريق ترشيد النفقات وتفعيل الاستثمار المحلي إلى جانب تحقيق المشاركة الجماهيرية والشفافية في تسيير الشأن العام المحلي مركزا على مختلف المؤشرات الاجتماعية التي يمكن أن تتحقق في ظل اتخاذ الإجراءات السابقة والتي هي عبارة عن توجيهات لتعديل سلوك المنتخبين المحليين تجاه ممارساتهم لمهامهم على رأس الجماعات المحلية،

وهو ما وصلت إليه نتائج الدراسة الحالية من غياب مجموعة من الممارسات ذات التوجه الاقتصادي لتحقيق التنمية المحلية في إثبات وجود ارتباط متوسط في توجهات المبحوثين نحو مؤشرات البعد الاجتماعي والاقتصادي للتنمية المحلية نتيجة لغياب بعض التوجهات التي تحمل قيما اقتصادية حقيقية تساهم في تحسين المستويات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المحلي إلى جانب تحقيق الاستقلالية في التخطيط والتنفيذ للمشاريع التنموية المحلية بما يتناسب وخصوصية كل جماعة من الجماعات المحلية.

04-2-2- **دراسة شويح بن عثمان**: المعنونة بـ: دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، وقد خلصت الدراسة السابقة إلى مجموعة من النتائج والاقتراحات المتعلقة بتحقيق التنمية المحلية من خلال سعي الدولة إلى إرساء نظام لا مركزي للجماعات المحلية تمثلت في التأكيد على منح الجماعات المحلية كل الوسائل التي تمكنها من ذلك وهو ما تمت الإشارة إليه في هذه الدراسة من خلال دور المجالس البلدية في التنمية المحلية، كما كانت من نتائج الدراسة السابقة افتقار الجماعات المحلية للموارد المالية مما أدى إلى شلل في أجهزتها من أجل تحقيق التنمية المحلية ،التي تتداخل فيها مجموعة من العوامل بين التنظيم والتسيير والتمويل مرتبطة بأجهزة إدارية وهيئات منتخبة ما يفقدها التجانس في اتخاذ القرار التنموي، وهو ما أشارت إليه سابقا الدراسة الحالية وكذلك بعض الدراسات السابقة في ما تعلق بغياب التوجهات الاقتصادية الفاعلة في تحقيق التنمية المحلية.

ومن أهم ما أشارت إليه الدراسة السابقة ضرورة حل إشكالية التمويل الذي يعتبر شرطا أساسيا لنجاح البلدية ومجالسها في أداء دورها التنموي بالاعتماد على ترشيد النفقات العمومية وإعادة ترتيب أولوياتها وفق ما تقتضيه التنمية المحلية، وهو ما يتوافق مع نتائج الدراسة الحالية في ضرورة إعادة ترتيب الخيارات القيمية لممارسات النخبة السياسية في أداء أدوارها التنموية، لأن القيم التي عكستها خيارات النخبة في هذه الدراسة لا تساعد على تفعيل التنمية المحلية إلا بشكل أعرج لا يستقيم إلا باستقامة كل أركانها وقوائمها التي يمكن أن تسير عليها بخطى ثابتة لا سيما البعدين الاقتصادي والسياسي الذي يعتبر الغائب الأكبر في الخيارات القيمية للنخب السياسية المحلية، وهو ما يعكسه مستوى الارتباط بين توجهات النخب السياسية المحلية ومؤشرات التنمية المحلية التي تناولتها الدراسة التي بين أيدينا.

ولم تشر الدراسات السابقة في العلوم القانونية إشارات وواضحة إلى قصور قانوني قد يعرقل عملية التنمية بشكل ملحوظ، حيث أن جل التوصيات التي خرجت بها لا تتعلق بالجانب القانوني، بل بالجانب السلوكي ويرتبط بتفعيل المشاركة وحل إشكالية التمويل وتجسيد الإدارة الشفافة للشأن العام إلى جانب ترشيد النفقات وغيرها ،ما يفسر على أن أهم التحديات التي تواجهها التنمية المحلية في الجزائر هو تفاعل سلوك المورد البشري ممثلا في النخب السياسية المحلية مع مختلف أبعاد التنمية المحلية والجانب التنظيمي الذي يتيح فرص مناسبة لدفع عجلة

التنمية المحلية، على اعتبار أن لكل سلوك إنساني موجهات قيمية لابد أن تكون ذات تراتبية فاعلة لتحقيق الأهداف المرجوة.

05- النتائج العامة للدراسة: وسيتم تحت هذا العنوان صياغة النتائج العامة للدراسة، والاجابة على التساؤل الرئيس لإشكالياتها والذي مفاده : ما علاقة قيم النخبة السياسية في الجزائر بالتنمية المحلية؟.

وعلى اعتبار ان التنمية المحلية هي عملية مخططة ، يمكن من خلالها تحقيق التكامل بين الجهود الحكومية والشعبية للارتقاء بالمستوى الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي والثقافي للمجتمع المحلي بتنسيق الجهود واستثمار الموارد المحلية بما يحقق تلبية حاجات وتطلعات المجتمع المحلي فانها تكون بذلك عملية دينامية تنعكس من خلالها توجهات المجتمع المحلي لأحداث التغيير وتحقيق التنمية لتصبح هذه الاخيرة تحمل في طياتها كل القيم على اختلاف تصنيفاتها ودلالاتها، تنوع خائصها وأهميتها، لأنها تشكل بذلك توجها نحو ما هو مرغوب فيه من أهداف يسعى من خلالها الافراد لتحسين مستوياتهم المعيشية ووضعياتهم الاجتماعية على الصعيد الشخصي أو العام.

وإذا كانت هذه القيم لا تنعكس إلا من خلال سلوك النخب السياسية التي تتولى قيادة وتوجيه عملية التنمية المحلية، فإن تلك النخب على اختلاف توجهاتها الفكرية والسياسية يجب ان تتمتع بتجانس تفضيلاتها القيمية وتسعى لتكامل توجهاتها التنموية في ظل الحفاظ على تماسك البناء الاجتماعي، وتكيف افراده مع بيئتهم الاجتماعية من خلال توحيد التوجهات القيمية وتراتبيتها بما يتناسب ومتطلبات المتغيرات على الساحة الوطنية، الى جانب القدرة على الحفاظ على النسق العام لهذه التوجهات، ما يحفظ للمجتمع المحلي خصوصيته وتميزه.

وإذ تعبر النتائج الميدانية للدراسة عن وجود فوارق بين ما تتبناه النخب من تفضيلات قيمية على المستوى الشخصي وما ينعكس من توجهاتها وسلوكاتها في التخطيط والتنفيذ لعملية التنمية المحلية ، لا يجعل من هذه الاخيرة تسير وفقا لما تتبناه النخب من تفضيلات شخصية، وانما لما يشكل توجها عاما للبيئة الاجتماعية السياسية، الاقتصادية، بعيدا عن توظيف كل ما هو متوفر من

امكانات مادية وبشرية الى جانب الاليات القانونية التي سعت من خلالها السلطة المركزية الى تطبيق التخطيط اللامركزي للتنمية المحلية.

وإذا كانت التنمية وفقا للتوجه **الفيبري** في كاتبه "الاخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية " هي عبارة عن تفاعل بين الظواهر الدينية والظواهر الاقتصادية معتبرا أن الدين يحوي الكثير من الاخلاقيات الاقتصادية التي يمكن من خلالها تطوير الاقتصاديات الضعيفة، وأن التعاليم الدينية تهتم بتنشئة الافراد تنشئة عقلية تشجع على الكسب المشروع بإعطاء المهن والحرف قيمة اخلاقية إلى جانب تقديس العمل ،فلا يعد التفسير **الفيبري** لتطور الظواهر الاقتصادية الوحيد في التوجه نحو تفعيل القيم الدينية لتحقيق التنمية ، فقد دع الى ذلك جمع من المفكرين العرب والمسلمين، إلاّ أن مثل هذه التوجهات لا زالت تلقى نوعا من الاحتراز والتحفظ على اعتبار أن الدين لا يعدو أن يكون إلا طقوسا للتعبد حتى لدى بعض المتدينين أنفسهم وهو ما يمكن أن نستنتجه من بيانات الدراسة الميدانية، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

– إن القيم السائدة لدى النخبة السياسية المحلية هي القيم النظرية والاقتصادية، ولا تعكس هذه القيم طبيعة توجهات مجتمع الدراسة نحو تحقيق التنمية المحلية وإن كان الظاهر كذلك، وبالرغم من اهمية القيم النظرية كتفضيل شخصي للنخب السياسية الا ان هذه القيمة لم يكن لها اثر واضح في تحديد الخيارات التنموية، وان كانت تشكل فروقا في إجابتهم إلا أن هذه الفروق لا تعد فاعلة لأي بعد من ابعاد التنمية المحلية التي تناولتها الدراسة، كما ان بروز القيم الاقتصادية في التفضيلات الشخصية للنخب المحلية يعكس طريقة تشكلها، إذ يرى **انتوني بلينكا** أن تشكل النخب السياسية مرهون بعوامل الندرة، الصراع، القوة ما قد يفسر بشكل واضح اهمية القيم الاقتصادية في التفضيلات القيمية الشخصية للنخب السياسية المحلية، على اعتبار انها تحدد موازين القوى وطرق الوصول الى مقاليد الحكم المحلي، عبر التحكم في الظواهر الاقتصادية والاجتماعية المحلية.

– غياب فوارق جوهرية بين النخب السياسية حسب نوعهم الاجتماعي على مستوى التفضيلات الشخصية، ما يعكس التزام الاناث منهم على المستوى الشخصي بما تفرضه الضوابط الاجتماعية فيما تظهر الفوارق في خيارتهن التنموية ما يجعل من المنصب الذي تشغله المرأة داخل

المجلس، يحجب عنها صفة الام او الزوجة او البنت، فتحاول التحرر من اي قيود او توجيهات فوقية من طرف الجنس الاخر، وان هذا التوجه في تفسير عملية التطور يعكس الواقع الاجتماعي المدروس، حيث ان غياب الفوارق في التفضيلات الشخصية للمنتخبات المحليات ،إنما يعكس دورهن داخل بيئتهن الاجتماعية الاصلية، فيما يعكس ظهور هذه الفوارق وعيهن بدورهن داخل المجالس المنتخبة.

– بعد المبحوثين في تفسير مختلف مؤشرات التنمية المحلية ،عن التوجه والتفسير الديني، وهو الملاحظ في اجابتهم عن الاسئلة السابقة، حيث لايستطيع المبحوثين ادراك المقاصد من التعاليم الشرعية، بل ربطها كما ذكرنا سابقا بالثواب والعقاب او الحسنات والسيئات التي يمكن ان يثاب او يعاقب جراءها العبد من معبوده، متجاهلين بذلك كل الاهداف التي يمكن ان تسعى التعاليم الدينية لتحقيقها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي، وبعد ان كان الواجب الديني هو ما يحرك الافراد داخل المجتمعات المتدينة لتحقيق التنمية مثلما تشهده بعض المجتمعات المحلية كالمجتمع الميزابي، او المجتمعات الاقليمية كالمجتمع التركي او الايراني، الى جانب ما تحققه دولة الكيان الصهيوني المبنية على اسس دينية ،فإن الدين لدى بعض النخب المحلية اصبح لا يمثل الا مجرد شعائر، وممارسات منفصلة عن الواقع الاجتماعي ، وقد لا ينطبق هذا على البعد الاجتماعي للتنمية بل على كل الابعاد الاخرى.

– إهمال البعد الاقتصادي في التنمية الاجتماعية المحلية، وهو ما قد يؤثر بشكل سلبي على تحقيق هذه الاخيرة، واذا كانت التنمية الاجتماعية تهتم بتحسين المستوى المعيشي والتعليمي والتكفل بمختلف الفئات الاجتماعية الهشة داخل المجتمع المحلي، فإن الادراك المحدود للقيم الاجتماعية والدينية، لن تكون وحدها قادرة على تحقيق التنمية الاجتماعية ما لم تتكامل مع القيم الاقتصادية، لتحقيق هدف التنمية المحلية لان الاهتمام بالمؤشرات الاجتماعية على سبيل المثال لا الحصر لن يحقق التنمية المحلية ما لم يكن للقيم الاقتصادية دور في زيادة المداخيل التي توَظف للغرض الاجتماعي وهو ما يعد من اهم المقاصد الشرعية للدين الاسلامي، كالحث على العمل واتقانه، ما يجعل من الخيرات التنموية للنخب السياسية المحلية تعجز عن التحرر من تبعية المجالس البلدية للتمويل المركزي لتنفيذ المشاريع والمخططات التنموية المحلية.

– ظهور القيم النظرية كاهم القيم السائدة لدى النخب السياسية المحلية، وان كان ظهور هذه القيم لا ينعكس بشكل عملي في التوجهات القيمية المرتبطة بالتنمية المحلية، وهو ما يدعو للتساؤل عن تمثلات النخب السياسية المحلية لأهمية القيم النظرية في تحقيق التنمية المحلية.

– غياب القيم السياسية في خيارات المبحوثين بشكل فاعل وتوجهاتهم التنموية وحتى تفضيلاتهم الشخصية، حيث لا تعد ذات اهمية الا بقدر ما يمكن ان تقدمه المكانة او المنصب السياسي من منافع لهم او للجماعات التي ينتمون اليها، فتكون الممارسة السياسية مجرد إجراءات إدارية، وادوار تمثيلية يتقمصها افراد النخبة السياسية المحلية بعيدا عن كل المعاني والقيم السياسية التي قد تنعكس بشكل ايجابي على واقع التنمية المحلية، فتغيب بذلك الى جانب غياب كل معاني الديمقراطية، العدالة الاجتماعية، المساواة، والحرية....الخ.

– ضعف التوجهات القيمية السياسية في البعد السياسي للتنمية المحلية، وخضوعها للبعد الاجتماعي بعيدا عن الممارسة الحقيقية لأي نشاط سياسي، داخل المجتمع المحلي، الذي جرت فيه الدراسة، وبذلك تعد الممارسة السياسية، مجرد تقليد يمثل وسيلة الى الوصول الى عضوية المجالس البلدية، ورئاستها بغض النظر عن الاهداف التي يسعى كل منتخب لتحقيقها.

– التوجه نحو القيم الاجتماعية في المؤشرات الاقتصادية للتنمية المحلية، ما يكرس الطبيعة الاستهلاكية للمجتمع المحلي والتي تسعى الى الانفاق العشوائي بدل تطوير الموارد والاستثمار المالي والبشري لسد حاجات المجتمع المحلي المتزايدة، كما تعكس محدودية الافق الاقتصادي لمنتخبي المجالس البلدية لتطوير موارد البلدية، وتحقيق الاستقلالية المالية عن السلطات المركزية وهو ما يخوله لهم قانون البلدية في كثير من المجالات الاقتصادية ،الاجتماعية وحتى الثقافية، في ظل غياب كل المعاني لترشيد النفقات، الادخار، الاستثمار. ...

– عدم ثبات التوجهات القيمية للنخب السياسية المحلية في خدمة التنمية، فلا تحافظ القيم التنموية على نفس التراتبية اذا ما وضعت على المحك في المواقف التي يمكن ان تواجه النخب السياسية في تسيير الشأن العام، فاذا كانت القيم الاقتصادية تحتل اهمية في البعد الاقتصادي فإن النخبة السياسية المحلية يمكن ان تتنازل عن هذه الاهمية لصالح القيم الاجتماعية التي تتحكم في حقيقة الامر

بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المحلي، وهذا الاختلال في تحديد الاولويات التنموية انما يعكس شيئا من اللالامعيارية التي تدفع في الكثير من الاحيان بالمجتمعات الى التخلف، ان لم يكن التلاشي والانصهار في كيانات ثقافية، اجتماعية اقتصادية وسياسية جديدة نتيجة التغيرات التي يمكن ان تطرأ على هذه المجتمعات من البيئة الخارجية او من داخل المجتمع نفسه نتيجة ما يعانيه من نقص في تلبية الحاجيات والقدرة على الاستمرار بشكل يضمن بعض الحقوق ان لم يكن ادناها، وهو الحق في البقاء لا اكثر.

– ضعف العلاقات بين الخيارات القيمية للنخب السياسية ومؤشرات التنمية المحلية، ما يعكس وجود صراع قيمي بين الخيارات التنموية التي تتبناها النخب السياسية المحلية، خاصة القيم الاجتماعية والسياسية نتيجة ضعف هذه الاخيرة والمرتبطة بما على النخب من مسؤولية في تحقيق التنمية المحلية، في ظل هيمنة الاولى والتي تشكل دافعا نحو الانصياع للوعاء الانتخابي لهذه النخب للحفاظ على مناصبها.

خلاصة : لقد تناول هذا الفصل إثراء البيانات الميدانية ومناقشة نتائجها في ضوء تساؤلات وفرضيات الدراسة بالإضافة إلى الدراسات السابقة وقد عبرت النتائج عن الواقع الاجتماعي الذي من خلاله تظهر علاقة المتغير المستقل بالمتغير التابع وقد حاولنا معرفة العلاقة بين قيم النخبة السياسية والتنمية المحلية من خلال ما تناولته الدراسة من إجراءات ميدانية بقصد تحديد طبيعة العلاقة إن وجدت واتجاهها، وقد كانت النتائج تشير إلى أن العلاقة بين التنمية المحلية وما تحمله النخب السياسية من قيم، علاقة طردية ضعيفة نتيجة لضعف التراتبية القيمة التي تتمتع بها النخب المحلية وانعكاسها المحدود على مؤشرات التنمية.